جامعة الموصل
كلية الآداب

عارض الزيادة بـ (التوكيد والنفي) في متن أحاديث جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)

مصعب إسماعيل عمر

رسالة ماجستير في اللغة العربية / اللغة

بإشراف

المدرس الدكتور

ثامر عبد الجبار نصيّف

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٢ م

عارض الزيادة بـ (التوكيد والنفي) في متن أحاديث جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)

رسالة قدّمها الطالب

مصعب إسماعيل عمر

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في (اللغة العربية/ اللغة)

بإشراف

المدرس الدكتور

ثامر عبد الجبار نصيّف

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣
إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾

سورة النجم

الآيتان : ٣ - ٤

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ**(عارض الزيادة بـ (التوكيد والنفي) في متن أحاديث جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ))** قد جرى بإشرافي في جامعة الموصل / كلية الآداب، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية.

التوقيع :

الاسم : م . د . ثامر عبدالجبار نصيّف

التاريخ : / / ٢٠٢٢ م

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصية التي تقدم بها المشرف؛ أرشِّح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ. د. باسم إدريس قاسم السوفاجي

التاريخ : / / ٢٠٢٢ م

إقرار رئيس قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيتين اللتين تقدم بهما المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا؛ أرشِّح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ. د. معن يحيى محمد العبادي

التاريخ : / / ٢٠٢٢ م

الإهداء

إلى والديّ الكريمين اللذين مهدا لي طريق الوصول إلى هذه المرحلة

إلى زوجتي التي صبرت معي في هذه الرحلة الدراسية

إلى أبنائي قرّة عيني(يزن وريماس وليان)

إلى أستاذي المشرف الدكتور ثامر عبد الجبار نصيف الذي بذل جهودًا صادقة في معاونتي وإرشادي

إلى أرواح علمائنا الغيارى، وكل من بذل جهدا في سبيل الحفاظ على دينه ولغته

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣ – ١٠
التمهيد: العارض النحوي (نشأته ومفهومه ووظيفته)	١١ – ٢٥
المبحث الأول: ويتضمن:	**١٣–١٧**
مكانة الإسناد في بناء الجملة العربية	١٣–١٦
البنية الأساسية للجملة العربية، وعوارض بنائها	**١٦–١٧**
المبحث الثاني: مفهوم (العارض) ووظيفته في التراث اللغوي العربي	**١٨–٢٥**
معنى العارض في اللغة	١٨
مفهوم العارض في الاصطلاح النحوي	١٩–٢١
عوارض (البناء) في الجملة العربية أسبابها وأنواعها	٢٢–٢٣
شروط العارض النحوي	**٢٣–٢٤**
الوظيفة النحوية والدلالية التي يؤدّيها العارض في الجملة	٢٤–٢٥
الفصل الأول: عارض (التوكيد) وتطبيقاته في متن أحاديث جامع العلوم والحكم.	**٢٦ – ١٢٠**
التوكيد في التراث اللغوي العربي	٢٧
التوكيد في اللغة والاصطلاح	**٢٧–٢٨**
وظيفة التوكيد في الجملة بوصفه عارضًا نحويًا طارئًا عليها	٢٩–٣٢
الملحق الخاص بصور التوكيد الواردة في متون أحاديث كتاب جامع العلوم والحكم.	**٣٣–٣٩**
الأنموذج الأول: ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ...))	٤٠–٥٤
الأنموذج الثاني: ((إنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ وإنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ...))	٥٥ – ٧١
الأنموذج الثالث: ((الدِّينُ النَّصيحَةُ)) ثلاثاً...))	٧٢–٧٩
الأنموذج الرابع: ((لَقَدْ سَأَلْتَني عَنْ عَظيمٍ وإِنَّهُ لَيَسيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ الله عليه...))	٨٠–٩٤
الأنموذج الخامس: ((إنَّ الله ﷻ كَتَبَ الحَسَناتِ والسيِّئاتِ...))	٩٥–١٠٠
الملحق العام بعوارض التوكيد الواردة في متون أحاديث كتاب جامع العلوم والحكم.	**١٠١–١٢٠**
الفصل الثاني: عارض (النفي) وتطبيقاته في متن أحاديث جامع العلوم والحكم.	**١٢١–٢٣٣**
(النفي) في التراث اللغوي العربي	١٢٢

النفي في اللغة والاصطلاح	١٢٢-١٢٦
المصطلحات المناظرة، لمصطلح "النفي" في العربية.	١٢٦-١٢٨
وظيفة (النفي) في الجملة، بوصفه عارضًا نحويًّا طارئًا عليها.	١٢٨-١٣٢
الملحق الخاص بصور (النفي) الواردة في متون أحاديث كتاب جامع العلوم والحكم.	**١٣٣-١٣٦**
الأنموذج الأول: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ منه ...)).	١٣٧-١٥٣
الأنموذج الثاني: ((لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّى يُحِبَّ لأَخيهِ...))	١٥٤-١٧٠
الأنموذج الثالث: ((إنَّ مِمَّا أدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلام النُّبُوَّةِ الأُولى: إذا لَم تَستَحْيِ...))	١٧١-١٨٧
الأنموذج الرابع: ((لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ)).	١٨٨-٢٠٩
الأنموذج الخامس: ((ما مَلأ آدميٌّ وِعاءً شَرّاً مِنْ بَطْنٍ...))	٢١٠-٢١٧
الملحق العام بعوارض (النفي) الواردة في متون أحاديث كتاب (جامع العلوم والحكم).	**٢١٨-٢٣٣**
خاتمة البحث	**٢٣٤-٢٣٧**
توصيات الدراسة	**٢٣٨**
ثبت المصادر والمراجع	**٢٣٩-٢٦٣**
المستخلص باللغة الإنكليزية	**A-b**

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حَمْدَ الشاكرين الذي علّم الإنسان البيان وفصل الخطاب، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين، سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وأوتي جوامع الكلم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرّ الميامين، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فجوامع الكلم، مصطلح طالما رافق الحديث النبوي الشريف، وقصد به العلماء اندراج معانٍ كثيرة في ألفاظ قليلة، وهي ميزة خصَّ الله تعالى بها رسوله الكريم، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا الأمر في مواضع عدّة، منها قوله: ((أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا)) في الحديث الذي أورده الإمام أحمد في مسنده [٣٦٦/١٢]. وقد اتّخذ بعض العلماء هذا التعبير عنوانًا لبعض مصنّفاتهم، ومنهم صاحبنا الإمام ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) الذي صنّف كتابًا وسمه (جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم)، ضمّ فيه الأربعين حديثًا النووية، وزاد عليها فأتمّها خمسين حديثًا عدّها من جوامع كلم النبي ﷺ، فاتّخذناه ميدانًا لدراستنا، بناء على مشورةٍ من أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور (طلال يحيى إبراهيم) المحترم، الذي طالما كان سخيًّا معطاءً محبًّا للعلم وطلبته، فجزاه الله تعالى عنّي وعن العلم وطلبته خير الجزاء.

ونظرًا إلى قيمة هذا الموضوع العلمية وصلاحيّته للنهوض برسالة جامعية رصينة عمدنا إلى دراسة جانب لغوي منتقًى من جوانب عدّة ألَا وهو دراسة العوارض النحوية التي تطرأ على بناء الجملة الأصل في تلك الأحاديث الخمسين التي هي قوام هذا الكتاب، فتحصّلت لدينا جملة من العوارض النحوية، وهي: (التوكيد، النفي، الشرط، الاستفهام، الحذف، التقديم والتأخير)، وبعد الشروع بالدراسة والتحليل لهذه العوارض تكشّفت لدينا سعة رقعتها، الأمر الذي يتطلّب معها وقتًا وجهدًا كبيرين لإنجازها، فضلًا عن أنّها تتعارض مع التعليمات الجامعية التي تشترط عددًا محدّدًا من الصفحات لإعداد الرسالة، بما لا تسمح به طبيعة البحث؛ لأنّ تناول تلك العوارض بهذا الحجم سيتجاوز الحد والزمن المقرّرين لهذه الدراسة، ولذلك فقد اكتفينا بدراسة عارضين منها عقدنا عليهما دراستنا: هما عارضا: (التوكيد، والنفي)، انطلاقًا من أنّهما يُستَعملان للإخبار عن تقوية المعنى ونفيه في الواقع اللغوي، وهما من أكثر العوارض دورانًا على ألسنة مستعملي اللغة في منظورها الاجتماعي.

وتُسلّط هذه الدراسة الضوء على جانب مهمّ من جوانب الحديث النبوي الشريف، ألَا وهو الجانب النحوي الذي طالما كانت الدراسات فيه قليلة شحيحة، إذ لم تعثر الدراسة على كثرة البحث وشدّة التحري إلّا على النزر اليسير، ولا سيما في الجانب الإعرابي، مثل كتاب (إعراب ما

يشكل من ألفاظ الحديث) لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، و(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، و(العدّة في إعراب العمدة) لبدر الدين ابن فرحون (ت٧٦٩هـ)، و(عقود الزبرجد) للسيوطي (ت٩١١هـ)(*). أمّا في العصر الحديث، فثمّة كتابان وقفنا عليهما وهما كتاب (إعراب الأربعين حديثًا النووية) للدكتور حسني عبد الجليل يوسف، و(إعراب كتاب رياض الصالحين) للدكتور فخر الدين قباوة، بيدَ أنّ هذه الكتب قديمها وحديثها على جودتها، لا تمثّل إلّا جانبًا محدودًا في تناول الأحاديث من الجانب الإعرابي، إذ لم تُعرب نصّ الحديث إلّا في بعض مفرداته فحسب، ممّا يُشْكل إعرابه.

وقد أخذت دراستنا على عاتقها النهوض بهذا الجانب النحوي، فتناولت أحاديث عدّة إعرابًا ودلالة، فدرست العارض النحوي فيها الذي هو الهدف الأساس لدراستنا، وبيّنت أثره في التركيب الحديثي من جهة ما يتركه من أثر في مدخوله إعرابًا ودلالة، وبالتحديد في موضوعي (التوكيد، والنفي) اللذين تقوم عليهما دراستنا.

وممّا لا شكّ فيه أنّ دراستنا للعارض النحوي بوجه عام، قد سبقتها دراسات عدّة، ومنها:

- عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات: دراسة نحوية، أمل منسي الخديدي، رسالة ماجستير بإشراف د. احمد عطية المحمودي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-١٤٢٩هـ.
- عوارض التركيب في سورة البقرة دراسة نحوية وصفية، سامية مؤنس أبو سعيفان، رسالة ماجستير بإشراف د. كرم محمد زرندح، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.
- عوارض بناء الجملة في بديعيات الآثاري ت٨٢٨هـ دراسة نحوية بلاغية، بروين فتاح عباس، أطروحة دكتوراه بإشراف د. ليلى محمد علي، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

(*) من خلال تحرّي البحث لمصادر شروح الحديث النبوي، وقف البحث على كتابٍ بعنوان: (مسالك النحويين في إعراب الأربعين)، نسبه محقّقه الشيخ (كامل عويضة) إلى الأشموني شارح الألفيّة (ت٩٠٠هـ) من مطبوعات دار الكتب العلمية/بيروت،ط١، ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م ، بيْد أنّ نظرة سريعة في الكتاب، فضلًا عن النظرة الفاحصة، تكشف عن وهم هذه النسبة وتردّها، والأدلّة في ذلك كثيرة، ومن أبرزها: أنّ طريقة الكاتب في عرْض المادة العلمية للكتاب تقدح في مكانة الأشموني العلمية؛ ذلك أنّ المادة المعروضة هي مادّة في غاية البساطة والسطحية بطريقة لا تناسب مكانة الأشموني، ولا عصره، إذ الأشموني في شرحه الألفية، هو غير الأشموني تمامًا في المادّة التي حواها هذا الكتاب. على أنّ يغلب عند الباحث رجحانه، أنّ هذا الكتاب ما هو إلّا صورة طبق الأصل من كتاب الدكتور: (حسني عبدالجليل يوسف) الموسوم: (إعراب الأربعين حديثًا النووية)، فموازنة بسيطة بين الكتابين تكشف صدق هذه الحقيقة تمامًا.

أمّا دراسة العارض النحوي في الحديث النبوي الشريف على وجه التحديد، فقد وقفت دراستنا على دراستين سبقتاها لا غير في حدود علمنا، وهما:

- العوارض التركيبية في الأحاديث القدسية: دراسة نحوية دلالية، ليندة بلخيري، رسالة ماجستير بإشراف د. بن مناح بلقاسم ، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، ١٤٣٥هـ-١٤٣٦هـ.

- عوارض التركيب في أحاديث الأخلاق في الكتب الستة: دراسة نحوية، قيس محمود سعيد صافي، رسالة ماجستير بإشراف د. حسين موسى أبو جزر، جامعة الأقصى، غزة، ١٤٤٠هـ=٢٠١٨م.

وهذا يدل على ندرة الدراسات الأكاديميّة للعارض النحوي في ميدان الحديث النبوي الشريف، ومن هنا تتجلى أهمية هذا الموضوع الذي نهضت به دراستنا في هذا المجال، ولا سيما أنّها تناولت أحاديث عدّها العلماء من جوامع الكلم، علّها تسدّ شيئًا من النقص الحاصل في المكتبة اللغوية الحديثية.

والملاحَظ على هذه الدراسة، أنّ الأولى تناولت عارضا (التقديم والتأخير، والحذف) فحسب، على الرغم من أنّ العنوان يوحي بأنّ الدراسة تناولت العوارض النحوية عمومًا في الحديث النبوي، والأمر ليس كذلك.

أمّا الدراسة الثانية، فتناولت عوارض: (الحذف، النفي، التوكيد، أفعال المقاربة، الشروع، الاستدراك، التقديم والتأخير، الفصل)، بَيْد أنّ الملاحظ على عموم الدراسة أنّها لم تتعرّض إلى أثر هذا العارض في التركيب النصّي الحديثي من حيث الإعراب أو من حيث دلالته المعنوية، للكشف عن الأسرار اللغوية التي تقف خلف الإتيان بالعارض النحوي في هذا النمط من الجمل، ولا سيّما إذا سلّمنا أنّ الجملة الحديثية في عمومها من الجمل التي تتسم بالإيجاز والبلاغة أو تندرج في إطار ما يصطلح عليه بـ(جوامع الكلم).

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى دراسة الدكتور عودة خليل أبو عودة في دراسته التي وسمها: (بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصّحيحين) التي تناول فيها طائفة كبيرة من الأحاديث التي وردت في صحيحي البخاري ومسلم، فكان منهجه قائما على استخراج أنماط الجملة وعَرْض صورها في الحديث الشريف، من دون التعرّض لطبيعة تأثير العارض النحوي في أيٍّ من الجمل الحديثية البتّة.

ومن هنا فإنّه ليس من المبالغة في شيءٍ إذا قلنا إنّ تناولنا للعارض النحوي في دراستنا هذه للجملة الحديثية كان تناولًا عميقًا متفرّدًا بريئًا من السطحية في شيءٍ من مضامينها النحوية

والدلالية، ولا أدلّ على ذلك من هذا الكمّ الذي استغرقته من صفحات الرسالة في دراسة عدد من الأحاديث النبوية لا تزيد على عشرة نصوص في عارضيها (التوكيد، والنفي) اللذين قامت عليهما هذه الدراسة، فضلًا عن الجداول الدقيقة التي تضمّنت جرد عارضي التوكيد والنفي في عموم متون أحاديث كتاب (جامع العلوم والحكم) جردًا دقيقًا قائمةً على الدقّة والاستقصاء، ونظرة فاحصة في هذا التحليل، وتلك الملاحق تكشف عن هذه الحقيقة.

وأمّا خطة الدراسة فقد قامت على تمهيد، وفصلين، وخاتمة، فأمّا **التمهيد** فتحدّثنا فيه عن مفهوم (العارض النحوي) في اللغة والاصطلاح، وأثره في الجملة من جهتَي التركيب والمعنى.

وأمّا **الفصل الأول** وهو شطر الدراسة الأوّل، فنهض بالحديث عن **(عارض التوكيد)** ومفهومه في التراث النحوي، وتطبيقاته في الحديث الشريف من خلال دراسة طائفة مختارة من تلك الأحاديث نحوًا ودلالة.

وأمّا **الفصل الثاني**، وهو الشطر الآخر المكمّل لشطر الدراسة الأوّل، فنهض بالحديث عن **(عارض النفي)** ومفهومه في التراث النحوي، وتطبيقاته في الحديث الشريف من خلال دراسة طائفة مختارة من تلك الأحاديث نحوًا ودلالة.

وألحقنا كلَّ واحد من العارضين النحويين **(التوكيد، والنفي)** ملحقين: أحدهما خاصّ بالصور اللغوية التي جاءت عليها في الجملة الحديثيّة، والآخر عامّ نصّ على ذِكْر الحديث النبوي الشريف، مصحوبًا بتعيين عارض التوكيد، أو النفي، ونوعه، وغير ذلك.

وختمنا حديثنا بخاتمة أوجزت أهمّ النتائج التي توصّلت إليها دراستنا، ومثّلت ثمرة جهدنا وسعينا تحقيق ما نصبو إليه من استكشاف الغرضين النحوي والدلالي اللذين جاء العارض النحوي من أجلهما في النصّ الحديثي.

وكلمة حقٍ نقولها بحقّ دراستنا هذه بغية إنصافها، وهي أنّنا بذلنا فيها من الجهد والوقت، فقد أخلصنا فيها – والله يشهد– الإخلاص كلّه، واجتهدنا في الوصول إلى مراميها النبيلة في نصّها الحديثي ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، فلم نبخل بجهدٍ ولا وقتٍ ولا مال في سبيل الوصول إلى المعلومة المفيدة الدقيقة وقد ألزمنا أنفسنا في رسالتنا هذه أن لا نوظّف فيها قولًا أو رأيًا لأحدٍ من العلماء أو الباحثين قدماء ومحدثين إلّا بعد توثيقه في مظانّه الأصلية لأصحابها توثيقًا دقيقًا، ما أمكننا إلى ذلك سبيلًا.

أمّا المنهج الذي تبنّته الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم في جوهره على دراسة الظاهرة اللغوية، ونعني بها هنا: (العارض النحوي) من جوانبها المختلفة كما وردت في

النص الحديثي، والانطلاق من ذلك كلّه للوصول إلى الجوانب الإعرابية والدلالية التي اشتمل عليها(العارض النحوي)؛ لبيان أثره في بنيتها التركيبية الحديثية، واستكمالًا للتصوّر اللغوي لبنية الجملة الحديثية التي اشتملت على العارض النحوي، فقد أخذت الدراسة على عاتقها بيان الجملة الحديثية في صورتيها: أصل بنية الجملة الافتراضي قبل دخول العارض عليها، ، مع بيان الجملة المعدولة بتأثير العارض النحوي في شكلها الفعلي، من خلال مخطّطين يوضّح كلٌّ منها أجزاءها اللغوية.

أمّا مصادر الدراسة فكانت متنوعة بين القديم والحديث انحصرت بين معجميّة، ونحوية، وحديثية، فضلًا عن فئة من آثار البلاغيين والأصوليين والمفسرين وأصحاب كتب علوم القرآن وكتب المصطلحات اللغوية، وطائفة من رسائل الماجستير والدكتوراه، وعدد من البحوث الأكاديمية المنشورة في الدوريات العربية.

وفي هذا الصدد لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي أنّ هذه الدراسة تعاملت مع (العارض النحوي) في الأحاديث التي أخضعتها للتحليل والدراسة بوصفه جزءًا من وحدة لغوية كبرى هي الكلام أو النصّ، فلم تنظر إلى العارض على أنّه جزءٌ من الجملة التي ورد فيها فحسب، بل كذلك باعتباره جزءًا من نصّ لغوي متكامل؛ لأنّ البحث يؤمن إيمانا كاملا بأنّ النصّ اللغوي، ولا سيما الحديثي هو وحدة لغوية متكاملة لا يتّضح معنى بعضٍ منها دون بعضه الآخر.

ولمّا كان كتاب (جامع العلوم والحكم)، هو ميدان دراستنا ومحورها الأساس الذي يستند إليه بحثنا، فقد استلزم ذلك إثبات رأي مؤلفه وإبرازه وهو الإمام ابن رجب الحنبلي عند فراغنا من تحليل الحديث وذلك لأمرين، أولهما: أنّ ابن رجب هو أحد شرّاح الحديث، فكان من حقّه علينا إثبات رأيه في شرح الحديث شأنه في ذلك شأن سائر الشرّاح. وأمّا الأمر الآخر: فإنّنا ذكرنا رأيه منفردًا بعد فراغنا من إثبات آراء شراح الحديث؛ بغية إبرازه ليتسنّى المطلع معرفة رأيه بوصفه مصنّف الكتاب وشارح أحاديثه.

ومن الجدير بالذكر أنّ البحث وقف على أكثر من نسخة لكتاب (جامع العلوم والحكم) بلغت أشهرها أربع نسخ، وهي بحسب تأريخها: (تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، وتحقيق الدكتور محمد أبو النور، وتحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، وتحقيق عبده علي كوشك)، وقد اعتمد البحث تحقيق (عبده علي كوشك) لهذا الكتاب بوصفها من أكثر النسخ دقّة في التحقيق بمعناه العلمي الدقيق من وجوه عدّة، ومنها تقديمه بدراسة قيّمة لهذا الكتاب تمثّلت بتحقيق اسم الكتاب وتاريخ تأليفه، فضلًا عن توثيق نسبة الكتاب إلى الحافظ ابن رجب، وصنع فهارس مستفيضة ملحقة

بالكتاب، فضلًا عن أنّ مقابلته للكتاب قامت على (خمس) نسخ خطية، وغيرها من الأمور التي جعلت البحث يستقرّ رأيه باعتماد هذه النسخة، دون سائر التحقيقات الأخرى.

أمّا حديثنا عن الصعوبات التي واجهتنا، فذلك أمر يطول الحديث فيه، وحسبنا هنا الإشارة إلى ندرة الدراسات التي تناولت دراسة (العارض النحوي) في ميدان الحديث النبوي الشريف كما أشرنا آنفًا، فضلًا عن أنّ المصنفات التي بين أيدينا من شروح الحديث النبوي الشريف خلت تمامًا في كثير من مضامينها من الإشارة إلى الظواهر اللغوية في الحديث أو تكاد، سوى بعض الإشارات الخجولة إلى مسألة معجميّة هنا، أو إعراب نحوي هناك، فضلًا عن توجيه النص في ضوء التركيب النحوي الذي ورد فيه. أمّا العناية بالجانب الإعرابي على مستوى النص الحديثي، فذلك أمرٌ لا مطمعَ فيه عند هؤلاء العلماء الأجلّاء، حتى تلك المصنفات التي أشرنا إليها آنفا للعكبري وابن ومالك وابن فرحون والسيوطي، فإنّها قصرت حديثها اللغوي على بعض ألفاظ روايات الحديث التي رأت فيها مشكلا نحويا بحاجة إلى التوجيه والتخريج، بما ينسجم مع كلام العرب الفصحاء، وما أقرّه النحاة من قواعد، ولعلّ عذرهم في ذلك أنّ همّهم في المقام الأول كان منصبّا على العناية بالمعاني الشرعية التي اشتملت عليها تلك الأحاديث التي شرحوها، وما ينبثق عنها من أحكامٍ شرعيّة وتوجيهات.

وفي ختام حديثنا، فإنّه لا يسعني إلّا أن أقدّم شكري الجزيل، وامتناني العظيم إلى مشرفي، الدكتور (ثامر عبد الجبار نصيف) الذي لم يألُ جهدًا في توجيهي والأخذ بيدي في مراحل البحث كافة خطوة بخطوة، حتى استوى على سوقه، وبدا بهذه الحلّة التي هو عليها الآن، فله منّي موفور الشكر وأخلص الدعاء بأن يمنّ المولى سبحانه عليه بموفور الصحة والسلامة والعطاء العلمي وأن يكتب له السعادة في الدارين.

كما أوجّه خالص شكري وعرفاني إلى رئاسة قسم اللغة العربية في كلية الآداب/ جامعة الموصل، ممثّلة بالأستاذ الدكتور (معن يحيى محمد) المحترم، والأساتذة الكرام أعضاء هيئة التدريس المحترمين، الذين رفدونا بمعلومات قيّمة أسهمت في إثراء معارفنا اللغوية، ومهّدوا لبناء شخصيتنا البحثيّة، فلهم منّي جزيل الشكر، والثناء الحسن الجميل.

وأوجّه شكري الخاص، وثنائي الجميل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضّلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وستكون ملاحظاتهم القيّمة، وآرائهم العلمية السديدة محطّ اهتمام الطالب وعنايته، فيفيدَ منها، بما يرفع من مستواها العلمي، ونضوجها الفكري وصولًا إلى المكانة اللائقة بها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أعرِب عن جميل مشاعري، وحسن ثنائي إلى والديَّ الكريمين

اللذين لا يزال عطاؤهما وافرًا وسندهما قائمًا، ورعايتهما مستمرةً، حتى فرغتُ من إعداد هذا البحث الساعة، فلهما منّي أخلص الدعاء بموفور الصحة والسلامة والعمر المديد، وأن يظلّ ظلّهما وافرا على ذريتهما ما داموا على قيد هذه الحياة أجمعين. كما أشكر عائلتي الكريمة المعطاء؛ لما تحمّلوه معي من تعب وعناءٍ حتى ساعة إنجاز هذا البحث.

وشكري الخاصّ للشيخ الجليل (عزالدين نذير رمضان النعيمي)، الذي جاد عليَّ بما لديه من مصنّفات شروح الحديث النبوي، فلم يبخل عليَّ بشيءٍ ممّا في حوزته من تلك المصادر، وغيرها ممّا له صلة بموضوع البحث، فله جزيل الشكر ووافر الامتنان، وجعل الله تعالى ذلك في ميزان حسناته.

وشكري موصول إلى كل مَن أعانني بنصيحة، أو رأي، أو كتابٍ، أو معلومة أثْرَت البحث وبلغت به هذا المبلغ العلمي الطيب.

وبعد:

فهذا جهد المقلّ الحريص، وسعْيُ الباحث الحثيث، والطالب المجدّ، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده، وله الفضل والمنّة، وما كان فيه من خطأ فمن الباحث بوصفه بشرًا، وحسبه أنّه –والله يشهد– قد توخّى الصواب وأراد السداد في كلّ مسألةٍ من مسائل هذا البحث حتى استوى على سوقه. فأحمده تعالى في الأولى والآخرة، فهو حسبي عليه توكلت وإليه أُنيب.

والحمد لله تعالى أولًا وآخرا

الطالب

مصعب إسماعيل عمر

التمهيد

العارض النحوي نشأته ومفهومه ووظيفته

إنّ الحديث عن عوارض بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف، يستلزم الكلام على تلك العوارض من جهات مختلفة في اللغة العربية ابتداءً، فارتأينا –مراعاة لذلك– أن نتناولها من بعض الجهات التي لها صلة مباشرة بعملنا. وتمثّلت تلك الجهات، في ما يأتي:

المبحث الأول: ويتضمّن: الكلام عن طبيعة (الإسناد) في الجملة العربية، فضلًا عن الحديث عن البنية الأساسيّة للجملة العربية، وعوارض بنائها.

المبحث الثاني: مفهوم (العارض) ووظيفته في التراث اللغوي العربي، ويتضمّن:

١. معنى العارض في اللغة
٢. مفهوم العارض في الاصطلاح النحوي
٣. عوارض (البناء) في الجملة العربية أسبابها وأنواعها
٤. شروط العارض النحوي
٥. الأثر النحوي والدلالي الذي يؤدّيه العارض في الجملة

وسنتكلّم عليها –بمشيئة الله تعالى– في الصّفحات القادمة بشيءٍ من التفصيل.

المبحث الأول: ويتضمّن:

١. مكانة الإسناد في بناء الجملة العربية:

يُعدّ الإسناد من أهم المقوّمات التي أسهمت في تشكيل النظرية النحويّة العربية، وله أثره الأبرز في تقعيد القواعد النحوية، إذ رأى النحاة أنّ الجملة، لا تكون تامّة نحويا إلّا إذا توافر فيها طرفا الإسناد، وهما (المسند والمسند إليه)، فإن غاب أحدهما فإنّ النحاة يلجأون إلى التقدير في الكلام أو تأويله، لا لشيء سوى إتمام ركني الإسناد، بحيث يحملان معنًى يحسن السكوت عليه وهو ما يُعبّر عنه نحاة العربية بـ (الفائدة)[١].

وننوّه هنا بجهود سيبويه (ت١٨٠هـ) في دوره الأبرز في التأسيس لأركان العملية الإسنادية، إذ جعل الإسناد منهجًا قسّم على أساسه الكتاب وفصوله[٢]. وكان للإسناد حضور كبير في الدرس البلاغي القديم، إذ يعدّ البلاغيون (الإسناد) أحد أبواب (علم المعاني)، من خلال بحثهم في أحوال المسند إليه والمسند[٣]، بل إنّ نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) قامت على علم النحو، وكان الإسناد عماد النظم والتعليق في الكلام، من خلال ما أقرّه من أنّ النظم ما هو في حقيقته إلّا ''ضمّ الكلم بعضه إلى بعض على وفق ضوابط وقوانين معينة تجعل اللفظين المضمومين أو الألفاظ المضمومة متعالقة فيما بينها ومتماسكة من خلال علاقات لفظية ومعنوية''[٤].

وقد قدّم علماء اللغة العربية جملة من التعريفات لمفهوم (الإسناد)[٥]، لعلّ من أبرزها ما أقرّه الأستاذ عباس حسن، إذ يقول: '' فالإسناد هو: إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه''[٦]. وبهذا يكون (الإسناد)، هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه)، وعلى أساسه قُسّمت الجملة إلى قسمين أساسين: جملة فعلية قوامها (الفعل والفاعل) أو نائبه وما يعمل عمل الفعل كالمشتقات، فضلًا عن مفعول به إن كان الفعل متعدّيًا. وجملة اسمية قوامها

---

(١) يُنظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية، د. محمد رزق شعير: ٣٧.

(٢) يُنظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم بكاء: ١٩.

(٣) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني: ٥٥/١

(٤) دور "التعليق" في تحديد السياق النصي عند عبد القاهر الجرجاني، د. عبد الرحمان إكيدر، بحث منشور في مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، المغرب، العدد (٣٨)، ٢٠١٨م: ٨٥.

(٥) يُنظر: التعريفات، الشريف الجرجاني: ٢٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي: ١٩٦/١.

(٦) النحو الوافي، عباس حسن: ٢٨/١.

(المبتدأ والخبر) وهذه الأجزاء بمجملها تُسمّى بـ (الوحدة الإسنادية)، فهما عمدتا الكلام اللذان لا يقوم إلّا بهما[١].

وممّا لا يخفى أنّ الكلام اللغوي له وجهان لا ينفصل أحدهما عن الآخر بحال: الصوت، وهو الوجه الشكلي للكلام، والمعنى: وهو الوجه الدلالي له[٢]، ومن الأهمية بمكان –في هذا الصدد– أن نشير إلى أنّ النحاة العرب كانوا على وعي تامّ بأهمية هذين الجانبين، ولا سيما الجانب المعنوي له، ولذلك عرّفوا الكلام في اصطلاحه النحوي بأنّه: ''اللفظ المركّب المفيد بالوضع''[٣]، إذ عدّوا عنصر (الفائدة) من أهم العناصر التي تقوم عليها النظرية النحوية العربية[٤]، وهي في عرف نحاة العربية، يريدون بها الكلام الذي يحسن السكوت عليه، وما أدقّ قول الدكتور خليل عمايرة من أنّ الجملة في حقيقتها، هي ''الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه''[٥]، في إشارة إلى الحد الكلامي الذي تحصل به الفائدة.

وفي ضوء ما تقدّم، فإنّنا نشير في هذا المقام إلى أنّ اللغة ببعدها الإنساني إنّما تنهض بأمرين: المعنى القائم في الذهن، والصوت الحامل له، أي القوالب اللغوية التي يُؤدّى بها هذا المعنى. وقدر تعلّق الأمر باللغة العربية، فإنّ تلك القوالب اللغوية في منظورها العام لا تعدو أن تكون قسمين: جملة فعلية، والأخرى اسمية. ولكلّ منهما وظيفة معنوية تؤدّيها في الاستعمال اللغوي.

فالجملة الاسمية –كما استقرّ عليه رأي النحاة– تدل على الثبوت، والفعلية تدل على الحدوث[٦]، وهذا هو الفرق الجوهري بين نوعي الجمل في الكلام العربي. والملاحظ أنّ القاسم المشترك بين هذين النوعين هو (الإخبار عن المعنى) الذي تضمّنته الجملة اسمية كانت أو فعلية. والفرق بينهما أنّ الإخبار في الاسمية يظهر فيه الثبوت، أي الدلالة على الوصفية، في

---

(١) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: ١٣، والإسناد في النظرية النحوية –دراسة في الوظيفة الدلالية–التداولية–، د. محمود رزايقية، بحث منشور في مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر، مج (٩)، عدد (١)، ٢٠١٨م: ٣٤.

(٢) يُنظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي: ١٨٠.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي: ٣، ويُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٨٧/١.

(٤) يُنظر: الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي: ٧، ونظرية الفائدة في الفكر النحوي العربي، د. سعد عبد الحسين فرج الله، بحث منشور في مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام (٨)، عدد (٧٢)، ٢٠٢١م: ٥٠.

(٥) في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، د. خليل عمايرة: ٨٧.

(٦) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٦٢.

حين أنّ الإخبار بالفعلية يتّسم بالحدوث. والوصف –كما هو معلوم– يقوم في الموصوف. بحيث لا ينفك عنه بحال، في حين أنّ المعنى في الفعلية يطغى عليه الحدث، ومن الممكن تمامًا أن ينفكّ عنه الفاعل في أيّة لحظة، إذ هو محكوم بوقت معين.

وانطلاقًا من هذا الأمر، فإنّ على المتكلّم أن لا يعدل في كلامه عن الجملة الأصل (اسمية أو فعلية)، إلّا لغرض معنوي يستلزمه سياق الكلام. فالجملة بالاعتبار الأول هي الجملة الأصل التي تُستعمل لمجرّد الإخبار، بمعنى أنّ المخاطب يكون خالي الذهن من الفائدة التي تضمّنها الخبر، بصرف النظر عن أن تكون هذه الفائدة في قالب اسمي أو فعلي، وهي التي تُسمّى بالجملة النواة أو الجملة التوليدية البسيطة في عرف الدراسات اللغوية الحديثة[١].

أمّا إذا أراد المتكلم أن يخرج بالجملة النواة أو الأصل عن الغرض الذي وُضعت لأجله ابتداءً، فإنّ عليه أن يُراعي أمرين لا بدَّ منهما، **أولهما:** المسوّغ الذي يقف خلف هذا التغيير، وأمّا **الثاني**، فهو: دقّة اختيار القالب اللغوي بالمعنى الذي يؤدّيه خاصة كما سيأتي، وهو ما يَطلق عليه المعنيّون بالدرس اللغوي بـ (العدول عن الأصل)[٢]، أي أصل وضع الجملة، أو أيّ تعبير يؤدّي هذا المعنى كما ذكرنا آنفًا.

والعدول عن الأصل يكون في الحروف والكلمات والجمل على حدٍّ سواء، فقد يعدل المتكلّم عن استعمال حرف ما إلى حرف آخر، أو كلمة مكان كلمة أخرى، أو جملة مكان جملة أخرى، فاللفظ في سائرها الذي عُدِل عنه يُسمَّى المعدول عنه، واللفظ الذي عُدل إليه يسمّى المعدول إليه، والجامع بينهما هي فكرة العدول ذاتها.

والعدول عن الأصل ليست حالة عبثية في اللغة، بل لها مظهران منتظمان، **أولهما:** عدول تقتضيه قواعد اللغة وأصولها. و**الثاني:** عدول يقتضيه مراعاة المعنى، ومطابقته لمقتضى الحال، وهذا الثاني هو ما يتعلّق بموضوعنا، وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله: ''ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام''[٣].

والحقيقة أنّ **(عوارض بناء الجملة)** هي جزء من موضوع أكبر، هو **(العدول عن الأصل)** الذي يحمل معنى عاما هو التغيير الذي يطرأ على ظواهر اللغة المختلفة؛ لأسباب لغوية أو معنوية.

---

(١) يُنظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: ٣٧.

(٢) يُنظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان: ١٣٠.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٥١/١.

وقد أفرد الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فصلًا سمّاه: (عوارض بناء الجملة) في كتابه (بناء الجملة العربية)، تحدّث فيه عن المسائل التي تخرج عن أصلها اللغوي على مستوى التركيب النحوي، وقد تأثّر كل مَن جاء بعده من الباحثين بهذا المصطلح في أبحاثه في الدرس النحوي، وهو ما سنتحدّث عنه في المسألة التالية.

٢. البنية الأساسية للجملة العربية، وعوارض بنائها:

يُراد بالبنية الأساسية في الدرس اللغوي ''النظام اللغوي التجريدي لتصوّر تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته، التي يعد بناء الجملة" تنفيذًا حيًّا واقعيًّا له''[١]، ذلك أنّ بناء الجملة يُمثِّل الشكل المنطوق الذي يوحّد بين الجملة في صورتها الذهنية من جهة، وشكلها النطقي الفعلي من جهة أخرى.

والجملة في اللغة العربية قسمان: اسمية، قوامها (المبتدأ والخبر)، وفعلية تتألّف من (الفعل والفاعل)، فضلًا عن المفعول به إن كان فعلها متعدّيًا. وهذا القالب اللغوي للنمطين كليهما، هو الذي يمثّل في الحقيقة البنية الأساسية للجملة العربية عمومًا.

وأمّا بناء الجملة، فإنّه يُراد به الشكل النطقي الفعلي أو الكتابي لها. وممّا لا يخفى أنّ هذا البناء ''تعرض له عوارض مختلفة تحوّله من معنى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير في مكونات البنية الأساسية. وكالحذف أيضًا، والنفي، والاستفهام، والتأكيد وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق فتضيف إلى معناه الأول معنًى آخر إضافيًّا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر''[٢]، فتوكيد الجملة الاسمية –مثلًا– في قولنا: إنّ الحقّ واضحٌ، ليس فيها إضافة لعنصر جديد، لم يكن موجودًا من قبل، وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذه الجملة المؤكّدة تحمل معنًى لا يُتصَوّر وجوده من غير هذا التوكيد، ومثله تقديم المفعول به في مثل قولنا: زيدًا أكرمَ خالدٌ، وهكذا.

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أنّ النحاة العرب أقرّوا أنّ أصل الكلام أن يكون موجبًا[٣]، وفي هذا يقول السيوطي: ''الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها، تقول مثلًا: قام زيد، (ثم تقول: ما قام زيد)، وفي الاستفهام: أقام زيد؟، وفي النهي: لا تقم، وفي الأمر: قم

(١) بناء الجملة العربية، محمد حماسة: ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري: ١٣٥، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ: ٨٩.

فترى الإيجاب يتركّب من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، وكل ما كان فرعًا احتاج إلى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف إلى علامة من (أل) ونحوها؛ لأنّه فرع التنكير، والتأنيث إلى علامة من تاء أو ألف؛ لأنّه فرع التذكير''[1].

نستنتج ممّا سلف أنّ الجملة في أصل وضعها كانت مثبتة وفق ''نمط خاص تتحقّق به الإفادة. وهذا النمط في الجملة الاسمية مبتدأ وخبر، وفي الفعلية فعل متقدّم يتلوه فاعل أو نائب فاعل. والجملة كلام، والكلام هو "اللفظ المركّب المفيد بالوضع"، أي المفيد بحكم أصل وضعه؛ لأنّ الأصل في الكلام أن يكون لفائدة''[2].

ومن الضروري جدًّا أن نأخذ بالحسبان هذه الطبيعة اللغوية للجملة العربية، وهي حالة الإيجاب، بوصفها البنية الأساسية لها، ذلك أنّ عوارض الجملة ''لا تتم إلّا بالنظر إليها. فلولا اعتبار البنية الأساسية للتراكيب في التحليل النحوي، لما وجد هناك ما يُسمّى بالتقديم والتأخير أو الحذف مثلًا. وهذان العارضان من أدلّ الدلائل على أنّ النحو العربي في تحليله لبناء الجملة كان يراعي في كثير من أنواع التحليل، "البنية الأساسية"''[3].

وممّا لا يخفى أنّ عوارض الجملة –كما أسلفنا– تمثّل عناصر زائدة على المعنى الأصلي للجملة، وهي في الأغلب الأعم تكون بإضافة عارض ما إلى بنائها الأساس. وتشكّل الحروف النسبة الأكبر في تلك العوارض، فضلًا عن جملة من الأسماء التي تؤدي وظيفة الأداة أيضًا. وقد تكون بعضٌ من تلك الأدوات على هيئة الأفعال وتتصرّف تصرّفه.

على أنّ هناك جملًا كثيرة على الرغم من خلوّها من تلك الأدوات والأسماء، بَيْد أنّها تعدّ معدولة عن الأصل بتأثير ظاهرتي (النبر) و(التنغيم) مثلًا، أو بعض العلامات اللغوية ترشد إلى أنّ جملة بعينها، لا تتضمّن معنى (الإيجاب) الذي أشرنا إليه، بل تخرج إلى معاني أخرى كالتعجب والاستفهام والنفي، وما شاكل ذلك، شريطة قيام القرينة التي تدلّ عليها.

(١) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي: ١٩٦/١، ويُنظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ٨٩.
(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية: ١٣٠.
(٣) بناء الجملة العربية: ٢٤٠.

المبحث الثاني: مفهوم (العارض) ووظيفته في التراث اللغوي العربي، ويتضمّن:

١. معنى العارض في اللغة

ورد لفظ (العارض) في التراث المعجمي العربي، مشتقًّا من الجذر (عرض)، إذ يُطلق في اللغة ويُراد به معنًى عامًّا، وهو: ''العارض من كل شيء''[١]، كالسحاب والمرض وغيرهما. ويُقال لـ (السحاب): عارض[٢]، لأنّ التغيّر وعدم الاستقرار من طبيعته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة الأحقاف: ٢٤]، فالعارض هنا، هو السحاب الذي يبدو في ناحية من السماء يعترض في الأُفق، وبه قال البغوي[٣]، وجمهرة من المفسرين[٤].

والمطالع في كتب اللغة يجد أنّ لفظة (العارض) تدور حول معنًى عام، هو الأمر الذي يمنع صاحبه من القيام بالفعل على الوجه الذي يريده، إذ يقول الأزهري: ''وكلُّ مانعٍ منعَكَ من شُغل وَغَيره من الْأَمْرَاض فَهُوَ عارضٌ، وَقد عَرضَ عارضٌ، أَي حَال حائلٌ وَمنع مَانع. وَمِنْه قيل لَا تَعرِضْ لفلانٍ، أَي لَا تعترضْ لَهُ فتمنعَه باعتراضك أَن يقْصد مُرادَه وَيذْهب مذهبَه. وَيُقَال سلكتُ طريقَ كَذَا فَعرض لي فِي الطَّرِيق عارضٌ، أَي جبلٌ شامخ قطع عليَّ مذهبِي على صَوْبي''[٥].

---

(١) العين، للفراهيدي، مادة (عرض): ٢٧٤/١.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، مادة (عرض): ١٧٤/٧.

(٣) تفسير البغوي "معالم التنزيل"، لابن مسعود البغوي: ٢٦٣/٧.

(٤) يُنظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، : ٥٠٥/٥، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: ٤٩/٢٦.

(٥) تهذيب اللغة، للأزهري، مادة (عرض): ٤٥٥/١

٢. مفهوم (العارض) في الاصطلاح النحوي:

ورَد مصطلح العوارض عند النحاة القدامى، وجاء مرادفًا لمصطلح العدول أو الترك؛ ففي سياق الحذف يقول سيبويه : ''هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنّهم ممّا يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويُعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يَصير ساقطًا''(١).

وفي السياق نفسه يذكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) (الحذف)، بوصفه عارضًا حين قال: ''وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضًا لعلم المخاطب بما حذف''(٢).

وتحدَّث ابن جني (ت٣٩٢هـ) باستفاضة عن العوارض، وسمَّاها أكثر من اسم مثل: الترك، العدول، العوارض، التغيير، التحول، وذلك تحت باب: (في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)، وباب: (في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)، وباب: (في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول)(٣).

وقد فرَّق عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بين الجملة قبل دخول العوارض عليها وبعد دخولها، وذكر أنّ أسلوب الجملة قد ازداد جمالاً بعد دخول هذه العوارض، إذ يقول: ''فإذا رأيتها قد راقَتْكَ وكَثُرَتْ عندك، ووجدتَ لها اهتزازًا في نفسك، فعُدْ فانظُر في السبب واستقصِ في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدَّم وأخَّر، وعرَّف ونكَّر، وحذَف وأضمَر، وأعاد وكرَّر، وتوخَّى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كلّه، ثم لَطُفَ موضع صوابه، وأتى مأتى يُوجب الفضيلة''(٤).

كما ذكر العكبريّ (ت٦١٦هـ) مصطلح (العوارض، والعارض) صراحةً، في سياق كلامه عن فائدةُ التصريفِ من جهة إفادته الْمعَانِي المتنوّعة، إذ يقول: ''وأمَّا فائدةُ التصريفِ، فحصولُ المعَانِي المُخْتَلفَة المتشعبة عَن معنى وَاحِد، والعلمُ بِهِ أهمّ من معرفةِ النَّحْو فِي تعرّف اللُّغَة؛ لأنَّ التصريف نظرٌ فِي ذَات الْكَلِمَة والنحو نظر فِي عوارض الْكَلِمَة''(٥)، وقال أيضًا: ''وحروفُ الكلمةِ الأُصول، هِيَ الَّتِي تلزمُ الكلمةَ فِي جَمِيع تصاريفها إلاّ لعارضٍ''(٦).

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٤.

(٢) الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرّاج: ١/ ٦٧.

(٣) الخصائص، لابن جنّي، ينظر الصفحات: ٢٩٣/١، ٣٦٠/٢، ٤٥٧/٢، ١٨/٣.

(٤) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني: ٨٥.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري: ٢١٩/٢

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٩/٢ .

واستخدم الرضيُّ (ت٦٨٦هـ) المصطلَح نفسه، وذلك عند حديثه عن الجمل المسمَّى بها، فقال: ''وأما الجملة فلا تُوصف قبل العلمية، لا بالأعراب ولا بالبناء، لأنهما من عوارض الكلمة، لا الكلام، وأما بعد العلمية فهي محكية اللفظ''(١).

وجاء مصطلح (عوارض التركيب) بهذه الصيغة عند السيوطي (ت٩١١هـ) في مقدمة كتابه (همع الهوامع)، إذ تحدّث عن التوابع وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، وضرائر الشعر(٢). وفي كتاب (الأشباه والنظائر في النحو) تحدّث السيوطي عن (العارض) كذلك، وعدّ الحذف عارضًا حين قال: ''الحذف هنا إنّما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض''(٣).

وسمّاه بعضهم "العدول عن الظاهر، كالمرتضى (ت٤٣٦هـ) في أماليه المسماة: (غرر الفوائد ودرر القلائد)، في سياق توجيهه قولَه تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [سورة القيامة: ٢٢-٢٣]، وهي من المسائل الخلافية المشهورة بين السّنّة والمعتزلة، إذ يقول: ''وهاهنا وجه غريب في الآية حُكِي عن بعض المتأخرين: لا يفتقر معتمده إلى العدول عن الظاهر، أو إلى تقدير محذوف، ولا يحتاج إلى منازعتهم في أنّ النظر يحتمل الرؤية''(٤).

وعبّر عنه ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) بـ (العدول عن الأصل)، وذلك في إطار حديثه عمّا دخلته الهاء، للتكثير والمبالغة في الوصف. فقال: ''فلا يسوغُ العدول عن الأصل ما وُجد عنه مندوحة''(٥).

وعبّر ابن مالك عن (العوارض) بمصطلح (خلاف الأصل)، إذ يقول:

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ(٦).

هذا ما وقف عليه البحث عند النحاة القدماء في هذه المسألة، فإذا جئنا إلى المحدثين ألفينا الدكتور تمّام حسّان الرائد في وضع تعريف دقيق يُستَشفّ من خلال حديثه عن قضية (العدول عن الأصل) في كتابه (الأصول)، بوصفه أحد الأصول التي تندرج في باب كبير، عنوانه:

---

(١) شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي: ١٣٠/٣ .

(٢) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/١.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٤٤/١.

(٤) أمالي المرتضى: ٣٦/١.

(٥) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني: ٢٥٩/٢.

(٦) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، لابن مالك الأندلسي: ١٠٠.

(الاستصحاب)، وهو من القواعد العامّة التي يُرجَع إليها في توجيه النصوص اللغوية في مجال (الاستدلال). فمن خلال تأمّلنا في شرحه، يمكننا أن نقف على تعريفه (عوارض بناء الجملة)، بأنّها: **(نمط لغوي خاص تتحقّق به الفائدة في قالب جملي اسمي أو فعلي خارج عن مألوف الاستعمال اللغوي، أي خارج عن أصل وضع الجملة، بظواهر لغوية ضديّة شتّى مثل الحذف، والإضمار، والفصل، والتقديم والتأخير، والتوسّع في الإعراب، وما شاكل ذلك)**[١].

وليس من المبالغة القول إنّ أغلب الباحثين العرب الذين تعرّضوا لدراسة (عوارض بناء الجملة) تأثّروا إلى حدّ بعيد بهذا التصوّر الذي أثبتناه للدكتور تمّام حسّان، وإن تباينت عباراتهم في ذلك، إذ إنّ فكرتها في الأغلب الأعمّ تكاد تكون واحدة في تلك التعريفات كلّها[٢].

والمناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للعارض –كما مرّ معنا– قائمة متحقّقة، فلمّا كان معنى العارض في اللغة يدور حول معنى التغيير وعدم الثبات للشيء، فكذلك العارض في الاصطلاح النحوي يُشير إلى تلك التغيّرات التي تطرأ على البنية الثابتة الأساسية للجملة العربية، فتجعلها متغيّرة؛ لإفادة معنى لا يتأتّى إلَّا عن طريق هذا التغيير، إذ الجامع بينهما هو التغيّر وعدم الثبات.

---

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية : ١٣٠. ومن الجدير بالذكر، أنّ بعضًا من الدارسين ينسبون إلى الدكتور تمام حسّان صراحة أنّه عرّف (عوارض بناء الجملة)، بأنّها: ''هي الأمور التي تَعرِض للتركيب الأصلي للجملة ليخرج عن المألوف، فالخروج عن أصل الحرف، أو أصل الكلمة، أو أصل الجملة – بالحذف أو الزيادة أو بالإضمار – يُعد من عوارض التركيب''، فيزعمون أنّ هذا التعريف مثبَّت في كتابه: (البيان في روائع القرآن): ص ٨٣، ٣٣. يُنظر عوارض التركيب في مجمهرة عَدِي بن زيد العِبَادي، بحث مقدَّم من الطالب: محمود حسن عمر جودة إلى جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٢٠١٦م: ص ٨، والاعتداد بالعارض وعدمه في بابي الإعلال والإبدال في شرح الرضي على الشافية، فوزية عبدالله بن خليل، بحث منشور في مجلة أصول الدين، ليبيا، عدد (٥)، ٢٠١٩م: ٢٦٩.

وعند الرجوع إلى هاتين الصفحتين في هذا الكتاب، لم نجد ذكرا فيهما لهذا التعريف البتة، بل خلتا من ذلك تمامًا، ممّا يمثّل خللًا في أمانة الباحث العلمية، وعدم الدقّة في نسبة الأقوال إلى أصحابها الشرعيين.

(٢) يُنظر: البنية الأساسية للجملة الفعلية بين الثبات وعوارض التركيب، يسري صبحي الصاوي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٠هـ :٤٢، وبناء الجملة الاسمية دراسة في عوارض التركيب، د. فكري عبد المنعم: ١٨٨، وعوارض التركيب في الأصمعيات –دراسة نحوية وصفية–، أرواح عبد الرحيم، رسالة ماجستير، بإشراف د. كرم محمد، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٥هـ: ٢.

٣. عوارض (البناء) في الجملة العربية: أسبابها وأنواعها:

أشرنا آنفًا إلى أنّ الأصل في الكلام، هو الإيجاب، بَيْدَ أنّ ثمّة أسبابًا لفظية، أو معنوية تدفع المتكلم إلى العدول عن هذا الأصل بعارض نحوي يستدعيه المقام. وهذه الأسباب بنوعيها متعدّدة ومتنوّعة. فمن الأسباب اللفظية (كثرة الاستعمال، والتخفيف، وكراهية اجتماع الأمثال، وإصلاح اللفظ)، وغيرها[١]. والحال نفسه مع الأسباب المعنوية، مثل (تحقّق الفائدة، وأمن اللبس، والاتساع في التعبير عن المعاني)، وغيرها[٢].

وأمّا العوارض التي تطرأ على الجملة الأصل، فكثيرة تخرج عن حدّ الحصر؛ نظرًا لتنوّع السياقات التي تستدعي هذه العوارض، إذ يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في سياق حديثه عن عوارض الجملة: ''ولن أستطيع أن أستوفي الحديث عن كل عوارض بناء الجملة بهذا المفهوم، فهي كثيرة جدًّا''[٣].

بيد أنّ هذا لا يمنعنا من أن نحدّدها بأُطر معيّنة تندرج تحتها هذه العوارض، فعوارض مثل التوكيد والنفي والاستفهام والنواسخ والشرط والفصل والاعتراض وغيرها تندرج تحت مسمّى عام هو (الزيادة). وأمّا عارض التقديم والتأخير وما شاكله يندرج تحت (الرتبة)، والإضمار والحذف وما شاكلهما يندرجان في ما نسميه بـ (النقصان)، في حين إنّ التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والطلب بأسلوب الخبر أو العكس، وتعريف ما حقّه التنكير، أو عكسه وما شاكل ذلك يمكننا إدراجها في ما نسمّيه بـ (عدم المطابقة).

ويذهب الدكتور المذكور آنفًا إلى أنّ طائفة غير قليلة من الأسماء تؤدّي وظيفة الأداة نفسها وتعدّ جزءًا من مكوّنات الجملة يُطلَق عليها ''الأدوات الاسمية''[٤]. والحال نفسه مع بعض الأفعال الناسخة التي تأتي على صيغة الفعل وتتصرّف تصرّفه، إذ يسمّيها بـ ''الأدوات الفعلية''[٥].

وثمّة عوارض أخرى يمكن تسميتها بـ (العوارض فوق التركيبية) مثل النبر والتنغيم ، إذ تعدّ

---

(١) يُنظر: الاستصحاب في النحو العربي، تامر عبد الحميد محي الدين، رسالة ماجستير، بإشراف د. علي محمد أبو المكارم، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م: ١٧٢، فما بعدها.

(٢) المصدر نفسه: ١٩٠، فما بعدها.

(٣) بناء الجملة العربية: ٢٤٠.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) بناء الجملة العربية: ٢٤٠. والمقصود بـ "الأدوات الفعلية" الأفعال الناسخة مثل كان وكاد وأخواتهما. يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ١٠٧.

عارضًا من العوارض التي تغيّر معنى الجملة الأصل، ''وفي هذه الحالة يكون الاعتماد على "نغمة" الجملة، أو بعض العلامات اللغوية التي تصاحب تلك الأداة التي لم تذكر في الجملة''[١].

وكما أشرنا آنفًا، فإنّ تنوّع الأغراض المعنوية في ذهن المتكلّم في التعبير عن المعاني المختلفة، هي الأصل الذي يقف وراء تعدّد العوارض التي تطرأ على بناء الجملة الأصل، كعوارض التوكيد والنفي والاستفهام وغيرها بحسب مراد المتكلّم، وكما قيل: لكلّ مقام مقال.

٤. شروط العارض النحوي:

ممّا لاشكّ فيه أنّ ليس كلّ ما يطرأ على الجملة، يُعدّ عارضًا بالمفهوم النحوي ويؤدّي معنًى في الجملة المعدولة، لا يكون في الجملة الأصل. ولذلك فقد أقرّ علماء اللغة شروطًا لا بدّ من مراعاتها إذ يكون بها العارض معتبرًا. وقد أقرّ الدكتور تمّام حسان عددًا من تلك الشروط، ومنها:

أ. أن يُحقّق العارض فائدة معنوية جديدة في الكلام فوق معناها الأصلي، فضلًا عن أمن اللبس.

ب. لا بدَّ أن يخضع العارض لقواعد معيّنة ويكسب الاطّراد في ضوئها.

ج. لا بدَّ أن يخضع هذا العارض لقوانين الصناعة النحوية، التي اتّفق عليها نحاة العربية، فلا يجوز تخطّيها، أو مجاوزتها بحال[٢].

فأمّا ما يتعلّق بالشرط الاول من وجوب أمن اللبس، فيتمثّل في مسائل نحوية كثيرة، مثل اعتماد مبدأ الحذف في الجملة شريطة أن يكون هناك دليل على المحذوف، ومراعاة تفسير الضمير من خلال عائديته إلى اسمٍ معلوم في الجملة، ونحو اعتماد الشروط التي تُجيز الفصل بين المتلازمين.

وأمّا ما يتّصل بالشرط الثاني، فوجوب مراعاة القواعد التي تحكم الشروط الوارد ذكرها في الشرط الأول، مثل قواعد تقديم الخبر وجوبًا أو جوازًا، ومثل قواعد تقديم المفعول به أو الحال، وما شاكل ذلك.

في حين أُريد بالشرط الثالث، وهو وجوب خضوع (العارض النحوي) لقوانين الصنعة النحوية أو ما دعاه الدكتور تمام حسان بـ (قواعد التوجيه) التي اصطلح عليها، بأنّها ''تلك

---

(١) بناء الجملة العربية: ٢٤٠.

(٢) يُنظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية: ١٣٠-١٣١.

الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم"[١]. التي تحكمها وجوه النشاط النحوي الثلاثة (الفائدة، الصواب، أمن اللبس)، التي تكون غايتها تجنّب الخطأ واللبس في الكلام.

والمسوّغ عند الدكتور تمام حسان لهذه التسمية، ارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل. وهي قواعد عامة، بخلاف قواعد النحو التي تختصّ بكل باب من أبوابه بشكل مستقل[٢].

وقدّم بعض الدارسين عددًا من الشروط الواجب توافرها في اعتبار اللفظ الطارئ على الجملة الأصل عارضًا نحويًا، مثل حجّيتها في إطار عصر الاستشهاد، وأنّها تضيف معنى دلاليًا على الجملة الأصل، فضلًا عن اطّرادها في جمل كثيرة، وليست مقتصرة على جملٍ بعينها، وأن لا تكون إضافتها إلى الجملة الأصل تُحدث لبسًا في الكلام يفوت به المُراد، وكذلك اتّسام تلك العوارض النحوية بالوضوح والبيان[٣].

٥. الوظيفة النحوية والدلالية التي يؤدّيها العارض في الجملة:

ممّا لا يخفى أنّ عوارض الجملة، لها وظيفتان: الأولى: نحوية، والأخرى: معنوية. فأمّا الوظيفة النحوية، فتتمثّل في تغيير الحركة الإعرابية لما تدخل عليه من الأسماء والأفعال، كأن تغيّرها من الرفع إلى النصب، مثل (إنّ) وأخواتها إذا دخلت على الجملة الاسمية المثبتة، فتغيّر حركة الاسم الذي بعدها إلى النصب، أو (كان) وأخواتها، في نصب خبرها مثلًا. وهذا الحكم – وهو التغيير الإعرابي–، إنّما يكون لفئة منها كما مثّلنا، وأمّا الفئة الأخرى، فلا تأثير إعرابيا لها مثل (لا) و (ما) النافيتين المهملتين، و(قد) وما شاكل ذلك.

وأمّا من جهة الوظيفة المعنوية فكلّها –أي عوارض بناء الجملة–تشترك في إحداث أثرها الدلالي لِما تدخل عليه من ظواهرَ دلالية مختلفة، مثل التوكيد والنفي والاستفهام والشرط والتقديم والتأخير، والحذف وغيرها.

بيدَ أنّ كلّ هذه الظواهر اللغوية المختلفة إنّما تفتقر في وجودها إلى الجملة النواة الأصل، التي لولاها لما كان من وجود لهذه الظواهر. ومن المهم أن نشير هنا إلى تلك الظواهر اللغوية

---

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية: ١٨٩–١٩٠.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٩٠.

(٣) يُنظر: بناء الجملة الاسمية–دراسة في عوارض التركيب–: ٢٠٥–٢٠٧.

المختلفة لا تغيّر معنى الجملة الأصل، بل تُضيف إليها معانٍ دلالية جديدة، لا تتهيأ إلّا بوجودها، فجملةٌ نحو: (الجوّ باردٌ) هي جملة اسمية إخبارية ابتداءً، فإذا قلنا مثلًا: (إنّ الجوَّ باردٌ)، أو (ليس الجوُّ باردًا)، و (هل الجوُّ باردٌ؟) وما شاكل ذلك، نلحظ أنّ معنى الجملة الأصل يُشير إلى معنى عام هو (برودة الجو)، وعلى أساس هذا المعنى العام يتصرّف المتكلّم في كلامه بحسب مراده، فمرّة يؤكّد، وأخرى ينفي، وثالثة يستفهم، وهكذا، وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد حماسة عند حديثه عن البنية الأساسية للجملة، وما يطرأ عليها من (عوارض بناء الجملة) من حيث ما تتركه من أثر دلالي في الجمل التي تدخل عليها، إذ يقول: ''إنّ بناء الجملة، هو التركيب المنطوق الذي يُوحّد بين الفكرة النظرية والنطق الفعلي. فالبناء لا يكون إلّا وفقًا لصورة ذهنية سابقة. فإذا قلنا مثلًا إنّ الجملة الاسمية تتكون من (المبتدأ والخبر) فهذا حديث عن بنيتها الأساسية، وأمّا الحديث عن أيّة جملة واقعية منطوقة أو مكتوبة، فهو حديث عن بنائها. هذا البناء تعرض له عوارض مختلفة تحوّله من معنى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير في مكونات البنية الاساسية، وكالحذف أيضًا، والنفي، والاستفهام، والتأكيد وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق فتضيف إلى معناه الأول معنى آخر إضافيًّا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر. فتقديم المفعول به مثلًا في (إيّاك نستعين) ليس فيه إضافة لعنصر جديد لم يكن موجودًا من قبل، وهو مع ذلك يفيد معنًى ما لا يفهم من غير تقديمه''[1]، ثم أعاد تقرير هذه الفكرة في موضع آخر من كتابه في الفصل الذي أفرده لـ (عوارض بناء الجملة)[2].

وصفوة القول: إنّ لعوارض بناء الجملة أثرين: أحدهما معنوي دلالي يُمثّل القاسم المشترك بينها. وأمّا الآخر، فهو أثر إعرابي لبعضها دون بعضها الآخر. وهي على الرغم من كونها زائدة على بنية الجملة الأساس، إلّا أنّها لا يمكن الاستغناء عنها في الكلام من حيث إنّها تضيف إلى الجملة الأصل معاني لا تتأتّى إلّا بوجوده.

(١) بناء الجملة العربية: ٢٣٧.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٨.

الفصل الأول

عارض (التوكيد) وتطبيقاته في متن أحاديث جامع العلوم والحكم.

التوكيد في التراث اللغوي العربي، ويتضمّن:

١. "التوكيد" في اللغة، والاصطلاح:

التوكيد في اللغة:

وردت كلمة "التوكيد" في المعاجم العربية، مشتقّة من الجذر (وكد)، إذ قال الخليل: ''وكَّدْتُ العَقْدَ واليَمينِ، أي: أوثقته''[١]. والتأكيد لغة في التوكيد، وبالواو أفصح[٢]. ففي مادة (وكد) يُقال فيه: التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفا، ولكنه بالواو أفصح وبه جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [سورة النحل: ٩١]، وهو مصدر بمعنى المؤكِّد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مرادٌ به اسم الفاعل، قال الزبيدي: ''(والتَّوْكِيدُ)، بالواو، (أفصحُ من التَّأكيدِ)، بالهَمْزِ، ويقال: وكَّدْتُ اليمينَ، والهَمزُ في العَقْدِ أجْوَدُ، وتقول: إذا عَقَدتَ فأكِّدْ، وإذا حَلَفْتَ فوكِّدْ، وقال أبو العبّاس: التَّوكيدُ دَخَل في الكلام لإخراج الشَّكِّ''[٣].

قال ابن منظور (ت٧١١هـ) في لسان العرب: ''وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أَوثَقَه، وَالْهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ. يُقَالُ: أَوْكَدْتُه وأَكَّدْتُه وآكَدْتُه إِيكاداً، وَبِالْوَاوِ أَفصح، أَي شَدَدْتُه، وتَوَكَّدَ الأَمر وتأَكَّدَ بِمَعْنًى''[٤].

والتوكيد في اللغة يدلّ على شدّة وإحكام، إذ قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): ''(وَكَدَ) الْوَاوُ وَالْكَافُ وَالدَّالُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى شَدٍّ وَإِحْكَامٍ. وَأَوْكِدْ عَقْدَكَ، أَيْ شُدَّهُ. وَالْوِكَادُ: حَبْلٌ تُشَدُّ بِهِ الْبَقَرَةُ عِنْدَ الْحَلْبِ''[٥]. وقال في مادة (أكد): ''الْهَمْزَةُ وَالْكَافُ وَالدَّالُ لَيْسَتْ أَصْلًا، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، يُقَالُ: وَكَّدْتُ الْعَقْدَ''[٦].

وبهذا يتبيّن ممّا سلف، أنّ مدلول "التوكيد" في اللغة، يدور حول ضبط الشيء وإحكامه وإيثاقه.

التوكيد في الاصطلاح:

لم يَبعُد معنى "التوكيد" في الاصطلاح النحوي عن معناه اللغوي، إذ يكاد يُجمع علماء العربية على أنّ معناه في الدّرس النحوي من حيث جوهره، هو: ''**لفظٌ يُراد به تثبيت المعنى، وإزالة اللبس عن الحديث، أو المحدَّث عنه**''[٧]. أمّا من حيث غرضه، فهو: ''**تحقيق المعنى في نفس السامع**''[٨].

---

(١) العين، مادة (وكد): ٣٩٥/٥، ويُنظر: تهذيب اللغة، مادة (وكد): ٣٢٩/١٠

(٢) يُنظر: تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة (أكد): ٢/ ٤٤٢.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (وكد): ٩/ ٣٢٠.

(٤) لسان العرب، لابن منظور، مادة (وكد): ٣/ ٤٦٦.

(٥) مقاييس اللغة، مادة (وكد): ٦/ ١٣٨.

(٦) المصدر نفسه، مادة (أكد): ١٢٥/١.

(٧) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي: ٢٦٢/١، وينظر: المقرّب، لابن عصفور: ٢٣٨/١.

(٨) الفصول الخمسون، لابن معطي: ٢٣٥.

ويُؤدّى التوكيد ''باستخدام طرُائق خاصّة، لتقوية الكلام السابق وتثبيته، سواء بإعادة اللفظ نفسه، أَم استعمال كلمات خاصّة، لتثبيت المعنى ودفْع الشَّبه عنه''[١].

وممّا لا يخفى أنّ التوكيد ''هو الاسم الأوّل في المعنى، لذا جرى مجرى الصّفة''[٢]، وطالما حكم سيبويه سيبويه (ت ١٨٠هـ) بأنّه وصف[٣]، ''إذا كان الغرض بكلّ واحد منهما إزالة اللّبس''[٤].

والتوكيد –كما يرى بعض العلماء– يدفع شبهة توهّم المجاز في الكلام، فلو قال المتكلّم مثلًا: مررتُ بزيدٍ، فلربّما فهم المتلقّي أنّ المرور كان بمنزله أو محلّه. فإذا قال: مررتُ بزيد نفسه، زال هذا المجاز[٥].

وعلى هذا ''فدخول التأكيد في الكلام ليس أمرا حتما، ولا يكون على جهة الوجوب، وإنما يكون وروده على وجهين، أحدهما: أن يكون المعنى معلوما في النفس لا يقع فيه شك، فما هذا حاله أنت فيه بالخيار بين تأكيده وتركه، وثانيهما: أن يكون غير معلوم أو يكون مشكوكا فيه، وما هذا حاله فالأولى تأكيده، لإزالة احتماله''[٦].

احتماله''[٦].

والألفاظ المؤكّد بها ضربان:

أحدهما: أنْ يُؤكَّد الشيء بإعادة لفظه، وهذا يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل اسمية كانت، أو فعلية.

الآخر: أنْ يُؤكَّد الشيء بغير لفظه، بما هو في معناه وله ألفاظ معيَّنة، كالنفس والعين وكلا وغيرها.

وعلى هذا ''فالتوكيد على ضربين: توكيد بتكرير اللفظ، وتوكيد بتكرير المعنى، فأما التوكيد بتكرير اللفظ؛ فنحو قولك: (جاءني زيد زيد، وجاءني رجل رجل) وما أشبه ذلك، وأما التوكيد بتكرير المعنى، فيكون بتسعة ألفاظ؛ وهي "نفسه، عينه، كلُّه، أجمع، أجمعون، جمعاء، جُمَع، كلا، كلتا"''[٧]. أو التوكيد الصريح، والتوكيد غير الصريح[٨].

---

(١) النحو المصفّى، د. محمد عيد: ٤٦٧.

(٢) الوظائف الدلالية للجملة العربية: ٢١٨.

(٣) الكتاب: ينظر الصفحات: ٣٨١/٢، ٣٥١، ٣٨٥.

(٤) المتّبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري: ٤٠٧/٢.

(٥) يُنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي: ٤١٦/١.

(٦) الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي: ١٤٥/٢.

(٧) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري: ٢٨٤.

(٨) قضايا نحوية في علم العربية، د. السيد أحمد علي: ١٩٣.

٢. وظيفة التوكيد في الجملة بوصفه عارضًا نحويًا طارئًا عليها:

يُؤتى بالتوكيد في الجملة العربية، لأحد غرضين:

أولهما: إزالة الشك، أو اللبس عن الحديث، أو الكلام.

الثاني: إزالة الشك، أو اللبس عن المحدَّث عنه.

وقد أشار الزمخشري إلى ذلك، بقوله: ''وجدوى التأكيد أنك إذا كرّرت، فقد قرّرتَ المؤكد وما علق به في نفس السامع، ومكَّنته في قلبه، وأمطت شبهةً ربما خالجته، أو توهّمْتَ غفلةً، وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته. وكذلك إذا جئت بالنفس والعين، فإنَّ لظانٍّ أن يظنَّ حين قلت: فعل زيد، أنّ إسناد الفعل إليه تجوّزٌ أو سهوٌ أو نسيان. وكلٌّ وأجمعون يُجْديان الشمولَ والإحاطة''[١].

وفي ضوء ذلك يتّضح أنّ التوكيد يؤدّي وظيفة تقرير المعنى وترسيخه في ذهن المتلقي من جهة، كما يؤدّي وظيفة إزالة الشك أو الوهم عن الذات التي ورد التوكيد بشأنها من جهة أخرى. فالأول معنيّ بتوكيد الفكرة التي تضمّنتها الجملة، أمّا الثاني فيوجّه اهتمامه إلى توكيد الذات أو الشيء الوارد في الجملة، إذ يقول ابن يعيش شارحًا كلام الزمخشري السابق: ''فائدةُ التأكيد تمكينُ المعنى في نفس المخاطب، وإزالةُ الغَلَط في التأويل، وذلك من قِبَل أن المجازَ في كلامهم كثيرٌ شائعٌ، يُعبَّرون بأكثرِ الشيء عن جميعه، وبالمسبَّب عن السبب. ويقولون: (قام زيدٌ)، وجاز أن يكون الفاعلُ غلامَه، أو ولدَه، و"قام القومُ" ويكون القائمُ أكثرهم، ونحوَهم ممّن ينطلِق عليه اسمُ القوم. وإذا كان كذلك، وقلتَ: "جاء زيدٌ"، ربما تتوهمُ من السامع غفلةً عن اسمِ المُخْبَر عنه، أو ذَهابًا عن مُراده، فيحمِلُه على المجاز، فيُزال ذلك الوَهْمُ بتكريرِ الاسم، فيقال: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، وكذلك (النفسُ)، و(العينُ) إذا قلت: (جاءني زيدٌ نفسُه أو عينُه)، فيُزيل التأكيدُ ظَنَّ المخاطَب من إرادةِ المَجاز، ويُؤْمِن غفلةَ المخاطب''[٢].

ويُبيّن الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) المقامات والأحوال التي تستدعي استعمال أيٍّ من التوكيدين اللذين يناسبانهما، فإذا كان المقام يقتضي دفع ضرر غفلة السامع عن المتكلم، أو دفع توهّم السامع، أو دفع توهم التجوّز في الكلام من جهة ما نُسِب إليه على الإطلاق ، فالتوكيد اللفظي هو الأوْلى به. وبالمثل، فإذا كان المقام يقتضي دفع توهّم التجوّز في الكلام من جهة فعله حقيقة، فهو بالخيار في استعمال التوكيد اللفظي أو المعنوي، أمّا إذا أراد المتكلم دفع توهّم عموميّة النسبة والمتكلّم يريد جهة معيّنة فحسب، فالتوكيد حينئذٍ معنويٌّ، ولا يجوز له استعمال التوكيد اللفظي؛ لانّ السياق يقتضي تحديد فاعل معيّن مثلًا، لا عموم الفاعلين، فالأنسب هنا إبراز الذات التي أوجدت الفعل على وجه الحقيقة[٣].

---

(١) المفصل في علم العربية، للزمخشري: ١١٥.

(٢) شرح المفصّل: ٢٢١/٢، ويُنظر: المقرّب: ٢٣٨/١.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٧/٢-٣٥٩.

على أن هذا الضرب من التوكيد له مراتب بعضها فوق بعض بحسب الحاجة، وهي ما تُعرف عند البلاغيين بـ (أضرب الخبر)[١].

والتوكيد في كتب النحاة القدامى نوع من التوابع، ينحصر في نوعين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي[٢]. فالتوكيد اللفظي وهو الصريح يُؤدّى بأمور عدّة، إذ يقول الزمخشري: ''والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيء، في الاسم والفعل والحرف والجملة، والمظهر والمضمر، تقول: ضربت زيداً زيداً، وضربتُ ضربتُ زيداً، وإنّ إنّ زيداً منطلقٌ، وجاءني زيد، وما أكرمني إلا أنتَ أنتَ''[٣]. فلأنّه لفظي فإنّه يجري في الألفاظ كلّها، وأمّا التوكيد المعنوي وهو التوكيد غير الصريح، فمثّل له الزمخشري بقوله: ''وغير الصريح نحو قولك: فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما، ولقيتُ قومَك كلَّهم والرجال أجمعين والنساء جُمَع''[٤].

وممّا لا شكَّ فيه أنّ التوكيد عدول بالكلام عن الجملة الأصل، على افتراض أنّ المتلقّي مقرّ بصدق الخبر الذي أُلقي عليه، فإذا كان الأمر بخلافه فهو أمرٌ طارئ على النص الأصلي المفترض، الأمر الذي يفرض على المتكلم أن يزيل ذلك الشك والتردّد عند المتلقّي بمؤكَّد أو أكثر، ولذلك فإنّ التوكيد لفظيّا كان، أو معنويًّا أو غير ذلك، يُعدّ عارضًا نحويًّا من عوارض الجملة لتأدية وظيفة معيّنة، وهي في هذا المقام توكيد المعنى، وتقريره وإزالة الشك والغموض الذي يطرأ على مضمون الكلام أو الجملة.

وفي ضوء ذلك فإنّ الجملة الأصل غير المؤكّدة في عُرف الدراسات اللغوية المعاصرة، هي جملة توليدية في نظر النظرية التوليدية التحويلية، في حين أنّ الجملة المؤكَّدة هي جملة تحويلية استدعاها المعنى المؤكَّد الذي أراد المتكلم أن يرسِّخه في ذهن المتلقّي، أو المخاطب، وهي ذاتها الجملة المعدولة عن أصلها بفعل العارض النحوي، الذي هو التوكيد بشتّى صوره[٥].

وممّا هو جدير بالذكر أن التوكيد لا يقتصر ميدانه على التوكيدين اللفظي والمعنوي، اللذين قَصرَ النحاة اهتمامهم عليهما، بل له صورٌ كثيرة غير هذين الصنفين، تؤكَّد بهما الجملة، على الرغم من تعرّضهم لذكره (التوكيد) في مصنّفاتهم النحوية في أثناء استعراضهم الأدوات النحوية التي تدلّ على التوكيد من خلال الأساليب النحوية التي ضمّت تلك الأدوات، بيدَ أنّ توزّعها في تلك الأساليب أفقد تلك الأدوات شخصيّتها المعنوية من خلال غياب موضوع عامٍ يجمعها يكون بابه "التوكيد"، كما جمعت تلك الأساليب في أبوابها.

---

(١) يُنظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ٢٥٨، وخصائص التراكيب، لمحمد محمد أبو موسى: ٨٠ وما بعدها.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٦٢/١.

(٣) المفصل: ١١٥، ويُنظر: شرح المفصل: ٢١٩/٢-٢٢٠

(٤) المفصل: ١١٥، ويُنظر: شرح المفصل: ٢٢٠/٢-٢٢١.

(٥) يُنظر: في التحليل اللغوي، خليل عمايرة: ٢١٦.

وقد أورد الدكتور خليل عمايرة طائفة كبيرة لضروب التوكيد المختلفة شارحًا ومستشهدًا[1]، مثل التوكيد بالترتيب، والزيادة بأنواعها، مثل زيادة الأدوات (إنّ، إنّما، لكن، بل) وغيرها. والتوكيد بلام الخبر، واللام الداخلة على الفعل مباشرة في جواب (لو)، والتوكيد بالقسم، والتوكيد بنوني التوكيد (الخفيفة والثقيلة)، والتوكيد بالاشتغال، والتوكيد بضمير الفصل، والتوكيد بأسلوب المدح والذم، والتوكيد بالمصدر وهو المفعول المطلق، والتوكيد بالاستثناء، والتوكيد بالحال المؤكِّدة، والتوكيد بالإشارة، وغير ذلك من الأساليب الحيويّة التي يُؤدّى بها التوكيد، وفي هذا يقول الدكتور مهدي المخزومي: ''وكان النحاة قد عرضوا للتوكيد، وعقدوا بابًا خاصًا به، ولكنّهم قصروا معالجتهم هذا الموضوع الحيوي على جانب من جوانبه. ولم يكن هذا الجانب أجمل جوانبه ولا أهمّها، لأنّهم لم يكونوا ليعنوا به لولا ما له من صلة بالعامل، وبالتبعيّة للمعمول. وتسلّط العامل عليه، وبهذا فاتهم من هذا الموضوع الحي أكثر جوانبه قوة وحياة. وكان الجانب الذي عنوا به يقوم على أساسٍ من التكرار واللفّ، أو التكرار بإيراد كلمات لها معنى المؤكَّد، وهي ألفاظ التوكيد المألوفة للنحاة: النفس والعين وكلا وكلتا، وأمثالها ''[2].

يتّضح مما سبق أن التوكيد ذو شأنٍ عظيم في الكلام الذي يدخل عليه، من جهة تأديته وظائف معنوية مهمّة في الكلام الذي يدخل عليه، مما سنحاول أن نبرز بعضًا منها في دراستنا لأساليب التوكيد الواردة في الحديث النبوي الشريف.

بعد هذه التوطئة عن مفهوم "التوكيد"، ووظائفه في الجملة العربية عند علماء العربية، نخلص إلى دراسة ظاهرة التوكيد في الحديث النبوي الشريف من خلال الأحاديث الواردة في كتاب "جامع العلوم والحكم"، لابن رجب الحنبلي قيد الدراسة.

ففي ضوء الإحصائية التي أجرتها الدراسة، ورد التوكيد الحديث النبوي بأنماط عدّة. وقد أعددنا جدولًا عامّا بتلك الأساليب الواردة في كتاب جامع العلوم والحكم، ولكنّنا ارتأينا –طلبًا للدقّة العلمية– أنْ نورد تلك الأنماط على شكل جداول يتخصّص كلٌّ منها بنمط معيّن من أنماط التوكيد الواردة في هذه الأحاديث التي بلغت – بحسب إحصائيّتنا– (١٢٠) شاهدا، توزّعت على النحو الآتي:

(١) في التحليل اللغوي: ٢١٢ وما بعدها.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٤.

١. التوكيد بـ (إنّ) مكسورة الهمزة، و (أَنّ) مفتوحة الهمزة: (٤٢) شاهدا.
٢. التوكيد بـ (إنّ) مكسورة الهمزة، واللام المزحلقة في خبرها: (٣) شواهد.
٣. التوكيد بالحروف (قد، لام الابتداء(التوكيد)، لام جواب الشرط، لام الجحود، نون التوكيد، ألَا، كأنّ، لكنّ): (١٧) شاهدا.
٤. التوكيد بالحصر: (٢١) شاهدا.
٥. التوكيد بالحروف الزائدة: (١٠) شواهد.
٦. التوكيد بالنعت، والحال، والظرف: (١٠) شواهد.
٧. التوكيد باللفظ (اللفظي): (٦) شواهد.
٨. التوكيد بالقسم، ولام القسم، واللام الموطّئة له: (٥) شواهد.
٩. التوكيد بالمعنى (المعنوي): (٣) شواهد.

وسنتناول في هذا الصدد نماذج مختارة من هذه الأنماط بالدراسة والتحليل؛ وصولًا إلى الوظائف النحوية الدلالية التي أدّاها أسلوب التوكيد في الحديث النبوي الشريف(*).

(*) سنورد الأحاديث التي نحلّلها في دراستنا سواءٌ من جهة سندها، أَمْ من جهة متنها، أم من جهة رواتها، كما أوردها ابن رجب في كتابه.

الملحق الخاص بصور التوكيد الواردة في متون أحاديث كتاب جامع العلوم والحكم

وسنتبعه بجدول آخر عامّ نبرز من خلاله العارض النحوي على وجه التفصيل مؤشَّرا فيه النص الحديثي كاملًا، مع ذكر موطن الاستشهاد فيه، فضلًا عن ذِكر الأسلوب النحوي الذي تمثّل به عارض التوكيد، مشفوعًا بذكر العارض نفسه ونوعه.

أولًا: التوكيد بالأداتين: (إنّ) و(أنّ) في أحاديث كتاب جامع العلوم والحكم

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	**أنْ** لا إلهَ إلَّا الله.	الحديث الثاني
٢.	**وأنَّ** محمدًا رسولُ اللهِ.	الحديث الثاني
٣.	فإنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ **فإنَّهُ** يراكَ.	الحديث الثاني
٤.	**فإنَّهُ** جِبريلُ أتاكُم يُعَلِّمُكُم دِينَكُم	الحديث الثاني
٥.	شَهادةِ **أنْ** لا إلهَ إلَّا الله	الحديث الثالث
٦.	**وأنَّ** مُحمَّداً عَبْدُه وَرَسولُهُ	الحديث الثالث
٧.	**إنَّ** أَحَدَكُم يُجْمَعُ خلقُهُ	الحديث الرابع
٨.	**إنَّ** الحَلالَ بَيِّنٌ	الحديث السادس
٩.	**وإنَّ** الحَرَامَ بَيِّنٌ	الحديث السادس
١٠.	ألا **وإنَّ** لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى	الحديث السادس
١١.	ألا **وإنَّ** حِمَى اللهِ محارِمُهُ	الحديث السادس
١٢.	ألا **وإنَّ** في الجَسَدِ مُضغَةً	الحديث السادس
١٣.	يَشْهَدُوا أنْ لا إلَهَ إلَّا الله	الحديث الثامن
١٤.	**وأَنَّ** مُحَمَّداً رسولُ اللهِ	الحديث الثامن
١٥.	**إنَّ** الله طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طيِّباً	الحديث العاشر
١٦.	وإنَّ الله تعالى أمرَ المُؤْمِنينَ بما أمرَ به المُرسَلين	الحديث العاشر
١٧.	**إنَّ** الله كَتَبَ الإحسّانَ على كُلِّ شيءٍ	الحديث السابع عشر

١٨.	يا غُلامُ **إنِّي** أعلِّمُكُ كَلماتٍ	الحديث التاسع عشر
١٩.	**أنَّ** الأُمَّةَ لو اجتمعت على أنْ ينفعوك بشيءٍ	الحديث التاسع عشر
٢٠.	واعلَمْ **أنَّ** ما أخطَأَكَ لم يَكُن لِيُصِيبَكَ	الحديث التاسع عشر
٢١.	واعلَمْ **أنَّ** النَّصْرَ مَعَ الصَّبرِ	الحديث التاسع عشر
٢٢.	**وأنَّ** الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ	الحديث التاسع عشر
٢٣.	**وأنَّ** معَ العُسْرِ يُسراً	الحديث التاسع عشر
٢٤.	**إنَّ** مِمَّا أدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلام النُّبُوَّةِ الأُولى	الحديث العشرون
٢٥.	يا عِبادي **إنِّي** حَرَّمْتُ الظُّلمَ	الحديث الرابع والعشرون
٢٦.	**إنَّكُم** تُخْطِئونَ باللَّيلِ والنَّهار	الحديث الرابع والعشرون
٢٧.	**إنَّكم** لَنْ تَبلُغُوا ضَرّي فَتَضُرُّونِي	الحديث الرابع والعشرون
٢٨.	لو **أنَّ** أوَّلَكُم وآخِرَكُم وإنْسَكُمْ	الحديث الرابع والعشرون
٢٩.	يا عِبادي لو **أنَّ** أوَّلَكُم	الحديث الرابع والعشرون
٣٠.	لو **أنَّ** أَوَّلَكُم وآخِرَكُم	الحديث الرابع والعشرون
٣١.	**إنَّ** بكُلِّ تَسبيحةٍ صَدقةً	الحديث الخامس والعشرون
٣٢.	**وإنَّه** من يَعِشْ مِنْكُم بعدي فَسَيرى اختلافاً كَثيراً	الحديث الثامن والعشرون
٣٣.	**فإنَّ** كُلَّ بِدعَةٍ ضَلالةٌ	الحديث الثامن والعشرون
٣٤.	**إنَّ** الله فَرَضَ فرائِضَ	الحديث الثلاثون
٣٥.	**إنَّ** الله ﷻ كَتَبَ الحَسَناتِ والسيِّئاتِ	الحديث السابع والثلاثون
٣٦.	**إنَّ** الله تَعالَى قَالَ	الحديث الثامن والثلاثون
٣٧.	**إنَّ** الله تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ والنِّسيانَ	الحديث التاسع والثلاثون
٣٨.	يا ابنَ آدَمَ، **إنَّكَ** ما دَعَوتَني ورَجَوتَني غَفَرتُ لك	الحديث الثاني والأربعون
٣٩.	**إنَّك** لو أَتَيتَني بِقُرابِ الأرضِ خَطايا	الحديث الثاني والأربعون
٤٠.	**إنَّ** الله ورَسُولَهُ حرَّمَ بَيعَ الخَمْرِ والمَيتَةِ	الحديث الخامس والأربعون
٤١.	**إنَّ** الله حَرَّمَ عليهِمُ الشُّحومَ	الحديث الخامس والأربعون
٤٢.	لَو **أَنَّكُم** تَوكَّلُون على اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ	الحديث التاسع والأربعون

ثانيًا: التوكيد بـ (إنّ) و (اللّام) المزحلقة:

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	**إنَّ** أحدكُم **ليَعْمَلُ** بعمَلِ أهلِ الجنَّةِ	الحديث الرابع
٢.	و**إنَّ** أحدكم **ليَعمَلُ** بعملِ أهل النَّارِ	الحديث الرابع
٣.	**وإنَّهُ لَيَسيرٌ** عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ الله عليه	الحديث التاسع والعشرون

ثالثًا: التوكيد بالأحرف: (قد، لام الابتداء(التوكيد)، نون التوكيد الثقيلة، لام جواب الشرط، لام الجحود، ألَا، كأنّ، لكنّ)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	أنْ تَعبُدَ اللهَ **كأنَّكَ** تَراهُ	الحديث الثاني
٢.	**ألا** وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى	الحديث السادس
٣.	**قد** كَتَبَهُ اللهُ لكَ	الحديث التاسع عشر
٤.	**قد** كتبهُ اللهُ عليكَ	الحديث التاسع عشر
٥.	وما أخطأك لم يَكُن **لِيُصِيبَكَ**	الحديث التاسع عشر
٦.	وما أصابَكَ لم يَكُن **ليُخطِئَكَ**	الحديث التاسع عشر
٧.	أوليسَ **قد** جعلَ اللهُ لَكُمْ ما تَصَّدَّقُونَ	الحديث الخامس والعشرون
٨.	**لقَدْ** سَأَلْتَني عَنْ عَظيمٍ	الحديث التاسع والعشرون
٩.	**ولكن** البَيِّنَةُ على المُدَّعي	الحديث الثالث والثلاثون
١٠.	**فَقَدْ** آذنتُهُ بالحربِ	الحديث الثامن والثلاثون
١١.	ولَئِنْ سألَنِي **لأُعطِيَنَّهُ**	الحديث الثامن والثلاثون
١٢.	ولَئِنْ استَعاذَنِي **لأُعِيذَنَّهُ**	الحديث الثامن والثلاثون
١٣.	**لادَّعى** رِجالٌ أموالَ قَومٍ ودِماءهُم	الحديث الثالث والثلاثون
١٤.	كُنْ فِي الدُّنيا **كأنَّكَ** غَريبٌ	الحديث الأربعون

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
.١٥	**لأتيتُكَ** بِقُرابها مغفرة	الحديث الثاني والأربعون
.١٦	**لَرَزَقَكُمْ** كما يَرزُقُ الطَّير	الحديث التاسع والأربعون

رابعًا: التوكيد بأسلوب الحصر في المواطن الآتية

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
.١	إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	الحديث الأول
.٢	وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى	الحديث الأول
.٣	**لِكُلِّ امرئٍ ما نَوَى**	الحديث الأول
.٤	**لا** إله **إلّا** الله	الحديث الثاني
.٥	شَهادةِ أنْ **لا** إلهَ **إلَّا** الله	الحديث الثالث
.٦	فو الذي **لا** إله **غيره**	الحديث الرابع
.٧	**ما** يكونَ بينَهُ وبَينها **إلَّا** ذِراعٌ	الحديث الرابع
.٨	**ما** يكون بينَهُ وبينها **إلَّا** ذِراعٌ	الحديث الرابع
.٩	الدِّينُ **النَّصيحَةُ**	الحديث السابع
.١٠	حتَّى يَشْهَدُوا أنْ **لا** إلَهَ **إلَّا** الله	الحديث الثامن
.١١	عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءهُم وأَموالَهُم، **إلَّا** بِحَقِّ الإسلامِ	الحديث الثامن
.١٢	**فإنَّما** أهلَكَ الَّذين من قبلِكُم كَثْرَةُ مسائِلِهم واختلافُهم على أنبيائِهم	الحديث التاسع
.١٣	إنَّ الله طَيِّبٌ **لا** يَقْبَلُ **إلَّا** طيِّبا	الحديث العاشر
.١٤	**لا** يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسلِمٍ **إلَّا** بِإحْدَى ثَلاثٍ	الحديث الرابع عشر
.١٥	**لم** ينفعوك **إلَّا** بشيءٍ قد كَتَبَهُ الله لكَ	الحديث التاسع عشر
.١٦	**لم** يضرُّوك **إلَّا** بشيءٍ قد كتبهُ الله عليكَ	الحديث التاسع عشر

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
.١٧	**ما** نَقَصَ ذلك مِمَّا عِندي **إلَّا** كَما يَنْقُصُ المِخْيَطُ إذا أُدْخِلَ البَحر	الحديث الرابع والعشرون
.١٨	**إنَّما** هِيَ أَعمالُكُم أُحْصِيها لَكُمْ	الحديث الرابع والعشرون
.١٩	فَـ**لا** يَلومَنَّ **إلَّا** نَفسَه	الحديث الرابع والعشرون
.٢٠	**وهَلْ** يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على وُجوهِهِمْ، أو على مَنَاخِرِهم **إلَّا** حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم	الحديث التاسع والعشرون
.٢١	و**ما** جَلَسَ قَومٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيوتِ الله، يَتْلُونَ كِتابَ الله، ويَتَدارَسُونَه بَينَهُم، **إلَّا** نَزَلَتْ عليهِمُ السَّكينَةُ	الحديث السادس والثلاثون

خامسًا: التوكيد بالحروف الزائدة

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
.١	مَا المَسؤُولُ عَنْهَا **بأعلَمَ** مِنَ السَّائِل	الحديث الثاني
.٢	**بعمَلِ** أهلِ الجنَّةِ	الحديث الرابع
.٣	فَيعمَلُ **بعمَلِ** أهل النَّار فيدخُلها	الحديث الرابع
.٤	**بعمَلِ** أهل النَّار	الحديث الرابع
.٥	**بعملِ** أهل الجنَّةِ فيدخُلُها	الحديث الرابع
.٦	التَّارِكُ **لِدينِهِ**	الحديث الرابع عشر
.٧	المُفارِقُ **لِلجماعَةِ**	الحديث الرابع عشر
.٨	فَعَلَيكُمْ **بِسُنَّتِي**	الحديث الثامن والعشرون
.٩	**بِحَسْبِ** امرئٍ مِنَ الشَّرِّ	الحديث الخامس والثلاثون
.١٠	**بِحَسْبِ** ابنِ آدمَ أَكَلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ	الحديث السابع والأربعون

سادسًا: التوكيد بـ (النعت، والحال، والظرف)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	وأنَا أَغْفِرُ الذُّنوبَ **جَميعاً**	الحديث الرابع والعشرون
٢.	كانُوا على أتْقى قَلب رَجُلٍ **واحدٍ** منكُم	الحديث الرابع والعشرون
٣.	كانُوا على أفْجَر قَلبِ رَجُلٍ **واحِدٍ**	الحديث الرابع والعشرون
٤.	قاموا في صَعيدٍ **واحدٍ**	الحديث الرابع والعشرون
٥.	كَتَبها الله **عِنْدَهُ** حَسنَةً **كَامِلَةً**	الحديث السابع والثلاثون
٦.	كَتَبَها الله **عَنْدَهُ** عَشْرَ حَسناتٍ	الحديث السابع والثلاثون
٧.	كَتَبَها **عِنْدَهُ** حَسنةً **كَامِلَةً**	الحديث السابع والثلاثون
٨.	كَتَبَها الله سيِّئة **واحِدَةً**	الحديث السابع والثلاثون

سابعًا: التوكيد اللفظي

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى... **ألا** وإنَّ حِمَى اللهِ محارِمُهُ	الحديث السادس
٢.	**ألا** وإنَّ في الجَسَدِ مُضغَةً	الحديث السادس
٣.	**ألا** وهِيَ القَلبُ	الحديث السادس
٤.	الدِّينُ النَّصيحَةُ **ثلاثاً**	الحديث السابع
٥.	يمُدُّ يدَيهِ إلى السَّماءِ: يا رَب **يا رب**	الحديث العاشر
٦.	((لا تَغْضَبْ)) فردَّد مِراراً قال: ((**لا تَغْضَبْ**))	الحديث السادس عشر

ثامنًا: التوكيد بالقسم، ولام القسم، واللّام الموطئة له

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	**فو الذي** لا إله غيره	الحديث الرابع
٢.	**ولَئِنْ** سأَلنِي	الحديث الثامن والثلاثون
٣.	**لأُعطِيَنَّهُ**	الحديث الثامن والثلاثون
٤.	**ولَئِنْ استَعاذَنِي**	الحديث الثامن والثلاثون
٥.	**لأُعِيذَنَّهُ**	الحديث الثامن والثلاثون

تاسعًا: التوكيد المعنوي

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	صلَحَ الجَسَدُ **كلُّه**	الحديث السادس
٢.	فسَدَ الجَسَدُ **كلُّه**	الحديث السادس
٣.	ألا أُخبِرُكَ بمَلاكِ ذلك **كُلِّهِ**	الحديث التاسع والعشرون

الأنموذج الاول: عَنْ عُمَرَ ﷺ، قال: سَمِعْتُ رَسولَ اللّه ﷺ يقول ((إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ))[1].

عَدَّ العلماء هذا الحديث في مقدمة أحاديث أربعة جمعت أصول الدين، وعليها مداره[2]. ومن العلماء مَن رأى أنّه يشتمل على (ثلث العلم)[3]. وحكى البغوي (ت ٥١٦هـ) عن أبي عبيد الهروي (ت ٢٢٤هـ) قوله: ''جمع النبي ﷺ جميع أمر الدنيا في كلمة "**إنّما الأعمال**" ''[4] والحديث يطول في عرض أقوال العلماء في بيان عظمة هذا الحديث الشريف وعلوّ شأنه، ولكننا نكتفي بما ذكرناه.

والشاهد في هذا الحديث النبوي الشريف في نطاق عملنا ههنا– وهو أسلوب التوكيد–، هو قوله ﷺ : (إنّما الأعمال بالنيّات)، إذ وردت الجملة الاسمية (الأعمال بالنيّات) مؤكَّدةً بالأداة (إنّما). وهذه الجملة معدولة عن أصلها الافتراضي لغرضٍ أراده المتكلم، وهو دفع الشك والتردد، وتقرير المعنى المراد تثبيته عند المتلقّي، ولمزيد توضيح ندرج المخطط الآتي:

الجملة التي فيها العارض: (إنّما الأعمال بالنيّات) = جملة خبرية مؤكَّدة لدفع الشك والتردد
أداة الحصر (العارض النحوي) + المبتدأ + شبه جملة (جار ومجرور) متعلق بمحذوف

الجملة في الأصل الافتراضي: (الأعمال بالنيّات) = جملة خبرية للمتلقّي خالي الذهن من الفائدة التي تضمّنها الخبر
المبتدأ + شبه جملة (جار ومجرور) متعلق بمحذوف

وقد أسهب علماء العربية في مؤلَّفاتهم في تبيان حقيقة الأداة "**إنّما**"، سواءٌ من جهة كينونتها، أم من جهة وظيفتها الدلالية في الجملة العربية.

فأمّا من جهة كينونتها، فمذهب جمهور نحاة العربية، هو أنها أداة مركّبة من "إنّ" التي تفيد التوكيد وزيدت

(١) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم ابن رجب الحنبلي، رقم الحديث (١): ٤٩/١. وينظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث، محمد السعيد بن بسيوني زغلول: ٥١٣/٣.

(٢) جامع العلوم والحكم: ٥١/١–٥٢

(٣) شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد: ٨، ويُنظر: الأشباه والنظائر في الفقه، للسيوطي: ١٧/١.

(٤) شرح السنة، للبغوي ٢١٨/١.

عليها "ما" التي كفّتها عن عملها النصب في الاسم الذي تدخل عليه[١]، ولم يُنقل عن أحدهم خلاف في ذلك، على الرغم من سعة بحثنا، وشدّة تمحيصنا فيما بين أيدينا من تراث نحاة العربية[٢]. ولكنّ النحاة اختلفوا في تحديد حقيقة "ما" هذه، فمنهم من يرى أنّها (كافّة) لـ "إنّ" عن عملها فتغيّر الإعراب بدخولها عليها[٣]. ومنهم مَن يرى أنّها زائدة للتوكيد[٤]، ومنهم مَن يرى أنّها نافية [٥]، إذ ''زعم جمع من الأصوليين والبيانيين ذلك''[٦].

فالذين رأوا أنّها كافّة نظروا إلى الاسم الواقع بعدها، فوجدوا أنّ حركته لم تتغيّر، فقالوا: إنّ (ما) كافّة عن العمل. والذين رأوا أنّها زائدة نظروا إلى بعض الأمثلة التي ورد فيها الاسم بعدها منصوبًا. والذين رأوا أنّها نافية، فقد رُدّ عليهم أنّه لا يُمكن اجتماع حرفين أحدهما للإثبات والآخر للنفي[٧].

ومهما يكن من خلاف بين النحاة بشأن "ما" المتصلة بـ "إنَّ"، فإنّهم لا يُنكرون أنّها تفيد "الحصر" بل إنّ ذلك هو الرأي السائد المشهور عندهم، وأنه يُؤتى بها لزيادة التوكيد[٨].

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣٥/٤، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: ١٢٨٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري: ٣١٦/١.

(٢) جزم الدكتور خليل عمايرة ببساطة الأداة "إنّما"، وعدم تركيبها مخالفًا في ذلك رأي جمهور النحاة، إذ يقول: ''ونحن نرى إنّ هذه الأداة أداة واحدة وليس مكونة من (إنّ + ما)، فهي وحدة لغوية تفيد درجة من التوكيد تزيد على درجة التوكيد في "إنّ" وحدها''، ورأى أنهم بذلك –حسب قوله– متأثّرون بنظرية العامل، إذ يقول: ''إنّ الذي دفع النحاة إلى القول بأنّها –أي: إنّما– من: "إنّ" + "ما"، هو القول بالعمل والعامل، فـ "إنّ" عندهم تدخل على المبتدأ فتنصبه، ولكنّهم نظروا إلى الجملة الاسمية بعد أن دخلت عليها "إنّما"، فوجدوا أنّ المبتدأ على ما هو عليه (في حالة الرفع). ووجدوا أنّها تدخل على الفعل، فقالوا: كافّة ومكفوفة متابَعة لنظرية العمل والعامل''. يُنظر: في التحليل اللغوي، منهج وصفيّ تحليلي: ٢٣٤

(٣) حروف المعاني، للزجاجي: ٥٤، ومغني اللبيب: ٣٠٢.

(٤) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤٤٣/١

(٥) مغني اللبيب: ٣٠٣

(٦) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي: ١٦/٤.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٠٤–٣٠٥

(٨) الجنى الداني، للمرادي: ٣٨٠–٣٨١، وهمع الهوامع: ١٩٢/٢، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤٤٣/١

ومن المعلوم أنّ دخول "ما" الزائدة على "إنّ"، تكفّها عن العمل وتُخرِجها من التخصّص بالدخول على الجملة الاسمية، إلى تهيئتها الدخول على الجملة الفعلية(١).

وأمّا من جهة الدلالة النحوية لـ "إنّما"، فإنّ النحاة على وفق ما ذهبوا إليه، لم يزيدوا على كوْن "ما" في "إنّما"، كفّت "إنّ" عن عملها، بَيْد أنّ الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، أخذ على النحاة وقوفهم عند هذا الحدّ، ورأى أن هذه الإضافة لم تأتِ عبثًا، بل جاءت لتُنتج دلالات جديدة تتجاوز الشكل اللفظي، إذ يقول: ''وأمر آخر، وهو ليس ببعيد: أنْ يظنّ الظانّ أنّه ليس في انضمام "ما" إلى "إنّ" فائدة أكثر من أنّها تبطل عملها، حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافّة، ومكانها ها هنا يُزيل هذا الظنّ ويُبطله''(٢).

ولا يُقال إنّ (الحصر)، لا يبحثه النحاة بحجة أنه مبحث بلاغي، إذ من المسلّم به أنّ "الحصر" الذي يُقابله "القصر" من المباحث البلاغية في علم المعاني، الذي يقوم في أساسه على معالجة المسائل النحوية التي تعرض في التركيب اللغوي للكلام، ومن هنا برزت الحاجة إلى ضمّ (علم المعاني) إلى علم (النحو العربي)، عند نخبة غير قليلة من الدارسين في القديم والحديث(٣). ذلك أنّ (علم المعاني) الذي استخرجه عبد القاهر الجرجاني واستنبطه، يدرس الجانب المتعلّق بالمعنى الوظيفي للجملة العربية، وأنه بهذه المثابة يُعدّ مكمِّلا للنحو العربي الذي يدرس وظائف المفردات في الجملة"، كالإسناد، والإفادة، والإعراب(٤).

والحقّ أنّ "ما" عندما تلحق "إنّ" وتكفّها عن العمل، تؤدّي دلالات معنوية، لم تكن لها قبل دخول "ما" عليها. ومن أبرز تلك الدلالات إفادتها الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فلو استمع أحدٌ –مثلًا– إلى عددٍ من المتكلّمين في قضية ما، ثمّ توجّهَ إلى أحدهم، وقال له: إنّما الصادق أنتَ، فقد حصر الصّدق فيه دون سواه من المتكلّمين، والمستمع خبير بأنّه لولا اتصال "ما" بـ "إنّ"، لما تحصّل له هذا المعنى.

ومن دلالات "إنّما" إفادة "التقليل من الشأن" ضمن سياق معيّن، بحسب حال المخاطب، فلو أنّ شاعرًا أخذ يخوض في أمور كثيرة غير الشعر، فلم يُحسن عرضها، فقيل له: إنّما أنت شاعرٌ، فهذا تقليل من شأنه، من حيث إنّه لا يُحسن من الأمور إلا قول الشعر. وفي هذا يقول ابن يعيش: ''... ومعناها التقليل، فإذا قلتَ: إنّما زيدٌ بزّازٌ، فأنتَ تقلِّل أمره، وذلك أنّكَ تسلبه ما يُدَّعى عليه غير البزِّ، ولذلك قال سيبويه: إنّما سرتُ حتّى

(١) يُنظر: الأزهية في علم الحروف، للهروي، تح عبد المعين الملوحي: ٨٨، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي ١٢٨٤/٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ٣٥٤.

(٣) يُنظر: اللغة العربية: معناها ومبناها: ١٨، وعلم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل: ١٧٨–١٧٩.

(٤) أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبدالقادر حسين: ١١٤

أدخلها: أنّكَ تقلِّل. وذلك أنّ "إنّما" زادت "إنَّ" تأكيدًا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحصر''[1]. وهو المعنى ذاته الذي أشار إليه ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، بقوله: ''والفرق بين "إنّ" و "إنّما" في المعنى، أنّ "إنّما" تجيء لتحقير الخبر''[2].

ومثل ذلك إذا سمعتَ أحدهم يزعم أنّه يُساعد المحتاجين، ويبذل الأموال، فتقول له: إنّما أعطيتَ درهمًا. فأنتَ بذلك تحتقر ما صنع، ولا تعدّه شيئًا، وهكذا.

ومن دلالات "إنّما" إفادتها الاقتصاد والتقليل، ولكن ليس على سبيل التحقير وتهوين الشأن، بل على سبيل التخفيف على المخاطب، وعدم تحميله تبعات الأمور كلّها. يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ): ''ومعلوم أنّ "إنّما موضوعة للاقتصاد والتقليل''[3]. مثال ذلك: أنْ يُكلّف شخصٌ بعمل فيستشعر عظمته، ويَخشى عواقبه، فتهوّن عليه الأمر، قائلًا له: إنّما أنت مأمور. أي أنّك لا تتحمّل عواقبه، ولا تبعاته، بل يتحمّل ذلك الذي أمركَ به.

ومن دلالات "إنّما" أنّها تدخل على خبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحّته، بل لينبّهه على أمر يجب أنْ يقوم به، وذلك أنّ من استعمال "إنّ" أنّها تدخل في جواب عن سؤال، إذ يقول عبدالقاهر الجرجاني: ''فقولهم: عبدالله قائمٌ، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبدالله قائمٌ، جوابٌ عن سؤال سائل. وقوله: إنّ عبدالله لقائم، جوابٌ عن إنكار منكر قيامَه. فقد تكرّرت الألفاظ؛ لتكرّر المعاني''[4].

فـ "إنّ" إذًا تدخل على كلام يجهله المخاطب، وعندما تضامّ إليها "ما" ليصيرا (إنّما)، يكون من استعمالها أنّها تدخل على كلام لا يجهله المخاطب. ويوضّح ذلك الجرجاني بقوله: ''اعلم أن موضوع "إنما" على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته، أو لما يُنزَّل هذه المنزلة. تفسير ذلك أنّك تقول للرجل: (إنّما هو أخوك) و (إنما هو صاحبك القديم). لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحّته، ولكن لمن يعلمه ويُقرّ به، إلّا أنك تريد أن تنبّهه للذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصاحب''[5].

---

(١) شرح المفصّل: ٥٢٢/٤، ويُنظر: الكتاب: ٢٢/٣ وعبارة سيبويه فيه: ''وتقول: إنّما سرتُ حتى أدخلها، إذا كنتَ محتقرًا لسيركَ الذي أدّى إلى الدخول''.

(٢) الأصول في النحو: ٢٣٤/١.

(٣) المحتسب، لابن جني: ١٦٨/١

(٤) دلائل الإعجاز: ٣١٥

(٥) المصدر نفسه : ٣٣٠

ومثل ذلك عندما تخاطب أبًا غاضبًا على ابنه، فتقول له: إنّما أنت أبٌ، فليس قصدك أنْ تُعلمه أنّه أبٌ، وأنّه كان يجهل ذلك، بل بقولك هذا تستثير فيه عطف الأب وحنانه، وحلمه على أبنائه. ومثل هذا قول المتنبّي يُخاطب كافورًا:

إنَّما أنتَ وَالدٌ والأبُ القَا ... طِعُ أحنَى من قَاطِعِ الأولاَدِ(*)

يقول عبدالقاهر الجرجاني، معلّقًا على هذا البيت: ''لم يُرِد أن يعلّم كافورا أنه والد، ولا ذاك ممّا يحتاج كافور فيه إلى الإعلام، ولكنه أراد أنْ يذكّره منه بالأمر المعلوم؛ ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد''(١).

ومن دلالات "إنّما" أنّها تُفيد التعريض في الكلام دون المباشرة فيه، إذ يقول عبدالقاهر الجرجاني: ''ثم اعلم أنك إذا استقريتَ وجدتها –أي إنّما– أقوى ما تكون، وأعلق ما ترى بالقلب، إذا كان لا يُراد بالكلام بعدها نفس معناها، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة الرعد: ١٩، سورة الزمر: ٩]، أنْ يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يُذمّ الكفّار، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكّروا، كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب''(٢).

ومن فوائد "إنّما" أنّ فيها اختصارًا وإيجازًا في الكلام، فقولك: إنّما جاءني خالدٌ، أفاد إثبات المجيء لخالدٍ، ونفيه عن غيره من النّاس، ومعنى هذه العبارة يساوي معنى قولك: جاءني خالدٌ، لا بكرٌ ولا أحدٌ سواه. ويبدو جليًّا أنّ العبارة الأولى أشدُّ اختصارًا، وأوجز قولًا.

بعد أن فرغنا من عرْض آراء نحاة العربية في الأداة "**إنّما**" تركيبًا ودلالةً، نخلص إلى عرْض آراء شرّاح الحديث النبوي الشريف رحمهم الله تعالى فيها من خلال شرح الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه في مؤلّفاتهم.

فمن خلال تقصينا البحثي لأبرز شروح الحديث النبوي، وجدنا أنّ السواد الأعظم منهم يذهب إلى أنّ (إنّما) ها هنا مركّبة من "إنّ" التي تُفيد إثبات الحكم للشيء المذكور في الكلام، و "ما" التي تُفيد نفيه عمّا عداه،

(*) البيت من الخفيف، ديوان المتنبي، تح د. عبدالوهاب عزام: ٤٦٢.

(١) دلائل الإعجاز: ٣٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥٤.

فضلًا عن إفادتها معنى (الحصر)[١]. وهو رأي صاحبنا ابن رجب الحنبلي [٢].

وذهب بعضهم إلى أنها مركّبة من "إنّ" التي تفيد التوكيد، و "ما" الكافّة الزائدة، خلافًا لمَن زعم أنّها "ما" النافية[٣]. ومن العلماء مَنْ ذهب إلى القول بتركيبها، بَيْدَ أنّ هذا التركيب قوامه "إنّ" التي تُفيد التوكيد، كما أن "ما" هي للتأكيد كذلك، فهو حينئذٍ تركيبٌ يضمّ توكيدين في آنٍ واحد[٤].

في حين ذهب بعضهم إلى أنّها بسيطة، على الرغم من تركّبها في بادئ أمرها من "إنّ" التي تُفيد الإثبات، و "ما" التي تُفيد النفي، بَيْدَ أنّهما بعد تركيبهما لم يبقيا على أصلهما، بل أفادا شيئًا آخر تمامًا، هو (الحصر)[٥].

ونخلص من هذه الأقوال، إلى أنّ العلماء من شُرّاح الحديث النبوي الشريف، قد اتّفقت أقوالهم على أنّ الأداة "إنّما" تدلّ على "الحصر"، بَيْدَ أنّهم اختلفوا من حيثُ تركيبها، أو بساطتها. إذ ذهب جمهور العلماء إلى أنّها مركّبة. وأصحاب هذا الرأي اختلفوا بعد ذلك على ثلاثة أقوال، فأغلبهم ذهبوا إلى أنّها مركّبة من "إنّ" المؤكِّدة و "ما" النافية، وتشبه إلى حدٍّ كبير تركيب "ما" مع "إلّا"[٦]، أي: ما الأعمال إلا بالنيّات. في حين يرى أصحاب المذهب الثاني أنّها مركّبة من "إنّ" المؤكّدة، و "ما" الكافّة الزائدة، خلافًا لمن زعم أنّها "ما" النافية. وأمّا الفريق الثالث فذهبوا إلى أنّها (إنّما) بجزأيها التي تضمّ مؤكِّدينِ.

وأمّا الفريق الرابع، فخالفوا الجمهور، إذ انفردوا بالقول ببساطتها، فنظروا إلى أنّها أداة قائمة برأسها، بصرف النظر عن أصل وضعها، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا.

---

(١) يُنظر: الميسَّر في شرح مصابيح السّنّة للتوربشتي: ٢٦/١، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٥٣٤/٦، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ٢٠/١، وشرح المصابيح زين العرب (ت٧٥٨هـ): مخطوطة:= =ج١ اللوحة السادسة، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقّن: ١٧٠/٢، وعمدة القاري: ٥٦/١، وفيض القدير، للمنّاوي: ٣٠/١.

(٢) جامع العلوم والحكم: ٥٣/١.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني: ٧٥/١.

(٤) منتهى الآمال في شرح حديث "إنّما الأعمال"، لجلال الدين السيوطي: ٦٨.

(٥) يُنظر: التعيين في شرح الأربعين، لنجم الدين الطوفي: ٢٩-٣٠، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني: ١٦/١-١٧.

(٦) هذا هو رأي أبي علي الفارسي. يُنظر ذلك في كتابه: المسائل الشيرازيات: ٢٥٣/١. وقد نقل الإمام عبدالقاهر الجرجاني قول أبي علي هذا، ووافقه عليه. يُنظر: دلائل الإعجاز: ٣٢٨. وهنا مسألة ينبغي التنبيه عليها، وهي أنّ الإمام عبدالقاهر الجرجاني، على الرغم من قوله بهذا الرأي بيد أنّه يُنكر أنْ يكون تركيب (ما)، مع "إلا" مساويًا في دلالته تركيب "إنّ" مع "ما"، كما ذهب إلى ذلك الفارسي، على اعتبار أنّ "إنّما" وإن كانت تتضمّن معنيي النفي والاستثناء كما في تركيب: "ما" و "إلا"، إلا أنّها لا تقع بعدها نكرة أبدًا، بخلاف "ما" مع "إلا"، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[سورة آل عمران: ٦٢] [سورة ص: ٦٥]، كما مثّل بذلك عبدالقاهر الجرجاني نفسه في كتابه. دلائل الإعجاز ٣٢٩. ويُنظر: مختصر المعاني، شرح تلخيص المفتاح، لسعدالدين التفتازاني: ١٦٩، وشرح دلائل الإعجاز، د. محمد إبراهيم شادي: ٤١٨-٤١٩.

إلّا أن الذي نلحظه من الوجهة النحوية التركيبية أنّهم متّفقون على إبطال عملها النحوي، ولا سيّما عند الجمهور الذين قالوا بتركيبها، ونعني بذلك إبطال عمل الأداة "إنّ" من نصبها الاسم، ورفعها الخبر؛ وذلك بتأثير ضميمتها "ما"، بوصفه الأسلوب الشائع في استعمالها في الكلام العربي الفصيح، الذي تأتي في طليعته نصوص الكتاب العزيز، ثمّ نصوص الحديث النبوي الشريف التي نحن بصدد دراستها.

على أنّنا نشير هنا إلى مسألة على جانبٍ من الأهمّية، ألا وهي مسألة "الحصر" المستفاد من جراء دخول "إنّما" في التركيب النحوي، أهو مستفاد من الأداة نفسها، أو من السياق الذي وردت فيه الأداة، بوصفه أحد مبادئ الانسجام النصّي؟ والجواب على ذلك، أنّ ثمّة خلاف وقع بين العلماء في هذه المسألة، وللعلماء فيها قولان:

الأول: يرى أنّ "الحصر" حاصل بالأداة "إنّما" ذاتها، وهو مذهب غير واحد من النحاة، كالزمخشري[١]، وابن مالك[٢]. وفريق من الأصوليين كبهاء الدين السبكي[٣]، والقرافي[٤].

الثاني: يرى أنّ "الحصر" مستفاد من سياق الكلام، وليس من الأداة "إنّما". وهو مذهب غير واحد من العلماء، كابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٥]، وسيف الدين الآمدي (ت٦٣١هـ)[٦]، وأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[٧]، (ت٧٤٥هـ)[٧]، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)[٨]، وغيرهم.

بعد هذه الجولة الواسعة في الكلام عن الأداة "إنّما" عند علماء العربية من جوانبها المختلفة تركيبًا ودلالة، نخلص إلى القول إنّ هذه الأداة تؤدّي دلالات معنوية كثيرة في الجملة العربية، ولا أدلّ على ذلك من هذا الكلام المستفيض الواسع النطاق عليها الذي يجده المُطالع في التراث اللغوي العربي من جوانب كثيرة تخرج عن حدّ الحصر، سواء عند علماء اللغة والنحو والبلاغة، أم عند غيرهم من علماء أصول الفقه، والحديث، والمنطق، والتفسير وغيرهم.

وقدْر تعلّق الأمر بدراستنا، نقول: إنّ الأداة **(إنّما)** في الحديث الشريف –الذي نحن بصدد دراسته– أكّدت الجملة الاسمية التي دخلت عليها، وهي قول النبيّ ﷺ: ((**الأعمالُ بالنيات**)). فواضحٌ هنا أنّ الأداة "**إنّ**" في

---

(١) يُنظر: الكشاف: ١٧٠/٤.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٣٧٠/١.

(٣) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي: ١/ ٤٠٢-٤٠٣.

(٤) يُنظر: شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين القرافي: ٥١.

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١٥٢/١.

(٦) يُنظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٩٧/٣.

(٧) يُنظر: البحر المحيط: ١٩١/١.

(٨) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٠٤.

هذه الجملة أثّرت دلاليًّا، ولم تؤثّر إعرابيًّا، بمعنى أنّ لها عملًا وظيفيًّا دلاليًّا، وهو تأكيد المعنى الذي تضمّنته هذه الجملة، إلا أنّها فارقت عملها الإعرابي، من رفعها الاسم ونصبها الخبر، بتأثير الحرف "**ما**"، جريًا على الغالب الأعمّ من أساليب العرب في التعبير من إبطال عمل الأداة "إنّ" إعرابيًّا، إذا اتّصلت بالحرف "ما" كما هو رأي جمهور النحاة الذين عدّوا "ما" في التركيب كافّة لـ "إنّ" عن عملها، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا[١].

على أن بعض العلماء حكى عن بعض العرب إعمالهم "إنّ" بعد دخول "ما" عليها، فمثلًا يقول ابن السراج (ت٣١٦هـ): ''وتدخل "ما" زائدة على "إنّ" على ضربين: فمرّة تكون ملغاة دخولها كخروجها، لا تغيّر إعرابًا، تقول: إنّما زيدًا منطلقٌ''[٢]. ويقول الرماني (ت٣٨٤هـ) : ''ومن العرب مَنْ يزيد "ما"، ولا يعتدّ بها فيقول: إنّما زيدًا قائمٌ''[٣].

وتطالعنا في النصّ الحديثي الشريف الجملة الاسمية، وهي قول النبيّ ﷺ: **(الأعمالُ بالنيّاتِ)**، إذ اتّفق العلماء على أنّ المراد بالحديث: "حكمُ الأعمال"، لا أعيانها وحصولها في الواقع، لأنّها حاصلة سواءٌ أكانت بِنيّة، أَم بغير نيّة[٤]. كما اتّفقوا على أنّ ثمّة محذوفًا في هذه الجملة، فقدّره بعضهم محذوفًا مضافًا متعلّقًا بالمبتدأ (الأعمال)، من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على الرغم من اختلافهم في المضاف المحذوف في كونه ''صحّة الأعمال''[٥]، أو ''احتساب الأعمال''، أو ''اعتبار الأعمال''[٦]. وعلى الرّغم من ذلك قدّره بعضهم معطوفًا على المحذوف المضاف، مثل: ''صحّة الأعمال وانعقادُها''[٧]، أو: ''صحّة الأعمال ووجوب أحكامها''[٨]، أو: ''صحّة الأعمال واعتبارُها''[٩].

في حين قدّر غير واحد من الشرّاح المحذوفَ متعلّقًا بالخبر (بالنيّات)، فمنهم مَن قدّره فعلًا مضارعًا،

---

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٤٥٧/٢، وهمع الهوامع: ١٨٩/٢.

(٢) الأصول في النحو: ٢٣٢/١.

(٣) معاني الحروف، للرماني: ٨٩. ويُنظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٧٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك الأندلسي: ٣٨/٢.

(٤) شرح السنة، البغوي: ٤٠٢/١.

(٥) شرح السنة، البغوي: ٤٠٢/١، والتعيين في شرح الأربعين، الطوفي: ٣٤، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ٢٠/١، ودليل الفالحين، لابن علّان: ٣٩/١ .

(٦) يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٥٣٤/٦، والكاشف عن حقائق السنن، الشهير بـ (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح): ٤١٧/٢.

(٧) المفاتيح في شرح المصابيح، للمظهري: ٣١/١.

(٨) معالم السنن، للخطابي: ٢١١/٣.

(٩) شرح زين العرب على المصابيح(مخطوطة): ٦/١.

بتقدير: ''الأعمال تحصل، أو تُوجد''[١]، ومنهم مَن قدّره مصدرَ هيئة، بتقدير: ''الأعمال صحّتها''[٢]، وثالثٌ قدّره صفة مشبّهة، والتقدير عنده: ''الأعمال صحيحة''[٣].

على أنّ العلماء إزاء حكم المتعلّق بالمحذوف انقسموا إلى فريقين، فمَن جعله كونًا عامًّا، فهو واجب الحذف، والتقدير عنده: موجودة، أو مستقرّة[٤]. ومَن جعله كونًا خاصًّا، فهو جائز الحذف؛ لكونه معلومًا، والتقدير عنده: صحيحة، أو جائزة، أو كاملة، أو تُحسب[٥]. إذ يقول القسطلاني (ت ٩٢٣هـ): ''قبول الأعمال الأعمال واقع بالنية. وفيه حذف المبتدأ وهو (قبول)، وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم حُذِف الخبر وهو (واقع). والأحسن تقدير مَن قدّر: الأعمال صحيحة، أو مجزئة''[٦]. والنحاة مجمعون على جواز حذف الكون الخاصّ، الخاصّ، وتقديره إذا دلّ عليه دليل[٧]، إذ قال المدابغي (ت ١١٧٠هـ) في سياق كلامه عن هذه الجملة: ''حُذِف وإنْ كان كونًا خاصًّا؛ لوجود القرينة''[٨]. والظاهر أنّ القرينة هنا شرعيّة، إذ المُراد بـ "الأعمال" هنا: الأعمال الشرعيّة من الطاعات، لا مطلق المباحات[٩]، بدليل قول النبيّ ﷺ في الحديث نفسه: (وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى)، وفي حديثٍ آخر: (التقوى ها هنا)، وأشار بيده إلى صدره ثلاثًا، والتقوى: هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي، وهما متوقّفان على النيّة[١٠].

ونشير في هذا الصدد إلى توجيه ابن رجب الحنبلي، إذ وافق جمهور الشرّاح في أنّ جملة (الأعمال بالنيات) فيها حذف، يحتاج إلى تقدير محذوف، إذ حكى الخلاف بين العلماء في تقديره[١١]، موافقًا رأي مَن ذهب إلى أنّ التقدير: ''الأعمال صالحةٌ أو فاسدةٌ، أو مقبولة، أو مردودة، أو مثاب عليها، أو غير مثاب بالنيات، فيكون خبرًا عن حكم شرعي، وهو أنّ صلاح الأعمال وفسادها، بحسب صلاح النيات وفسادها''[١٢]. فيكون الجار والمجرور متعلّقًا بخبر محذوف متعلقٍ بكونٍ خاصٍ.

---

(١) عمدة القاري، العيني: ٥٥/١

(٢) المعين على تفهم الاربعين، ابن الملقن: ٨٧-٨٨.

(٣) ارشاد الساري: ٧٤/١، والفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي: ١٢٤.

(٤) مغني اللبيب: ٤٢٢، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني:١٨/١ ، ودليل الفالحين ٣٩/١.

(٥) التعيين في شرح الأربعين، للطوفي: ٣٤.

(٦) إرشاد الساري، للقسطلاني ٢١٧/١

(٧) مغني اللبيب: ٤٢٨ . وينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ١١١/٣.

(٨) حاشية المدابغي على فتح المبين لابن حجر الهيتمي: ١٢٢

(٩) شرح متن الأربعين النووية، النووي: ٩.

(١٠) حاشية المدابغي على فتح المبين لابن حجر الهيتمي: ١٢٢

(١١) جامع العلوم والحكم ٥٤/١.

(١٢) جامع العلوم والحكم ٥٥/١.

وبناءً على أنّ "إنّما" في الحديث غير عاملة، فتكون كلمة (الأعمال) مرفوعةٌ بالابتداء، ويُعبِّر عنه العلماء بأنّه: حصر المسند إليه بالمسند[١]، لأنّها جملة اسمية [٢]. والألف واللام فيها هي للعهد، أي: المعهود الذهني الذهني الشرعي، إذ المراد بها سائر الأعمال الشرعية، لا مطلق الأعمال. فـ (أل) هنا، هي للعهد الذهني، والحصر هنا إضافي؛ لأنّ بعض الأعمال لا صلة لها بالنية[٣]، والمراد بها عند الإطلاق هي الأعمال الشرعية، لانّ النبي ﷺ بُعثَ لِبيان الشرعيات، لا اللغويات[٤].

وأمّا ورود كلمة "**الأعمال**" في النصّ النبوي، بدلًا من "**الأفعال**"، فقد صرّح غير واحدٍ من الشرّاح أنّ ذلك راجعٌ إلى دفعِ الوهم الذي قد تستدعيه كلمة "الأفعال" من أنّها تشمل أفعال القلوب، فضلًا عن أعمال الجوارح، وذلك ممّا ليس في وُسع العبدِ فعله، لخروجه عن طاقته، إذ يقول الطوفي –ممثلًا–: ''إنْ قيل: لمَ قال: "إنَّما الأعمال بالنيات" ولم يقل: إنَّما الأفعال؟ قلنا: قال بعض العلماء: إنَّما قال: إنَّما الأعمال لأنَّه لو قال: إنَّما الأفعال بالنيات لتناول أفعال القلوب، ومنها النيَّة، ومعرفة الله تعالى، فكان يلزم أن لا يصحَّا إلَّا بالنية، لكن النيَّة فيهما محال''[٥]. وبقوله قال غير واحد من شرّاح الحديث النبوي الشريف[٦].

وأمّا الباء في قوله ﷺ : (بالنيات)، فللعلماء فيها آراء، فمنهم من عدّها للاستعانة[٧]، فيكون تقدير الكلام على هذا: النّيات مستعانٌ بها على صحّة الاعمال. ورجّح غير واحد من العلماء احتمالية أن تكون (الباء) بمعنى: السببية[٨]، مع احتمالية دلالتها على معنى المصاحبة[٩]، فعلى الاول يكون المعنى: ''وجود الأعمال الأعمال شرعا مستقرّ، أو ثابت بسببها''[١٠]، فعلى هذا تكون الأعمال جزءًا من العبادة[١١]. وعلى معنى المصاحبة يكون التقدير: الأعمال تصاحبها النيّات. وعلى هذا المعنى الثاني عُدّت شرطًا[١٢] أي: صحة

---

(١) يُنظر: البحر المحيط في اصول الفقه: ٥٩/٤.

(٢) التعيين في شرح الأربعين: ٣٤.

(٣) يُنظر: إعراب كتاب رياض الصالحين، د. فخر الدين قباوة ١٢/١.

(٤) يُنظر: الكاشف عن حقائق السنن: ٢/ ٤١٨، والبحر المحيط في أصول الفقه: ٤٦٧/٣.

(٥) التعيين في شرح الأربعين: ٤٣.

(٦) يُنظر: المعين على تفهم الأربعين: ٨٦، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ١٥/١–١٦، وإرشاد الساري: ٧٦/١، والفتح المبين بشرح الأربعين: ١٢٣.

(٧) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢٠/١.

(٨) قال العيني: ''وقول بعض الشارحين: الباء تحتمل السببية بعيدٌ جدًا''. عمدة القاري ٥٥/١.

(٩) يُنظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن: ١٧٤/٢، وإرشاد الساري: ٧٦/١، والفتح المبين بشرح الاربعين، لابن لابن حجر الهيتمي: ١٢٣، وكوثر المعاني، للشنقيطي ٣٦/١.

(١٠) دليل الفالحين: ٣٩/١.

(١١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٢) يُنظر: الفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي: ١٢٣.

الأعمال مشروطة بالنيّات.

في حين ذهب بعض العلماء إلى أنّ (الباء) بمعنى المصاحبة، مع احتمالية دلالتها على السببية[١]. وذهب وذهب آخرون إلى أنّها بمعنى المصاحبة، مع احتمالية دلالتها على الاستعانة[٢]. وذهب غيرهم إلى أنّها بمعنى السببية، مع صحّة' كونها ''للملامسة أو المصاحبة''[٣].

وعلى الرغم ممَّا عرضناه من آراء العلماء في تحديد معنى "**الباء**" في الحديث، إلّا أنّنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ "الباء"، لم تخرج عن معناها الأصلي الذي وضعت له وهو "الإلصاق" في هذا الموضع، على الرغم من أنّ أحدًا من شراح الحديث لم يُشر إلى هذا المعنى فيما رجعنا إليه من شروح كثيرة، ولا سيما مطوّلاتها، بيد أنّ البحث رأى أنّ معنى الإلصاق، هو الأليق بهذا الموضع إذ يخدم المعنى الذي أفادته جملة (الأعمال بالنيّات) كثيرًا، عند شرّاح الحديث أنفسهم، إذ يُفهم من جملة أقوالهم أنّهم يعدّون "النية" شرطًا في صحة الأعمال وقبولها، ولا سيما الأعمال التعبدية، فكان معنى (الإلصاق) هو أَوْلى معاني "الباء" في هذا المقام، ولا سيما أن هذا المعنى هو أصل معاني "الباء" كما قرّر علماء العربية ذلك، إذ يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): ''وباء الجرّ هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربتُه بالسوط: ألزقت ضَربَك إيّاه بالسَّوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله''[٤]. على أنّ المبرد لم يُورد لها غير معنيي الإلصاق، والاستعانة[٥]، ومثله فعل ابن السرّاج[٦].

السرّاج[٦].

وكما أسلفنا فمن الغريب أنّ أحدًا من شرّاح الحديث لم يُشر إلى معنى (الإلصاق) على الرغم من كونه أصل معاني الباء في لغة العرب، على أنّ حمل معناها على معنى (المصاحبة) الذي قال به عدد من العلماء ومنهم العيني[٧] يبعُد في نظرنا أيضا، إزاء حملها على معناها الأصلي وهو (الإلصاق). وممّا يُؤيّد رأينا أنّ أصحاب كتب كتب حروف المعاني فرّقوا بين معاني "الباء"، ولا سيما معنيي (الإلصاق) و (المصاحبة) إذ فرّقوا بين أمثلة (الإلصاق)، وأمثلة (المصاحبة)[٨]، من حيث أنّ معنى الإلصاق ألصق من معنى المصاحبة بالأعمال، فمراد الحديث – والله أعلم – أنّ صحّة الأعمال متوقفة على النية.

والأمر نفسه عند نحاة العربية، فمثلًا يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ''والباء معناها الإلصاق، كقولك: به داءٌ،

---

(١) يُنظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني ١٧/١.

(٢) يُنظر: عمدة القاري: ٥٥/١.

(٣) دليل الفالحين: ٣٩/١.

(٤) الكتاب ٢١٧/٤.

(٥) يُنظر: المقتضب، للمبرد: ١٧٧/١.

(٦) الأصول في النحو: ٤١٢/١-٤١٣.

(٧) عمدة القاري: ٥٥/١.

(٨) يُنظر: الجنى الداني: ١٠٢-١٠٤، ومغني اللبيب: ١١٠-١١٢، ورصف المباني، للمالقي: ١٤٣-١٤٤.

أي: التصق به وخامره. و"مررت به" وارد على الاتساع، والمعنى: التصق مروري بموضع يقرُب منه ...، ومعنى المصاحبة في نحو: خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه''[١]. وبالمثل فعل ابن يعيش شارح كتاب المفصل، إذ قال: ''واللازم لمعناها: الإلصاق، وهو تعليق الشيء بالشيء''[٢].

وعلى الرغم من أنّ (الإلصاق) و (المصاحبة) من معاني "الباء" في لغة العرب، بيد أنّ ثمّة فرقًا بينهما، ذلك أنّ (الإلصاق) يستلزم معنى (المصاحبة) من غير عكس[٣]، فالأشمل أن نوجّه معنى "الباء" في الحديث الشريف على معنى الإلصاق، لتضمّنه المعنيين كليهما.

وأمّا قول النبي ﷺ : **(وإنّما لكل امرئٍ ما نوى)**، فقد تناوله غير واحدٍ من شرّاح الحديث إعرابًا ودلالةً. فأمّا من جهة الإعراب فقد ذهبوا إلى أنّ "ما" في "ما نوى" اسم موصول، وصلته جملة "نوى"، والعائد فيها محذوف، وهو الضمير بتقدير: ما نواه[٤]، قال ابن الملقّن: ''أي جزاء ما نوى خيرًا وشرًا، فهو من باب حذف المضاف، نحو: (واسأل القرية)، أي أهلها''[٥]، وشبيهٌ بهذا القول، قال غير واحدٍ من شراح الحديث[٦].

وهذه الجملة عُدِل بها عن أصلها بدخول العارض النحوي "إنّما"؛ ليؤدّي الغرض نفسه الذي أدّاه في الجملة الأولى: (إنّما الأعمال بالنيات) وهو الحصر، فضلًا عن أنّ الجملة الثانية تضمّنت حصرًا آخر، وهو الحصر المستفاد من تقديم الخبر على المبتدأ بتأثير "إنّما"، بوصفه تقديمًا واجبًا عند النحاة؛ لأنّ الخبر هنا محصور في المبتدأ بـ "إنما"، ومن ثَمّ ''فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، لكيلا يختل الحصر المطلوب، ويختلف المراد''[٧].

ونرفق المخطط الآتي لنبين العارض النحوي في هذه الجملة وأصلها الافتراضي:

الجملة التي فيها عارض: وإنّما لكلِّ امرئ ما نوى = جملة خبرية مؤكَّدة

الواو حرف عطف + أداة الحصر (العارض النحوي) + شبه جملة جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم وجوبا(العارض النحوي)+ مضاف إليه + اسم موصول (في محل رفع مبتدأ) + فعل ماضٍ صلة الموصول + فاعل مستتر + مفعول به ضمير محذوف.

الجملة في الأصل الافتراضي: لكلِّ امرئٍ نيته = جملة خبرية اعتيادية

---

(١) المفصل في علم العربية: ٢٩٠.

(٢) شرح المفصل: ٤/٤٧٤.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ١/٢١٠، وبهامشه تعليق الدكتور عبد الحسين الفتلي محقق الكتاب.

(٤) يُنظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن: ٢/١٨٧.

(٥) المعين على تفهم الأربعين، ابن الملقّن: ٨٨، وينظر: التعيين في شرح الأربعين، للطوفي: ٣٤.

(٦) يُنظر: اللّامع الصبيح، شمس الدين البرماوي: ١/٢٥، وعمدة القاري: ١/٥٥، ودليل الفالحين: ١/٤٠، وكوثر المعاني: ١/ ١٣٩.

(٧) النحو الوافي: ١/٥٠٢.

شبه جملة (خبر مقدم) + مضاف إليه + مبتدأ مؤخر + (الهاء) مضاف إليه.

أمّا من جهة الدلالة، فقد استنبط العلماء أحكامًا جَمّة من هذه الجملة، منها دلالتها على وجوب تعيين النيّة عند القيام بالعمل[١]، فضلًا عن دلالتها على ''تحقيق اشتراط النية، والإخلاص في العمل''[٢]. ومن تلك الدلالات أنّها أكدت معنى الجملة الأولى (إنّما الأعمال بالنيات)، فضلًا عن توكيدها الجملة الثانية نفسها[٣]، وأنّ فيها تفصيلًا للجملة الأولى[٤]، إذ "فُهِمَ من الأول –إنّما الأعمال بالنيّات– أنّ الأعمال لا تكون محسوبة ومسقطة للقضاء إلّا إذا كانت مقرونة بالنيات، ومن الثاني –وإنّما لكل امرئ ما نوى– أنّ النيات إنّما تكون متعددة، ومقبولة إذا كانت مقرونة بالإخلاص، مُبعدَة عن الرياء، فالأول قصر المسند إليه في المسند، والثاني عكسه''[٥]، على أنّ ثمّة فوائدَ كثيرة اقتضتها جملة (وإنّما لكل امرئ ما نوى)، أطال شرّاح الحديث القول فيها، فيها، إذ قال النووي: ''فائدة ذكره –أي قوله ﷺ: "وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى"– بعد (إنّما الأعمال بالنيات) بيان أنّ تعيين المنوي شرط ... ، ولولا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين''[٦]. كما ذكر ابن الملقن الملقن ثلاث فوائد لها، منها أنّها جملة مؤكِّدة للجملة الأولى[٧]. في حين ذكر العيني خمس فوائد لها، إذ وافق النووي في اشتراطه تعيين ما ينوي العبد القيام به[٨]، ومنها أنّه وافق التوربشتي في أنّها مؤكِّدة للجملة الأولى، إذ إنّه ''ذكر الحكم بالأولى، وأكّده بالثانية، تنبيهًا على شرف الإخلاص، وتحذيرًا من الرياء المانع من الإخلاص''[٩].

ولا يفوتنا في هذا الصدد أنْ نشير إلى أنّ العلماء نبّهوا على أنّ هذه الجملة قد تُشكِل على بعض المتلقّين فيتوهمون أنّ فيها تكرارًا لا معنى له، وليس الأمر كذلك على الإطلاق، فحاشَ رسول الله ﷺ الذي هو أفصح من نطق بالضاد، وآتاه الله ﷻ جوامع الكلم أن يجري على لسانه الشريف شيءٌ من ذلك. وقد انبرى غير واحد من العلماء لدفع هذا الوهم ودحضه من أساسه، فهذا الإمام الخطّابي(ت٣٨٨هـ) يقول: ''وقوله: "وإنّما لكل امرئ ما نوى". تفصيلٌ لبيان ما تقدّم ذِكْره، وتأكيدٌ له، وفيه معنى خاصٌ لا يُستفاد من الفَصْل الأول، وهو إيجاب تعيين النية للعمل الذي يباشِره، فلو نوى رجلٌ أنْ يُصلّي أربع ركعات عن فرضه إن كان قد فاته، وإلّا

---

(١) يُنظر: شرح السنة: ٤٠٢/١، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ٢٠/١.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي: ٧٤٤/٣.

(٣) الميسّر في شرح مصابيح السنة: ١/ ٣٦.

(٤) المفاتيح في شرح المصابيح:٣٢/١، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ٢٠/١.

(٥) الكاشف عن حقائق السنن: ٤١٨/٢.

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٥٣٥/٦.

(٧) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٨٨/٢.

(٨) عمدة القاري: ٥٩/١.

(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

فهي تطوّعٌ لم تَجزِه عن فرضه، لأنّه لم يُمحِّض النية له ولم يعيّنه بأن لا يُشرك معه غيرَه وإنّما داول في النية بين الفرض وبَدَلِه، فلم تجِد النيّة قرارًا''[1]، كما يقول شمس الدين البرماوي: ''ثم المراد في هذه الجُملة غيرُ المراد في التي قبلَها، فإمّا: باعتبار أنَّ الأُولى نبَّهت على أنَّ الأَعمال لا تَصير حاملةً لثوابٍ أو عقابٍ إلا بالنيَّة، والثانية: على أنَّ العامِل يكون له من العمَل على قَدْر نيَّته، ولهذا أُخِّرت عن الأُولى لترتُّبها عليها، وإما لأنَّ الأُولى للصِّحة، والثانية لترتيب الثَّواب؛ إذْ لا يَلزم من الصِّحة الثَّواب على رأْي الأكثَر''[2]، وقريبٌ من ذلك قال غيرهم من شراح الحديث النبوي الشريف[3].

ولم يكن صاحبنا الإمام ابن رجب الحنبلي –رحمه الله– بمنأى عن تناوله هذا الحديث، بالبحث والدراسة، بل أفرد صفحات من كتابه – قيد الدراسة – بما أفاض الله تعالى عليه من العلم والفهم، إذ رأى أنّ جملة " وإنّما لكل امرئٍ ما نوى" جملة خبرية أُريدَ بها أنّ تَرتّب الثواب والعقاب على العمل عند الله ﷻ مرهونٌ بالنية لا محالةَ، ''فإن نوى خيرًا حصل له خيرٌ، وإن نوى به شرًّا حصل له شرٌّ''[4].

كما دحض شبهة التوهّم الذي قد ينشأ عند بعض المتلقّين من أنّ جملة "وإنّما لكلِّ امرئٍ ما نوى" تكرار للجملة التي قبلها "إنّما الأعمال بالنيات"، إذ ردَّ على هذه الشبهة بأنّ جملة " وإنّما لكل امرئ ما نوى" تضمّنت معنى، لا تدل عليه جملة (إنّما الأعمال بالنيات)، إذ يقول: ''وليس هذا تكريراً محضاً للجُملة الأولى، فإنَّ الجُملةَ الأولى دلَّت على أنّ صلاحَ العمل وفسادَه بحسب النِّيَّة المقتضيةِ لإيجاده، والجملة الثّانية دلَّت على أنّ ثوابَ العاملِ على عمله بحسب نيَّتِه الصالحة، وأنَّ عقابَه عليه بحسب نيَّته الفاسدة، وقد تكون نيَّتُه مباحة، فيكون العملُ مباحاً، فلا يحصل له به ثوابٌ ولا عقابٌ، فالعملُ في نفسه صلاحُه وفسادُه وإباحَتُه بحسب النيّة الحاملةِ عليه، المقتضية لوجودِهِ، وثوابُ العامل وعقابُه وسلامتُه بحسب نيته التي بها صار العملُ صالحاً، أو فاسداً، أو مباحاً''[5].

فبهذا الكلام الدقيق الواضح تندفع هذه الشبهة، ويُدحض به ذلك الوهم، إذ حملوا كلام النبي ﷺ على غير محمله، وحرّفوه عن وجهته المقصودة.

ومما يُؤيّد هذا الوجيه – في رأي البحث – أنّ "الواو" في (وإنّما) في قول النبي ﷺ: (وإنّما لكل امرئ ما نوى) أفادت معناها الأصلي الذي وُضِعت من أجله، وهو معنى "العطف"، فهي الواو غير العاملة التي تفيد معنى العطف الذي هو أصل معاني "الواو غير العاملة"، فضلًا عن أنّها أم باب حروف العطف، كما يسميها

(١) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للخطّابي: ١١٣/١.
(٢) اللّامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح:٢٦/١.
(٣) يُنظر: صحيح البخاري بشرح الكرماني: ٢٠/١، وكوثر المعاني: ١٣٩/١.
(٤) جامع العلوم والحكم: ٥٥/١.
(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

العلماء[١]، لكثرة استعمالها في باب العطف، وأنّها ''مشتركة في الإعراب والحكم''[٢]، وبناءً على هذا رأى البحث أنّ جملة "وإنّما لكل امرئ ما نوى" لا بُدَّ أنّها أدّت معنًى غير المعنى الذي أدّته الجملة الأولى كما قرّر ذلك العلماء الذين ذكرناهم آنفًا.

ولذلك نقول: إنّ الجملة الثانية أدّت معنًى وظيفيًّا، غير المعنى الذي أدّته الجملة الأولى بفعل حرف العطف "الواو"، وهذا هو الأصل في التعبير، خلافًا لمن زعم أنّ الجملة الثانية ما هي إلّا تكرارٌ لِمعنى الجملة الأولى، بوصفهِ معنًى فرعيًّا، لأنّ من القواعد المقرَّرة عند العلماء أنّ الشيء إذا دار بين الأصل والفرع، فحمله على الأصل أولى[٣]. فضلًا عن أنّ "الواو" كما قرّر العلماء انفردت من بين سائر "أخواتها" من حروف العطف بخصائص هَيَّأتها لأن تكون أصلًا لها[٤].

ومما هو بدهي أنّ " العطف" يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، ولذلك كان القول الراجح المُصار إليه أنّ عطف الجملة الثانية على الأولى، إنّما كان لتغاير المعنى بينهما، والله أعلم.

وجملتا الحديث الشريف سيقتا مساق الخبر، والمُراد بها معنى الإنشاء، أي الطلب، إذ المراد: الزموا النيّة. وإنّما جاءت الجملة على هيئة الخبر؛ لأنّه أبلغ من صريح الأمر أو النهي، كَأَنَّهُ سُورِعَ فيهِ إلى الامتثالِ والخَبَرِ عَنْهُ[٥].

---

(١) يُنظر شرح المفصل: ٦/٥.

(٢) الجنى الداني: ١٨٨، ويُنظر: رصف المباني: ٤١٠.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابي البركات بن الأنباري: ٥٧، وهمع الهوامع: ٨٣/٥.

(٤) يُنظر: أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري: ٣٠٢ ، وأمُّ الباب في النحو العربي، أريج بنت عثمان المرشد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلّية اللغة العربية، سنة ١٤٢٢هـ: ٢٠٤.

(٥) يُنظر: مفتاح العلوم: ٤٣١.

الأنموذج الثاني: عَنِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ ﷺ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يقولُ: ((إنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ وإنَّ الحَرامَ بَيِّنٌ، وبَينَهُما أُمورٌ مُشتَبِهاتٌ، لا يَعْلَمُهُنّ كثيرٌ مِن النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبهاتِ، فقد استبرأ لِدينِهِ وعِرضِه، ومَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ وَقَعَ في الحَرامِ، كالرَّاعي يَرعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يَرتَعَ فيه، ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، ألا وإنَّ حِمَى اللّهِ محارِمُهُ، ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضغَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كلُّه، وإذا فَسَدَت فَسَدَ الجَسَدُ كلُّه، ألا وهِيَ القَلبُ))[1].

هذا الحديث واحد من جوامع كلم النبي ﷺ الذي يضمّ المعاني الكثيرة الجليلة وأنّه اشتمل على فوائد عظيمة تخرج عن حدّ الحصر. وقد عدَّ العلماء هذا الحديث ضمن خمسة أحاديث عليها مدار الفقه الإسلامي، إذ نقله أهل العلم واحتجّوا به، وقد بيّن ابن رجب الحنبلي تلك الأحاديث الخمسة التي منها هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عنه، إذ حكى عن أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) أنّه قال: ''الفقه يدورُ على خمسةِ أحاديث: ((الحلال بَيّنٌ، والحرامُ بيّنٌ)) ، وقوله ﷺ: ((لا ضَررَ ولا ضِرارَ))، وقوله: ((إنّما الأعمالُ بالنّياتِ))، وقوله: ((الدّينُ النصيحةُ))، وقوله: ((وما نهيتُكم عنه فاجتنبُوه، ...))''[2]. وهذا يدل على المكانة الكبيرة لهذا الحديث الشريف في الشريعة الاسلامية. واتخذه العلماء دليلًا على سدّ الذرائع إلى المحرّمات، لأنّ تعاطي الشبهات مدخل إلى الوقوع في المحرّمات، فينبغي على العبد أن يوطِّن نفسه على تجنّب الشبهات التي لا تتعيّن حقيقتها بادئ الأمر، خوفًا من جانب الحرمة فيها فيقع عندئذٍ في المحذور.

وقد اشتمل الحديث النبوي وهو قوله ﷺ: **(إنّ الحلال بيّن وإنّ الحرام بيّن...)** على أكثر من عارض نحوي ممّا يتعلّق بموضوع دراستنا، وبيان مدى تأثيره في المعنى المعدول عن الأصل، ونبدأ بما صُدّر به النصّ وهو التوكيد الذي مثّلته الأداة "إنّ" الناسخة بدخولها على الجملة الاسمية فهي جملة معدولة عن أصلها، ونبيّن هذا بالمخطّط الآتي:

الجملة التي فيها عارض: إنَّ الحلالَ بيّنٌ وإنّ الحرامَ بيّنٌ= جملة خبرية مؤكَّدة

أداة ناسخة (العارض النحوي) + أسمها + خبرها +حرف العطف+ أداة ناسخة (العارض النحوي) + أسمها + خبرها.

الجملة في الأصل الافتراضي: الحلالُ بيّنٌ والحرام بيّن = جملة خبرية اعتيادية

مبتدأ + خبر +حرف العطف+ مبتدأ + خبر

---

(١) جامع العلوم والحكم: ٢١٧/١. وممّا ينبغي التنبيه عليه، أنّ محقّق الكتاب عبده كوشك، أثبت لفظة (فقد)، بين لفظتي (الشبهات، واستبرأ). وأحال هذه الرواية في هامش تحقيقه إلى صحيحي البخاري ومسلم. وبالرجوع إلى هذين الصحيحينِ نرى أنّ الرواية فيهما قد خلت من هذه اللفظة، لذا اقتضى التنويه. ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ٦٣.

(٢) جامع العلوم والحكم: ٥٥٣/١، ويُنظر: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين المرداوي: ٨/ ٣٨٣٩-٣٨٤٠.

(إنَّ) في الدرس النحوي العربي:

نتناول هنا بعض المسائل الخاصّة بالأداة "إنّ" التي لها صلة مباشرة بموضوع بحثنا، على النحو الآتي:

١. ماهية الأداة "إنّ":

"إنَّ" المشدّدة المكسورة الهمزة، هي أمّ باب الحروف الناسخة وأصلها[١]. ويُجمع النحاة قدامى ومحدثون على القول ببساطة "إنّ"، إذ لم يرصد الباحث في مصنّفاتهم –على كثرة وتحرّيه– أيَّة إشارة، فضلًا عن رأيٍ يقول بتركيبها.

٢. وظيفتها النحوية في الكلام العربي:

أمّا من جهة الوظيفة النحوية لـ "إنّ" فهي حرف ناسخ مختصٌّ بالدخول على الجملة الاسمية، فيصير ما كان مبتدأ اسمًا لها، فيُنْصَب بها، ويصير ما كان خبرًا للمبتدأ خبرًا لها، فيُرفَع بها[٢]. ولا خلاف بين النحاة في أنّ الناصب لاسم "إنّ"، هي "إنّ" نفسها[٣]. بيد أنّ الخلاف حاصل بين البصريين والكوفيين في رافع الخبر، إذ يرى جمهور البصريين أنّ الرافع للخبر هو "إنّ" وأخواتها، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، إنّما هو باقٍ على رفعه الأول قبل دخول "إنّ" وأخواتها عليه[٤]. وعلى وفق رأي الكوفيين يكون تأثيرها الإعرابي منحصرا بالاسم ومحدّدا به، فلا تجاوزه إلى الخبر.

والمشهور في الدرس النحوي العربي، أنّ الأداة "إنّ" إنّما تؤدّي عملها الوظيفي في الجملة العربية من نصبها الاسم ورفعها الخبر؛ لمشابهتها الفعل في عمله. والمقصود هنا هو الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد[٥]، لا اللازم. فكما أنّ الفعل المتعدّي يرفع فاعلًا وينصب مفعولا به، فيستدعي اسمينِ في عمله، فكذلك الأداة "إنّ" تنصب اسمًا وترفع خبرًا، فتستلزم اسمين يتجلّى من خلالهما عملها. والفرق بينهما، أنّ الجملة التي صدرها فعلٌ متعدٍّ تُصَنَّف في النظام النحوي العربي جملة فعلية، فيكون الإخبار عن "الحدث" هو السمة الأبرز فيها بصرف النظر عن زمن الفعل فيها، في حين أنّ الجملة التي صدرها اسم تُصَنَّف جملة اسمية، فيكون تقرير معنى الثبوت والوصفية هو الهدف الأساس من استعمالها. وهنا يتجلّى عمل الأداة " إنّ" من دخولها على

---

(١) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين، للعُكبري: ٣٥٩، والأشباه والنظائر في النحو: ١٤٩/٢، و أمّ الباب في النحو العربي: ٩٠.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١٣١/٢، وشرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ: ٢١٦/١، وشرح المفصل:٢٥٤/١، والجنى الداني: ٣٧٩، ومغني اللبيب: ٤٩، وفي التحليل اللغوي: ٢١٧، والتوكيد في النحو العربي، علي المتولي الأشرم: ١١٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٢٥٥/١، وشرح التصريح: ٢٩٣/١، وحاشية الخضري: ٢٥٣/١.

(٤) يُنظر في هذه المسألة للاستزادة: مجالس العلماء، للزجاجي، رقم المجلس (٥٩): ١٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٢٢): ١٧٦/١–١٨٥.

(٥) رصف المباني، للمالقي: ١١٨.

الجملة الاسمية، وهو تأكيد ذلك الثبوت والاستقرار الذي تضمّنه هذا الضرب من الجمل.

ويقول النحاة في إعرابها: إنّها أداة مشبَّهة بالفعل. ومنشأ هذا الشبه في نظر غير واحد من علماء العربية راجع إلى أمور عدّة، فهذا أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) في سياق شرحه ما تضمّنه الباب الذي عقده سيبويه: '' هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده''[١]، يقول: ''وأمّا الشبه بين هذه الحروف وبين الأفعال فمن وجهين؛ أحدهما: من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى، فأمّا الشبه من جهة اللفظ فلبناء أواخرها على الفتح، كبناء الفعل الماضي، وأمّا الشبه من جهة المعنى فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها، كما أن الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها، وتدخل هذه الحروف على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وشبهت في نصب المبتدأ ورفع الخبر بفعل قُدِّم مفعوله على فاعله''[٢]. فالسيرافي هنا يشير صراحة إلى طبيعة الشبه الحاصل بين الفعل والأداة "إنّ"، فيُقرّ أنّه قائم في جانبين، وهما: اللفظ، والمعنى. وهو ما أشار إليه غير واحد من الدارسين[٣].

ويبرز في هذا الصدد مرافقة مصطلح (النسخ) للأداة "إنّ" فهو لصيق بها، إذ يقرِّر النحاة، أنها وأخواتها أحرف ناسخة، وينضمّ إليها في هذا الباب أنماطٌ أخرى يحصل بها النسخ، وهي: "كان وأخواتها"، و "ظنّ وأخواتها"، و "كاد وأخواتها"، ممّا لا يخفى على دارس النحو، فضلًا عمّن كان من علمائه. وكلّ هذه الأنماط تختصّ بدخولها على الجملة الاسمية العربية، فحسب. ولا يظنّن ظانّ أنّ هذا الدخول إنّما يكون لسبب لفظي بحت، بل هو لسبب دلالي معنوي يرمي المتكلّم من ورائه إلى إحداث معنى زائد على معنى الجملة الاسمية، لم يكن ليتأتّى لولا هذا الدخول، ففي "إنّ" وأخواتها مثلًا، قد يكون لتأكيد معنى الجملة الأصل، لا إضافة معنى جديد له كما هو الحال مع "إنّ" مكسورة الهمزة ومفتوحتها، مع مراعاة مواضع استعمال هاتين الأداتين كلتيهما في الكلام، ممّا لا تخفى على دارسي العربية، وأثبتها نحاة العربية في مصنّفاتهم ويضيق المجال بذكرها. وتأسيسًا على ما تقدّم، فالأداة "إنّ" من الأدوات الناسخة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فتضيف إلى الجملة المحوَّلة عن الأصل معنًى جديدًا هو (التوكيد) في نطاق الجملة الخبرية، بناء على أنّ المتلقّي يشكّ في مصداقية الخبر الذي تضمّنته، وهو ما يدعوه البلاغيون بـ (الخبر الطلبي)، أي هو ذلك الخبر الذي يطلب توكيده، بغية تقرير معناه، وتمكينه في نفس المتلقّي[٤].

ولا ينفك مصطلح (النسخ) عن الاداة "إنّ" وأخواتها، فضلًا عن المجموعات الاخرى مثل (كان) وأخواتها،

---

(١) الكتاب: ١٣١/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي: ٤٦٣/٢.

(٣) يُنظر: أسرار العربية: ١٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٨/١، وشرح المفصل: ٢٥٤/١، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي: ١٧٢.

(٤) يُنظر: مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني: ٦٣، وعلوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي: ٤٩

و(كاد) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، فهو مصطلح لصيق بها، إذ درج النحاة العرب الحديث عليها في سياق هذا المصطلح، الذي استمدوه من الفقهاء في درسهم الفقهي[١]، وعلى الرغم من أنّ مصطلح النسخ شائع عند النحاة المتأخرين في باب (نواسخ الابتداء)[٢]، بَيْد أنّهم لم يُعطوا له تعريفًا يُبّين مفهومه من الناحية النظرية[٣] سوى ما ذكره ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) في قوله: ''النواسخ جمع نَاسخ وَهُوَ فِي اللُّغَة من النّسخ بِمَعْنى الإزَالَة، يُقَال: نسخت الشَّمْس الظل إذا أزالته، وَفِي الِاصْطِلَاح: مَا يرفع حكم المُبْتَدَأ وَالخَبَر''[٤]. بَيْدَ أنّ التعريف الأدق لهذا المصطلح النحوي نجده عند بعض المحدثين، فقد عرّفه بعضهم بأنّه: ''دخول عناصر لغوية على جملة المبتدأ والخبر، ونسخها أهم حكم من أحكامها، وهو إعراب المبتدأ أو الخبر أو هما معًا. والنواسخ إمّا فعلية (كان وأخواتها، كاد وأخواتها، ظنّ وأخواتها)، أو حرفية (ما، وإنْ، ولات المشبهات بـ "ليس، ولا النافية للجنس)، أو حروف اعتبرها النحويون مشبّهة بالأفعال (إنّ وأخواتها)''[٥]. كما عرّفه آخر على أنّه ''الكلمات التي تُغيّر حكم المبتدأ والخبر سواء أكانت حروفًا مثل (إنّ وأخواتها)، أم أفعالًا مثل (كان وأخواتها وأفعال الرجاء والشروع والمقارنة وظن وأخواتها''[٦].

ويشير الدارسون إلى أنّ النسخ في النحو العربي، قسمان: **نسخ الإعراب**، ويُراد به ''النسخ الشكلي الذي تظهر سماته على مستوى البنية السطحية بتغيّر الحركة الإعرابية لبعض المفردات من جهة، وفي فقد الصدارة بالنّسبة للمسند إليه في الجملة الاسمية من جهة أخرى؛ لوجود عناصر تحويلية في الجملة سُمّيت بالنواسخ[٧]. والنوع الثاني: **نسخ المعنى**، وهو ''رفع حكم نحوي عن كلمة مؤدّية لوظيفة نحوية بعينها في الجملة وإبدال حكم نحوي غيره به يدلّ عليه السياق بقرائنه اتكاءً على أصل موجود لا مفترض حدّدته طبيعة اللغة بضوابطها''[٨]. وهو –بلا شك– نسخ دلالي يؤثّر في معنى الجملة في إطار ما يُدعى بـ ''النسخ الوظيفي''[٩].

---

(١) يُنظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، د. محمود عبد السلام شرف الدين: ٣٥١، وبناء الجملة الاسمية دراسة في عوارض التركيب: ٣٣٩.

(٢) يُشير عدد من الدارسين إلى أنّ هذا المصطلح لم يُذكر قبل ابن مالك. يُنظر: النواسخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية مقارنة، د. أحمد سليمان ياقوت: ١١.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٢٢/١، وهمع الهوامع: ٦٢/٢، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي: ٧/٣.

(٤) شرح قطر الندى: ٢١٨.

(٥) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: ٣٥١.

(٦) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة: ٢٧٩.

(٧) نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د. خديجة محمد الصافي: ١٤.

(٨) المصدر نفسه: ١٥.

(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وقد أقرّ أحد الباحثين المعاصرين أنّ (النسخ) بمفهومه النحوي، ينطوي على ثلاث زوايا، وهي: ''زاوية الإطار التركيبي لجملة المبتدأ أو الخبر بعد دخول الناسخ عليها. وزاوية الأثر الدلالي أو المعنوي الذي تكسبه الجملة بدخول الناسخ، ثم زاوية الحكم الإعرابي لطرفي جملة المبتدأ والخبر''[١]. وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الزوايا للتركيب النحوي المنسوخ متداخلة فيما بينها، ولا يمكن الفصل بينها البتّة، إلّا لأغراض تعليمية فحسب.

٣. الوظيفة الدلالية لـ "إنّ" في الجملة الاسمية:

أمّا من جهة الوظيفة الدلالية لـ "إنّ" فهي توكيد مضمون الجملة الاسمية وتمكينه في نفسيّة المتلقّي، وفي الوقت نفسه إزالة الشك والتردّد منه. وهذا ما أجمع عليه علماء العربية، فلم يُنقل عنهم –حسب مسحنا البحثي– خلافٌ يُذكَر في هذه المسألة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فطبيعة هذا التوكيد إثبات النسبة القائمة في (المسند) وهو خبر "إنّ" إلى اسمها المسند إليه. ومن المسلَّم به بين أهل الصنعة النحوية، أنّ التوكيد –بوجهٍ عام– ليس معنًى مستقلًّا بنفسه البتّة، بل هو تابعٌ لمعنى الجملة الأصلي قبل دخول التوكيد عليها، بوصفه عارضًا نحويًّا طارئًا على الجملة، وهو في الوقت نفسه عنصر تحويلي من عناصر التحويل –بحسب النظرية التوليدية التحويلية– يؤدّي وظيفة تثبيت معنى الجملة المحوَّلة وتقريره، وعلى هذا فالتوكيد –بلا شك– ليس له بُعْد دلالي أكثر من ذلك.

وعلى هذا، فالأداة "إنّ" لا تُحدث معنى جديدًا أو مغايرًا لِما كانت عليه الجملة، إذ يقول الرضي الأستراباذي: ''فإنها تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد: تقوية الثابت، لا تغيير للمعنى''[٢].

على أنّ من العلماء مَن يرى أنّ التوكيد الذي اشتملت عليه "إنّ"، مشابه لما أفاده التوكيد اللفظي بتكراره، إذ يقول ابن يعيش: ''فإنّ قول القائل: (إنّ زيدًا قائمٌ) ناب منابَ تكرير الجملة مرتَيْن، إلَّا أنّ قولك: (إنّ زيدًا قائمٌ) أوْجَزُ من قولك: (زيدٌ قائمٌ زيدُ قائمٌ)، مع حصول الغرض من التأكيد. فإنْ أدخلتَ اللام، وقلت: (إنّ زيدًا لَقائمٌ)، ازداد معنى التأكيد، وكأنّه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاثَ مرّات''[٣]. على أنّ هذا الرأي لا يخلو من نقد، عند عند من لم يرتضه من الباحثين، فهذا الدكتور فاضل السامرّائي ينقد على ابن يعيش قوله، فيُقرر أنّ ''ما ذكره ابن يعيش من أنّ (إنّ) نائبة مناب تكرير الجملة مرتين، وهي مع اللام مناب تكريرها ثلاث مرات، فلا أظن أنه يعني إنّ تكرير الجملة و "إنّ" بمنزلة واحدة، وهما متماثلان. وإنْ عناه فليس بصحيح''[٤]، إذ بيّن الدكتور السامرائي أنّ تكرار الجملة يدخل في ضرب التوكيد اللفظي، وهذا الضرب من التوكيد له أغراض منها، إنه

---

(١) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: ٣٥١.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٦/٤. و يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٣٨/١، وشرح التصريح: ٢٩٤/١، والنحو الوافي ٦٣١/١.

(٣) شرح المفصل: ٥٢٦/٤.

(٤) معاني النحو: ٢٨٦/١-٢٨٧.

يرفع توهم السهو من المتكلم، فتكرير الاسم يرفع هذا الظن. ومن أغراضه أيضًا أن يرفع توهم الغفلة عن المخاطب فتكرار الجملة دفعًا لذلك، وفي هذين الموطنين لا يجدي التوكيد بـ "إنّ" أو غيرها، وإنّما الذي يجدي ههنا التوكيد اللفظي فقط(١). وعلى هذا فالمقام الذي يستدعي التوكيد بـ "إنّ"، يختلف تمامًا عن المقام الذي يُناسبه التوكيد بتكرار اللفظ في نظر الدكتور السامرائي.

وأقرّ غير واحد من النحاة فائدة أخرى للأداة "إنّ"، ففضلًا عن تأديتها التوكيد أثبتوا أنّها تصل بين القسم والجملة التي يُؤكِّدها، إذ لا تصلح الجملة الاسمية المؤكَّدة بالقسم إلا بها، إذ يقول ابن السراج: ''فـ "إنّ": توكيد الحديث وهي موصلة للقسم، لأنّك لا تقول: والله زيد منطلق، فإنْ أدخلت "إنّ" اتصلت بالقسم فقلت: والله إنّ زيدًا منطلق''(٢).

على أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني يُثبت للأداة "إنّ"، معاني أخرى فوق كونها تُؤكَّد بها الجملة، ومن ذلك أنّها تتولى الربط بين الجمل في الكلام الممتدّ، إذ تربط الجملة التي بعدها بما قبلها(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ [سورة الحج: ١]، إذ لو سقطت الأداة "إنّ" لذهب رونق النظم، وصار الكلام بدونها مفكّكًا(٤). كما وافق ابن السرّاج في أنها تربط القسم بالجملة المؤكَّدة به، فلا يستقيم الكلام بخلوّه منها (٥)، مستشهدًا على هذا التوجيه بطائفة من النصوص القرآنية، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ عَصَوۡكَ فَقُلۡ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة الشعراء: ٢١٦]، إذ لا يستقيم الكلام بين جملة القول، وهي قوله: (فقل ...)، مع جملة مقول القول (إنّي بريء ممّا ...)، إلا بربطهما بالأداة "إنّ" (٦).

ومن خصائصها التي أقرّها الإمام الجرجاني، أنّها قد يُحذَف معها خبرها؛ لأنّها تغني عنه، نحو قول الرجل للرجل: (هل لكم احدٌ؟) فيقول: (إنّ زيدًا)، أي: لنا(٧). ومن محاسنها كذلك عنده أنّها تُكسب التركيب النحوي الذي يشتمل على ضمير الشأن بُعدًا دلاليًّا لطيفًا، لا يتحقّق إلا بوجودها، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ١١٧]، نلحظ أنّ ضمير الشأن المتّصل بالأداة "إنّ"، ناب مناب (هو)، لإعطاء خاتمة الآية زخمًا دلاليًّا كبيرًا يتناسب مع المقصد الذي ترمي إليه خاتمة الآية، فلمّا كان جواب السؤال

---

(١) يُنظر: معاني النحو: ٢٨٧/١.
(٢) الأصول في النحو: ١/ ٢٢٩، ويُنظر: الجمل، للزجاجي: ٥٤.
(٣) يُنظر: دلائل الإعجاز: ٣١٩.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٣١٦.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٢٤.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٢٤.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٢١.

والجمل التي تُلقى في مواضيع الجدل مما يُحتاج إلى إقراره في نفس السائل والمجادل وتثبيته في قلبهما، كانت الجملة التي تقع جوابا من المواضع التي تجيء فيها الأداة "إنّ"[1]، إذ يقول الجرجاني: ''ومِنْ خصائِصِها أنّك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللّطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه''[2]، كما في مواضع قرآنية عديدة، ومنها الآية الكريمة السابقة.

وصفوة القول: إنّ لهذه الأداة من الفوائد والميزات، ما يحتاج معها إلى فطنة وبصيرة نافذة لإدراك مقاصدها في الكلام الذي ترِد فيه، إذ يقول الشيخ الجرجاني في ختام حديثه عنها: ''وليس الذي يَعْرِضُ بسببِ هذا الحرفِ من الدقائق والأُمور الخفيَّةِ، بالشيء يُدْرَك بالهُوَينا''[3].

بعد هذه النظرة الفاحصة للأداة "إنّ" الناسخة المؤكِّدة، من حيث المسائل النحوية التي تتعلق بموضوعنا، نعرِّج الآن إلى الحديث عنها في النص النبوي الشريف الآتي في إطار ظاهرة التوكيد في الحديث الشريف بوصفه عارضًا نحويًّا من عوارض بناء الجملة.

نبدأ –بمشيئة الله– بإلقاء الضوء على ظاهرة التوكيد فيه، من خلال تناول بعض المسائل التي تتعلّق بنصّه الشريف، إذ اشتمل الحديث النبوي، وهو قوله ﷺ: **(إنّ الحلال بيّن وإنّ الحرام بيّن...)** الذي نحن بصدد الكلام عليه، على غير موضع من أسلوب التوكيد، فمن ذلك جملة "إنَّ الحلالَ بيّنٌ"، إذ دخلت "إنّ" على الجملة الاسمية **(الحلال بيّنٌ)** فأكّدت المعنى الذي تضمّنته ومكّنته في نفسية المتلقّي، إذ السياق سياق تردّد في قبول الخبر، فناسب تأكيده بالأداة "إنّ" لدفع هذا التردّد عن المتلقّي، والأمر نفسه لجملة **(الحرام بيّنٌ)**. على أنّ الجملة الثانية هي نفسها مؤكّدة للجملة الأولى، فلم يقل النبي ﷺ: الحلال والحرام بيّنان، فتكرار كلمة "بيّن" ضرب من ضروب التوكيد. واختيار لفظ "بين" من البيان وهو البلاغة، كما ناسب مجيء الشدة على الياء في "بيّن" ليزداد المعنى ثراءً، وهو أبلغ من التعبير بالوضوح، إذا قيل الحلال واضح[4]، فقد آثر القرآن لفظة البيان البيان في غير موضع منه كما في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾[سورة الرحمن: ١-٤]. فضلًا عن أنّ "إنّ" في الجملتين هي لتأكيد النسبة وتحقيقها، ولذا فإنّها تستعمل في مقام الشك والتردّد في قبول الأخبار، وتوكيد مضمون الجملة وتحقيقه[5].وهي لا تُخرج الجملة التي تدخل عليها عن عن معنى الابتداء، قال المبرّد: ''لأنّك إذا قلت: إنّ زيدًا منطلقٌ، كان بمنزلة قولك: زيدٌ منطلقٌ في المعنى،

(١) دلائل الإعجاز: ١٣٣، ويُنظر: من بلاغة القرآن، أحمد أحمد البدوي: ١١٦.

(٢) دلائل الإعجاز: ٣١٧.

(٣) المصدر نفسه: ٣٢٧.

(٤) يُنظر: التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف، علي علي صبح: ١٤١.

(٥) المفصل: ٢٩٧.

وإن اختلف اللفظ''[1].

على أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني يحكي عن أبي العباس المبّرد أن قولهم: ''إنّ عبدالله قائمٌ، جوابٌ عن سؤال سائل''[2]، في ردّه على اعتراض الفيلسوف الكندي الذي رأى أنَّ "إنّ" في هذه الجملة حشوٌ.

وجملة: **(وبينهما أمور مشتبهات)**، قال الإمام بدر الدين بن فرحون (ت ٧٦٩هـ) في تعقيبه عليها: ''والجملة معطوفة على ما قبلها، وأتت الجمل قبلها مؤكَّدة بـ "إنّ" في قوله: "إن الحلال بيّنٌ، وإن الحرام بين"، ولم يقل: "وإنّ بينهما مشتبهات"؛ لأنّ حرف التأكيد يناسب ما هو واضح التحليل والتحريم، بخلاف ما هو مُشكِلٌ محتمل؛ فإنَّ الشرع لم يُوضّحه، ووَكَلَ الإنسان فيه إلى الاجتهاد والاحتياط''[3].

ومن مواضع التوكيد التي وردت في الحديث – قيد الدراسة – قول النبي ﷺ : **(أَلَا وإنَّ لِكلِّ ملكٍ حمًى)**، إذ وردت الأداة **"أَلَا"** في صدر هذه الجملة، بوصفها من الأدوات التي تقع في صدر الجملة، وتؤكّد الكلام الذي تدخل عليه وتحقّقه، وتفيد معنى التنبيه والاستفتاح[4]، شريطة دخولها ''على كلامٍ مكتفٍ بنفسه، كقولك: أَلَا زيدُ أقبل''[5].

والجملة هذه معدولة عن أصلها بدخول العارضين النحويين وهما "أَلَا" و "إنَّ" اللّذين تضافرا ليؤدّيا الغرض الذي أراده المتكلم، وسيأتي توضيح ذلك تِباعًا، ولمزيد من التوضيح نرفق المخطط الآتي:

الجملة التي فيها عارض: أَلَا وإنَّ لِكلِّ ملكٍ حمًى = جملة خبرية مؤكَّدة

اداة استفتاح (العارض النحوي) + واو الاستئناف + أداة ناسخة (العارض النحوي) + شبه جملة(جار ومجرور) + مضاف إليه + اسم الحرف الناسخ.

الجملة في الأصل الافتراضي: لكلِّ ملكٍ حمى = جملة خبرية اعتيادية

شبه جملة (جار ومجرور) خبر + مضاف إليه + مبتدأ

و**(أَلَا)** حرف مهملٌ غير عامل، فيما تدخل عليه باتفاق النحاة، فمثلًا يقول الرضي الأستراباذي: ''اعلم أنّ "أَلَا" و "أَمَا" حرفا استفتاح يُبتَدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، وكأنّهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، رُكِّب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى "إنّ" إلَّا أنَهما غير عاملين، يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمرًا أو

(١) المقتضب: ١٠٧/٤، ويُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: ٤٨٨/١.

(٢) دلائل الإعجاز: ٣١٥.

(٣) العُدّة في إعراب العُمدَة: ٤٢١/٢.

(٤) حروف المعاني، للزجاجي: ١١، ويُنظر: الجنى الداني: ٣٧.

(٥) الأزهية: ١٦٥.

نهيًا، أو استفهامًا أو تمنيًا، أو غير ذلك، وتختصان بالجملة بخلاف "ها" وفائدتهما اللفظية: كون الكلام بعدهما مُبتَدأً به، وقد نُسِب التنبيه إليهما''[1].

وبين العلماء خلافٌ في حقيقتها، فمنهم مَن عدّها حرفًا مركّبًا مِن همزة الاستفهام و "لا" النافية، فأفادا معانيَ جديدة بعد تركيبهما، ومنها دلالتهما على التنبيه والاستفتاح، وهو رأي كثير من العلماء[2]. في حين ذهب بعض العلماء كابن مالك [3]، وأبي حيان[4] إلى القول ببساطتها.

على أنَّ كلا الفريقين متفقون على أنهّا غير مختصّة بنمط معين من الجمل، بل تدخل عليها كلّها بصرف النظر عن شكلها، إذ يقول الرضي في سياق حديثه عن هذه الأداة: ''يدخلان –أي: ألَا و أمَا– على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمرًا أو نهيًا، أو استفهامًا، أو تمنّيًا، أو غير ذلك''[5]. وقريب من هذا رأي ابن مالك الذي قال ببساطتها، إذ يقول: ''وأمّا "ألَا" المستفتَح بها فغير مركبة ولا مختصّة، بل جائزٌ أنْ تُصَدَّرَ بها جُملةٌ اسميةٌ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٢]. وجملةٌ فعليّةٌ نحو: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [سورة هود: ٨]''[6]. والذي نريد أن نخلص إليه، أنّ دلالة "ألَا" على معنى التوكيد هو مقصدنا من خلال ما قدّمناه.

فضلًا عن أنّ ابن هشام كان من أبرز العلماء الذين وضّحوا وجه التوكيد بها، إذ أخذ على المعربين أنّهم يرونها حرف استفتاح، فيهتمّون بلفظها، ويهملون الإشارة إلى معناها، إذ يقول: '' وَيَقُول المعربون فِيهَا حرف استفتاح، فيبينون مَكَانهَا، ويهملون مَعْنَاهَا. وإفادتها التَّحْقِيق من جِهَة تركيبها من "الهمزَة" وَ "لا"، وهمزة الِاسْتِفْهَام إذا دخلت على النَّفْي أفادت التَّحْقِيق، نَحْو: ﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [سورة القيامة: ٤٠]''[7]، مستشهدًا بقول الزمخشري في سياق تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٢][8].

بعد عَرْضنا رأي النحاة في "**ألَا**"، نعود فنبسط الحديث في رأي شرّاح الحديث في هذه الأداة عند شرحهم قول النبي ﷺ: **(ألَا وإنَّ لِكلِّ ملكٍ حمًى)**، فنقول : لقد توقّف عدد من الشرّاح عند هذه الأداة عرضًا وتحليلًا، إذ

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٢١.
(٢) يُنظر: الصاحبي: ٩٣، وشرح المفصل: ٥/٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٢١، ومغني اللبيب: ٨٠.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/١٦٥٥.
(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان: ٥/٣٦٠.
(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٢١، وينظر: شرح المفصل ٥/٤٤.
(٦) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٥٥.
(٧) مغني اللبيب: ٧٩–٨٠.
(٨) يُنظر: الكشاف: ١/١٨٠.

كشفَ استقصاؤنا البحثي لِكتب شرح الحديث المشهورة، أنّ العلماء قد تحدّثوا عن الأداة "ألَا" من جهة تركيبها ودلالتها، فذهب أغلبهم مذهب جمهور النحاة القائل بتركّب الأداة "ألَا" مِن همزة الاستفهام وحرف النفي "لا"؛ لإفادة معنى التنبيه على تحقّق ما بعدها[١]، ''وإرشادًا إلى أنّ كلّ أمرٍ دخله حرف التنبيه له شأنٌ ينبغي أن يتنبّه له المخاطَب، ويستأنف الكلام لأجله''[٢].

في حين قصر عدد من الشرّاح حديثهم في ذِكْر فائدة هذه الأداة من حيث إفادتها تنبيه السامع على تحقّق ما بعدها، وفخامة شأن مدخولها[٣]، فضلًا عن وجوب كسر همزة "إنّ" بعدها، وأنّ ''ما بعدها ممّا ينبغي أن يُصغي إليه السامع ويفهمه، ويعمل به لِعظم موقعه''[٤].

وقول النبي ﷺ: **(ألَا وإنّ لكلِّ ملك حمى)**، مُستَفْتَح بالأداة "ألَا"، كما قدّمناه مِن أنّها تؤذِن بورود معنًى شريف، وكلامٍ عظيم بعدها يستدعي تصديره بها، وهذا المعنى ما أشار إليه مدخولها مِن أنّ لكلّ ملك حمى وحدود ينبغي عدم تجاوزها، ومِن صور ذلك التجاوز هو التواجد في مكان مِن شأنه أن تحصُل فيه مجاوزة تلك الحمى بحكم التجاور، كالتّعدي على محارم الله ﷻ بحكم الاقتراب منها بأنْ يفعل العبد أفعالًا فيها لا تخلو من شبهة، ويبرّرها بحجّة أنّها من المباح، فنبّه النبي ﷺ إلى أنّ هذه الممارسات تفضي إلى الوقوع في المحرّمات لا محالة، وهذا التوجيه –فيما يبدو– عبّرت عنه "**الواو**" في: "وإنّ" من باب مقابلة جملة (ومَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ وَقَعَ في الحَرَامِ) بجملة: (كالرَّاعي يَرعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يَرتَعَ فيهِ). ووجه المناسبة بينهما، أنّ الشُّبهة مظنّة الوقوع في الأمر المحظور، مثلما أنّ الرَّعي في أرضٍ مباحة مجاورة لأرضٍ لا يُباح فيها الرّعي مظنّةُ تجاوز الماشية عليها، بجامع الشهوة غير المنضبطة عند المرء الذي لا يضبط أفعاله بتغييب عقله، وبين الماشية التي لا عقل لها أصلا.

وجملة: "ألا" وما بعدها، جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًّا بـ (واو الاستئناف)[٥]، أُريد بها عطْف مضمون كلامٍ كلامٍ على مضمون الكلام الذي قبله، وهو هنا عطف مضمون جملة (ألا وإنّ لكل ملكٍ حمى) على جملة

---

(١) يُنظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، القاضي البيضاوي: ٢/٢١١-٢١٢، والكاشف عن حقائق السنن: ٧/٢٠٩٩، وعمدة القاري: ١/٤٦٣.

(٢) دليل الفالحين: ٣/ ١٧.

(٣) يُنظر: التعيين في شرح الأربعين: ١٠٢، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ١/ ٢٠٤، واللّامع الصبيح: ١/٢٩٨، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ١/١٧٠.

(٤) الفتح المبين، لابن حجر الهيتمي: ٢٤٦، ويُنظر: كوثر المعاني: ٢/٢٨٣.

(٥) يُنظر: الاستئناف النحوي ودوره في التركيب، د. مصطفى النحاس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، م(٨)، ج (٦٥)، ربيع الثاني سنة ١٤٠٩هـ: ١١٣-١١٤.

(كالرَّاعي يَرعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يَرتَعَ فيهِ). فالكلام هنا في ''الشبهات مَنْ يتّقيها ومَن يقع فيها، وأنّ من وقع فيها كراعٍ يرعى حول الحمى، ثم وقف الكلام ليستأنف تعظيم أمر "الحمى". وهذا يكثر في منثور الكلام ومنظومه''(١).

وفي هذا يقول الكرماني: ''فإنْ قُلت علامَ عطف الواو ...، قلت: عُطِفت على مقدّر يُعلم ممّا تقدّم أي: ألَا إنّ الأمر كما تقدّم، وإنّ لكل ملك حمى، فجاء بالواو إشعارًا بأنّ بين الجملتين مناسبة، إذ هو بالحقيقة تشبيه للحرام بالحمى، وللمشبه بما حوله فلا بدَّ فيه من مشاركة بينهما''(٢)، وواضح أنَّ هذا الاستئناف أكّدته الأداة "إنّ"، التي دخلت عليها "الواو" التي عدّها العلماء أنّها (واو الاستئناف) كما هو مقتضى توجيه الكرماني.

وللدكتور محمد أبو موسى توجيه قيّم في سياق تحليله النصّ الحديثي الشريف الذي نحن بصدد الحديث عنه، إذ يرى أنّ الاستئناف في جملة (ألَا وإنّ لكل ملك حمى): ''يُراد به إشباعُ جزء من المعنى له مزيد علاقة بالغَرض المسوق له الكلام، ولو تأمّلت وجدت الحديث الشريف يدور حول المشبَّهات التي هي بوابة الدخول إلى المحارم، والمَعْبَرُ الذي ينتهي بصاحبه إلى الاعتداء على حمى الله، وكلمة "ألَا"، زادت الاستئناف وضوحا، وزادت العناية بالمعنى، لأنّهم لا يستفتحون بها إلّا كلامًا له خطر''(٣).

وبهذا يتّضح جليّا قيمة التعبير بـ"الواو" الداخلة على "إنّ"، من جهة المعنى الجليل الذي يقف وراءها، بمؤازرة "الواو" و "إنّ" لِـ "ألَا". وتقديم متعلق المسند وهو الجار والمجرور زيادة في الاهتمام وإبرازًا للمهابة بذكر المضاف إليه فيما قُدّم(٤). وغنيٌّ عن البيان أنّ جملة (لكلِّ ملك حمى)، هي جملة اسمية، تقدّم فيها الخبر (المسند) – لكل ملك– وجوبًا، على المبتدأ (المسند إليه)، لأنّ المبتدأ نكرة(٥).

على أنّ تنكير المسند إليه وهي كلمة "حمى" في قوله: (ألَا وإنَّ لكلِّ ملك حمى)، إزاء إضافتها إلى لفظ الجلالة في الجملة بعدها: (ألَا وإنَّ حمى الله محارمه) مقصدٌ أُريد تعظيم الأخيرة، وتشريفها بإضافتها إلى لفظ الجلالة مقابل تلك الحمى.

فضلًا عن أنَّ كلمة "**حمى**" في قوله ﷺ: **(ألَا وإنَّ لكل ملك حمى)**، أُريد بها تقريب الصورة بين ماشية الراعي الذي ترعى ماشيته في مكان قريبة من الأراضي التي تحميها الملوك، أو تتخذها محميّة لها، فيكون ذلك مظنَّة السطو عليها من ماشية الراعي بحكم مجاورتها، أو الاقتراب منها، وبين الأشخاص الذين لا يتورّعون عن مزاولة الشّبهات التي تُفضي بهم إلى الحرام لا محالة. يقول ابن رجب الحنبلي في تعقيبه على

(١) شرح أحاديث من صحيح البخاري، د. محمد محمد أبو موسى: ٢٠٠

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني: ١/ ٢٠٤–٢٠٥، وعمدة القاري: ١/٤٦٤، وكوثر المعاني: ٢/٣٨٣.

(٣) شرح أحاديث من صحيح البخاري: ٢٠٢.

(٤) يُنظر: شرح أحاديث من صحيح البخاري: ٢٠١

(٥) عمدة القاري: ١/٤٦٣.

ذلك: '' هذا مَثَلٌ ضربه النَّبيُّ ﷺ لمن وقع في الشُّبهات، وأنَّه يقرُب وقوعه في الحرام المحض، وفي بعض الروايات أنَّ النبيَّ ﷺ قال: ((وسأضرب لذلك مثلاً)) ، ثم ذكر هذا الكلامَ، فجعل النَّبيُّ ﷺ مثلَ المحرمات كالحِمى الذي تحميه الملوكُ، ويمنعون غيرهم من قُربانه''[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ كلمة "**حمى**" مصدر أُريد به اسم المفعول. وهذا أسلوب جارٍ في لغة العرب، أي: "**محمي**" من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِم﴾ [سورة القدر: ٤]، '' فَالإِذْنُ بِمَعْنَى: المَأْذُونِ بِهِ، مِنْ إِطْلَاقِ المَصْدَرِ عَلَى المَفْعُولِ نَحْوِ: هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ''[2]. والمراد في الحديث: ''موضع الكلأ الذي مُنع منه الغير، وتُوعِّد على مَن رعى فيه''[3]. وهذا الإطلاق إنّما أُريد به –والله أعلم– معنًى معيّنًا، وهو الدلالة على قوّة الحدث بالامتناع عن القرب في الأصل، فكأنّما تلك الأرض المحميّة تحمي نفسها من دون قوّة تحميها، لأنها أرض تابعة للملك فالتهيّيب من قربانها متحقّق تبعًا لهيبة الملك نفسه.

(١) جامع العلوم والحكم: ٢٣٥/١، ويُنظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ١٧٠/١.

(٢) التحرير والتنوير: ٤٦٣/٣٠

(٣) إرشاد الساري: ٢١٠/١.

وقوله ﷺ: **(ألَا وإنَّ حمى الله محارمه)**، وردت فيه الأداة "ألَا" مصدَّرة، مكرَّرة باعتبار ما قبلها، للدلالة على عظم مدخولها، وهي حرمة التجاوز على محارم الله تعالى، بوصفها (حمى الله ﷻ). وقد وُطِّئ لِهذه الجملة بالجملة التي قبلها، ''والقطع بين الجملتين، للإشعار ببُعد المناسبة بين حمى الملوك، وحمى ملك الملوك''[1]. وذكر العيني أنّ مناسبة العطف في قوله ﷺ: (ألَا وإنَّ...)، للمناسبة اللفظية بالنسبة لِذكر كلمة "حمى" في الجملتين، على اعتبار ''أنّ الأصل في الاتّقاء والوقوع هو ما كان بالقلب؛ لأنّه عماد الأمر وملاكه، وبه قوامه ونظامه، وعليه تُبنى فروعه، وبه تتم أصوله''[2]، و(حمى الله) مسوقة على سبيل المجاز، والمراد بها ما نهى الله ﷻ عنه، لأنّ ما نهى عنه ﷻ من سائر المعاصي، كالكذب، والسرقة، وقول الزور وغيرها، كأنّه ﷻ حماه، فلا يقربه أحد من خلقه، إذ لا يُفهم من معنى "الحمى" إلّا عدم اقترابها، إذ يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي في هذا الصدد: ''والله ﷻ حمى هذه المحرَّمات، ومنع عباده من قربانها وسمَّاها حدودَه، فقال:﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقۡرَبُوهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٧]، وهذا فيه بيان أنَّه حدَّ لهم ما أحلَّ لهم وما حرَّم عليهم، فلا يقربوا الحرامَ، ولا يتعدَّوا الحلال، ولذلك قال ﷻ في آية أخرى: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٩]، وجعل من يرعى حول الحمى، أو قريباً منه جديراً بأنْ يدخُلَ الحِمى ويرتع فيه، فكذلك من تعدَّى الحلال، ووقع في الشبهات، فإنَّه قد قارب الحرام غايةَ المقاربة، فما أخلقَهُ بأنْ يُخالِطَ الحرامَ المحضَ، ويقع فيه، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّه ينبغي التباعد عن المحرَّماتِ، وأنْ يجعل الإنسان بينه وبينها حاجزاً''[3].

على أنّ الدكتور محمد محمد أبو موسى جوَّز أن تكون هذه الجملة من باب المشاكلة باعتبار ''أنّ ما نهى الله عنه سُمِّي حمى لِوقوعه الحمى في قوله: (ألَا وإنّ لكل ملك حمى) أو يكون من باب الاستعارة التمثيلية، لمشابهة حال ما نهى الله عنه بحال الحمى، أي: الشيء يكون حمى''[4].

وقوله ﷺ: **(ألَا وإنَّ في الجسد مضغةً)**، وردت فيه الأداة "ألَا"، وفي الذي قبله ثلاث مرات لمقصدٍ أراده الشارع الحكيم، ذلك المقصد فسَّره العلماء بأنّه التنبيه على عظم مدخولها، لأنّ ما دخلت عليه "ألَا" في المواضع الثلاثة، وهي (حمى الملوك)، و(حمى الله)، و(مضغة الجسد) لها شأنٌ خطير سواء على الصعيد الاجتماعي إزاء (حمى الملوك)، أم الصعيد الديني إزاء (حمى الله)، فضلًا عن الصعيد الصحّي إزاء أهمية القلب بالنسبة إلى جسد الإنسان، وفي هذا يقول الإمام الطيبي (ت٧٤٣هـ): '' إعادة حرف التنبيه في قوله: (ألا وهي القلب) بعد الإبهام في قوله: (ألا وإن في الجسد مضغة) تنبيه على فخامة شأنها وعظم موقعها،

---

(١) شرح أحاديث من صحيح البخاري: ٢٠٣.

(٢) عمدة القاري: ١/٤٦٤.

(٣) جامع العلوم والحكم: ١/٢٣٦، ويُنظر: شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد: ٣٠.

(٤) شرح أحاديث من صحيح البخاري: ٢٠٢-٢٠٣.

فمنزلة حرفه التنبيه في الحديث منزلة الباء في المثل، وكذا تكررها كل مرة بين الكلاميين المتصلين إشعار بفخامة مدخولها''[١]، ويقول ابن علان (ت١٠٥٧هـ): ''ثم نبَّه بكلمة "ألا" على أمور خطرة في الشرع في ثلاثة مواضع إرشاداً إلى أن كل أمر دخله حرف التنبيه له شأن ينبغي أن يتنبه له المخاطب ويستأنف الكلام لأجله فقال: "ألا" وهي مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي فيفيد التنبيه على تحقيق ما بعدها''[٢].

إذ نبّه النبي ﷺ بجملة **(ألَا وإنّ في الجسد مضغة ...)** على أنّ حياة الإنسان وصحّته مرهونة تمامًا بوجود هذه المضغة التي فسّرها بـ (القلب)، والجملة هذه كسابقتها فهي معدولة عن أصلها لِدفع كل شك قد يتسرّب إلى ذهن المتلقّي بصحّة هذه الفكرة، وذلك من خلال استفتاح الجملة بـ "ألَا"، وأداة التوكيد "إنّ"، تبعًا للجملتين قبلها من توكيدهما بـ "ألَا" و "إنّ"، نوضح ذلك بالمخطط الآتي:

الجملة التي فيها العارض: ألَا وإنّ في الجسد مضغة = جملة خبرية مؤكَّدة

اداة استفتاح (العارض النحوي) + حرف الواو + أداة ناسخة (العارض النحوي) + شبه جملة(جار ومجرور) + اسم الحرف الناسخ.

الجملة في الأصل الافتراض: في الجسد مضغة = جملة خبرية اعتيادية

شبه جملة (جار ومجرور) + مبتدأ

والواو في قوله: (وإن)، عدّها غير واحدٍ من العلماء[٣]، ومنهم بدرالدين العيني عاطفة، وليست استئنافية، والمناسبة عنده ''أنّ الأصل في الالتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب؛ لأنه عماد الأمر وملاكه، وبه قوامه ونظامه، وعليه تُبنى فروعه، وبه تتم أصوله''[٤].

وقد أقرّ الدكتور محمد أبو موسى توجيه العيني لهذه الأداة ها هنا واصفًا إيّاه بالجيّد، بَيْد أنّه آثر أنْ تكون (الواو) في هذا الموضع للاستئناف، لأنّ من مقتضيات الكلام الفصيح البليغ –بحسب رأي الإمام عبدالقاهر الجرجاني– أنْ تُستعمل (الواو) التي تكون للعطف في جملتينِ بينهما تناسبٌ في المعنى، إذ لا يُقال: ''زيدٌ قائمٌ وعمْرٌو قاعدٌ، حتّى يكون عمْرٌو بسببٍ من زيد، وحتّى يكونا كالنظيرينِ والشّريكينِ، وبحيثُ إذا عرَف السامع حال الأوّل عناه أنْ يعرِف حال الثاني. يدلُّكَ على ذلكَ أنَّكَ إنْ جئتَ فعطفتَ على الأَوَّل شيئاً ليس منه بسببٍ، ولا هُوَ مما يُذْكَرُ بذكرِهِ ويتَّصِلُ حديثُه بحديثِه، لم يستقِم. فلو قلتَ: "خرجتُ اليومَ من داري"، ثم قلتَ: "وأحسنُ الذي يقولُ بيتَ كذا"، قلتَ ما يُضْحَكُ منه''[٥]. وتأسيسًا على هذا يرى الدكتور المذكور آنفًا، أنّ

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن: ٢١٠١/٧، ويُنظر: صحيح البخاري بشرح الكرماني: ٢٠٤/١.

(٢) دليل الفالحين: ٣/ ٢٧.

(٣) صحيح البخاري بشرح الكرماني: ٢٠٤/١، ، وكوثر المعاني: ٣٨٣/٢.

(٤) عمدة القاري: ٤٦٤/١.

(٥) دلائل الإعجاز: ٢٢٤–٢٢٥.

الإسناد وحده بين الجملتين المتعاطفتين لا يكفي لعطف إحداهما على الأخرى، بل لا بُدَّ من تحقّق مناسبة معنويّة بينهما توجب ''التوسّط الموجب للوصل الذي يعني قوّة العلاقة بين الطّرفين''(١).

وليس المقصود بالصلاح والفساد الواردين في الحديث الشريف هو صلاح الجسد ماديًّا فحسب، بل يُراد بهما كذلك الصلاح المعنوي وهو أن تكون هذه المضغة سليمة من الأمراض المعنويّة شرعًا، كالكفر والنفاق، وسوء الأخلاق وغيرها، وإلى ذلك الإشارة بقول الحافظ ابن رجب الحنبلي: ''وقوله ﷺ: **(ألا وإنَّ في الجسد مضغةً، إذا صَلَحَتْ، صَلَحَ الجسدُ كلُّه، وإذا فسدت فسد الجسدُ كلُّه، ألا وهي القلب)**، فيه إشارةٌ إلى أنَّ صلاحَ حركاتِ العبدِ بجوارحه، واجتنابه للمحرَّمات واتِّقاءه للشُّبهات بحسب صلاحِ حركةِ قلبِه. فإنْ كان قلبُه سليماً، ليس فيه إلا محبة الله ومحبة ما يُحبه الله، وخشية الله وخشية الوقوع فيما يكرهه، صلحت حركاتُ الجوارح كلّها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرَّمات كلها، وتوقٍ للشبهات حذراً مِنَ الوقوعِ في المحرَّمات. وإنْ كان القلبُ فاسداً، قدِ استولى عليه اتِّباعُ هواه، وطلب ما يحبُّه، ولو كرهه الله، فسدت حركاتُ الجوارح كلها، وانبعثت إلى كلِّ المعاصي والمشتبهات بحسب اتِّباع هوى القلب''(٢).

ثم إنّ قوله ﷺ: **(أَلَا وإنّ في الجسد مضغة)** لا يخلو مِن إثارة النفوس وتشويقها في تطلّعها لِمعرفة حقيقة هذه المضغة، من خلال إضفاء قدرٍ من الغموض على حقيقة هذه المضغة ، باعتبار أنّ صلاح الجسد وفساده يرتبطان بها وهما أمران جليلان، فيهما الحياة والموت، فجاء قوله ﷺ: **(أَلَا وهي القلب)** تفسير للمضغة وبيان لها، من دون "إنّ" المؤكَّدة، ''لأنّ النفس تهيأت لتلقّي هذا البيان بعد الجملة الطويلة التي أبهمت أمر القلب، وسمّته مضغة ورجّعت إليه إصلاح القلب، وفساده''(٣).

ومن هنا ندرك أهمية الدور الوظيفي في التركيب الذي تؤدّيه الأداة "أَلَا" التي يُستفتح بها الكلام، الذي يتضمّن معنى يستحقّ لفت نظر المتلقي إليه. وما أصدق قول الزمخشري بحقِّها: ''ولكونها في هذا المنصب من التحقيق، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدّرة بنحو ما يتلقى به القسم''(٤).

ويُلحظ أنَّ النبي ﷺ أكّد (صلاح الجسد وفساده) بلفظ التوكيد **(كل)**، والسرّ في ذلك يكمن في أنّ هذه اللفظة لا يستعملها العرب في أساليبهم إلّا في ما كان ذا أجزاء يصلح تفريقها، فإذا أراد المتكلّم شمول جميع أجزاء الشيء بالحكم أكّدها بهذه اللفظة؛ لِإزالة التوهّم عند مَنْ ظنّ خلاف ذلك، فمثلًا يقول ابن الحاجب النحوي(ت ٦٤٦هـ): ''لا يؤكّد بـ (كلّ) و (أجمع) إلَّا ذو أجزاء يصح افتراقها حسّا أو حكما، نحو (أكرمت القوم كلّهم)، و

(١) شرح أحاديث من صحيح البخاري: ٢٠٥

(٢) جامع العلوم والحكم: ٢٣٩/١.

(٣) شرح أحاديث من صحيح البخاري: ٢٠٦، ويُنظر: الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية، كمال عزالدين: ١٢٠-١٢١.

(٤) الكشاف: ١٨٠/١.

(اشتريت العبد كلّه)، بخلاف (جاءني زيد كلّه)''[1]. ويقول ابن عصفور الإشبيلي (تـ ٦٦٩هـ): ''وفائدة التوكيد بـ "كل"، وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ مِن إرادة البعضية به''[2].

ومراد الحديث هنا، إزالة وهم مَن يظن فساد بعض الجسد بصلاح القلب، وصلاح بعض الجسد بفساد القلب، إذ بيّن النبي ﷺ أنّ صلاح الجسد كلّه مرهون بصلاح القلب، وبالمثل فإنّ فساد الجسد كلّه ناتج من فساد القلب، وفي الحديث ''إشارة إلى أنّ صلاح حركات العبد بجوارحه، واجتنابه للمحرمات واتّقائه للشبهات بحسب صلاح حركة قلبه''[3]، فالجملة معدولة عن أصلها لِما بيّناه فجاء العارض النحوي مؤدّيًا دوره الدلالي وغرضه بأكمل وجه، وهذا المخطط يوضح ما نتكلم عنه :

الجملة التي فيها عارض: صلح الجسد كلّه/ فسد الجسد كله = جملة خبرية مؤكَّدة

فعل ماضٍ + فاعل صريح + توكيد معنوي (العارض النحوي).

الجملة في الأصل الافتراضي: صلح الجسدُ/ فسد الجسدُ = جملة خبرية اعتيادية

فعل ماضٍ + فاعل صريح

وفي ختام تحليلنا نعرّج على ما أورده ابن رجب الحنبلي في بيان المعنى الذي تضمّنه هذا النص النبوي المبارك، إذ يرى ابن رجب الحنبلي المعنى أنّ الحلال المحض لا اشتباه فيه، ومثله الحرام المحض، بَيْد أنّ بين الأمرين أمور تشتبه على كثير من الناس أمِن الحلال هي أم من الحرام؟ ''أمّا الرَّاسخون في العلم، فلا يشتبه عليهم ذلك، ويعلمون من أيّ القسمين هي''[4]، وساق أمثلة لذلك.

كما أقرّ ابن رجب أنّ على المسلم في حال تردّده كي يخرج من دائرة الأمور المشتبهة أن يحمل ما أصله الحرمة على التحريم، كما يُرجع ما أصله الحلّ إلى الحلّ[5]، وضرب أمثلة على ذلك.

وبيّن ابن رجب أنّ قوله ﷺ: (فَمَن اتَّقى الشُّبهاتِ استبرأ لِدينِهِ وعِرضِه، ومَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ وَقَعَ في الحَرَامِ)، اتّضح من خلاله أنّ الناس إزاء الأمور المشتبهة صنفان أشار إليها الحديث، مجتنب للشبهات فلا يقربها خشية وقوعه في الحرام، وواقع فيها، ومن ثَم فهو واقع في الحرام[6]. إذ الشبهة إلى الحرام ذريعة للوقوع فيه، مع علمه بأنّها شبهة.

---

(١) الكافية في علم النحو والشافية في عِلمي التصريف والخط، لابن الحاجب: ٣١.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٢٦٦/١، ويُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٩/٣، وشرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري: ٤٨٥.

(٣) جامع العلوم والحكم: ٢٣٩/١.

(٤) المصدر نفسه: ٢١٨/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢٢/١-٢٢٣.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٠/١-٢٣١.

وأمّا قوله ﷺ: **(كالرَّاعي يَرعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يَرتَعَ فيهِ، ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، ألا وإنَّ حِمَى اللهِ محارِمُهُ)**، فهو مَثل ''ضربه النبي ﷺ لمَن وقع في الشبهات، وأنّه يقرّب وقوعه في الحرام المحض''[1].

وأقرّ ابن رجب أنّ هذا الحديث يَستدل به ''مَنْ يذهب إلى سدِّ الذرائع إلى المحرَّمات وتحريم الوسائل إليها''[2].

(١) جامع العلوم والحكم: ١/٢٣٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/٢٣٨.

الأنموذج الثالث: عَنْ أبي رُقَيَّةَ تَميم بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ ﷺ : **أَنَّ النَّبيَّ** ﷺ **قال**: ((**الدِّينُ النَّصيحَةُ**)) **ثلاثًا** ، **قُلْنا**: **لِمَنْ**؟ **قال**: ((**للّهِ**، **ولِكتابِه**، **ولِرَسولِه ولأئمَّةِ المُسلِمينَ وعامَّتِهم**)) **رَواهُ مُسلمٌ**[1].

هذا النص النبوي الشريف من الأحاديث التي يقوم عليها أمر الدين وقوامه. وقد أوْلاه العلماء مزيدًا من العناية، وكثيرًا من الاهتمام، لفوائده العظيمة، وفوائده الجليلة.

وقد ورد هذا النصّ الشريف بروايات عدّة، إذ ورد جملة اسمية صريحة ثلاث مرّات، ومرّة أخرى مرتين، ووردَ جملة اسمية مؤكّدة بـ "إنّ" مصحوبة بكلمة (ثلاثًا)، أو تكرارها ثلاث مرّات، ورواية أخرى مؤكّدة بـ "إنّما" مرّتين مع تكرارها، وأخيرًا جاءت الجملة مؤكّدة مرتين في نص واحد مرّة بـ "إنّ" وأخرى بـ "إنّما". وهي بمجموعها تفيد توكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ بدرجات متفاوتة.

ولهذا الحديث مكانة رفيعة في الشريعة الإسلامية، إذ ذكر العلماء أنّه ''حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام ''[2]، وعُدَّ أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه الإسلامي[3].

ونحن نشير هنا إلى القدر الذي يعنينا من هذا النص الشريف في مشروع بحثنا من الوجهة النحوية، فنذكر الجملة المعدولة عن أصلها، ثم نقدّر جملته النواة الأصل على النحو الآتي:

الجملة التي فيها عارض: (الدينُ النصيحةُ، الدين النصيحة، الدين النصيحة) = جملة خبرية مؤكَّدة مبتدأ معرفة + خبر معرّف بـ "أل" يدل على العموم + جملتان توكيديتان للجملة الأولى بالتكرار اللفظي.

الجملة في الأصل الافتراضي: (الدين نصيحة) = جملة خبرية اعتيادية مبتدأ معرفة + خبر نكرة

فقوله ﷺ: **(الدين النصيحة) ثلاثًا**، جملة معدولة محوّلة تتضمن أكثر من عارض نحوي طارئ على الجملة الأصل، ولا خلاف بين شرّاح الحديث في أنّ هذه الجملة اسمية تتألف من مبتدأ وخبر، فكلمة (الدين) مبتدأ وكلمة (النصيحة) خبر نحويًّا[4]، وإنْ لم تُصرّح بذلك طائفةٌ منهم، بل هو مستفاد من سياق شرحهم هذا الحديث.

---

(١) جامع العلوم والحكم: ٢٤٥/١، ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٤٤/٥.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١١٦/٢.

(٣) يُنظر: جامع العلوم والحكم: ٥٣/١.

(٤) يُنظر: التعيين في شرح الأربعين: ١٠٥، وعمدة القاري: ٤٩٧/١، وكوثر المعاني: ٤٣٦/٢.

وظاهر الحديث أنّه جاء على سبيل الإخبار بمعنًى مؤدّاه، أنّ الدين تجسّده النصيحة بمعناها الواسع عند العلماء، كما هو ظاهر الحديث. بيدَ أنّنا إذا أنعمنا النظر وجدنا أنّ هذه الجملة الاسمية الحديثية انطوت على ثلاثة عوارض نحوية طرأت على الجملة الأصل، **أحدها:** حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير عند الإمام الخطّابي (ت ٣٨٨هـ) : ''عماد أمر الدين وقوامه إنّما هو النصيحة، وبها ثباته وقوته''[١]، وهو توجيه غير واحد من شرّاح الحديث[٢]. ويلحظ أنّ الإمام الخطّابي ومَن تابعه قد قدّروا ثلاثة محذوفات في الجملة، في حين قدّره بعضهم محذوفين، كالإمام البغوي (ت٧١٦هـ)، إذ قال: ''عماد أمر الدين، إنّما هو النصيحة''[٣]، والإمام المظهري (ت٧٢٧هـ) الذي قال: ''عماد أمور الدين النصيحة''[٤]. والأوْلى أنْ يُقدّر محذوفٌ واحدٌ، فيقال: عماد الدين، أو قوام الدين؛ لأنَّ الحذف خلاف الأصل، فينبغي تقليل المحذوف ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل، كما هو مقرّر في الصنعة النحوية[٥]. اللهم إلّا إذا أراد الإمام الخطابي بتقديره هذا عطف الشيء على نفسه في قوله: (عماد أمر الدين وقوامه)، وهو أمر وارد في اللغة[٦].

والذي يبدو للبحث أنّ الابتداء بالمضاف إليه وهو (الدين)، بدلًا من المضاف وهو (عماد) أو (قوام) بحسب تقدير العلماء على اعتبار وجود محذوف في الكلام، إنّما أُريد به، تعظيم الدين وإعلاء شأنه، فشتان بين أن تبتدئ الجملة بكلمة (الدين) كما هو نص الحديث، وبين أن تبتدئ بـ (عماد الدين) أو (قوام الدين)، فكأنّما كان هذا الابتداء يُشعر أنّ (الدين) هو العماد كلّه، والقوام كلّه، ولهذا فإنّ الرأي القائل بأنّ الحصر هنا إنّما هو حصر حقيقي هو الرأي الذي رجّحه البحث، ولا سيما في ضوء توجيه الإمام الخطابي ومَن تابعه لمفهوم النصيحة بمعناها العام، بل إنّ القائلين بأنّه حصر مجازي يُشعر كلامهم بأنّهم يقتربون جدّا ممّا أقرّه الإمام الخطابي في سياق استشهادهم وتعزيز رأيهم بقوله.

فالنصيحة كما بيّن الإمام الخطابي: ''كلمة جامعة، معناها حيازة الحظ للمنصوح له، ويقال: إنّ هذه الكلمة من وجيز الأسماء ومختصر الكلام، فإنه ليس في كلام العرب كلمة مفردة تُستوفى بها العبارة عن

---

(١) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، للخطابي: ١٩٠/١.

(٢) يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١١٦/٢، والمنهج المبين في شرح الأربعين، للفاكهاني: ٢٥٤، وشرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ٩٧، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن: ٢٤٢/٣، وعمدة القاري: ٤٩٨/١.

(٣) شرح السنة، للبغوي: ٩٤/١٣.

(٤) المفاتيح في شرح المصابيح: ٢٢٠/٥.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: ٥٧٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٠٤/١.

(٦) يُنظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحـ: د. عباس مصطفى الصالحي: ٤٥٢، والأشباه والنظائر في في النحو: ١٧٤/٤.

معنى هذه الكلمة''[1].

والذي يُعزّز القول بأنّ الحصر هنا حقيقي، ما ورد في الحديث نفسه من إجابة النبي ﷺ عن سؤال الصحابة له في تحديد الجهة التي تُوَجَّه إليها النصيحة، فكان جوابه ﷺ أنّها تكون للجهات التي أثبتها النصّ الحديثي، وهي بمجملها تُشكِّل أوجه الحياة بجهاتها المختلفة.

أمّا العارض النحوي **الثاني** الطارئ على النص الحديثي فهو دخول (أل) التعريف على خبر المبتدأ (النصيحة)، وهذا الأسلوب معروف في كلام العرب وهو مجيء (المبتدأ والخبر) معرفتين، إذ قال الزمخشري: ''وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتَين معًا كقولك: "زيدٌ المنطلقُ"، و"الله إلهُنَا"، و "محمَّد نَبِينا"، ومنه قولُك؛ "أنتَ أنتَ''[2]. والأصل –كما هو معلوم– أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة ليحصل بالخبر فائدة ليست في المبتدأ[3]، بَيْد أنّ الذي سوّغ مجيء الخبر معرفة أمور عدة، منها نسبة الخبر إلى المبتدأ، وكان ذلك مجهولًا قبل الإخبار[4]. فثمّة فائدة من الإخبار بالمعرفة تتجلّى في الردّ على المخالف الذي ينفي صدق نسبة الخبر إلى المبتدأ من جهة، أو يُستعمل هذا الأسلوب على سبيل الإقرار والاعتراف[5].

ومن تلك الفوائد النفيسة التي يُحقّقها الخبر المعرفة، هو حصر المبتدأ به، فقول القائل مثلًا: زيدٌ منطلق، غير قوله: زيدٌ المنطلق، فالأول يُفيد ثبوت الانطلاق لزيد، من دون نفيه عن غيره، في حين أنّ الثاني يقصر الانطلاق على زيد دون غيره، إذ يكشف هذا التركيب عن معنًى غير مصرَّح به، وهو ثبوت انطلاق حقيقة، بيد أنّه مشاع بين فاعلين كُثُر، فيريد المُخبِر أن يحدّد فاعلًا بعينه، وينفيه عن غيره، فيعبّر عنه بقوله: زيدٌ المنطلق، أي أنّ الانطلاق ثابت له، منفيٌّ عن غيره. وهذا المعنى هو الذي أشار إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني، إذ قال: ''ومِنْ فروقِ الإثباتِ أنَّك تقولُ: "زيدٌ منْطَلِقٌ" و "زيدٌ المنطلقُ" و "المنطلقُ زيدٌ"، فيكون لك في كلِّ واحدٍ من هذه الأَحْوال غَرضٌ خاصٌّ وفائدةٌ لا تكونُ في الباقي. وأَنا أفسِّر لك ذلك. اعلم أنك إذا قلتَ: "زيدٌ منطلقٌ"، كانَ كلامُك مع مَنْ لم يعلَمْ أنَّ انطلاقاً كان، لا مِنْ زَيْد ولا مِنْ عَمْرو، فأنتَ تُفيدُه ذلك ابتداءً. وإذا قلتَ: "زيدٌ المنطلقُ" كان كلامُك مع مَنْ عَرفَ أنَّ انطلاقاً كان، إمّا من زَيْد وإمّا من عَمرو، فأنتَ تُعْلِمه أنه كان من زيدٍ دون غيره، والنُكتةُ أنك تُثْبِتُ في الأول الذي هو قولك: "زيدٌ منطلقٌ" فِعْلاً لم يَعْلم السامعُ من

---

(١) أعلام الحديث: ١٨٩/١، ويُنظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٢١٩/٤، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ١٨٢/١.

(٢) المفصل: ٥١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٢٨/١، والمقتضب: ١٢٧/٤، والمقتصد: ٣٠٥/١، ٢٢٤/١، وشرح جمل الزجاجي: ٣٤٠/١، والاشباه والنظائر في النحو: ٥٩/٢.

(٤) يُنظر: توجيه اللمع، لابن الخباز، تحـ: د. فايز زكي محمد ذياب: ١٠٧، وشرح المفصل: ٢٤٧/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل: ٢٤٧/١.

أصْله أنه كان، وتُثبتُ في الثاني الذي هو "زيدٌ المنطلقُ" فعْلاً قد عَلِمَ السامعُ أنَّه كان، ولكنه لم يَعْلَمهُ لِزَيْدٍ، فأَفَدْتَهُ ذلك. فقد وافقَ الأولَ في المعنى الذي له كانَ الخبرُ خبراً، وهو إثباتُ المعنى للشيء. وليس يَقْدَح في ذلك أنكَ كنْتَ قد علمْتَ أنَّ انطلاقاً كان من أحَدِ الرجلين، لأنك إذا لم تَصِلْ إلى القَطْع على أنه كان من زيدٍ دون عمرو، وكان حالُك في الحاجةِ إلى من يُثْبته لزيدٍ، كحالك إذا لم تَعْلم أنه كانَ من أَصْله''[١]. وتابعه عليه جمهرة من علماء اللغة قدماء[٢]، ومحدثين[٣].

وعلى هذا فالتعريف في (النصيحة)، هو تعريف للجنس فيفيد العموم، أي عموم ما يصدق عليه مفهوم النصيحة –أيّة نصيحة–، ويترتّب على هذا أنّ التعريف –فيما يبدو– جاء لنكتة بلاغية وهو تحقيق معنى الحصر في الجملة، أي حصر المبتدأ في الخبر. ثمّ إنّ بين العلماء خلاف في صفة هذا الحصر، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنّه حصر مجازي، إذ قال الفاكهاني (ت٧٣١هـ): ''وقوله ﷺ: "الدين النصيحة": هو من الحصر المجازي دون الحقيقي، أعني: أنّه لمَّا أُريد المبالغة في النصيحة جُعلت كل الدين، وإن كان الدين مشتملًا على خصال كثيرة غير النصيحة''[٤]، وهو رأي غير واحد من الدارسين[٥].

فالملمح الأبرز في هذا التوجيه هو المبالغة، إذ يكاد يكون الدين كلّه محصورا في النصيحة، وإنْ كانت النصيحة جزءًا من الدين كلّه، فهو حصر مجازي عند أصحاب هذا الرأي. ويترتّب على هذا الرأي أنَّ مَن أدّى النصيحة فقد أدّى فرضًا عظيما أوجبه الله تعالى عليه، بيدَ أنّ ذلك لا يعني أنّه أبرأ ذمّته من فروض أخرى غيرها، بل عليه تأديتها، كأدائه النصيحة[٦].

في حين ذهب بعضهم إلى أنّ الحصر هنا، هو حصر حقيقي فالدين عندهم محصور بالنصيحة، على وجه الحقيقة، فكأنّما الدين عندهم هو النصيحة، والنصيحة بمفهومها الشامل هي الدين كلّه ولا شيء بعد ذلك عندهم ، وهذا هو رأي الإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، إذ قال: ''هذا حَدِيثٌ عَظِيمُ الشَّأْنِ وعلَيْهِ مَدارُ الإِسلَامِ كما سَنَذْكُرُه مِنْ شَرْحِه وأَمَّا ما قالهُ جماعات من العلماء أنّه أَحَدُ أَربَاعِ الإِسْلَامِ أَي أَحَدُ الأَحَادِيثِ الأَرْبَعَةِ الَّتِي تَجمَعُ أُمُورَ الإِسْلامِ فَلَيسَ كما قَالُوهُ بل المَدَارُ عَلى هذا وَحْدَهُ''[٧]، وقطع به الإمام الطوفي في شرحه إذ قال:

---

(١) دلائل الإعجاز: ١/١٧٧–١٧٨.

(٢) يُنظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين الرازي: ٨٢، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي: ١/٣٦٥.

(٣) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، للمخزومي: ٢٤٠، ومعاني النحو: ١/١٧٢، وعلم المعاني في الموروث البلاغي، د. حسن طبل: ١٦٨، وخصائص التراكيب: ٣٠٣.

(٤) المنهج المبين في شرح الأربعين، تاج الدين الفاكهاني: ٢٥٤.

(٥) يُنظر: العدّة في إعراب العمدة: ١/٢٢٠، وشرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ٩٧، ودليل الفالحين: ١/٣٩١.

(٦) يُنظر: أعلام الحديث: ١/١٩٠–١٠٢.

(٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢/١١٦.

''إنْ قيل: هل الدين محصور في النصيحة على قاعدة حصر المبتدأ في الخبر، أو وراء النصيحة من الدين شيء ويكون قوله: "الدين النصيحة" من باب قوله: "الحج عرفة" أي: معظم الدين النصيحة؟ قلنا: بل الدين محصور في النصيحة لأنّ من جملة النصيحة طاعة الله ورسوله، والإيمان والعمل بما قالاه من كتاب وسنة، وليس وراء ذلك من الدين شيء''[١]، وإلى هذا الرأي –أي القول بالحصر الحقيقي– ذهب الإمام العيني[٢]، كما رجّحه الإمام ابن حجر الهيتمي كذلك[٣]. في حين جوّز الإمام ابن حجر العسقلاني في هذا الحديث إرادة أحدهما من دون ترجيح[٤].

على أنّه من الجدير بالذكر في مثل هذا الضرب من الجمل الاسمية، أنّه لا يجوز فيه تقديم الخبر على مبتدأه، كما قرّره الزمخشري[٥]، بل أيّهما قُدّم كان هو المبتدأ، فصدر الجملة هنا لا يكون إلّا مبتدأً فحسب، وقد وقد علّل ابن يعيش ذلك بتجنّب حدوث لبس في الكلام من جهة عدم معرفة المبتدأ حينئذٍ من الخبر، إذ يقول: ''وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ، لم يجز تقديم الخبر، لأنه ممّا يُشْكِل ويلتبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيَّهما قدمتَ كان المبتدأ''[٦].

وأمّا العارض النحوي الثالث، فهو تكرار الجملة الاسمية (الدين النصيحة) ثلاث مرّات، كما جاء في الرواية. وهذا التكرار يندرج في عداد ما يدعوه النحاة، بـ "التوكيد اللفظي".

وممّا لا يخفى أنّ التوكيد اللفظي، هو أحد شطري التوكيد في الجملة، والشطر الثاني هو التوكيد المعنوي، ولكلٍّ من النوعين محلّه ووظيفته التي يؤدّيها في الكلام.

فأمّا التوكيد اللفظي فهو أوسع استعمالًا من التوكيد المعنوي، إذ يُؤدّى بأقسام الكلام الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، على مستوى المفردة. فهناك التوكيد بالاسم، كقولنا: الصدقَ الصدقَ، فتكون كلمة الصدق الثانية تكرارًا لفظيًّا توكيديًّا لكلمة الصدق الأولى. وهذا الضرب من التعبير، فضلًا عن عدّه توكيدًا لفظيًّا، فإنّه يندرج عند نحاة العربية في أسلوب الإغراء الذي يكون عامل النصب فيه فعلا محذوفا تقديره (الزم)، فتكون لفظة (الصدق) الاولى مفعولًا به من الوجهة الإعرابية، بيد أنّ عبارة النحاة تُشير إلى أنّه منصوب على الإغراء[٧]. وهناك التوكيد بتكرار الفعل، كقولنا: مارسَ مارسَ زيدٌ الرياضة، فيكون الفعل الثاني مارسَ توكيدًا

(١) التعيين في شرح الأربعين: ١٠٥.
(٢) يُنظر: عمدة القاري ٤٩٨/١.
(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٢٥٥.
(٤) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ١٨٢/١.
(٥) يُنظر: المفصل: ٥١.
(٦) شرح المفصل: ١/ ٢٤٧، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/١.
(٧) يُنظر: همع الهوامع ٢٧/٣-٢٨.

لفظيًّا للفعل الأول. كما يؤدّى التوكيد بتكرار الحرف، كقولنا: لا لا أظلمُ الناسَ، وهكذا.

على أنّ التوكيد اللفظي يكون كذلك على مستوى الجملة، إذ تؤكِّد الجملةُ الثانية الجملةَ الأولى لفظيًّا بتَكرارها، فإذا كانت الجملة فعلية جاز توكيدها بصور الفعل بأزمنته الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، كقولنا: ظهرَ الحقُّ ظهرَ الحقُّ، أو يظهر، وهكذا. وكذلك تؤكَّد الجملة الاسمية بتكرار لفظها، كقولنا الحقُّ ظاهرٌ الحقُّ ظاهرٌ.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ السياق –كما ذكرنا آنفًا– هو الذي يُحدِّد نوع التوكيد الذي يقتضيه المقام في الاستعمال اللغوي، لفظيًّا كان أو معنويًّا. فإذا كان الغرض من التوكيد أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، أو أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط، فحينئذٍ يتعيّن التَكرار اللفظي، ولا يجوز حينئذٍ التوكيد المعنوي، لأنّ السامع لم يحصل لديه شكّ في نسبة الحدث إلى المتحدَّث عنه، أو تردّد في نسبة الحدث إلى أكثر من واحد، وإنّما التوكيد في هذه الحال، دفع الغفلة والغلط، فكان لا بدّ من تكرار اللفظ لتقرير أمر المتبوع، كما يتعيّن استعمال هذا الضرب من التكرار إذا كان المقام قد يثير الشك في وجود المتبوع أو عدمه وأنّ المتكلم بالغ في كلامه، فمثلًا قول القائل: أهلكَ السيلُ زيدًا، فإنّه يجب تكرار الجملة، أو تكرار المسند إليه، لدفع توهّم التجوّز أو المبالغة[1].

أمّا إذا كان غرض المتكلم دفع ما يتعلّق بالمنسوب إليه، فحينئذٍ يتعيّن التوكيد المعنوي بألفاظ معينة كالنفس والعين وغيرها.

وصفوة القول إنّ التوكيد بتكرار اللفظ يتعيّن حيث يُراد بالكلام تقرير أمر المتبوع وإثباته فحسب، في حين يتعيّن استعمال التوكيد بالمعنى إذا أراد المتكلم توكيد النسبة أو شموليتها في المتبوع.

وممّا هو جدير بالذكر أنّ التكرار (وهو التوكيد اللفظي)، ليس ضربًا من اللغو او الملل، بل يمنح الكلام لونًا من التأمّل والإلفة، وفي هذا يقول السكّاكي: ''ولعمري إنّ التوفيق، بين حكم الإلف وبين حكم التكرير، أحوج شيء إلى التأمل، فليُفعَل؛ لأنّ الإلف مع الشيء لا يتحصل إلا بتكرره على النفس، ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف أكره شيء عند النفس، وامتنع إذ ذاك نزعها إلى مألوف، والوجدان يكذّب ذلك''[2].ولذلك فالتوكيد اللفظي هو الأكثر شهرة واستعمالًا في الاستعمال اللغوي[3].

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٦/٢–٣٥٩، ومعاني النحو: ١٥٢/٤–١٥٥.

(٢) مفتاح العلوم: ٤٦٠.

(٣) يُنظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني: ٧٣/٢، والاشباه والنظائر في النحو: ٢٢٩/٢، ومعاني النحو: النحو: ١٥٢/٤.

وقد أقرّ أبو سليمان الخطابي أنّ التكرار ليس محمودًا كلّه في الكلام أو مذمومًا بالجملة، بل منه ما هو مذموم، وذلك إذا كان دخوله في الكلام، كخروجه منه، لأنّه يكون حينئذٍ كالحشو المعيب في الكلام ممّا ينبغي أن يبرأ منه الكلام الفصيح. ومنه ما يكون دخوله في الكلام حيث لا مفرّ منه، ولا سبيل إلى تركه البتة، إذ يقول: ''وأمّا ما عابوه من التكرار، فإنّ تكرّر الكلام على ضربين: أحدهما مذموم، وهو ما كان مستغنى عنه، غير مستفاد به زيادة معنى لم يستفيدوه بالكلام الأول؛ لأنّه حينئذٍ يكون فضلًا من القول ولغوًا. وليس في القرآن شيء من هذا النوع. والضرب الآخر ما كان بخلاف هذه الصفة، فإنّ ترك التكرار في الموضع الذي يقتضيه، وتدعو الحاجة إليه فيه، بإزاء تكلّف الزيادة في وقت الحاجة إلى الحذف والاختصار، وإنّما يُحتاج إليه ويحسن استعماله في الأمور المهمة التي قد تعظم العناية بها ويُخاف بتركه وقوع الغلط والنسيان فيها والاستهانة بقدرها. وقد يقول الرجل لصاحبه في الحث والتحريض على العمل: عَجّل عجّل، وارمِ ارمِ. كما يُكتب في الأمور المهمّة على ظهور الكتب: مُهم مهم، ونحوها من الأمور''[(١)].

وفي ضوء ما تقدّم، فإنّ التوكيد اللفظي في الجملة الاسمية في قول النبي ﷺ: (الدين النصيحة) –فيما يبدو– دفع توهّم عدم ثبات نسبة النصح إلى الدين، فضلًا عن إزالة استغراب السامع بشأن ثبوتية نسبة الخبر إلى المبتدأ، ممّا دعا الصحابة ﷺ إلى التساؤل عن مواطن النصيحة، فضلًا عن إفادتها عظم النصيحة وعلوّ شأنها[(٢)]. وأنّ تكرار الجملة ثلاثًا أُريد به دفع توهّم قصد الحصر مجازًا، ممّا يؤكّد أنّ الأمر محمول على الحقيقة، إذ أشار ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) إلى أنّ المجاز لا يؤكّد بالتكرار[(٣)].

على أنّ الإمام ابن بطّال (ت٤٤٩هـ) في بيان فائدة تكرار الكلام ثلاثًا، عقد بابًا وسمه (باب مَن أعاد الحديث ثلاثًا ليُفهمَ)، إذ أشار –فيما حكاه عن أبي الزناد[(*)]– أنّ النبي ﷺ كان من هديه في كلامه، أنّه '' يكرر الكلام ثلاثًا، والسلام ثلاثًا إذا خشي أن لا يفهم عنه، أو لا يسمع سلامه، أو إذا أراد الإبلاغ في التعليم، أو الزجر في الموعظة. وفيه: أن الثلاث غاية ما يقع به البيان والإعذار به''[(٤)].

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني: ٥٢–٥٣.

(٢) يُنظر: التكرار وبلاغته في الحديث النبوي الشريف، د. شمسية خلوي، بحث منشور في مجلة الأثر، الجزائر، العدد (٣١)، سنة ٢٠١٩م: ١٢٦.

(٣) يُنظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة: ١١١.

(*) هو عبدالله بن ذكوان، أبو عبدالرحمن القرشي، الملقّب (أبو الزناد) الإمام، الفقيه، الحافظ، المفتي. وأبوه مولى رملة بنت شيبة بن ربيعة زوج الخليفة عثمان ﷺ. مات أبو الزناد في المدينة سنة (١٣٠هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، رقم الترجمة (١٩٩): ٤٤٥/٥.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال، لأبي الحسن المعروف بـ ابن بطال: ١٧٢/١–١٧٣.

وبهذا يتبيّن إنّ مناسبة تكرار جملة (الدين النصيحة) ثلاثًا، إثبات نسبة النصيحة إلى الدين، وبلوغ الغاية في بيان عظم شأن النصيحة ورفعة مكانتها في الشريعة الإسلامية السمحاء والله أعلم.

ولابن رجب الحنبلي دور طيب في بيان المعنى الذي تضمّنه هذا النص المبارك، فقد أورد بعد تخريجه للحديث أحاديث عدّة في نصح المسلمين بوجه عام. والنصيحة عند الإمام ابن رجب ''تَشْمَلُ خصالَ الإسلام والإيمانِ والإحسانِ التي ذُكِرت في حديث جبريل عليه السلام، وسمَّى ذلك كُلَّه ديناً، فإنَّ النُّصح لله يقتضي القيام بأداء واجباته على أكمل وجوهِها، وهو مَقام الإحسّان، فلا يكملُ النُّصحُ لله بدون ذلك، ولا يتأتّى ذلك بدون كمال المحبّة الواجبة والمستحبّة، ويستلزمُ ذلك الاجتهاد في التقرُّب إليه بنوافل الطاعات على هذا الوجه وترك المحرَّمات والمكروهات على هذا الوجه أيضاً''[1]، مُعزّزًا رأيه بآثار نبوية وأقوال بعض التابعين.

والنصيحة عندّه قسمان: النصيحة المفروضة لله وهي ''شدة العناية من الناصح باتباع محبة الله في أداء ما افترض، ومجانبة ما حرَّم''[2]. والنصيحة التي هي نافلة، ، وتتمثّل بـ ''بذل المجهود بإيثار الله تعالى على كُلِّ محبوب بالقلب وسائرِ الجوارح''[3]. فالنصيحة عنده في مواضع ينبغي العمل فيها مثل النصح لله ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، والمسلمين أنفسهم، وقد فصّل القول في كلّ واحد منها[4].

(١) جامع العلوم والحكم: ٢٤٩/١

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٥١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٢/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٥٢-٢٥٨.

الأنموذج الرابع: عَنْ مُعاذٍ ﷺ قال: قُلتُ: يا رَسولَ اللّه أخبِرني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ ويُباعِدُني مِنَ النَّارِ؟ قال: ((**لقَدْ سَأَلْتَني عَنْ عَظيمٍ وإنَّهُ لَيَسيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللّه عليه: تَعْبُدُ اللّه لا تُشْرِكُ بِهِ شيئًا، وتُقيمُ الصَّلاةَ، وتُؤتي الزَّكاةَ، وتَصُومُ رَمضانَ، وتَحُجُّ البَيتَ**)). **ثمَّ قال:** ((**ألا أَدُلُّكَ على أبوابِ الخيرِ؟ الصَّومُ جُنَّةٌ، والصَّدقَةُ تُطفِئُ الخَطيئَةَ كَما يُطفِئُ الماءُ النارَ، وصَلاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوفِ اللَّيلِ، ثمَّ تلا:** ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾[سورة السجدة: ١٦] **حتَّى بلَغَ:** ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [سورة السجدة: ١٧]، **ثُمَّ قالَ:** ((**ألا أُخبِرُكَ برأسِ الأمرِ وعَمودِه وذِروَةِ سنامِه؟**)) **قُلتُ: بلَى يا رَسولَ اللّه ! قال:** ((**رأسُ الأمرِ الإسلامُ، وعَمودُه الصَّلاةُ، وذِروَةُ سَنامِهِ الجِهادُ**))، **ثم قال:** ((**ألا أُخبِرُكَ بمَلاكِ ذلكَ كُلِّه؟**))، **قلتُ: بلى يا رسول اللّه، فأخذ بلسانه، قال:** ((**كُفَّ عَليكَ هذا**))، **قلتُ: يا نَبيَّ اللّه ! وإنَّا لمُؤاخَذُونَ بِما نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فقالَ:** ((**ثَكِلتْكَ أُمُّكَ، وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على وُجوهِهِمْ، -أو على مَنَاخِرِهِم- إلَّا حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم**))[(١)].

تطالعنا في هذا الحديث النبوي الشريف أنماطٌ متنوّعة من التوكيد في الجمل التي تضمّنته، فمرّة ورد التوكيد فيها بـ "اللام" و "قد"، وثانيةً ورد التوكيد فيها بـ "إنّ" و "اللام المزحلقة" في خبرها، وثالثةً ورد التوكيد فيها بلفظة "كلّه" وهذه الأنماط الثلاثة ورد التوكيد فيهما صريحًا، ورابعةً وَرَدَ التوكيد فيها بـ "هل" التي خرجت إلى معنى النفي و "إلّا" على سبيل الاستفهام الإنكاري، وهذا النوع من التوكيد عدّه العلماء توكيدًا ضمنيًّا. فتحصّل لدينا أربع جمل توكيدية في هذا النص النبوي الشريف. وسنتحدث عنها بشيء من التفصيل قَدْر تعلّق الأمر بعنوان مبحثنا (التوكيد) فيما نستقبل من سطور.

فقول النبي ﷺ: **(لقد سألتني عن عظيم)** في جوابه على طلب سيّدنا معاذ ﷺ: (أَخبِرني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ ويُباعِدُني مِنَ النَّارِ)، وردت لفظة "لقد" التي تفيد توكيد مضمون الجملة الداخلة عليها، وتثبيت المعنى وتقريره عند السامع والمتلقي نظرًا لأهمّية الأمر وعظمه، والجملة عُدِل بها عن أصلها لهذا الغرض، نوضحه بما يأتي:

الجملة التي فيها عارض: لقد سألتني عن عظيم = جملة خبرية مؤكَّدة

لام التوكيد(العارض النحوي) + حرف التحقيق قد (العارض النحوي) + فعل ماضٍ + فاعل (ضمير متصل) + نون الوقاية + ضمير متصل (م به)+ شبه جملة(جار ومجرور)

الجملة في الأصل الافتراضي: سألتني عن عظيم = جملة خبرية اعتيادية

فعل ماضٍ + فاعل (ضمير متصل) + نون الوقاية + ضمير متصل (م به)+ شبه جملة (جار ومجرور)

---

(١) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٩): ٢/١٠٠-١٠١. ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٦/ ٦٢٤.

ومذهب جمهور النحاة أنّ **(لَقد)** مركّبة من "قد" ودخلت عليها لام جواب القسم[١]، وكلاهما يفيدان معنى التوكيد. ذلك أنّ "قد" تفيد تحقّق وقوع الفعل في مثل قولك: (قد فعل فلان ذلك)، في مقابل نفي المتكلّم وقوع الفعل بقوله: (لمّا يفعل فلان ذلك)، إذ قال سيبويه : '' وأما "قد" فجواب لقوله: لمَّا يفعل، فتقول: قد فعل''[٢].

وحديثنا هنا محصور بـ "قد" التي تكون حرفًا، لا اسمًا[٣]، وهي حرف مهمل فيما يدخل عليه[٤]. ولا خلاف بين النحاة في أنّ "قد" حرف يفيد تحقّق وقوع الفعل، فضلًا عن تقريب زمن الحدث من زمن الحال في حالة دخوله على الفعل الماضي المتصرّف وتوقّع حدوثه، إذ يقول الزمخشري: ''وهو – أي قد– يُقرّب الماضي من الحال إذا قلت: قد فعل. ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة. لا بُدَّ فيه من معنى التوقع''[٥].

أمّا اللام المتصلة بـ "قد" في "لقد"، فرأي جمهور النحاة أنّها لام جواب قسم محذوف دلّ عليه السياق، وينحصر دخولها على الفعل الماضي فحسب[٦]، وتؤدي وظيفة توكيدٍ مضاف إلى التوكيد التي تحقّقه "قد"[٧]. إذ يقول المبرّد (ت٢٨٥هـ): ''وإن وصلت اللام بـ "قد" فجيّد بالغ، تقول: واللهِ لقد رأيتُ زيدًا، واللهِ لقد انطلق في حاجتك''[٨]. إذ يظهر من المثالين اللذين ساقهما، أنه يعدّ اللام في (لقد) لامَ جواب القسم، بدليل تقدير لفظ الجلالة المقسَم به فيهما.

في حين ذهب عدد من العلماء، إلى أنّ لام "لقد"، هي لام توكيد ليس إلا، إذ يقول الرضي الأستراباذي مثلًا: ''ولا تدخل – أي: لام الابتداء– على الماضي وإنْ كان أوّل جزأي الجملة، لبعده عن مشابهة الاسم، فإذا دخله "قد" كثر دخول لام الابتداء عليه، نحو: (لقد سمع)، و: (ولقد آتينا)، وذلك لأنّها تقرّب الماضي من الحال، فتصيِّر الماضي كالمضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى "قد"، لأنّ في "قد" أيضًا، معنى التحقيق والتأكيد ''[٩]. كما ذكر مواضع أخرى تدخل عليها هذه "اللام"، ثمّ قال: ''واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابًا لقسم مقدّر، خلافًا للكوفية، بل هي لام الابتداء''[١٠]. ولام الابتداء التي عناها الرضي، كان من جملة مواضعها، اللام الداخلة على "قد" الحرفية في "لقد". وقد قال بهذا الرأي كذلك العلامة أبو حيان الأندلسي

---

(١) يُنظر: الجمل في النحو، للزجاجي: ٧٠، ومغني اللبيب: ٢٣١، وهمع الهوامع: ٢٥٦/٤.
(٢) الكتاب: ٢٢٣/٤، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد لسيرافي: ١٠٠/٥.
(٣) يُنظر الجنى الداني: ٢٧٠.
(٤) معاني الحروف، للرماني: ٩٨.
(٥) المفصّل: ٣٢٣، ويُنظر: شرح المفصل: ٩٢/٥.
(٦) يُنظر: معاني الحروف، للرماني: ٥٤، ورصف المباني: ٢٣٩، والجنى الداني: ١٦٣،
(٧) اللّامات، لأبي القاسم الزجاجي:٩٦.
(٨) المقتضب: ٣٣٤/٢
(٩) شرح الرضي على الكافية: ٣١٠/٤.
(١٠) المصدر نفسه: ٣١١/٤.

(ت٧٤٥هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [سورة البقرة: ٦٥]، إذ قال: ''اللام في "لقد": هِيَ لَامُ تَوْكِيدٍ، وَتُسَمَّى: لَامُ الِابْتِدَاءِ فِي نَحْوِ: لزيد قائمٌ''[١]. فكلامه صريح في عدّه هذه اللام لام توكيد، على الرغم من احتماليّته كونها ''جوابًا لقسم محذوف''[٢].

على أنّ غير واحدٍ من الدارسين المعاصرين قطع بأنّ لام (لقد)، هي لام التوكيد، وليست لام جواب القسم، ومن ثَمَّ فلا وجود لقسم مقدّر البتّة، إذ يقول الدكتور فاضل السامرائي: ''والذي يبدو لي أنّ ليس ثَمّة قسم مقدّر، وإنّما هو توكيد، كتوكيد القسم، وهو نظير قولنا: (أنّه لَمنطلق) لم يختلف التوكيد في الجملتين، مع إنّ الأولى ليست قسمًا، كما هو رأي الجمهور''[٣].

واستعرضَ جملة من الآيات القرآنية التي وردت فيها لفظة "لقد" كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ إِذۡ تَحُسُّونَهُم بِإِذۡنِهِۦ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٢]، وقوله : ﴿لَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ﴾ [سورة التوبة: ٢٥]، وغيرهما ثمّ قال: ''فهذا كلّه ليس بقسم فيما أرى، وإنّما هو توكيد فحسب، وهل يحتمل المعنى القسم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٣]، والمخاطبون يعلمون ذلك مقرّون به وليسوا منكرين له؟ وهل يحتمله قوله ﷻ : ﴿وَلَقَدۡ أَتَوۡاْ عَلَى ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِيٓ أُمۡطِرَتۡ مَطَرَ ٱلسَّوۡءِ﴾ [سورة الفرقان: ٤٠]، وهم يأتونها في أسفارهم وليسوا منكرين لذلك؟. يخيّل إليّ أنّ المعنى على التوكيد وحسب، والله أعلم''[٤]. وهو رأي الدكتور خليل عمايرة كذلك[٥]، وغيره من الدارسين[٦].

والحقّ أن هذا الرأي وجيه، فعمق النظر يكشف للدّارس المتأمّل أنّها لام التوكيد، ولا سيّما أنّه توجيه لا يقتضي محذوفًا، بخلاف رأي الجمهور الذين يقدّرون محذوفًا لهذه اللام، بوصفها لام جواب قسم مقدّر حسب مذهبهم، ولا يخفى ما فيه من تكلّف لا ضرورة تحوجنا إليه.

ولا يُقال إنّ حمل اللام على معنى التوكيد ها هنا يقتضي اجتماع مؤكّدين في موضع واحد، لأنّ ذلك مدفوع بأنّ حمل معنى اللام على القسمية الذي قال به الجمهور يقتضي هو الآخر اجتماع المؤكّدينِ كذلك في مكان واحد، إذ لا يخفى أنّ الغاية من القسم هي تحقيق معنى التوكيد كذلك، بَيْد أنّ حمْل "اللام" هنا على التوكيد، لا يستدعي محذوفًا البتّة، في حين إنّ حملها على معنى القسمية يقتضي تقدير محذوف في الكلام.

---

(١) البحر المحيط: ٤٠٨/١، وينظر: منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي: ٢٨٣/١.

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان: ٤٠٨/١.

(٣) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ١٨١/٤.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) يُنظر: في التحليل اللغوي: ٢٤٦.

(٦) يُنظر: إعراب الأربعين حديثا النووية، د. حسني عبدالجليل: ٢٠١.

ومن القواعد المقرَّرة في التوجيه النحوي أنّه إذا أمكن حمل الكلام على توجيهٍ لا حذف فيه، فالصيرورة إليه أولى[١]، إذ يقول الرضي الأستراباذي مثلًا: ''إنّ الأَوْلى كونُ اللام في: لَزيد قائم: لام الابتداء، مفيدة للتأكيد، ولا نقدّر القسم كما فعله الكوفية، لأنّ الأصل: عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القسم: حاصل من اللام''[٢]. ومن القواعد المقرَّرة في التوجيه النحوي عند علماء العربية ضرورة تقليل الكلام المقدَّر ما أمكن ''لتقلّ مخالفة الأصل''[٣]، كما يقول ابن هشام الأنصاري الذي يُعَدّ مبحثه في "الحذف" في كتابه "المغني"، من أجلّ ما أثبته النحاة في ميدان الدرس النحوي العربي.

وعلى كلا الرأيين، فإنّ الذي سوّغ هذا التوكيد الشديد هو السياق الذي وردت فيه هذه الاداة، لأنّ المتكلم يحتاج إلى درجة عالية من التوكيد ليؤكِّد الخبر، ذلك انّ ''عظم المسبّبات بعظم الأسباب ودخول الجنة والتباعد عن النار أمر عظيم سببه امتثال كل مأمور، واجتناب كلّ محظور''[٤].

و(عظيم) صفة لموصوف محذوف في الجملة بتقدير: شيءٍ عظيم، كما قال الطيبي: ''والأظهر ان يُقال: إنّه الموصوف "أمر"، ويعني به العمل''[٥].

وربّما كان هناك مسوّغٌ آخر لتوكيد الكلام ها هنا، غير تلك التي أشار إليها علماء البلاغة في أضرب الخبر الثلاثة (الابتدائي، والطلبي، والإنكاري)، وجعلوا نظم الكلام على هذا المنوال مطابقًا لمقتضى الحال. ذلك انّ دواعي التوكيد لا تنحصر في هذا الإطار الضيّق، وهو مواجهة إنكار المخاطب حقيقة، أو اعتبارًا، فإنّ العلامة السكّاكي مثلًا (ت ٦٢٦هـ) نجده ينصُّ على أنَّ دواعي توكيد الكلام كثيرة، لا تنحصر في مواجهة المخاطب بحالاته الثلاث، بل ثَمّة مذاقات أخرى كثيرة لأصحاب هذا الفن الجليل يؤكدّون الكلام تارة ويرسلونه أخرى، إذ يقول بعد أنَّ ساق كلامه في ذكر أحوال الخبر: '' ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيراً، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية، وبلازم فائدتها علماً محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة، وإن شئت فعليك بكلام رب العـــزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢]، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسَمي، وآخره

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٤١٥، والبرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي: ٣/ ١٠٤، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري: ٥٩٤/١، ٦٣٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٩/٤.

(٣) مغني اللبيب: ٥٧٨.

(٤) التعيين في شرح الأربعين: ٢٢٠.

(٥) الكاشف عن حقائق السنن: ٤٨٥/٢، ويُنظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان القاري: ١٨١/١.

ينفيه عنهم، حيث لم يعملوا بعلمهم، ونظيره في النفي والإثبات: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [سورة الأنفال: ١٧]، وقوله: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ١٢]، فيسوقون الكلام إلى هذا مساقه إلى ذلك''[١].

وهذا يدل على أنّ دواعي التوكيد، لا تنحصر في مواجهة إنكار المخاطب حقيقة، أو اعتبارًا، بل توجد أسباب أخرى تستدعي المتكلّم أن يصوغ كلامه مؤكّدًا حسبما يقتضيه الحال أو المقام.

والذي نرجّحه في نصّنا ميدان الدراسة، هو الاحتمال الثاني من أنّ ثَمّة أغراض أخرى كثيرة ترد في سياق التوكيد، ومنها رغبة المتكلم في تعزيز مضمون كلامه عند المتلقّي وإزالة الشكّ عنه. ذلك أنّ خطاب النبي ﷺ موجّه إلى سيدنا معاذ بن جبل ﷺ، وهو من كبار الصحابة ﷺ أجمعين، فلا يليق بمقامه ﷺ أن يصدر منه أدنى شك، أو تردّد في صدق حديث الرسول ﷺ وكلامه، يستلزم معهما تقوية الكلام وتأكيده، بل الظاهر –والله أعلم– من كلام النبي ﷺ الرغبة في تقوية مضمون الكلام وتعزيزه، جريًا على أساليب العرب في ذلك، والنصوص مستفيضة في ذلك، بما يضيق المقام عن ذكرها. وفي هذا يقول الدكتور محمد محمد أبو موسى: ''وهناك ضروب من التوكيد لا يُنظر فيها إلى حال المخاطب، وإنما ينظر فيها المتكلم إلى حال نفسه، ومدى انفعاله بهذه الحقائق، وحرصه على إذاعتها، وتقريرها في النفوس كما أحسّها مقررة أكيدة في نفسه، وهذا اللون كثير جدا وله مذاقات حسنة''[٢] ، وساق أمثلة عديدة على ذلك من كلام العرب الفصيح شعرًا ونثرًا. ثم قال: ''وقد يكون داعي التوكيد هو رغبة المتكلم في تقوية مضمون الكلام عند المخاطب، وتقريره في نفسه، وإن كان غير منكر له، كقوله ﷻ في مخاطبة النبي ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [سورة الإنسان: ٢٣]، وقوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [سورة طه: ١٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [سورة الشعراء: ١٩٢– ١٩٥]، فالمخاطب ﷺ ليس في نفسه إثارة شك في هذا، ولكن التوكيد يهدف إلى زيادة تقرير المعنى في نفسه ﷺ حتى يبلغ به عين اليقين''[٣].

ثمّ إنّ قوله ﷺ : **(وإنّه لَيسير على من يسّره الله عليه)** جملة حالية، فَسّرت الحالة التي يكون عليها هذا الأمر العظيم، فالواو في "وإنّه" الظاهر فيها أنّها (واو) الحال، والجملة الاسمية بعدها في موضع نصب على الحال.

والمسوّغ لتوكيد الجملة بـ "إنّ" و"اللام المزحلقة" في خبرها، كي توازي التوكيد في الجملة التي قبلها المؤكّدة بـ

---

(١) مفتاح العلوم: ٢٥٩–٢٦٠.

(٢) خصائص التراكيب: ٩١.

(٣) المصدر نفسه: ٩٤–٩٥.

"اللام" و "قد" في "لقد"، والجملة معدولة عن الأصل المفترض للغرض الذي أراده المتكلم أن يقرّره ويثبّته عند المتلقي، ولنوضح هذا الأمر نرفق المخطط الآتي:

الجملة التي فيها عارض: وإنّه لَيسير = جملة خبرية مؤكَّدة

واو الحال + أداة ناسخة (العارض النحوي) + اسمها (ضمير متصل) + اللام المزحلقة (العارض النحوي) + خبر (إنّ).

الجملة في الأصل الافتراضي: وهو يسيرٌ = جملة خبرية اعتيادية

واو الحال + مبتدأ(ضمير منفصل) + خبر.

ومن المعلوم أنّ استعمال هذا النمط من التوكيد –أي: التوكيد بـ "إنّ" و "اللام المزحلقة" في خبرها– إنّما يكون بإزاء المخاطب المُنكر للفائدة التي تضمّنها الخبر، إذ يُنَزّله المتكلم بهذه المنزلة. وهذا أمر مقرَّرٌ، لا خلاف فيه بين علماء النحو والبلاغة(١).

ولذلك قد يبدو للوهلة الأولى أنّ المخاطَب هنا –وهو سيدنا معاذ ﷺ– مُنكر لإخبار النبي ﷺ إيّاه، وهو أمر مستبعَد قطعًا كما قرّرناه آنفًا، من استحالة صدور ذلك من سيدنا معاذ ﷺ نفسه. إلّا أنّ الذي تطمئنّ إليه النفس، أنّ هذا التوكيد أتٍ من أهمية الخبر نفسه، فالنبي ﷺ أكّد الجملة التي قبلها بمؤكِّدين كما ذكرنا ذلك آنفًا؛ باعتبار أنّ ما طلبه منه سيّدنا معاذ ﷺ يُعَدّ أمرًا عظيمًا، فلربّما تبادر إلى ذهنه ﷺ أنّ هذا الأمر العظيم ليس من اليسير تحقيقه عمليًّا، فكان التنبيه بأنّ تحقيق هذا الأمر العظيم يسيرٌ وسهل بحقِّ من وفّقه الله تعالى لذلك شريطة صدق نيّته من خلال العمل والاجتهاد، لا الادّعاء بالقول فحسب.

ولتحقيق ذلك جاء التوجيه النبويّ الشريف بجملة مؤكَّدةٍ بمؤكِّدين على غرار ما قبلها، بوصفها جملةً حاليّةً لها، بغية تحقيق المناسبة اللفظية والمعنوية بين الجملة الأصل، والجملة التابعة لها، وهذا من براعة نظم الكلام النبوي الذي اتّصف به صاحبه، وهو النبي ﷺ بأنّه أوتي جوامع الكلم، فقابل هذه الجملة المؤكَّدة بتلك، من باب تناسب نظم الكلام وتحقيق الموازنة فيه.

وقد فسَّر النبي ﷺ تلك السهولة في تحقيق ذلك الهدف النبيل، من خلال أمور خمسة ينبغي على العبد تجسيدها وممارستها عمليًّا في أرض الواقع، ممثَّلة بإخلاص العبادة لله تعالى وحده، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام، وهي الأمور ذاتها التي ذكرها النبي ﷺ لجبريل عليه السلام عندما أراد

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز: ٣١٥، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٩٤/١.

منه أن يعرِّفه بالإسلام في الحديث المشهور(*)، الذي يورده علماء الحديث في مصنّفاتهم الحديثية في (كتاب الإيمان) في الأغلب الأعم(١)، فضلًا عن حديث : (بُني الإسلام على خمس)(٢).

قال ابن حجر الهيتمي(ت٩٧٤هـ): في شرحه قول النبي ﷺ (عظيم): ''ثم فسر ذلك العمل العظيم بقوله: (تعبد الله) تعالى؛ أي: توحِّده في حال كونك (لا تشرك به شيئًا)، أو تأتي بجميع أنواع العبادة في حال كونك مخلصًا له؛ بأن تقصد بها، وجهه تعالى وحده؛ قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]''(٣)، وأمّا ابن رجب الحنبلي فقد وضّح المراد بقول النبي ﷺ : **(وإنّه ليسيرٌ على من يسّره الله عليه)** بقوله: ''إشارةٌ إلى أنَّ التَّوفيقَ كُلَّه بيد الله ﷻ، فمن يسَّرَ الله عليه الهدى اهتدى، ومن لم يُيسره عليه، لم يتيسَّر له ذلك، قالَ الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ –١٠]، وقال ﷺ: ((اعملوا فكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلِقَ لهُ، أمَّا أهل السَّعادة، فيُيسَّرون لعمل أهل السَّعادة، وأمَّا أهل الشَّقاوة، فيُيَسَّرون لعمل أهل الشقاوة))(٤)، ثم تلا ﷺ هذه الآية. وكان النَّبيُّ ﷺ يقولُ في دعائه: ((واهدني ويسِّر الهُدى لي))(٥) وأخبر الله عن نبيه موسى عليه السلام أنَّه قال في دعائه: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۝٢٥ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ [طه: ٢٥ – ٢٦]، وكان ابنُ عمر يدعو: اللهمَّ يسرني لليُسرى، وجنِبني العُسرى. وقد سبق في شرح الحديث المشار إليه توجيهُ ترتيب دخول الجنَّة على الإتيان بأركان الإسلام الخمسة، وهي: التَّوحيدُ، والصَّلاةُ، والزَّكاةُ، والصِّيام، والحجُّ''(٦).

أمّا قول النبي ﷺ: **(ألا أخبرك بمِلاك ذلك كلّه؟)**، فقد جاء التوكيد فيه معنويّا بـ (كلّ)، الدّالة على الإحاطة والشمول وهذه اللفظة –كما بينّا في موضع سابق من هذه الدراسة– لا يستعملها العرب في أساليبهم إلّا في ما كان ذا أجزاء يصلح تفريقها، فإذا أراد المتكلّم شمول جميع أجزاء الشيء بالحكم أكّدها بهذه اللفظة؛ لإزالة

(*) وقالَ– أي جبريل عليه السلام–: يا محمَّد، أخبِرني عنِ الإسلامِ. فقال رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم: ((الإسلامُ: أنْ تَشْهَدَ أنْ لا إلهَ إلَّا الله، وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، وتُقيمَ الصَّلاةَ، وتُؤتِيَ الزَّكاةَ، وتصومَ رمضَانَ، وتَحُجَّ البَيتَ إن استَطَعتَ إليه سبيلاً)).
وهذا جزء من الحديث الطويل الذي لا يتسع المقام لذكره كاملًا هنا.

(١) يُنظر: صحيح البخاري: ١٩/١، وصحيح مسلم: ٣٧/١، وسنن ابن ماجة: ٢٤/١.

(٢) يُنظر: صحيح البخاري: ١٠/١، وصحيح مسلم: ٤٥/١، سنن الترمذي: ٥/٥.

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٤٨١.

(٤) يُنظر: صحيح البخاري: ١٧١/٦، و صحيح مسلم: ٢٠٣٩/٤، و سنن أبي داود: ٧٩/٧.

(٥) ينظر: سنن ابن ماجه: ١٢٥٩/٢، وسنن الترمذي: ٥/ ٥٥٤.

(٦) جامع العلوم والحكم: ١٠٤/٢–١٠٦.

التوهّم عند مَنْ ظنّ خلاف ذلك[١] . والجملة عُدِل بها عن أصلها لهذا الغرض، نوضحه بما يأتي:

الجملة التي فيها عارض: ألَا أخبرك بمِلاك ذلك كلّه؟.

أداة استفهام + أداة نفي + فعل مضارع + فاعل مستتر + م به ضمير متصل + شبه جملة جار ومجرور + مضاف إليه + توكيد معنوي (العارض النحوي) + مضاف إليه.

الجملة في الأصل الافتراضي: أخبرك بملاك ذلك.

فعل مضارع + فاعل مستتر + م به ضمير متصل + شبه جملة جار ومجرور + مضاف إليه.

فالرسول ﷺ بعد ان ذكر جملة من الأحكام الشرعية والعبادات التي بتحقيقها يصل المرء إلى هدفه المنشود وهو "دخول الجنة"، فجاء قول النبي ﷺ: (ألَا أخبرك بمِلاك ذلك كلّه؟)، أي: ''أُخبرك بشيء يَكْمُل ويتمُّ به لك ثوابُ هذه العبادات''[٢]،وصدّرت هذه الجملة بـ (همزة الاستفهام) الداخلة على (لا) النافية، وأفاد هذا التركيب من همزة الاستفهام مع لا النافية معنى العرض، واستخدام (ألا) في أسلوب العرض لا يُجرّدها عن معناها الأصلي وهو الاستفهام بل يبقى في ضمنها زيادة على معنى العرض، وهذا ما أقرّه سيبويه فعنده أنّ (ألَا) مثل (هلاّ) لا تتجرّد من معنى الاستفهام وإنّما معنى العرض أو التحضيض مستفاد من الاستفهام فيها[٣]، وإلى مثل هذا ذهب ابن فارس إذ قال: ''ويكون اللفظ استخباراً والمعنى عرض كقولك: ألَا تنزل ؟ ويكون استخباراً، والمعنى تحضيض نحو قولك هلاّ خيراً من ذلك''[٤]، ولكنّ بعض النحاة خالفوا سيبويه ومَنْ ذهب مذهبه في أنْ يكون استعمال (ألا) في العرض استفهاماً، قال عبد القاهر الجرجاني: ''قولك: ألا تنزل فتصيب خيراً ... وليس هذا باستفهام، لأنّك لا تقصد بقولك: ألا تنزل، أنْ تستفهمه عن ترك النزول، وإنّما القصد أنْ تذكّره ذلك وتعرض عليه فقط''[٥].

بقي علينا أنْ نذكر أنّ (ألَا) حرف مهمل[٦]، أي إنّه لا يعمل فيما بعده وكذلك أدوات العرض والتحضيض والتحضيض جميعها.

واستعمال الأداة (ألَا) في هذا المقام أفاد زيادة في التشويق وشد ذهن المتلقي[٧]، فيبقى ذهن المخاطب مشدودًا مشدودًا ومتلهّفًا لمعرفة هذا الأمر المهم، فهو ضابط وحاكم لكل تلك العبادات والأوامر التي بيّنها النبي ﷺ في

---

(١) يُنظر: الكافية في علم النحو: ٣١، وشرح جمل الزجاجي: ٢٦٦/١، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٢٨٩/٣،

(٢) المفاتيح في شرح المصابيح: ١/ ١٢٧، وينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين: ٤٨٨.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٥١٤/٣.

(٤) الصاحبي: ١٣٦.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ١٠٦٤.

(٦) ينظر: معاني الحروف: ١١٣.

(٧) يُنظر: إعراب كتاب رياض الصالحين: ٨٣٢/٢.

هذا النص الشريف، فعبّر عنه الرسول بـ لفظ (مِلاك)، والمِلاك بِالكَسْرِ وَالفَتْحِ في اللغة ''قِوَامُ الشَّيءَ ونِظامُه، وَمَا يُعْتَمد عَلَيْهِ''[1]، بمعنى: أنه إذا وجد هذا الضابط كانت تلك الأعمال كلها على غايةٍ من الكمال، ونهايةٍ من صفاء الأحوال، وجاء التوكيد المعنوي بلفظة (كلّه) إشارة إلى ما ذُكر من أول الحديث إلى هنا من العبادات والوصايا، ليناسب هذا المقام من الإخبار؛ ''لئلا يُظَنَّ خلاف الشمول، أي بما تقوم به تلك العبادات جميعها''[2]، لِيأتي جواب النبي ﷺ بعد أن أمسك بلسانه فقال: (كف عليك هذا)، أي: أمسك لسانك فهو أصل الخير كلّه لمن حفظه، وأصل الشرّ كلّه لمن أطلقه بلا ضابط ورادع كما سيأتي بيانه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٥٨/٤.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ١٨٣/١.

وقد ذكر ابن رجب الحنبلي هذا النص الشريف مبينًا أهمية اللسان ومكانته، وان قول النبي ﷺ ''يدلُّ على أنَّ كفَّ اللسان وضبطه وحبسه هو أصلُ الخير كُلِّه، وأنَّ مَن ملك لسانه، فقد ملك أمره وأحكمه وضبطه''[١].

وقوله ﷺ: **(وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على وُجوهِهِمْ، -أو على مَنَاخِرِهم[*]-إلَّا حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم)**، جملة معدولة عن أصل افتراضي، لغرضٍ أراد المتكلم أن يقرّره ويثبّته عند المتلقي كذلك، كما سيأتي بيانه، ولنوضح هذا الأمر على وفق المخطط الآتي:

الجملة التي فيها عارض: هَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّار على وُجوهِهِمْ، إلَّا حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم.

أداة استفهام بمعنى النفي (العارض النحوي) + فعل مضارع + م به مقدّم + شبه جملة جار ومجرور + شبه جملة جار ومجرور متعلقة بـ (الناس) + ضمير متصل مضاف إليه + أداة حصر + فاعل مضاف + مضاف إليه + ضمير متصل مضاف إليه.

الجملة في الأصل الافتراضي: تكبّ حصائدُ الألسنِ الناسَ على وجوههم في النار.

فعل مضارع + فاعل مضاف + مضاف إليه + م به + شبه جملة جار ومجرور + ضمير متصل مضاف إليه + شبه جملة جار ومجرور متعلقة بـ (الناس).

وأمّا من جهة تحليل الحديث نحويًّا، فإنّ الواو في (وهل) هي واو العطف، والعطف هنا على محذوف مقدّر، على وفق رأي الإمام سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، إذ قال: ''هو عطف على مقدّر، أي: هل تظنّ غير ما قلت، وهل يكبّ الناسَ في النار''[٢]. في حين عدّه بعض الباحثين بأنّه ''حرف عطف شبيه بالزائد''[٣]، ومن الدارسين من عدّ الواو حرف استئناف[٤]. وقد تحتمل القسمية -في رأي البحث- لأنّ السياق يُساعد على ذلك، ولا سيّما أنّ السياق يُرشّح هذا المعنى، فكأنّما لسان حال معاذ ﷺ يُنكر مؤاخذة ما يقوله المرء بلسانه، فناسب إثبات ذلك بأسلوب الحصر والقسم.

ويُلحظ استعمال الأداة (هل) في غير سياقها في الاستفهام الحقيقي، إذ عدل بها إلى الاستفهام المجازي بمعونة (إلّا) الذي يُراد به معنى الإنكار عند الدارسين[٥]، والتقرير عند غيرهم[١].

---

(١) جامع العلوم والحكم: ١٢٠/٢.

(*) لم نتناول لفظة (مناخرهم) بالتحليل، لأنّها محلّ شك راوي الحديث، كما نصّ على ذلك الرواة، في حين أنّ لفظة (وجوههم) مجمع على إثباتها في روايته، فضلًا عن أنّ الكبّ على الوجه أشد عقوبة من الكبّ على المنخر، والله أعلم.

(٢) شرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ١٨٧. ويُنظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري: ١٨٤/١.

(٣) إعراب الأربعين حديثًا النووية: ٢١١.

(٤) يُنظر: إعراب كتاب رياض الصالحين ٨٣٣/٢.

(٥) يُنظر: التعيين في شرح الأربعين: ٢٢٥، والمعين على تفهّم الأربعين، لابن الملقن: ٣٥٦، والفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي: ٤٩٠.

وعلى التوجهين كليهما يكون الأسلوب أسلوب حصر أُريد به استحقاق كبّ الناس على وجوههم بما حصدته ألسنتهم، بحسب ظاهر النصّ الحديثي، وهو –بلا ريب– حصر مجازي، لا حقيقي كما نصّ على ذلك العلماء[٢]، إذ هو أسلوب ''عام أريد به الخاص، فإن في الناس من يُكَبَّ في النار بكلامه، وبعضهم بعمله، وإنما خرج هذا مخرج المبالغة في تعظيم الكلام كقوله "الحج عرفة" والمراد معظمه الوقوف''[٣]. وغرض النص تعظيم ذنب اللسان في استحقاق صاحبه عذاب الله إذ استُعمِل على غير وجهه الصحيح، وإلّا فكثير من العاصين يستحقون عذابه تعالى بذنوب أخرى تتعلّق بعملهم، لا بكلامهم[٤]. قال الإمام الطيبي: ''وهذا الحكم وارد على الأغلب والأكثر؛ لأنك إذا جربت وفكرت لم تجد أحدا حفظ لسانه عن السوء، ولا يصدر منه شيء يوجب دخول النار إلا نادرا''[٥].

ويُلحظ استعمال الفعل (كبّ) دون غيره، لأنّه يعني في اللغة قلب الشيء على وجهه[٦]. فالمسيءُ استعمالَ اللسانِ يكبّه الله تعالى على وجهه إذلالًا له وإهانة، إذ كان هذا العاصي ينال من مكانة الناس بلسانه فجازاه الله تعالى بعقوبة من جنس عمله. فالفعل (كبّ) يرد في اللغة ملازمًا للوجه عمومًا، والاستعمال القرآني يؤيد ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة النمل: ٩٠]، كما أنّ الاستعمال الحديثي يؤيد ذلك مثل قول النبي ﷺ: ((إِنِّي أُعْطِي رِجَالًا وَأَمْنَعُ آخَرِينَ هُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُمْ مَخَافَةَ أَنْ يُكَبُّوا عَلَى وُجُوهِهِمْ فِي النَّارِ))[٧]. كما اقترن الفعل (كبّ) كذلك –وهو الأكثر– في الحديث النبوي بالمناخر، كما في حديثنا هذا الذي نحن بصدد تحليله، وكذلك قول النبي ﷺ: ((يَكُونَ لِأَصْحَابِي بَعْدِي زَلَّةٌ، يَغْفِرُهَا اللَّهَ لَهُمْ بِصُحْبَتِهِمْ، وَسَيَتَأَسَّى بِهِمْ قَوْمٌ بَعْدَهُمْ، يَكُبُّهُم اللَّهُ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ فِي النَّارِ))[٨]. ولا تعارض بين الاثنين، فالمناخر جزء من الوجه، فهو من باب تسمية الشيء باسم جزئه.

وجاء الفعل (يكبّ) بالتذكير، مع أنّ فاعله (حصائد) جاء مؤنّثًا فعُدِل به عن أصله وهو التذكير، والذي سوّغ ذلك –فيما يبدو– أنّ ثمّة محذوف مذكّر تقديره: (جزاء)، كما أشار إليه صاحبنا ابن رجب الحنبلي، إذ يقول: ''والمرادُ بحصائد الألسنة: جزاءُ الكلام المحرَّم وعقوباته؛ فإنَّ الإنسانَ يزرع بقوله وعمله الحسنات

---

(١) يُنظر: أساليب النفي في القرآن، أحمد ماهر البقري: ٣١٢.

(٢) يُنظر: والمفاتيح في شرح المصابيح، للمظهري: ١٢٩/١، والكاشف عن حقائق السنن: ٤٨٨/٢، وشرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ١٨٧، والفتح المبين بشرح الأربعين، ابن حجر الهيتمي: ٤٩.

(٣) التعيين في شرح الأربعين: ٢٢٥.

(٤) يُنظر: الفتح المبين بشرح الأربعين: ٤٩.

(٥) الكاشف عن حقائق السنن: ٤٨٨/٢.

(٦) يُنظر: تهذيب اللغة، مادة (كبّ): ٤٦١/٩.

(٧) تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المَرْوَزِي، تحـ د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، رقم الحديث (٥٦٠): ٥٠٦/٢.

(٨) المعجم الأوسط، للطبراني، رقم الحديث (٣٢١٩): ٣٠٠/٣.

والسَّيِّئات، ثم يَحصُدُ يومَ القيامة ما زرعَ، فمن زرع خيراً من قولٍ أو عملٍ حَصَد الكرامةَ، ومن زرع شرًّاً مِنْ قولٍ أو عملٍ حصد غداً النَّدامة ''[1]. فالمراد بقوله عليه الصلاة والسلام: (حصائد ألسنتهم) –على هذا التقدير– الجزاء المترتّب على ما أحدثته ألسنتهم من الكلام المحرّم، وإلا فالكلام المندوب إليه، يجلب الأجر والثواب لصاحبه.

وورد في النصّ الشريف استعمال كلمة (حصائد)، وهي جَمْعُ حَصِيدَة، وهي في اللغة ''كُلُّ شَيْءٍ قِيلَ فِي النَّاسِ بِاللِّسَانِ وَقُطِعَ بِهِ عَلَيْهِمْ''[2]. وعلى هذا، فالحصيدة صفة مشبّهة تُستعمل في اللغة بمعنى اسم المفعول، المفعول، كما نصّ عليها الطيبي من باب ''إضافة المفعول إلى فاعله، أي محصودات الألسنة، شبّه ما تكلم به اللسان بالزرع المحصود بالمنجل، فكما أن المنجل يقطع ولا يميز بين الرطب واليابس، والجيد والرديء، فكذلك لسان بعض الناس يتكلم بكل نوع من الكلام القبيح والحسن، ثم حذف المشبه وأقيم المشبه به مقامه على سبيل الاستعارة المصرحة، وجعل الإضافة قرينة لها، والاستثناء مفرغ؛ لأن في الاستفهام معنى النفي، والتقدير: لا يكب الناس في النار شيء من الأشياء إلا حصائد ألسنتهم من الكلام القبيح، مثل: الكفر، والقذف، والشتم، والغيبة، والبهتان، ونحوها''[3].

واستعمال كلمة (الناس) هنا بدلًا من (المسلمين) مثلًا، إشارة إلى الناس كلّهم مسلمين وغير مسلمين مؤاخذون بما يقولون، فيما تجلبه ألسنتهم من ضرر على غيرهم، فـ (ال) في (الناس) تفيد الاستغراق والعموم.

كما إنّ في الحديث تقديما وتأخيرا، إذ قُدِّمت كلمة (الناسَ) وهي مفعول به على الفاعل وهي كلمة (حصائد)، وهذا التقديم واجب، لأنّ الفاعل هنا (حصائد) محصور بـ (إلّا)، جريًا على أساليب العرب في هذا الضرب من التقديم، إذ قال أبو حيان الأندلسي: ''فإن كان الفاعل محصورًا، والمفعول ظاهرًا، وانحصر بحرف النفي، وإلا نحو: ما ضرب زيدًا إلا عمرو، وما ضرب زيدًا إلا أنا، فذهب البصريون، والفراء، وابن الأنباري إلى أنه يجب تقديم المفعول''[4]، وبالمثل فقد وجب تأخير الفاعل في هذه الجملة من الخطاب النبوي؛ النبوي؛ لأنّه ورد محصورًا بـ (إلّا) على وفق ما هو مقرّر في الدرس النحوي العربي، وجاء الفاعل هنا (حصائد) مضافًا إلى الألسنة، من باب إضافة المفعول به إلى فاعله، ''أي: محصودات الألسنة''[5].

---

(١) جامع العلوم والحكم: ١٢١/٢.

(٢) مقاييس اللغة: ٧١/٢.

(٣) الكاشف عن حقائق السنن: ٤٨٨/٢.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٤٩/٣. ويُنظر: : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٢/ ٥٩٦، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د. فتحي بيومي حمودة، رقم المسألة (٩١): ٢٣٠، وقضايا المفعول به عند النحاة العرب، د. محمد أحمد خضير: ٣٠١.

(٥) الكاشف عن حقائق السنن: ٤٨٨/٢.

وفي قوله ﷺ أسلوب بلاغي رفيع، يتمثّل في أسلوب التشبيه المركّب، فيما سمّاه العلوي (ت٧٤٥هـ) وقوع التشبيه في موقع المبتدأ والخبر من جهة تركيبهما جميعًا، إذ يقول: ''فتركّب المبتدأ بالإضافة وتركّب الخبر مثل ذلك، فتركيب الإضافة حاصل فيهما جميعا ...، ومثال هذا الحديث الوارد عن الرسول ﷺ كما رواه ابن عمر ﷺ حين قال له معاذ بن جبل (أنؤاخذ بما نتكلم، فقال: وهل يكب الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم)، فالتقدير على هذا يكون: كلام الألسنة كحصائد المناجل، وحصد المنجل جزه، والمنجل حديدة حادة يقلم بها البيطار حافر الفرس، فعلى هذا حصيدة اللسان طرفه''[١]. ويقول أحد الباحثين: ''فقوله: (حصائد ألسنتهم)، من تشبيه المركب بالمركب، فإنه شبّه الألسنة وما تمضي فيه من الأحاديث التي يؤاخذ بها بالمناجل التي تحصد النبات من الأرض. وهذا تشبيه بليغ عجيب لم يُسمع إلا من النبي ﷺ''[٢].

وفي الحديث ملمح بلاغي يتمثّل في أنّ كلمة (حصائد) أُسند إليها (الكبّ)، وهو إسناد مجازي، في حين أنّ الكبّ الحقيقي يكون لله تعالى.

وهذا الإسناد المجازي يحتمل أمرين، إمّا حمله على المجاز العقلي وذلك بإسناد الحصائد إلى اللسان، والمُراد به الكلام، بقرينة العلاقة الآلية، بوصفها علاقة من علاقات المجاز العقلي[٣]. وإمّا حمل هذا الإسناد على أنّه استعارة مكنية، وذلك بتشبيه اللسان بالمنجل، أو الحاصدة التي تحصد ما أمامها، بصرف النظر عن ماهيته، وكذلك اللسان الذي لا يُسيطِر عليه صاحبه فيطلق له العنان في التحدّث بالرديء من الكلام فيعود على صاحبه بالسوء والأذى، والجامع بينهما هي علاقة المشابهة، فحذف الحاصدة وأبقى شيئًا من لوازمها وهي الحصاد. والتقدير: كلام الألسنة كحصائد المناجل على ما ذكرناه آنفًا.

على أنّ استعمال أسلوب الحصر المتمثّل بـ (هل) مع (إلّا) يكون –فيما قرّره البلاغيون– فيما ''طريقه (النفي والاستثناء) يُستعمل في الأمور المجهولة التي فيها مجال للشكّ أو الإنكار، بخلاف (إنّما) فإنّها تُستعمل في الأمور المعلومة التي لا يتطرّق إليها الشك أو الإنكار''[٤].

وممّا يُلحظ في النص الشريف، استعمال أسلوب القصر في الجملة، وهو فوق كونه يفيد التوكيد، فإنّه يدلّ على قصر الموصوف على الصفة، وبيانه انّ المتكلم قد يلجأ إلى هذا الضرب من الأساليب بغية قصر الموصوف على صفة معيّنة لا يكاد ينفكّ عنها على سبيل الاستثناء المفرّغ، وقد تنبّه علماء العربية إلى ذلك، إذ يقول المبرّد: ''وَإِنَّمَا احتجتَ إِلَى النَّفْي وَالِاسْتِثْنَاء لِأَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي زيد، فقد يجوز أَن يكون مَعَه غَيره،

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي: ٣١٣/١-٣١٤.
(٢) علم البيان، د. عبد العزيز عتيق: ١٢١.
(٣) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٥/١.
(٤) فن البلاغة، عبد القادر حسين: ١٧٣.

فَإذا قلت: مَا جَاءَنِي إِلَّا زيد، نفيت المَجِيء كُله إِلَّا مَجِيئه''[1]، وبالمثل يتحدّث ابن يعيش صراحة عن فائدة الاستثناء المنفي فيقول: ''وفائدةُ الاستثناء في قولك: "ما قام إلّا زيدٌ" إثباتُ القيام له، ونَفْيُه عمّن سِواه، ولو قلت: "قام زيدٌ لا غيرُ"، لم يكن فيه دلالةٌ على نَفْيه عن غيره، فاعرفه''[2].

ومن الفوائد المهمّة التي يجدر بنا الإشارة إليها في هذا النص ظاهرة العدول عن النفي الصريح إلى النفي الضمني بـ (هل) و(إلّا)، إذ قرّر علماء اللغة انّ تقرير الحقائق في اعلى صورها الإبداعية، إنّما يكون طريق إثباتها بأسلوب الاستفهام المجازي الذي يُراد به النفي الضمني، فهو أوْلى وأقوى من إثباتها بالنفي الصريح. فعلى الرغم من أنّ النفي الصريح يؤدّي وظيفة إيصال المعنى إلى السامع بوضوح، بَيْد انّه لا يؤدّي غرض المتكلّم الواثق من صدقه فيما يُخبر في إحداث التأثير في نفسيّة المخاطب على وجهٍ يجعله يراجع نفسه فيما اقترف من عدوان بحقّ الآخرين، إذ يُقرّر أحد الباحثين هذا الأمر من خلال مقارنته بين النفي الضمني والنفي الصريح، إذ يقول: ''ومزية اخرى للاستفهام الإنكاري، وهي انّ أسلوبه يُشعر بثقة المتكلّم، واطمئنانه، وانّه لا يخشى تكذيبًا، ولا مخالفة لإيهامه أنّ السامع أعلم منه بحقيقة الأمر، ولذلك يطلب منه الجواب بحسب الظاهر. امّا إذا أتيتَ بالنفي الصريح، فقلت –مثلًا–:"أنت لم تقل هذا الشعر" لِمَن ينتحل شعرًا "ولا ينبغي أن تنسى إحسان فلان" فقد أفدت غرضك من أول وهلة، ولم توحِ للمخاطب أن يُراجع نفسه ليخجل، ويرتدع ويعلم انّه مخطئ، ولم يُشعر الأسلوب بثقتك، واطمئنانك على عدم التكذيب''[3].

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أبعد من ذلك، في موازنته بين النفي الصريح والضمني، فيُقرّر انّ التعبير بالنفي الضمني ينطوي على معانٍ جليلة تفوت بفواته، فلا يقوم مقامه النفي الصريح بحال، ومنها إشراك المخاطب أو السامع في الجواب عن السؤال الذي أثاره النفي الضمني المؤدَّى بطريقة الاستفهام المجازي. ولذلك فالدكتور السامرائي يُرجّح أنّ المعنى المستفاد من النفي الضمني بـ (هل) و(إلّا) –وهو ما جاء في نصّنا الحديثي قيد الدراسة– لا يُطابق النفي الصريح من جهتين: **أولاهما** ''أن النفي بـ (هل) ليس نفيا محضا بل هو استفهام أُشرب معنى النفي، فقد يكون مع النفي تعجب أو استنكار، أو غير ذلك من المعاني''[4]. أمّا الجهة **الثانية**، فهي '' أن النفي الصريح إنما هو اقرار من المخبر، فإذا قال: (ما جزاء الإحسان إلا الإحسان)، أو قال: (ما على الرسول إلا البلاغ)، كان هذا إخبارًا من المتكلم. أما إذا قال ذلك بطريق الاستفهام. فإن المقصود إشراك المخاطب في الأمر فهو يريد الجواب منه، فإذا قال مثلا: (هل على الرسول إلا البلاغ)، كان المخاطب مدعوًّا لأن يجيب، وسيكون جوابه المنتظر: لا ليس على الرسول إلا

(١) المقتضب: ٣٨٩/٤.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ٦٨/٢، وقد ذكر ابن يعيش قريبًا من هذا الكلام في المصدر نفسه: ٢٢٥/١.

(٣) دراسات في البلاغة العربية، د. عبد العاطي غريب علّام: ٦٠، ويُنظر: أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، د. صَبّاح عبيد: ١٥٥.

(٤) معاني النحو: ٢٤٣/٤.

البلاغ. وإذا قال: (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) كان المخاطب مدعوًّا لأن يجيب وسيكون جوابه: لا، ما جزاء الإحسان إلا الإحسان. فالنفي ابتداء يفيد أن المتكلم يقول الأمر من نفسه، وأما في الاستفهام فإنه يدع ذلك للمخاطب ليقوله"[1].

وقد بيّن ابن رجب المعنى المراد من (حصائد الألسنة)، وهو الجزاء المترتّب على الكلام الحرام، فيحصد يوم القيامة ما زرع من قول خيرًا كان أم شرًّا، فالكلام المحرّم يحصد صاحبه يوم القيامة الندامة عليه، كالكذب والغيبة والنميمة. وساق ابن رجب أحاديث نبوية وآثارًا مؤدّاها أنّ اللسان بسبب سوء استعماله قد يكون من أبرز الأسباب التي تُدخل صاحبها النار والعياذ بالله[2].

(١) معاني النحو: ٤/٢٤٤. ويُنظر: أساليب النفي في القرآن:٣١٢.

(٢) يُنظر: جامع العلوم والحكم: ٢/١٢١-١٢٣.

الأنموذج الخامس: عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُما عَنْ رَسولِ اللّه ﷺ فِيمَا يَروِي عَنْ رَبِّهِ تَبارَكَ وتَعَالَى قَالَ: ((**إنَّ اللّه ﷻ كَتَبَ الحَسَناتِ والسيِّئات، ثمَّ بَيَّنَ ذلك، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنةٍ، فَلَمْ يَعْمَلْها، كَتَبَها اللّه عِنْدَهُ حَسَنةً كَامِلةً، وإن هَمَّ بِها فَعَمِلَها، كَتَبَها اللّه عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَناتٍ إلى سبعِ مئةِ ضِعْفٍ إلى أضعافٍ كَثيرةٍ، وإنْ هَمَّ بسيِّئةٍ، فلمْ يَعْمَلْها، كَتَبَها اللّه عِنْدَهُ حَسنةً كَامِلةً، وإنْ هَمَّ بِهَا، فَعَمِلَها كَتَبَها اللّه سيِّئةً واحِدةً**))[1].

تنوّعت صور التوكيد في هذا النص الشريف بوصفه حديثًا من جوامع الكلم، فمرّةً جاء التوكيد فيه بالأداة "إنَّ" مع الجملة الاسميّة، وهي قوله ﷺ : **(إنّ الله ﷻ كتب الحسنات والسيّئات)**، ومرّة ورد التوكيد فيه بالظرّف "عندّه" في ثلاثة مواضع، في قوله ﷺ: (كتبها الله عنده) في موضعين، و (كتبها عنده) ، وجاء التوكيد بالنعت "كاملة" في موضعين، في قوله ﷺ : (حسنة كاملة) وجاء التوكيد في الموضع الأخير بالنعت "واحدة" في قوله ﷺ: (سيئة واحدة).

وسنتكلم على هذه المواضع بشيءٍ من التفصيل قدر تعلّق الأمر بعنوان مبحثنا (التوكيد) فيما يأتي من سطور:

فقول النبي ﷺ: **(إنّ الله ﷻ كتب الحسنات والسيّئات)** جملة مؤكَّدة بـ "إنّ. وأُريد بهذا التوكيد التنبيه على أنّ الله تعالى هو الذي كتب الحسنات والسيئات، وقدّرها. فَذِكْر لفظ الجلالة صريحًا أُريد به إضفاء الهيبة والرهبة على هذه الكتابة في نفوس المتلقين، وتذكيرهم المستمر بالله ﷻ فضلًا عن تقرير هذا المعنى عندهم.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ هذه الجملة معدولة عن أصلٍ، تقديره: كتب الله الحسنات والسيئات، وهي جملة خبرية اعتيادية، بَيْد ان مُنشِئ النص أراد لهذا المعنى ان يستقر في النفوس، وليس ثَمّة ادنى فرصة ليتطرق إليه أدنى شك، أو تردّد، فجاء العارض النحوي متمثّلًا بالأداة "إنَّ" التي تفيد التوكيد، وقُدِّم لفظ الجلالة الذي كان فاعلاً في الأصل على فعله، لأنّ الأداة "إنّ" لا تدخل إلّا على الأسماء فحسب، فأصبحت الجملة الخبريّة الأصل التي يُراد بها مجرّد الإخبار عن معلومة جديدة يجهلها المتلقّي، إلى جملة خبرية مؤكَّدة يُراد بها تقرير معنى الجملة وتثبيته عندّ المتلقّي على وفق ما قرّره علماء النحو والبلاغة[2]، في مجال مراعاة المتكلم مقتضى حال ظاهر المخاطب، ومن ثَمّ جاءت الجملة محاطة بالتوكيد اللغوي، فبدت كما هي عليه في النص النبوي الشريف، الذي يُمكننا توضيحه بالمخطّط الآتي:

(١) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٧): ٣٥٣/٢. ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٣/ ١٧٨.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٥٢٦/٤، والبلاغة فنونها وأفنانها، د. فضل حسن عباس: ١١٣-١١٤.

الجملة التي فيها عارض: إنّ الله كتب الحسنات والسيّئات = جملة خبريّة مؤكَّدة.

أداة ناسخة(العارض النحوي) + اسم ظاهر + فعل ماضٍ + فاعل مضمر + م به + الواو العاطفة + معطوف

الجملة في الأصل الافتراضي: كتب الله الحسنات والسيّئات_= جملة خبرية اعتيادية.

فعل ماضٍ + فاعل صريح + م به + الواو العاطفة + معطوف

وجاء الفعل (كتب) بعد التوكيد بـ "إنّ" ولفظ الجلالة (الله)، ولهذا الفعل وقع خاصّ في نفس المسلم الذي يقرأ القرآن ويستمع إلى أحاديث الرسول ﷺ، إذ يرتبط مدلول هذا الفعل بالأوامر العظيمة عالية الشأن والأهمية البالغة فيما يتعلّق بدلالة هذا الفعل في النصوص الشرعية. إذ بيّن شرّاح الحديث النبوي الشريف –ميدان دراستنا– دلالة هذا الفعل في سياق النص النبوي فذكروا أنّ معنى : (إنّ الله كتب الحسنات والسيّئات)، أي: قدّرهما، أو كتبهما في علمه، أو أمر الحفظة بكتابتهما في اللوح[1]، أو أثبتهما في سابق علمه[2].

وجملة (ثمّ بيّن ذلك)، أُريد بها تفصيل ''ذلك الذي أجمله في قوله: كتب الحسنات والسيّئات''[3].

وإذا انتقلنا إلى الجملة المؤكَّدة التالية وهي قوله ﷺ: **(كتبها الله عنده حسنة كاملة)** التي جاءت بعد قوله: (فمَن همَّ بحسنةٍ فلم يعملها)، لِيبيّن النبي ﷺ لطف الله بعباده المؤمنين، فالمؤمن إنْ همَّ بعمل خيرٍ ولم يستطع عمله، كتب الله له حسنات هذا العمل، فلله الحمد والمنّة لا نحصي ثناء عليه.

إنّ المتأمّل لهذه الجملة النبوية –كتبها الله عنده حسنة كاملة– الصادرة من ينبوع الحكمة يجدها معدولة عن أصلها بتوكيدين، إذ ورد التوكيد بالظرف (عنده)، والتوكيد بالنعت (كاملة)، نوضّحهما من خلال المخطّط الآتي:

الجملة التي فيها عارض: كتبها الله عنده حسنةً كاملةً = جملة خبريّة مؤكَّدة.

فعل ماضٍ + م به أول مقدم + فاعل صريح + شبه جملة ظرفية (العارض النحوي)+ م به ثانٍ + صفة (العارض النحوي)

الجملة في الاصل الافتراضي: كتبها الله حسنةً = وهي جملة خبرية اعتيادية.

فعل ماضٍ + م به أول مقدم + فاعل صريح + م به ثانٍ

---

(١) المعين على تفهم الأربعين: ٤١٨، ويُنظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٣٩٤/١١، وإرشاد الساري: ٤٨٨/١٣، والفتح المبين بشرح الأربعين: ٥٨٤، وفيض القدير: ٢٤٧/٢.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٢٨١/٥.

(٣) إرشاد الساري: ٤٨٨/١٣.

على أنّ إفادة الظرف التوكيد أثبته بعض النحاة[١]، والمفسّرين[٢]، إذ ذهب السيوطي إلى أنّ ظرف الزمان المبهم يكون منصوبا من جهة التوكيد المعنوي، لأنّ دلالته مساوية لدلالة الفعل، ممثّلا لذلك بقوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾ [سورة الإسراء: ١]، لأنّ الإسراء لا يكون إلّا بالليل، إذ كلمة (أسرى) تدلّ على الحركة في وقت الليل، ويكون ذكر الظرف حينئذٍ من باب التوكيد، محتجًّا بقول: ''بعضهم: ولا ينكر التوكيد في الظرفية، كما لا يُنكر في المصدر والحال''[٣].

والظرف –كما هو معلوم– يكون على نوعين: ظرف مؤسَّس، وظرف مؤكِّد، وما يعنينا هو الظرف المؤكِّد، الذي قال بشأنه عباس حسن ما نصّه: ''والمؤكد: هو الذي لا يأتي بزمن جديد، ولا مكان جديد، وإنما يؤكد زمنًا أو مكانًا مفهومًا من عامله، ومن الأمثلة قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً} ، فالظرف: "ليلًا" لا جديد معه إلا التوكيد لزمن الإسراء ''[٤].

وتأسيسًا على ذلك نقول: إنّ الظرف (عنده) الوارد في الحديث –قيد الدراسة– يفيد توكيد مكانة هذه الحسنة، وتشريفها بكتابة الله ﷻ إيّاها، إذ يقول –مثلًا– الإمام النووي في سياق شرحه لهذا النص الحديثي: ''وقوله (عنده) إشارة إلى الاعتناء بها''[٥]، وقال ابن حجر الهيتمي: ''(عنده) إشارة إلى مزيد الاعتناء بها، لما مرّ أنّها عندية شرف ومكانة''[٦].

ثم أكّد النبي ﷺ الموصوف (حسنة) بالصفة (كاملة)، من باب توكيد الموصوف بالصفة، وهذا جارٍ على وفق أساليب العرب في التعبير، إذ يقول ابن جنّي: ''وقد يؤكَّد بالصفة كما تؤكَّد هي، نحو قولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر وقول الله –عزّ اسمه– ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [سورة النحل:٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [سورة النجم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [سورة الحاقة: ١٣]''[٧].

ويفسِّر ابن يعيش وجه التوكيد في الصفة، فيقول: ''ومعنَى التأكيد هنا أنّ مدلولَ الصفة استُفيد ممّا في الموصوف، فصار ذكرُه في الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادةُ معنًى بخِلاف قولك: "رجلٌ ظريفٌ"، ألا ترى أنّ

(١) يُنظر: همع الهوامع: ١٣٨/٢، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٨٨/٢، والنحو الوافي: ٢٥٧/٢–٢٥٨.
(٢) يُنظر: البحر المحيط: ٦/٦.
(٣) همع الهوامع: ١٣٨/٢.
(٤) النحو الوافي: ٢/ ١٥٨.
(٥) شرح متن الأربعين النووية، للنووي: ١٠٢.
(٦) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٥٩٤.
(٧) الخصائص: ٣/ ١٠٥.

الظَّرْف لم يُفهَم من قولك: "رجلٌ"، فافْهَمْ ''[1]، وهو رأي فريق من الدارسين[2].

أمّا شراح الحديث النبوي، فتكاد كلمتهم تتفق على أنّ كلمة (كاملة) أدّت وظيفة التوكيد من جهة بيان مكانة هذه الحسنة والعناية بها، فهذا الإمام النووي يقول: ''وقوله كاملة للتأكيد وشدّة الاعتناء بها''[3]. وقريب من هذه العبارة ما ذكره عدد من شرّاح الحديث في مصنّفاتهم[4]. ومما تجدر الإشارة إليه أن كلمة (كاملة) من جهة جهة أخرى تُشير إلى معنى الكمال بناءً على المدلول اللغوي لكلمة (حسنة)، بَيْد أنّ المتلقي قد يساوره الشك، ويتطرّق إليه الاحتمال في بلوغ هذه الحسنة مرحلة الكمال، فأُكِّدت بكلمة (كاملة) التي تدفع هذا الشك، وتبطل ذلك الاحتمال، فتقطع بأنّ هذه الحسنة هي حسنة كاملة غير منقوصة، وإلى هذا المعنى يُشير الإمام ابن حجر العسقلاني، فيقول: ''وأما الكمال فإشارة إلى رفع توهم نقصها لكونها نشأت عن الهم المجرد فكأنه قيل: بل هي كاملة لا نقص فيها ''[5].

وما ذكرناه في الكلام على الظرف (عنده) الأول، ينطبق ذكره على الظرف المكرَّر نفسه بعد جملة (وإن همَّ بها فعملها...). والأمر نفسه في الكلام على التركيب الوصفي (حسنة كاملة)، فما ذكرناه من تحليل بحقّه ينطبق على التركيب الوصفي في الجملة الثانية ، لتكرّر السياق نفسه الذي ورد فيه هذان التركيبان الوصفيان، فلا داعي عندئذٍ لتكرار التحليل اللغوي.

وأمَّا التركيب الوصفي في قول النبي ﷺ: **(سيئة واحدة)**، فإنّ كلمة (واحدة) أفادت توكيد المعنى الذي تضمّنته كلمة (سيّئة)، باعتبار أنّ كلمة سيّئة تدل على أنّها (واحدة) في أصل مدلولها. بَيْد أنّ الدراسة تشير إلى مسألة مهمّة في هذا الصدد، وهي أنّ (الحسنة) في الحديث وُصِفت بأنّها (كاملة)، في حين أنّ كلمة السيّئة وُصِفت بأنّها (واحدة)، على الرغم من أن الوصفين مؤكِّدان لموصوفيهما. فما السرّ من وراء ذلك؟

والجواب أنّ شُرّاح الحديث النبوي الشريف قد انتبهوا جيّدًا إلى هذه المسألة، والذي يُستفاد من أقوالهم أنّ التعبير بـ (كاملة) مع الحسنة إنّما أُريد به أنّ الحسنة قد يضاعفها الله ﷻ لصاحبها، كما تضافرت على ذلك النصوص الشرعية. في حين أنّ السيّئة وُصفت بأنّها (واحدة) من باب تقليلها، واقتصار تأثيرها في حدود ضيّقة لا تتعدّاها، وفي ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا

(١) شرح المفصل: ٢٣٤/٢.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري: ٣٠٢/٣، وشرح التصريح: ١٠٩/٢، ومعاني النحو: ١٨٣/٣.

(٣) شرح متن الأربعين النووية، للنووي: ١٠٢.

(٤) يُنظر: شرح الأربعين النووية، لابن دقيق: ٩٢، والكاشف عن حقائق السنن: ١٨٦٧/٦، وعمدة القاري: ١٢٢/٢٣، والفتح المبين بشرح الأربعين: ٥٩٤، وفيض القدير: ٢٤٧/٢، وكوثر المعاني: ٢١/٢.

(٥) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٣٩٤/١١.

يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٦٠]، وقول النبي ﷺ: ((يقولُ الله: مَنْ عمل حسنةً، فله عشرُ أمثالها أو أَزِيدُ، ومن عمل سيّئة، فجزاؤها مِثلُها أو أغفرُ))[١]. وهذا من أعظم الإحسان، وسعة كرم الله تعالى، وكمال رحمته، وقد عبّر ابن حجر العسقلاني عن هذا المعنى تعبيرًا دقيقًا بقوله: ''ويستفاد من التأكيد بقوله واحدة أن السيئة لا تضاعف كما تضاعف الحسنة وهو على وفق قوله تعالى: ﴿فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ [الانعام: ١٦٠]، قال ابن عبد السلام في أماليه: فائدة التأكيد دفع توهّم من يظن أنه إذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيفت إليها سيئة الهّم وليس كذلك إنما يكتب عليه سيئة واحدة. ''[٢].

فضلًا عن أنّ توكيد (الحسنة) بأنّها (كاملة) لرفع توهّم أن يكون المراد حسنة غير كاملة، فدُفِع مثل هذا الاعتبار من ذهن السامعين، لضرورة توجيه ذهن السامع إلى المقصود بالعبارة الكافية، على الرغم من زيادة اللفظ بغية الحصول على فائدة يحصل بها المدلول اللغوي الدقيق للخطاب، وهذا يشبه إلى حدٍّ كبير التركيب الوصفي (حولين كاملين) في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِ﴾[سورة البقرة: ٢٣٣]، في سياق الحديث عن حقوق المواليد الجدد على أمّهاتهم، فقد اقتضت الإحاطة بالمعنى وصف الحولين بالكمال، إذ يقول أبو حيّان الأندلسي: ''وَصَفَ الحَوْلَيْن بالكَمَالِ دَفْعًا لِلمَجَازِ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ حَوْلَيْنِ، إِذْ يُقَالُ: أَقَمْتُ عِنْدَ فُلَانٍ حَوْلَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهُمَا، وَهِي صِفَةُ تَوْكِيدٍ كَقَولِه: ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦]''[٣].

ومما تقدّم نخلص إلى أن الوصفين (كاملة)، و(واحدة) أفادا توكيد المعنيين اللذين دخلا عليهما، بغية دفع ما قد يُتوهّم خلافهما.

وقد أدلى ابن رجب الحنبلي دلوه في بيان المراد من هذا النص النبوي الشريف، فأورد جملة من الأحاديث النبويّة تضمّنت الإشارة إلى عمل الحسنة والسيّئة، معقّبًا عليها بقوله: ''فتضمّنت هذه النصوص كتابة الحسنات والسيئات، والهم بالحسنة والسيئة''[٤]، ثم ذكر أنّ هذه النصوص تضمّنت أربعة أنواع، وهي عمل الحسنات والأجر عليها بمضاعفتها، وعمل السيئات والعقاب عليها أن تُكتب بمثلها من غير مضاعفة، والهّم بالحسنات من حيث إنّها تُكتب حسنة كاملة، وإن لم يفعلها العبد، والهّم بالسيئات من غير عمل لها، فهذه أربعة أنواع فصّل ابن رجب الحنبلي القولَ فيها مستشهدًا على كلٍّ منها بجملة من النصوص القرآنية والحديثيّة، فضلًا عن آثار الصحابة والتابعين، وأقوال العلماء بشأنها[٥]، فلله درّه من شارحٍ رحمه الله تعالى.

---

(١) صحيح مسلم: ٤/ ٢٠٦٨، وسنن ابن ماجة: ٢/ ١٢٥٥.

(٢) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٣٩٩/١١، وينظر المعين على تفهم الأربعين: ٤١٨، والفتح المبين بشرح الأربعين: ٥٦٤، وكوثر المعاني: ٢١/٢.

(٣) البحر المحيط: ٢٢٢/٢.

(٤) جامع العلوم والحكم: ٢/ ٣٥٤-٣٥٦.

(٥) المصدر نفسه: ٣٥٦/٢-٣٣٧١.

والكلام عن لطائف الحديث النبوي كلام لا ينتهي، ولكن البحث اكتفى بما قدّمه، قدر تعلّق الأمر بموضوع التوكيد الذي هو عنوان مبحثنا في هذا الجزء من الدراسة.

الملحق العام بعوارض التوكيد الواردة في متون أحاديث كتاب جامع العلوم والحكم(*)

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١.	عَنْ عُمَرَ ﷺ، قال: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ((**إنَّمَا الأعمَالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لِكُلِّ امرئٍ ما نَوَى** فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسُولِهِ فهِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسُوْلِهِ ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيْبُها أو امرأةٍ يَنْكِحُهَا فهِجْرَتُهُ إلى ما هَاجَرَ إليهِ)). رواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ. جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١) ٤٩/١. ويُنظر: موسوعة أطراف الحديث ٥١٣/٣.	أ. إنَّمَا الأَعْمَالُ. ب. وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ. ج. لِكُلِّ امرئٍ ما نَوَى	التوكيد بالحصر التوكيد بالحصر التوكيد بالحصر	إنّما إنّما تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا	أداة أداة تقديم ما حقّه التأخير
٢.	عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بن الخطاب رضي الله عنهُما، قال: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ ، يقولُ: ((بُنِي الإسلامُ عَلى خَمْسٍ: شَهادةِ **أنْ لا إلـهَ إلَّا الله، وأنَّ مُحمَّداً عَبْدُه وَرَسولُهُ**، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وحَجِّ البيتِ، وصَومِ رَمضانَ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣) ١٥٣/١. موسوعة أطراف الحديث ٤/ ٢٩٣.	أ. أنْ لا إله الله. ب. لا إله إلَّا الله. ج. وأنّ محمدا عَبْـــــــدُه وَرَسولُهُ.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحصر التوكيد بالحرف	أنْ لا + إلّا أنَّ	أداة أداتان أداة

(*) المسوّغ لهذا الملحق، إبراز العارض النحوي بشكل تفصيلي، أمّا الملحق الخاص السابق فالغرض منه إحصاء صور التوكيد على وجه الإجمال.

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٣.	عَنْ عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ ﷺ قالَ: حَدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهُوَ الصَّادِقُ المَصدوقُ: ((**إنَّ أَحَدَكُم يُجْمَعُ** خلقُهُ في بَطنِ أُمِّهِ أَربعينَ يَوماً نطفة، ثمَّ يكونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذلكَ، ثمَّ يكونُ مُضغةً مِثلَ ذلكَ، ثمَّ يُرسلُ الله إليه المَلَك، فيَنْفُخُ فيه الرُّوحَ، ويُؤْمَرُ بأربَعِ كلماتٍ: بِكَتْب رِزقه وعمله وأجَلِه، وشقيٌّ أو سَعيدٌ، **فو الذي لا إله غيره** إنَّ أحدكُم ليَعْمَلُ بعمَلِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى ما يكونَ بينَهُ وبَينها إلَّا ذِراعٌ، فيَسبِقُ عليهِ الكتابُ فَيعمَلُ بعمَلِ أهل النَّار فيدخُلها، وإنَّ أحدكم ليَعمَلُ بعملِ أهل النَّارِ حتّى ما يكون بينَهُ وبينها إلَّا ذِراعٌ، فيسبِقُ عليه الكِتابُ، فيعمَلُ بعملِ أهل الجنَّةِ فيدخُلُها)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤) ١٦٥/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٢٣/٣.	أ. إنّ أحدكم يُجْمَعُ.	التوكيد بالحرف	إنّ	أداة
		ب. فو الذي	التوكيد بالقسم	والذي	أداة +اسم
		ج. لا إله غيره	التوكيد بالحصر	لا + غير	أداة+ اسم
		د. إنَّ أحدكم ليعمل.	التوكيد بالحرف	إنّ+ اللام المزحلقة	أداتان
		هـ. بعمل أهلِ الجنَّةِ.	التوكيد بالحرف الزائد	الباء	أداة
		و. ما يكونَ بينَهُ وبَينها إلَّا ذِراعٌ.	التوكيد بالحصر	ما + إلا	أداتان
		ز. بعمل اهل النار.	التوكيد بالحرف الزائد	الباء	أداة
		ح. وإنَّ أحدكم ليعمل.	التوكيد بالحرف	إنَّ + اللام المزحلقة	أداتان

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
		ط. بعملِ أهل النَّارِ.	التوكيد بالحرف الزائد	الباء	اداة
		ي. ما يكون بينَهُ وبينها إلَّا ذِراعٌ.	التوكيد بالحصر	ما + إلا	اداتان
		ك. بعملِ أهل الجنَّةِ.	التوكيد بالحرف الزائد	الباء	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٤.	عَنِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ ﷺ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ((**إنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ وإنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ**، وبَينَهُما أُمُورٌ مُشتَبهاتٌ، لا يَعْلَمُهنّ كثيرٌ مِن النَّاسِ، فَمَن اتَّقى الشُّبهاتِ استبرأ لِدينِهِ وعِرضِه، ومَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ وَقَعَ في الحَرَامِ، كالرَّاعي يَرعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يَرتَعَ فيهِ، **ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، ألا وإنَّ حِمَى اللهِ محارِمُهُ، ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضغَةً** إذا صلَحَتْ صلَحَ الجَسَدُ كلُّه، وإذَا فَسَدَت فسَدَ الجَسَدُ كلُّه، **ألا وهِيَ القَلبُ**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٦) ٢١٧/١. ينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ٦٣.	أ. إنّ الحلال بَيّنٌ.	التوكيد بالحرف	إنَّ	أداة
		ب. وإنّ الحرام بَيّنٌ.	التوكيد بالحرف	إنَّ	أداة
		ج. ألَا وإنّ لكل ملك.	التوكيد بالحرف	ألَا	أداة
		د. وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمى.	التوكيد بالحرف	إنّ	أداة
		هـ. ألا وإنَّ حمى.	التوكيد اللفظي	ألاَ	تكرار الأداة
		و. وإنَّ حمى.	التوكيد بالحرف	إنّ	أداة
		ز. ألا وإنَّ في الجسد.	التوكيد اللفظي	ألَا	تكرار الأداة
		ح. وإنَّ في الجسد.	التوكيد بالحرف	إنَّ	أداة
		ط. صلَحَ الجَسَدُ كلُّه	التوكيد المعنوي	كل	اسم
		ي. فسَدَ الجَسَدُ كلُّه.	التوكيد المعنوي	كل	اسم

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
		ك. ألا وهِيَ القَلبُ	التوكيد اللفظي	ألَا	أداة
٥.	عَنْ أبي رُقَيَّةَ تَميم بْنِ أَوْسٍ الدَّاريّ ﷺ : أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: ((**الدِّينُ النَّصيحَةُ**)) ثلاثاً ، قُلْنا: لِمَنْ؟ قالَ: ((للهِ، ولِكتابِهِ، ولِرَسولِهِ ولأئمَّةِ المُسلِمِينَ وعامَّتِهم)) رَواهُ مُسلم. جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٧) ٢٤٥/١. ويُنظر: موسوعة أطراف الحديث ٤٤/٥.	أ. الدين النصيحة ب. تكرار الجملة	التوكيد بالحصر التوكيد اللفظي	أل التعريف التكرار	أداة تكرار الجملة
٦.	عَنِ ابن عُمَرَ ﷺ: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ((أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَشْهَدُوا **أنْ لا إلَهَ إلَّا الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ**، ويُقيموا الصَّلاةَ، ويُؤْتُوا الزَّكاةَ، فإذا فَعَلوا ذلكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءهُم وأَموالَهُم، **إلَّا بِحَقِّ الإسلامِ**، وحِسَابُهُم على اللهِ تَعالَى)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٨) ٢٥٩/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٢/ ٣٣٧، ٣٣٨.	أ. أنْ لا إله إلا الله. ب. لا إله إلا الله. ج. وأَنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ. د. إلّا بحق الاسلام.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحصر التوكيد بالحرف التوكيد بالحصر	أنْ لا + إلّا أنّ إلَّا	أداة أداتان أداة اداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٧.	عَنْ أَبي هُرَيرة ﷺ قال: سَمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ((ما نَهَيتُكُمْ عَنْهُ، فاجْتَنِبوهُ، وما أمرتُكُم به، فأتُوا منهُ ما استطعتُم، **فإنَّما أهلَكَ الَّذين من قبلِكُم** كَثْرَةُ مسائِلِهم واختلافُهم على أنبيائِهم)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٩) ٢٧٥/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣١٩/٩.	فإنَّما أهلَكَ الَّذين من قبلِكُم.	التوكيد بالحصر	إنّما	أداة
٨.	عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((**إنَّ الله طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طيِّباً، وإنَّ الله تعالى** أمرَ المُؤْمِنينَ بما أمرَ به المُرسَلين، فقال: {يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحا}، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُم}، ثمَّ ذكَرَ الرَّجُلَ يُطيلُ السَّفرَ: أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يمُدُّ يدَيهِ إلى السَّماءِ: **يا رَب يا رب**، وَمَطْعَمُهُ حَرامٌ، ومَشْرَبُهُ حَرامٌ، وَمَلْبَسُهُ حرامٌ، وَغُذِّيَ بالحَرَامِ، فأنَّى يُستَجَابُ لِذلكَ؟)) رواهُ مُسلمٌ. جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٠) ٣٠٥/١. ويُنظر: موسوعة أطراف الحديث ١٦٣/٣.	أ. إنّ الله طَيِّبٌ. ب. لا يقبل إلا طيبا. ج. وإنّ الله تعالى. د. يا رب يا رب.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحصر التوكيد بالحرف التوكيد اللفظي	إنّ لا + إلَّا إنّ التكرار	أداة أداتان أداة تكرار أداة النداء والمنادى.

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٩.	عَنْ عبدِ الله بن مَسعودٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: ((**لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسلِمٍ إلَّا بِإحْدَى ثَلاثٍ:** الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنَّفسُ بالنَّفسِ، **والتَّارِكُ لِدينِهِ المُفارِقُ لِلجماعَةِ**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٤) ٣٧٩/١. وينظر: موسوعة اطراف الحديث ٧/ ٣٥٠.	أ. لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسلِمٍ إلَّا بِإحْدَى ثَلاثٍ. ب. التَّارِكُ لِدينِهِ. ج. المُفارِقُ لِلجماعَةِ.	التوكيد بالحصر التوكيد بالحرف الزائد[1] التوكيد بالحرف الزائد	لا + إلّا اللام اللام	أداتان أداة أداة
١٠.	عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلاً قالَ للنَّبِيِّ ﷺ : أوصِني،قال: ((**لا تَغْضَبْ**)) فردَّد مِراراً قال: ((لا تَغْضَبْ)) . رواهُ البُخاريُّ جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٦) ٤٤٨/١. وينظر: موسوعة اطراف الحديث ٧/ ١٦٤.	لا تَغْضَبْ	التوكيد اللفظي	التكرار	تكرار جملة فعلية

(١) و(اللام) في "لدينه"، و"للجماعة" ''مزيدة للتأكيد والتقوية؛ لِتعدي (تَرَكَ) و (فَارَقَ) ونحو اسم فاعلهما إلى المفعول بلا واسطة''. الفتح المبين بشرح الأربعين: ٣١٥. ويُنظر: المعين على تفهم الأربعين: ٢٠٦.

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١١.	عَنْ أَبي يَعْلَى شَدَّاد بنِ أوسٍ، عَنْ رسولِ الله ﷺ قال: ((**إنَّ الله كَتَبَ الإحسّانَ** على كُلِّ شيءٍ، فإذَا قَتَلْتُم فَأَحْسِنُوا القِتْلَة، وإذا ذَبَحْتُم فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، ولْيُحِدَّ أحدُكُمْ شَفْرَتَهُ، ولْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٧) ١/٤٧١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ١٨٧.	إنَّ الله كَتَبَ الإحسّانَ.	التوكيد بالحرف	إنّ	أداة
١٢.	عَنْ عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: كُنتُ خَلفَ النَّبيِّ ﷺ فقال: ((يا غُلامُ **إنِّي أعلِّمُكُ** كَلماتٍ: احفَظِ الله يَحْفَظْكَ، احفَظِ الله تَجِدْهُ تجاهَكَ، إذا سَأَلْت فاسألِ الله، وإذا استَعنْتَ فاستَعِنْ باللهِ، واعلم **أنَّ الأُمَّةَ لو اجتمعت** على أنْ ينفعوك بشيءٍ، **لم ينفعوك إلَّا بشيءٍ قد كَتَبَهُ الله لكَ، وإنِ اجتمعوا على أنْ يَضرُّوكَ بشيءٍ، لم يضرُّوك إلَّا بشيءٍ قد كتبهُ الله عليكَ**، رُفِعَتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحُفُ)). وفي رواية ثانية: ((احفظ الله تجده أمامَك، تَعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاء يَعْرِفْك في الشِّدَّةِ، واعلَمْ أنَّ ما أخطَأَكَ **لم يَكُن لِيُصِيبَكَ**، وما أصابَكَ **لم يَكُن ليُخطِئَكَ**، واعلَمْ **أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبرِ، وأنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وأنَّ معَ العُسْرِ يُسراً**)).	أ. إنّي أعلِّمُكُ. ب. أنَّ الأُمَّةَ لو اجتمعت. ج. لم ينفعوك إلَّا بشيء... د. لم يضرُّوك إلَّا بشيءٍ... هـ. قد كَتَبَهُ الله لكَ. و. قد كتبه الله عليكَ.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف التوكيد بالحصر التوكيد بالحصر التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف	إنّ أنَّ لم + إلّا لم + إلّا قد قد	أداة أداة أداتان أداتان أداة أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
	جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٩) ٥٧٧/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١/ ١٥٥.	ز. أنَّ ما أخطَأَكَ.	التوكيد بالحرف	أنَّ	أداة
		ح. لم يَكُن لِيُصِيبَكَ.	التوكيد بالحرف	لام الجحود	أداة
		ط. لم يَكُن ليُخطِئَك.	التوكيد بالحرف	لام الجحود	اداة
		ي. أنَّ النَّصْر مَعَ الصَّبرِ.	التوكيد بالحرف	أنّ	أداة
		ك. وأنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ.	التوكيد بالحرف	أنّ	أداة
		ل. وأنَّ معَ العُسْر يُسراً.	التوكيد بالحرف	أنّ	أداة
١٣.	عَنْ أبي مَسعودٍ البَدريّ ﷺ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((**إنَّ مِمَّا أدْرَكَ النَّاسُ** مِنْ كَلام النُّبُوَّةِ الأُولى: إذا لَم تَستَحْيِ[1]، فاصْنَعْ ما شِئْتَ)).جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٠) ٦٢٦/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ٤١٦.	إنَّ مما أدرك.	التوكيد بالحرف	إنَّ	أداة

(١) اصل الفعل بيائين (تستحيي).

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٤.	عَنْ أبي ذَرٍّ ﷺ ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ فيما يَروي عَنْ ربِّه ﷻ أنَّه قالَ: ((يا عِبادي **إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ** على نَفسي، وجَعَلْتُهُ بَينَكُم مُحَرَّماً فلا تَظالموا، يا عِبادي كُلُّكُم ضَالٌّ إلَّا مَنْ هَديتُهُ فاستهدُوني أهدِكُم، يا عبادي كُلُّكُم جَائِعٌ إلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فاستطعموني أُطعِمْكُم، يا عِبادي كُلُّكُم عَارٍ إلَّا مَنْ كَسوتُهُ، فاستَكْسوني أكسكُمْ، يا عِبادي **إنَّكُم تُخْطِئونَ باللَّيلِ والنَّهار**، وأنَا أَغْفِرُ الذُّنوبَ **جَميعاً**، فاستَغفِروني أغفر لكُمْ. يا عِبادي **إنَّكم لَنْ تَبلُغُوا ضَرِّي** فَتَضُرُّونِي، ولن تَبلُغُوا نَفْعِي فَتَنفَعونِي. يا عِبادي **لو أنَّ أَوَّلَكُم** وآخِرَكُم وإنْسَكُمْ وجِنَّكُم كانُوا على أتْقى قَلب **رَجُلٍ واحدٍ** منكُم، ما زَادَ ذلك في مُلكِي شَيئاً، يا عِبادي **لو أنَّ أَوَّلَكُم وآخِرَكُم** وإنْسَكُمْ وجِنَّكُم كانُوا على أفْجَر قَلبِ **رَجُلٍ واحِدٍ** منكُم، ما نَقَصَ ذلك من مُلكِي شيئاً، يا عِبادي **لَوْ أنَّ أَوَّلَكُم وآخِرَكُم** وإنْسَكُمْ وجنَّكم قاموا في **صَعيدٍ واحدٍ** فسألوني فأعطيت كل إنسانٍ مسألته، **ما نَقَصَ ذلك مِمَّا عِندي إلَّا كَما يَنْقُصُ المِخْيَطُ إذا أُدْخِلَ البَحرَ**. يا عبادي، **إنَّما هِيَ أَعمالُكُم أُحْصِيها لَكُمْ**، ثمَّ أُوفِّيكُم إيَّاها، فَمَنْ وجَدَ خَيراً، فليَحْمَدِ الله، ومَنْ وَجَد غيرَ ذلكَ، **فَلا يَلومَنَّ إلَّا**	أ. إنّي حرمت. ب. إنّكم تُخْطِئونَ باللَّيلِ والنَّهار. ج. جميعا. د. إنّكم لن تبلغوا. هـ. لو أنَّ أوَّلَكُم. و. على أتْقى قَلب رجل واحد. ز. لو أنَّ أوَّلَكُم. ح. على أفْجَر قَلبِ رَجُلٍ واحِدٍ.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف التوكيد بالحال التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف التوكيد بالنعت التوكيد بالحرف التوكيد بالنعت	إنّ إنّ جميعا إنّ أنّ واحد أنّ واحد	أداة أداة اسم أداة أداة اسم أداة اسم

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
	نَفسَه)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٤) ٧٠٢/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١١/ ١٧٧.	ط. لو أنَّ أوَّلَكُم. ي. صَعيدٍ واحدٍ. ك. ما نَقَصَ ذلك ... إلَّا كَما يَنْقُصُ المِخْيَطُ. ل. إنَّما هِيَ أَعمالُكُم. م. فَلا يَلومَنَّ إلَّا نَفسَه.	التوكيد بالحرف التوكيد بالنعت التوكيد بالحصر التوكيد بالحصر التوكيد بالحصر	أنّ واحد ما + إلّا إنّما لا + إلّا	أداة اسم أداتان أداة أداتان
١٥.	عَنْ أبي ذَرٍّ ﷺ: أنَّ ناساً مِنْ أصْحَابِ رسولِ اللهِ ﷺ قالُوا لِلنَّبيِّ ﷺ: يا رَسُولَ اللهِ ذَهَبَ أهْلُ الدُّثُورِ بالأجورِ، يُصلُّونَ كَما نُصَلِّي، ويَصومُونَ كَمَا نَصُومُ، ويتَصدَّقُونَ بفُضُولِ أموالِهِمْ، قال: ((أوليسَ **قد جعلَ اللهُ لَكُمْ ما تَصَّدَّقُونَ؟ إنَّ بكُلِّ تَسبيحةٍ صَدقةً**، وكُلِّ تَكبيرةٍ صَدقَةً، وكُلِّ تَحْمِيدةٍ صَدقةً، وكُلِّ تَهْليلَةٍ صدقةً، وأمْرٌ بِالمَعْروفِ صَدقَةٌ، ونَهْيٌ عَنْ مُنكَرٍ صَدقَةٌ، وفي بُضْعِ أحَدِكُم صَدقَةٌ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٥) ٧٣٦/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ٢٩٣.	أ. قد جعلَ اللهُ لَكُمْ ما تَصَّدَّقُونَ. ب. إنَّ بكُلِّ تَسبيحةٍ صَدقةً.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف	قد إنَّ	أداة أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٦.	عَن العِرْبَاض بنِ سارية ﷺ قالَ: وَعَظَنا رسولُ الله ﷺ مَوعِظَةً، وَجِلَتْ مِنْها القُلوبُ، وذَرَفَتْ منها العُيونُ، فَقُلْنا: يَا رَسول الله، كأنَّها مَوعِظَةُ مُودِّعٍ، فأوْصِنا، قال: ((أوصيكُمْ بتَقوى الله، والسَّمْعِ والطَّاعةِ، وإنْ تَأَمَّرَ عَليكُم عَبْدٌ، **وإنَّه من يَعِشْ مِنْكُم** بعدي فَسَيرى اختلافاً كَثيراً، **فَعَلَيكُمْ بِسُنَّتِي** وسُنَّةِ الخُلفاء الرَّاشدينَ المهديّينَ، عَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ، وإيَّاكُم ومُحْدَثاتِ الأمور، **فإنَّ كُلَّ بِدعَةٍ ضَلالةٌ**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٨) ٢/٦١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٤/ ٣٧.	أ. وإنَّه من يَعِشْ منكم. ب. فَعَلَيكُمْ بِسُنَّتِي ج. فإنَّ كُلَّ بِدعَةٍ ضَلالةٌ.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف الزائد. التوكيد بالحرف	إنّ الباء إنّ	أداة أداة أداة
١٧.	عَنْ مُعاذٍ ﷺ قال: قُلتُ: يا رَسولَ الله أَخبِرني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ ويُباعِدُني مِنَ النَّارِ، قال: ((**لَقَدْ سَأَلْتَني عَنْ عَظيمٍ وإنَّهُ لَيَسيرٌ** عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ الله عليه: تَعْبُدُ الله لا تُشْرِكُ بهِ شيئاً، وتُقيمُ الصَّلاةَ، وتُؤتِي الزَّكاةَ، وتَصُومُ رَمضَانَ، وتَحُجُّ البَيتَ)) . ثمَّ قالَ: ((ألا أَدُلُّكَ على أبوابِ الخير؟ الصَّومُ جُنَّةٌ، والصَّدقَةُ تُطْفِئُ الخَطيئَةَ كَما يُطفئُ الماءُ النارَ، وصَلاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوفِ اللَّيلِ، ثمَّ تلا: {تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ المَضَاجِعِ} حتَّى بَلَغَ: {يَعْمَلُوْنَ، ثُمَّ قالَ: ((أَلا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأمْرِ وعَمودِه وذِرْوَة سنامِهِ؟)) قُلتُ: بَلَى يا رَسولَ الله، قال: ((رَأسُ الأمْرِ	أ. لَقد سَأَلْتَني عَنْ عَظيمٍ. ب. وإنَّه لَيسيرٌ.	التوكيد بالحرف التوكيد ب إنَّ واللام.	اللام التوكيد+ قد إنّ + اللام المزحلقة	أداتان أداتان

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
	الإسلامُ، وعَمُودُه الصَّلاةُ، وذِرْوَةُ سَنامِهِ الجهادُ))، ثم قال: ((ألا أُخبِرُكَ **بمَلاكِ ذلك كُلِّهِ؟**)) ، قلتُ: بلى يا رسول الله، فأخذ بلسانه، قال: ((كُفَّ عَلَيكَ هذا)) ، قلتُ: يا نَبيَّ الله، وإنَّا لمُؤَاخَذُونَ بِما نَتَكَلَّمُ بهِ؟ فقالَ: ((ثَكِلتْكَ أُمُّكَ، **وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على وُجوهِهِمْ، أو على مَنَاخِرِهم إلَّا حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٩) ٢/١٠٠ وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٦/ ٦٢٤.	ج. بمَلاكِ ذلك كُلِّهِ. د. وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ ... إلَّا حَصائِدُ.	التوكيد المعنوي التوكيد بالحصر	كل هل + إلَّا	اسم أداتان
١٨.	عَنْ أَبي ثَعلَبَةَ الخُشَنيّ ﷺ، عَن النَّبيّ ﷺ، قالَ: ((**إنَّ الله فَرَضَ فرائِضَ**، فَلا تُضَيِّعُوها، وحَدَّ حُدُوداً فلا تَعْتَدوها، وحَرَّمَ أَشْياءَ، فلا تَنتهكوها، وسَكَتَ عنْ أشياءَ رَحْمةً لكُم غَيْرَ نِسيانٍ، فلا تَبحَثوا عَنْها)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٠) ٢/١٢٥. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ١٦٦.	إنَّ الله فَرَضَ فرائِضَ.	التوكيد بالحرف	إنَّ	اداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٩.	عَنِ ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسولَ الله ﷺ قَالَ: ((لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْواهُم، **لادَّعى رِجالٌ** أموالَ قَومٍ ودِماءهُم **ولكنّ البَيِّنَةُ على المُدَّعي** واليَمينُ على مَنْ أَنْكر)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٣) ٢/٢٣٣. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٦/٧٩٠.	أ. لادَّعى رِجالٌ. ب. ولكنّ البَيِّنَةُ على المُدَّعي.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف	لام جواب الشرط لكنّ	أداة أداة
٢٠.	عَنْ أَبي هُريرةَ ﷺ، قالَ: قالَ رسول الله ﷺ: ((لا تَحَاسَدُوا، ولا تَنَاجَشوا، ولا تَبَاغَضُوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا يَبِعْ بَعضُكُمْ على بَيعِ بَعضٍ، وكُونُوا عِبادَ اللهِ إِخْواناً، المُسلِمُ أَخُو المُسلم، لا يَظلِمُهُ ولا يَخذُلُهُ، ولا يَكذِبُهُ، ولا يَحقِرُهُ، التَّقوى هاهُنا))، – ويُشيرُ إلى صدرِهِ ثلاثَ مرَّاتٍ – ((**بِحَسْبِ امرئٍ مِنَ الشَّرِّ** أنْ يَحقِرَ أخَاهُ المُسلِمَ، كُلُّ المُسلمِ على المُسلِمِ حرامٌ: دَمُهُ ومَالُهُ وعِرضُهُ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٥) ٢/٢٧٧. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٧/ ٧٧.	بحسب امرئٍ.	التوكيد بالحرف الزائد	الباء	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢١.	عَنْ أبـي هُريرة ﷺ ، عَن رسول الله ﷺ، قال: ((مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤمِنٍ كُرْبةً مِنْ كُرَبِ الدُّنيا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَومِ القِيامَةِ، ومَنْ يَسَّرَ على مُعسِرٍ، يَسَّرَ الله عَليهِ في الدُّنيا والآخرَةِ، ومَنْ سَتَرَ مُسلِماً، سَتَرَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخِرة، واللهُ فِي عَوْنِ العَبْد ما كَانَ العَبْدُ في عَوْنِ أخيهِ، ومَنْ سَلَكَ طَريقاً يَلتَمِسُ فِيه عِلماً، سَهَّلَ الله لَهُ بِهِ طَريقاً إلى الجَنَّةِ، **وما جَلَسَ قَومٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيوتِ الله، يَتْلُونَ كِتابَ الله، ويَتَدارَسُونَه بَينَهُم، إلَّا نَزَلَتْ عليهِمُ السَّكينَةُ**، وغَشِيتْهُمُ الرَّحمَةُ، وحَفَّتْهُم المَلائكَةُ، وذَكَرَهُم الله فِيمَنْ عِنْدَهُ، ومَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، لم يُسرِعْ بِهِ نَسَبُهُ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٦) ٢/٣١٥. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٨/ ٥٨٤.	وما جَلَسَ قَومٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيوتِ الله، ... إلَّا نَزَلَتْ عليهِمُ السَّكينَةُ.	التوكيد بالحصر	ما + إلّا	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٢.	عَنِ ابنِ عَبَّاسَ رَضِـيَ اللهُ عَنْهُما عَنْ رَسولِ الله ﷺ فِيمَا يَروِي عَنْ رَبِّهِ تَبارَكَ وتَعَالى قَالَ: ((**إنَّ الله ﷻ كَتَبَ الحَسَناتِ** والسيِّئاتِ، ثمَّ بَيَّنَ ذلك، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنةٍ، فَلَمْ يَعْمَلْها، **كَتَبها الله عِنْدَهُ حَسنَةً كَامِلةً**، وإن هَمَّ بِها فَعَمِلَها، **كَتَبَها الله عَنْدَهُ** عَشْرَ حَسناتٍ إلى سبع مئة ضِعْفٍ إلى أضعاف كَثيرةٍ، وإنْ هَمَّ بسيِّئة، فلمْ يَعْمَلها، **كَتَبَها عِنْدَهُ حَسنةً كَامِلةً**، وإنْ هَمَّ بِهَا، فعَمِلَها كَتَبَها الله **سيِّئة واحِدَةً**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٧) ٣٥٣/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ١٧٨.	أ. إنَّ الله كَتَبَ الحَسَناتِ.	التوكيد بالحرف	إنَّ	أداة
		ب. كَتَبها الله عِنْدَهُ.	التوكيد بالظرف	عندّه	شبه جملة ظرفية
		ج. حَسنَةً كَامِلةً.	التوكيد بالنعت	كاملة	اسم
		د. كَتَبَها الله عَنْدَهُ.	التوكيد بالظرف	عنده	شبه جملة ظرفية
		هـ. كَتَبَها عِنْدَهُ.	التوكيد بالظرف	عنده	شبه جملة ظرفية
		و. حَسنةً كَامِلةً.	التوكيد بالنعت	كاملة	اسم
		ز. سيِّئة واحِدَةً.	التوكيد بالنعت	واحدة	اسم

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٣.	عَنْ أَبِي هُريرة ﷺ قالَ: قَالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: ((**إِنَّ الله تَعالَى** قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيّاً، **فَقَدْ آذنتُهُ بالحربِ**، وما تَقَرَّب إليَّ عَبْدِي بشيءٍ أَحَبَّ إليَّ مِمَّا افترضتُ عَليهِ، ولا يَزالُ عَبْدِي يَتَقرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحِبَّهُ، فإذا أَحْبَبْتُهُ، كُنتُ سَمعَهُ الّذي يَسمَعُ بهِ، وبَصَرَهُ الّذي يُبْصِرُ بهِ، ويَدَهُ الَّتي يَبطُشُ بها، ورِجْلَهُ الّتي يَمشي بِها، **ولَـئِنْ سـأَلَنِي لأُعطِيَنَّهُ، ولَئِنْ استَعاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٨) ٣٨٣/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ١٦٧.	أ. إنَّ الله تَعالَى قَالَ.	التوكيد بالحرف	إنَّ	اداة
		ب. فقد آذنته بالحربِ.	التوكيد بالحرف	قد	اداة
		ج. ولئن سألني.	التوكيد بالحرف	اللام الموطئة للقسم	اداة
		د. لأُعطِيَنَّهُ.	التوكيد بالحرف	لام القسم ونون التوكيد	اداتان
		هـ. ولئن استعاذني.	التوكيد بالحرف	اللام الموطئة للقسم	أداة
		و. لأعيذنَّه.	التوكيد بالحرف	لام القسم و نون التوكيد	أداتان

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٤.	عَنِ ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ((**إنَّ الله تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي** الخَطَأَ والنِّسيانَ، وما استُكْرِهُوا عليهِ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٩) ٤٣٠/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ١٤٦.	إنَّ الله تَجَاوَز لي.	التوكيد بالحرف	إنَّ	أداة
٢٥.	عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قالَ: أَخَذَ رَسولُ الله ﷺ بِمَنكِبي، فقال: ((كُنْ فِي الدُّنيا **كأَنَّكَ غَريبٌ**، أو عَابِرُ سَبيلٍ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤٠) ٤٤٩/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٤٧٣/٦.	كأَنَّكَ غَريبٌ	التوكيد بالحرف	كأنّ	أداة
٢٦.	عَنْ أَنسِ بن مالكٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يَقولُ: ((قالَ اللهُ تَعالى: يا ابنَ آدَمَ، **إنَّكَ ما دَعَوتَني ورَجَوتَني** غَفَرتُ لك على ما كانَ مِنكَ ولا أُبالي، يا ابن آدمُ لَوَ بَلَغَتْ ذُنُوبُك عَنانَ السَّماءِ، ثمَّ استَغفَرتَني، غَفَرْتُ لكَ، يا ابنَ آدم **إنَّك لو أَتَيتَني** بِقُرابِ الأرضِ خَطايا، ثمَّ لَقِيتَني لا تُشركُ بي شَيئاً، **لأتيتُكَ بِقُرابها مغفرةً**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٤) ٤٨٥/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٥٠/١١.	أ. إنَّكَ ما دعوتني. ب. إنّك لو أتيتني. ج. لأتيتُكَ بِقُرابها.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف	إنَّ إنَّ لام جواب الشرط	أداة أداة أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٧.	عَنْ جابر بن عبد الله أنَّه سَمِعَ رسول الله ﷺ عَامَ الفَتحِ وهُوَ بمكَّةَ يَقُولُ: ((**إنَّ الله ورَسُولَهُ** حرَّمَ بَيعَ الخَمْرِ والمَيتَةِ والخِنْزِيرِ والأصنامِ)) فقيلَ: يا رَسولَ الله أرأيتَ شُحومَ المَيتَةِ، فإنَّهُ يُطلَى بِها السُّفُنُ، ويُدهَنُ بِها الجُلُودُ، ويَستَصبِحَ بِها النَّاسُ؟ قَالَ: ((لا، هُوَ حَرامٌ)) ، ثمَّ قالَ رَسُولُ الله ﷺ عِنْدَ ذلك: ((قَاتَل الله اليَهودَ، **إنَّ الله حَرَّمَ عليهِمُ الشُّحومَ**، فأَجْمَلوهُ، ثمَّ باعُوه، فأَكَلوا ثَمَنَه)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤٥) ٢/٥٤٩. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ١٥١.	أ. إنَّ الله ورَسُولَهُ. ب. إنَّ الله حَرَّمَ.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف	إنَّ إنَّ	أداة أداة
٢٨.	عَنِ المِقدامِ بنِ مَعدِ يكرِبَ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: ((ما مَلأَ آدميٌّ وِعاءً شَرّاً مِنْ بَطْنٍ، **بِحَسْبِ ابنِ آدمَ** أَكَلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فإنْ كَانَ لا مَحالَةَ، فَثُلُثٌ لِطعامِهِ، وثُلُثٌ لِشَرابِهِ، وثُلُثٌ لِنَفسه)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤٧) ٢/٥٨٣. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٦/ ٤٤٣.	بحسب ابن آدم.	التوكيد بالحرف الزائد	الباء	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٩.	عَنْ عُمرَ بن الخطَّابِ ﷺ عَنِ النَّبـيِّ ﷺ قَالَ: ((لَو **أَنَّكُم تَوكَّلُون** على اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ **لَرَزَقَكُمْ** كَما يَرزُقُ الطَّيرَ، تَغدُو خِماصاً، وتَروحُ بِطاناً)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤٩) ٢/٦٢٤. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٦/ ٧٤٧.	أ. أنَّكم توكلون. ب. لَرزقكم.	التوكيد بالحرف التوكيد بالحرف	أنَّ لام جواب الشرط	أداة أداة

الفصل الثاني

عارض (النفي) وتطبيقاته في متن أحاديث جامع العلوم والحكم.

(النفي) في التراث اللغوي العربي، ويتضمّن:

١. النفي في اللغة والاصطلاح:

النفي في اللغة:

تدور كلمة "نفى" في المعاجم العربية حول معاني: الإبعاد، والتنحية، والطرد، إذ قال الخليل: ''نفيتَ الرّجلّ وغَيرَه نَفْياً: إذا طردتَه، فهو منفيّ، قال الله تعالى: ﴿أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[سورة المائدة: ٣٣]''[١]. وجاء في تهذيب اللغة: ''وانتفى شعر الإنسان، ونفى: إذا تساقط، وانتفى ورق الشجر: إذا تساقط''[٢]. وقد ذكر ابن فارس في مقاييسه، أنّ: النون، والفاء، والحرف المعتل ''أصيل يدّل على: تعرية شيء من شيء، وإبعاده. ومنه: نفيتُ الشيء، أنفيه نفيًا''[٣]. ومنه: نفى الرجلُ الشيءَ نفيًا، إذا جحده. ويُقال: نفى الأبُ الابنَ، إذا أنكر نسبه إليه[٤].

النفي في الاصطلاح:

فإذا جئنا إلى مفهوم "النفي" عند علماء العربية القدامى، لا نكاد نجد تعريفًا دقيقًا يفي بالغرض المقصود، على الرغم من شدّة البحث وكثرة التحرّي فيما بين أيدينا من مصادر الدرس النحوي العربي، سوى ما وقف عليه بحثنا ممّا ذكره العلامة عبدالرحمن البناني (ت١١٩٨هـ)، وهو من علماء أصول الفقه المتأخرين في حاشيته على شرح جلال الدين المحلي، ممّا سنشير إليه فيما يُستَقبَل من هذا البحث.

بل إنّ الناظر في تلك المصنّفات يرى حديثًا عن النفي ليس له بابٌ يجمعه في موضوع مستقلّ، ولكنّه متناثر هنا وهناك في أثناء حديثهم عن الأدوات التي تفيد النفي، بوصفها جزءًا من موضوعات عامّة، مثل: جزم المضارع ونصبه، والمشبّهات بـ "ليس"، وأحرف الجواب[٥] ، وغيرها.

وأقدم تعريف بالمعنى الاصطلاحي لـ "النّفي" وقف عليه بحثنا، ما ذكره الجرجاني المعروف بالسيّد الشريف

---

(١) العين، مادة (نفي): ٣٧٥/٨، ويُنظر: تاج اللغة وصحاح العربية: ٢٥١٣/٦، وأساس البلاغة، لأبي القاسم الزمخشري، : ٢٩٦/٢، ولسان العرب: ٣٣٦/١٥.

(٢) تهذيب اللغة: ٤٧٥/١٥.

(٣) مقاييس اللغة: ٥/ ٤٥٦.

(٤) يُنظر: تاج العروس: ١١٧/٤٠.

(٥) يُنظر: الاصول في النحو: ٩٤/١، ٣٧٩/١-٤٠٠، ٧٧/٢، وشرح المفصل: ٣١/٥-٣٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١، ١٥٣/٢-١٨٤، ٣٨/٤-٣٩، ٨٢-٨٣، ٤٧٨، وهمع الهوامع: ٦٦/٢، ٧٩-٨١، ١٠٩-١٢٠، ١٩٣-٢٠٦، ٣٨٤/٤.

(ت ٨١٦ هـ)، بقوله: ''**النّفي هو ما لا يُجزَم بـ "لا"، وهو عبارة عن الإخبار بترك الفعل**''[١].

ولا يخلو ما في هذا التعريف من قصور تعوزه الدقّة، فالنفي عنده –كما يبدو– محصور بالفعل بدليل ذكره الجزم، وهو ليس كذلك بل تعداه إلى الأسماء، فضلًا عن أنّ النفي لا يتّجه إلى الإخبار بترك الفعل بل عدم القيام بالفعل أصلًا.

والناظر في كتب النحاة يرى أنّهم لم يُفردوا له بابًا مستقلّا، بل يجد ''أنّ عناصر النفي منثورة في أبواب مختلفة تُلحق كلٌّ منها بالباب الذي تترك على أواخر الكلم التي تليها حركة مشتركة مع بقيّة أدوات ذلك الباب''[٢].

وقد تناول بعض النّحاة النّفي، ولكن دون قصد التعريف، وإنّما من خلال حديثهم عن أدوات النّفي، كسيبويه في قوله: ''إذا قال : فعل ، فإن نفيه لَمْ يفعلْ. وإذا قال قد فعل فإنّ نفيه لمّا يفعلْ. وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه: ما فعل؛ لأنه كأنَّه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل''[٣].

ومن خلال إنعام النظر في كلام النّحاة نستطيع القول: إن النّفي، هو الإخبار بالسلب والانتفاء والتّرك والجحد، ويرتبط بأدوات معيّنة خاصّة به، كـ (لا ، لم ، لن ، إنْ ، ما، لمّا)، وكلٌّ أداة لها دلالة خاصّة بها، ومنها ما تشترك في الدّلالة نفسها[٤].

وبغية الوصول إلى تعريف دقيق وواضح لمعنى "النفي"، كان لا بدّ من استعراض طائفة من آراء الدارسين في ميدان الدرس النحوي، فضلًا عن بعض آراء العلماء التي لها صلة بالدرس اللغوي كالمناطقة والأصوليين.

أمّا المعاصرون من النحاة فيمكن تصنيفهم صنفين، صنف سلك مسلك الأوائل، وهم الأغلبية وهؤلاء لا مطمع عندهم في الحصول على تعريف اصطلاحي لـ "النّفي" في مصنفاتهم، وصنف ثانٍ تفاعل مع قضايا التجديد النحوي ومع المساعي الرّامية إلى تطوير منهج الدراسة اللغوية، فهؤلاء تقدّم بعضهم بمقاربات لتعريف النّفي كلها مفيدة ومهمة، ومن هؤلاء الدكتور "مهدي المخزومي" الذي عرّف النفي بقوله: ''النّفي أسلوب لغوي تحدّده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يُستخدم لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطَب فينبغي إرسال النفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطَب خطأ، ممّا اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب

(١) التعريفات: ٢٠٥–٢٠٦

(٢) في التحليل اللغوي: ١٥٤.

(٣) الكتاب: ١١٧/٣.

(٤) يُنظر: النفي بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، للطالب محمد عبدالله عوض الخباص، بإشراف د. إسماعيل عمايرة، ٢٠٠٧م، الجامعة الأردنية: ٦.

نفي بإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال''[١].

أمّا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، فعرّفه بقوله: ''النّفي من العوارض التي تعرض لبناء الجملة، فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على السواء''[٢].

في حين عرّفه الدكتور خليل عمايرة، بقوله: ''النفي باب من أبواب المعنى، يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضدّه، وتحويل معنىً ذهني فيه الإيجاب والقبول، إلى حكم يُخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يُفيد ذلك، أو يصرف ذهن السامع إلى ذلك الحكم عن طريق غير مباشرة من المقابلة أو ذكر الضد، أو بتعبير يسود في مجتمع ما، فيقترن بضد الإيجاب والإثبات''[٣].

وأما الدكتورة سناء البيّاتي، فقد وصفت أسلوب النفي بقولها: ''وأسلوب النفي أحد أساليب النظم في العربية، ويستخدم المتكلم للدلالة على النفي أدوات متعارفا عليها تتصدر النظم وتهيمن بمعناها على معنى الجملة عامّة، وإنما يعمد المتكلم إلى النفي عندما يريد أن ينقض ما يتردّد في ذهن المخاطب، والمتكلم يُرسل النفي مطابقا لما يقتضيه حال المخاطب، ويتم نظم الجملة المنفية بطريقة مناسبة بطرائق النفي المتنوعة''[٤].

ويُلحظ في تعريف "المخزومي"، و"عمايرة"، و"البياتي"، بروز النزعة التداولية المتأثرة بمنهج "عبد القاهر الجرجاني"، الذي يراعي المقام في أثناء تأليف الكلام، وإنّ الإشارة إلى المنحى التداولي في التعاريف أمر بالغ الأهمية ينقل النحو من سكونية معزولة إلى حركية في إطار الفضاء الرحب للأسلوب.

وقد تناول علماء أصول الفقه (النفي)، فورد مفهومه عندهم بتعريفات عدّة، فمنهم مَن عرّفه بأنّه: ''**الخبر الذي ليس بموجود**''[٥]. ومنهم مَن عرّفه بأنّه: ''**الإخبار عن عدم الشيء**''[٦]. وثالث عرّفه بأنّه: ''**انتزاع النسبة**''[٧]. ولا تخلو هذه التعريفات من مؤاخذات، ردّ عليها بعض الباحثين المحدثين[٨]، ولا يخلو هذا الردّ من وجاهة. وارتضى هذا الباحث لنفسه تعريفًا وصفه بالظهور بعد إيراده تعريفات الأصوليين السابقة، إذ قال: ''والذي

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤٦.

(٢) بناء الجملة العربية: ٢٨٠

(٣) في التحليل اللغوي: ١٥٤

(٤) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: ٢٧٧.

(٥) الواضح في أصول الفقه، لعلي بن عقيل: ١٤١/١.

(٦) المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي: ٢٢١/٤.

(٧) حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع: ٣٠٢/٢.

(٨) يُنظر: النفي والإثبات عند الأصوليين، رسالة ماجستير لمحمد سالم ولد محمد أحمد، بإشراف د. سعد بن ناصر الشثري، كلية الشريعة بالرياض، قسم أصول الفقه، ١٤٢٣-١٤٢٤هـ: ٢٣.

يظهر أن النفي في الاصطلاح يُطلق على معنيين، **أحدهما:** الإخبار عن عدم الشيء أو خلوه من وصفٍ ما، كما سار على ذلك أصحاب التعريفات السابقة. **الثاني:** الانتفاء نفسه وهو عدم الشيء، أو خلوه من وصف ما، ولو لم يُخبر عنه بذلك''[1].

وهذا التعريف هو الذي يرجّحه البحث ويتبنّاه لمصطلح "النفي" ؛ لدقّته. ذلك أنّ النفي في جوهره يتضمّن جانبيين، **أولهما:** نفي وقوع الحدث أصلًا في الواقع الخارجي ابتداءً، **والآخر:** نفي نسبة الحدث إلى شخص، أي نفي حصوله من أحد، كما أشار هذا الباحث إلى ذلك في بحثه.

بَيْد أنّ البحث من خلال تحرّيه الدقيق وقف على كلامٍ للعلّامة عبد الرحمن البناني (ت١١٩٨هـ) في حاشيته على شرح الجلال المحلّي لمتن "جمع الجوامع"، يفيد بتبنّيه هذين الجانبين لمصطلح النفي من خلال تفريقه بين مصطلحي (الإثبات، والثبوت)، ممّا ينهض معه أن يكون منطلقًا مهمًّا لتقرير مفهوم النفي في مدلوله الاصطلاحي بشقّيه اللذين أشار إليهما الباحث المذكور آنفًا. إذ عرّف العلامة البناني "**الإثبات**"، بأنّه: ''إدراك أنّ النسبة واقعة، أو إيقاعها، والسلب الذي هو إدراك أنّها ليس بواقعة أو انتزاعها''[2]. في حين عرّف "**الثبوت**"، بأنّه: بأنّه: ''تصوّر الشيء، فهو متقدّم على الإثبات والنفي معًا؛ لأنّ الحكم فرع التصوّر''[3].

فالبناني هنا يُشير صراحة إلى أنّ (الإثبات) يُراد به إثبات النسبة إلى أحد، و (الثبوت) يُراد به إثبات النسبة في الواقع الخارجي فحسب، وإنّما يتحصّل ذلك بتصوّر الشيء، كما أشار إليه البناني صراحة. وهذا – لعمري– هو عين ما قرّره الباحث المذكور آنفًا من جهة أنّ (النفي) ينطوي في حقيقته على مسألتي ثبوت تصوّر حصول الشيء حقيقة تمهيدًا لتصوّر نفيه من جهة، مع إمكانية إثبات حصول الشيء من أحد، تمهيدًا لنفي نسبته عنه من جهة أخرى.

والحقيقة أنّ علماء أصول الفقه رحمهم الله تعالى قد تفوّقوا في هذا المجال كثيرًا، من خلال اهتمامهم بـ "**المعنى**" كثيرًا الذي هو المحصّلة النهائية للعملية اللغوية، فأثْروا الدرس اللغوي من خلال تطرّقهم إلى المسائل اللغوية التي يُستعان بها في إثبات القواعد الأصولية التي تقوم عليها القواعد الفقهية، ومن ثَم الفقه الإسلامي.

والذي يترجّح لدى الباحث –فيما وقف عليه البحث– أنّ الإمام الأصولي تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ) قد أسّس لمصطلح النفي بمفهومه العقلي من خلال قوله: ''ودَعْوَى صُورةٍ مُعَيَّنةٍ، أو مُبْهَمةٍ، أو نَفْيِها يَنتَقِضُ

(١) النفي والإثبات عند الأصوليين: ٢٤.

(٢) حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع: ٣٠٢/٢.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

بالإثبات أو النفي العامَّين وبالعكس''[١]، وعزّزه الإمام الجلال المحلي (ت٨٦٤هـ) من خلال شرحه عبارة السبكي السابقة، إذ قال: ''(ودعوى صورة معيّنةٍ، أو مُبهمة بالإثبات)، أي: إثباتها. (أو نفيها ينتقض بالإثبات، أو النفي العامَّين): بدأ بالإثبات الراجع إلى النفي لِتقدّمه عليه طبعًا. (وبالعكس)، أي: الإثبات العامُّ، أو النفي العام ينتقض بصورة مُعيّنة، أو مبهمة نحو: (زيدٌ كاتبٌ)، أو: (إنسان ما كاتب)، يناقضه: (لا شيءٌ من الإنسان بكاتب)''[٢]. ثمّ أسهم العلامة عبد الرحمن البناني إسهامًا كبيرًا في بيان المراد من عبارة السبكي من خلال تعليقه على عبارة الإمام الجلال المحلي هذه، والله اعلم.

وفي ضوء ما عرضناه من أقوال نستطيع تعريف النفي، بأنه: **(أسلوب يستهدف نقض المقولات اللغوية في الواقع الخارجي من جهة، ونسبة الأحداث إلى فاعلين وإنكارها عنهم من جهة أخرى، بصيغ وأدوات معروفة في العربية يُخضَع لاستخدامها؛ بغية الوصول إلى أغراض المتكلمين ومتطلبات المقام).**

وهذا التعريف، هو الذي أقرّه البحث، فيضعه بين أيدي الدارسين في الدرس اللغوي المعاصر؛ ذلك أنّ التعريفات التي ذكرنا آنفًا لدارسي اللغة المعاصرين، لا تخلو من قصور هنا، أو إبهام هناك، بحيث لم تستطع أن تؤسّس لمصطلح "النفي" تأسيسًا علميًّا دقيقًا يجمع جزئيّات هذا الموضوع، ويُخرِج منها ما ليس له صلة به وهو ما استطاع هذا البحث –في ظنّنا– إثباته وإقراره، والله أعلم.

٢. المصطلحات المناظرة، لمصطلح "النفي" في العربية:

يتوارد في مقام حديثنا عن النفي، مصطلحا: "**السلب**"، و"**الجحد**"، وقد تناولهما أصحاب الكتب التي صنّفت في المصطلح، فقد عرّف الجرجاني ، الجحد بأنّه: ''ما انجزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي، فيكون النفي أعم منه''[٣]، أمّا السلب، فقد عرّفه بأنّه: ''انتزاع النسبة''[٤] ومراده أنّ الجحد يُؤدَّى بحرف الجزم (لم) الذي يفيد نفي الفعل المضارع في الزمان الماضي المطلق، في حين أراد بالسلب: نفي النسبة إلى أحد في أمر ما، وهو ما يُطلَق عليه في علم المنطق بـ (القضيّة)، التي تتضمّن إثبات النسبة أو نفيها، إذ يقول الإمام أثير الدين الأبهري (ت٦٦٣هـ): ''القضية: إمّا موجَبة كقولنا: زيد كاتب، وإمّا سالِبة، كقولنا: زيد ليس بكاتب''[٥].

وعلّق الإمام حسام الدين كاتي (ت٧٦٠هـ) على عبارة الأبهري بقوله: ''أقول: القضية تنقسم ثانيًا إلى موجَبة

(١) جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين السبكي: ٩٧

(٢) البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع، جلال الدين المحلي: ٢٦٨/٢.

(٣) التعريفات: ٦٦.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٤، ويُنظر: مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي: ١١٨.

(٥) شرح كتاب إيساغوجي في علم المنطق للإمام أثير الدين الأبهري، حسام الدين كاتي: ٥٠.

وسالبة؛ لأنّ تلك النسبة التي ذكرناها إنْ كانت حكمًا بأنْ يُقال: الموضوع محمول، فالقضية موجَبة، كقولنا: زيد كاتب. وإن كانت حكمًا بأن يقال: الموضوع ليس بمحمول، فالقضية سالبة، كقولنا زيد ليس بكاتب''[١]. فالقضية إذًا عند علماء المنطق إمّا أن يكون (موضوعها محمول) فتكون القضية موجبة، وبالتالي تكون نسبتها ثابتة كما مثّل، وإمّا أن يكون (موضوعها ليس بمحمول) فتكون القضية

سالبة، ومن ثَم تكون نسبتها منتفية، كالمثال الذي أورده.

وفي ضوء ذلك، فإنّ (انتزاع النسبة) يُراد به نفي نسبة الحكم عن المحكوم عليه. وقد وافق السيدَ الشريف في تعريف مصطلحي (الجحد) و (السلب)، الإمامان الكفوي في كليّاته[٢]، والأحمد نكري (ت ق١٢هـ) في دستوره[٣].

أمّا الإمام التهانوي، فقد شاب تعريف الجحد عنده بمعناه الاصطلاحي شيئٌ من الغموض، إذ قال: ''وعند أهل العربية يُطلق على الكلام الدّال على ذلك''[٤]، وحكى تعريف السيد الشريف المذكور آنفًا من دون تصريح، بَيْد أنّه حكى عن السيوطي تفريقه بين (النفي) و(الجحد)، بقوله: ''مِنْ أَقْسَامِ الخَبَر النَّفي بَلْ هو شطْرُ الكَلَامِ كُلِّهِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَحْد، أَنَّ الثاني إِنْ كَانَ صَادِقًا سُمِّيَ كَلَامُهُ نَفْيًا وَلَا يُسَمَّى جَحْدًا، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا سُمِّي جَحْدًا وَنَفْيًا أَيْضًا، فَكلُّ جَحْدٍ نَفْيٌ، وَلَيْسَ كُلُّ نَفْيٍ جَحْدًا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ النحَّاس وَابْنُ الشَّجَرِي وَغَيْرهما''[٥].

في حين كان تعريف التهانوي (للسلب) أكثر دقّة، وأبسط شرحًا، إذ عرّفه بقوله: ''ويُطلق السّلب عند المنطقيين والحكماء سواء كان بفتحتين، أو بفتح الأول وسكون الثاني على مقابل الإيجاب. قالوا الإيجاب والسّلب قد يُراد بهما الثبوت واللّاثبوت، فثبوت شيء لشيء إيجاب وانتفاؤه عنه سلب. وقد يُعبّر عنهما بالوقوع واللاوقوع وبوقوع النسبة ولا وقوعها، وقد يُراد بهما إيقاع النسبة وانتزاعها أي رفعها. وبعبارة أخرى الإيجاب إيقاع النسبة الثبوتية والسّلب رفع الإيجاب أي الثبوت''[٦].

---

(١) شرح كتاب إيساغوجي في علم المنطق: ٥١-٥٢.

(٢) يُنظر: الكليّات: ٣٥٦، ٥١٢.

(٣) يُنظر: دستور العلماء، الأحمد نكري: ٢٦٣/١، ١٢٩/٢.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون: ٥٥٢/١.

(٥) الإتقان في علوم القرآن ٢٢٩/٣، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٤٤٤/٢، وإعراب القرآن، للنحاس: ٢١١/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٩١/١.

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون: ٩٦٥/١.

وصفوة القول إنّ مصطلحي (الجحد، والسلب) وإن كانا يُشاركان النفي في جزء من مفهومه، بَيْد أنّهما يفارقانه، من حيث إنّ مصطلح (النفي) هو الأشمل من حيث دلالته على معناه وهو (نفي النسبة)، أي نفي الحكم عمّن وُجِّه إليه النفي، سواء على مستوى الزمان، أم الصيغة اسمية كانت أم فعلية، فضلًا عن (نفي الحكم ذاته ابتداءً) من غير نسبة. أمّا مصطلح الجحد، فتضيق دلالته، من حيث إنّ (الجحد) أخصّ من النفي، كما أقرّه السيوطي، وأمّا (السلب) فهو أعمّ من النفي، من حيث إنّ السلب يتضمّن جانبين، أحدهما: نفي الشيء من جهة، وإيجابه من جهة أخرى. وأمّا الآخر: فهو الأمر بشيء من جهة، ونهيٍ عنه من غير تلك الجهة، كما قرّره ابن أبي الأصبع (ت٦٥٤هـ)، وأورد شواهد قرآنية للتمثيل على الجانبين كليهما، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾ [سورة المائدة: ٤٤]، شاهدًا على الجانب الأول وهو الأمر والنهي. وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡ﴾ [سورة المجادلة: ٢]، شاهدًا على الجانب الثاني وهو السلب والإيجاب[١].

بَيْد أنّ الأمر الذي ينفرد به (النفي) –كما مرّ معنا– من جانب آخر تضمّنه أمران: نفي الحدث ابتداءً أي (نفي الحكم)، ونفي النسبة، أي نفي نسبة الحدث أو الفعل إلى المسند إليه فاعلًا كان، أو مبتدأ.

٣. وظيفة (النفي) في الجملة، بوصفه عارضًا نحويًّا طارئًا عليها:

النفي –كما هو معلوم– بابٌ من أبواب المعنى، يرمي به المتكلّم إبراز الحكم الذهني في هيئة تركيب لغوي مُثبَت إلى ضدّه. وهو كالإثبات إذ لا يكون إلا خبرًا يحتمل الصدق والكذب لذاته ''فهو أسلوب لغوي تحدِّده مناسبات القول''[٢]، يُؤدَّى بطرائق متنوّعة الاستعمال.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ النفي من العوارض المهمّة التي تعرض لبناء الجملة، فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعليّة والاسميّة على السواء.

وممّا هو جديرٌ بالإشارة أنّ النفي في حقيقته ''يتّجه إلى المسند، وأمّا المسند إليه فلا يُنفى''[٣]، فاعلًا كان، أم مبتدأً، ولذلك كانت الجملة المنفيّة، هي ''ما تصدّرتها أداة نفي، لنفي ثبوت نسبة المسند بالمسند إليه''[٤]. وهو

---

(١) يُنظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري: ١١٦، ويُنظر: أساليب النفي في القرآن: ١٩–٢٠.

(٢) نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د. خديجة محمد الصافي: ٧٣.

(٣) بناء الجملة العربية: ٢٨٠. قال الكفوي : ''قَالَ بَعضهم: النَّفْي إِذا دخل على الذَّات يتَوَجَّه إِلَى نفي الصِّفَات مُطلقًا لِأَن الذَّات لَا تنفى أصلا بِخِلَاف مَا إِذا دخل على الفِعْل فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يكون مُتَوَجها إِلَى نِسْبَة الفِعْل إِلَى الفَاعِل فَقَط''. الكُلّيات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي: ٨٨٩.

(٤) بناء الجملة العربية: ٢٨١.

وهو ما يُدعى بـ (النفي المحض)[١]، ويُقابله (النفي غير المحض)، وهو النفي الضمني الذي يُفهم من خلال سياق الكلام، ولا يخلو من شبهة معنى الإثبات، وتؤثر في فهمه وسائل غير لغوية كالنبر والتنغيم بوصفهما عنصرين من عناصر التحويل في الجملة العربية[٢].

وكما ذكرنا آنفًا، فإنَّ النحاة قلّما تعرّضوا لتعريف النفي تعريفًا اصطلاحيًّا، لأنّه لا يوجد في مصنّفاتهم باب اسمه "النفي" لتأثّرهم بنظرية العامل، بل إنّ كتب الدراسات القرآنية تضمّنت بعض الشذرات المتعلّقة بتعريف النفي، مثل ما صنعه الزركشي (ت ٧٩٤هـ) عندّما عَدَّ "النفي" قسيم "الإثبات" فقال: ''النَّفيُ هو شَطْرُ الكَلَامِ كُلِّهِ لِأَنَّ الكَلَامَ إِمَّا إِثْبَاتٌ أَوْ نَفْيٌ''[٣]. ثمّ أورد خمس قواعد، هي قوام مفهوم "النفي" عندّه، وهي الفرق بين النفي والجحد، وتوقّف صحّة النفي على صحّة اتّصاف المنفي عنه بذلك، والمنفي الذي يلي حرف النفي، وطبيعة النفي من جهة تقدّم حرف، وأخيرًا ذِكره أدوات النفي معدِّدًا لها ومستشهدا[٤].

والذي نودّ الإشارة إليه في هذا المقام أنّ الأدوات التي يُؤدّى بها النفي، ليست كلّها على شاكلة واحدة، بل إنّ إنعام النظر في استعمالاتها يرصد فروقًا معنويّة يُحقِّقها بالدرجة الأساس السياق اللغوي الذي ترد فيه، والجهل بها ينتج آثارًا سلبية في فهم المعنى الذي يقصده المتكلم. على أنّ حروف النفي في الاستعمال العربي الفصيح لا تنحصر دلالتها في وظيفة واحدة، بل إنّ لِكلٍّ منها وظيفته التي يُحدِّدها السياق الكلامي الذي ترد فيه.

والدارس لتلك الأدوات يلحظ أنّها تدل على معنى عام هو النفي، في حين يختصّ بعضها بوظيفة النفي في الماضي، وبعضها الآخر في المستقبل، وبعض ثالث يجمع بينهما، وهذه الوظائف تخضع لتأثير السياق الذي يحكمها ويوجّه دلالتها بدقّة، وما أصدق قول الدكتور تمّام حسان في هذا الصدد عند وصفه الأدوات بأنّها لا بيئة لها خارج السياق لأنّها؛ ''ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، أو بعبارة أخرى ذات افتقار متأصّل إلى السياق''[٥].

ومن المهم جدًّا هنا أن نشير إلى أنّ هذه الأدوات تؤدّي وظيفة الربط والتعليق بين أجزاء التركيب، لأنّها تُجسِّد في الجملة المعاني الذهنيّة التي يريد المتكلم إبرازها في صورة لفظية أو كلاميّة، ومنها معنى النفي، ذلك أنّ التعليق بالأداة، هو ''أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى''[٦]، فضلا عن علاقات الربط الأخرى

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة: ٢٨٥.
(٢) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٧٤.
(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣٧٦/٢.
(٤) المصدر نفسه ٣٧٥/٢-٣٨١، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: ٢٢٩/٣-٢٣٠.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٧، ويُنظر: دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد: ٤٢.
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٣.

كعلاقة الإسناد التي هي الأساس لسائر العلاقات، كعلاقة التعدية والإضافة والملابسة، وغيرها[١].

والنفي في العربية –كما لا يخفى على أهل الصنعة– نوعان صريح، وغير صريح، فأمّا الصريح فيؤدّى بألفاظ معيّنة وهذه الألفاظ من الناحية الإعرابية، بعضها عاملة، وبعضها الآخر مهملة، فأمّا العاملة، فهي (ليس، لم، لمَّا، لن، ما: الحجازية، إنْ المشبّهة بـ "ليس"، لاتَ المشبّهة بـ "ليس"، لا النافية للجنس، لا النافية للوحدة العاملة عمل "ليس")[٢].

وأمَّا الألفاظ المهملة غير العاملة، فهي (لا: النافية المهملة، "ما" النافية غير الحجازية، "إنْ" النافية الداخلة على الأفعال أو فقدت شرطًا من شروط "ما" الحجازية، غير)[٣]. وثمّة تفصيلات لهذه الألفاظ كلّها ممّا لا مجال لذكره هنا، فهي مذكورة في مظانّها، ولا سيما المصادر النحوية العربية المعاصرة[٤].

ولا يخفى أنَّ هذه الألفاظ من الناحية الدلالية، يستقلّ كلٌّ منها بمعنى، بحيث لا يؤدّي حرف نفي دلالة حرف نفي آخر بتطابق تامّ على الرغم من اشتراكهما في دلالتهما على النفي بوجه عام، وهي مذكورة بتفصيلاتها في المصادر النحوية[٥].

على أنّ هذه الألفاظ منها ما يختصّ بدخوله على الجمل الاسمية، وهي: (ليس، لات)، وفي المقابل منها ما يختصّ بدخوله على الجمل الفعلية، وهي: (لن، لم، لمَّا)، ومنها قسم ثالث مشترك بين الجمل الاسمية والفعلية، وهي: (لا: بأنواعها ما عدا الناهية، ما النافية: بأنواعها، إنْ: النافية). وأمّا "غير" فهي اسم نفي مختص بالدخول على مفردات الأسماء، لا الجمل.

وأمّا النفي غير الصريح، ويُدعى (النفي الضمني)، فلم يقف البحث على ذكرٍ له في المصادر اللغوية القديمة، بل شاع ذكره عند علماء اللغة المعاصرين وفي مقدمتهم الدكتور إبراهيم أنيس الذي يُعدّ أول مِن أطلق هذه التسمية على هذا النوع من النفي[٦]، وهم يريدون به النفي الذي ''يُفهم ضمنًا من السياق اللغوي، أو الصوتي، أو الموقف الكلامي، أو الاجتماعي، أو الكتابي، أو انتقال أدوات أو ألفاظ من المعنى المعجمي إلى

(١) نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة: ١٦٣.

(٢) يُنظر: بناء الجملة العربية: ٢٨٥، فما بعدها، ومعاني النحو: ١٨٩/٤، فما بعدها.

(٣) يُنظر: في التحليل اللغوي: ١٩٦، فما بعدها، وأساليب النفي في القرآن: ٤٠، فما بعدها.

(٤) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤٦، فما بعدها، وأساليب النفي في القرآن: ٣٢، فما بعدها، وفي التحليل اللغوي: ١٥٤، ١٥٤، فما بعدها.

(٥) يُنظر: معاني النحو: ١٨٩/٤، فما بعدها.

(٦) يُنظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ١٦٣.

المعنى الدلالي في التركيب اللغوي''[١].

وللنفي الضمني أغراضه التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها من خلال أدوات معيّنة قسمها الدكتور أحمد ماهر البقري على خمسة أبواب، وهي: باب "الإضراب والاستدراك والردع"، وأدواته: (بل، بلى، أم المنقطعة، أو، لكنّ، كلَّا). وباب "الاستبعاد"، وأدواته: (لو، ليت، هيهات، والفعل أبى). وباب "الاستثناء"، وأدواته: (إلَّا، غير، دون). وباب "التنزيه والاستعاذة"، وأدواته: (حاش، سبحان، تبارك، معاذ، الفعل برئ). وباب "النفي البلاغي"، وهو الاستفهام الإنكاري في علم البلاغة[٢]. ومن الدارسين المحدثين مَن أضاف إلى النفي الضمني أسلوبي القصر، والتضاد[٣].

على أنّ ثمّة فروقا معنوية بين نوعي النفي كليهما، فالصريح له سياقه الذي يُستعمل فيه، بخلاف السياق الذي يرد فيه النفي الضمني. وبوجه عام فحيثما أُريد نفي نسبة الخبر عن المسند إليه مباشرة، كان النفي صريحًا، بخلاف النفي الذي يُراد فيه إشراك المخاطب في تقرير ذلك النفي وتحريك مشاعره وخلجاته النفسية، فالنفي حينئذٍ ضمني.

ويشير الدكتور إبراهيم أنيس إلى حقيقة مهمة في هذا الصدد، فالنفي الصريح هو النفي القياسي الذي هو محل اتفاق بين اللغويين والمناطقة في تأدية نفي نسبة الخبر إلى المسند إليه بأدوات معينة، بخلاف (النفي الضمني) الذي يُؤدّى بوسائل كثيرة غير محدّدة، فمثل هذا الضرب من النفي لا يعدّه علماء اللغة من أساليب النفي، في حين هو أسلوب نفي بامتياز عند المناطقة، إذ يقول: ''والنفي اللغوي لا يكون عادة إلَّا بأداة تُشعر بهذا النفي، فإذا خلا الكلام من أداة نفي، وعبّر مع هذا عن النفي، عُدَّ مثل هذا نفيًا ضمنيًا، يطمئن إليه المنطقي ويعدّه من طرق النفي''[٤].

ونختم قولنا بما أشار إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني في سياق حديثه عن وظيفة الأدوات، ومنها حروف النفي وهو يتكلم عن الفروق المعنوية بينها، بقوله: ''واعلمْ أَنَّا لم نُوجِبْ المزيَّةَ من أجلِ العِلْم بأنفُسِ الفروقِ والوجوهِ فنستندَ إلى اللغة، ولكنَّا أوجبْناها للعلم بمواضِعها، وما ينبغي أن يصنع فيها، فليس الفضْلُ للعلم بأنَّ "الواو" للجمع، و"الفاء" للتعقيب بغير تَراخٍ، و "ثم" له بشرطِ التَراخي، و "إنْ" لكذا و"إذا" لكذا، ولكنْ لأَنْ يتأتَّى لكَ

(١) النفي الضمني في اللغة العربية، رسالة ماجستير لخولة درويش الشرعة، بإشراف د. حسن خميس الملخ، جامعة آل البيت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، سنة ٢٠١٦م-٢٠١٧م: ١١.

(٢) يُنظر: أساليب النفي في القرآن: ١٤٤.

(٣) يُنظر: النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير لفارس محمد عيسى، بإشراف د. خليل العمايرة، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م: ٧٨، ٩٣.

(٤) من أسرار اللغة: ١٦٣.

إذا نظَمْتَ شعراً وألَّفْتَ رسالةً أنْ تُحْسِنَ التخيُّرَ، وأن تَعْرِفَ لكلٍّ مِنْ ذلك مَوضِعَه"[1].

بعد هذا التمهيد عن مفهوم "النفي"، ووظائفه في الجملة العربية عند علماء العربية، نخلص إلى دراسة ظاهرة النفي في الحديث النبوي الشريف من خلال الأحاديث الواردة في كتاب "جامع العلوم والحكم"، لابن رجب الحنبلي قيد الدراسة.

ففي ضوء الإحصائية التي أجرتها الدراسة، ورد النفي في الحديث النبوي بأنماط عدّة. وقد أعددنا جدولًا عامّا بتلك الأساليب الواردة في كتاب جامع العلوم والحكم، ولكنّنا ارتأينا –طلبًا للدقّة العلمية– أنْ نورد تلك الأنماط مرّة أخرى على شكل جداول يتخصّص كلٌّ منها بنمط معيّن من أنماط النفي الواردة في هذه الأحاديث التي بلغت – بحسب إحصائيّتنا– (٥٥) شاهدًا، توزّعت على النحو الآتي:

١. النفي بالأداة (لا) العاملة وغير العاملة (٢٦) شاهدًا.
٢. النفي بالأداة (لم) (١١) شاهدًا.
٣. النفي بالأداة (ما) (٩) شواهد.
٤. النفي بالفعل الناقص (ليس) (٢) شاهدان.
٥. النفي بالأداة (لن) (٢) شاهدان.
٦. النفي بالاسم (غير) (١) شاهد.
٧. النفي الضمني (غير الصريح) (٤) شواهد.

وسنتناول في هذا الصدد نماذج مختارة من هذه الأنماط بالدراسة والتحليل؛ وصولًا إلى الوظائف النحوية الدلالية التي أدّاها عارض النفي في الحديث النبوي الشريف.

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٩–٢٥٠.

الملحق الخاص بصور (النفي) الواردة في متون أحاديث كتاب جامع العلوم والحكم

وسنتبعه بجدول آخر عامّ نبرز من خلاله العارض النحوي على وجه التفصيل مؤشَّرا فيه النص الحديثي كاملًا، مع ذكر موطن الاستشهاد فيه، فضلًا عن ذِكر الأسلوب النحوي الذي تمثّل به عارض النفي، مشفوعًا بذكر العارض نفسه ونوعه.

أولًا: النفي الصريح بالأداة: (لا)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	الإسلامُ: أنْ تَشْهَدَ أنْ **لا** إلهَ إلَّا الله	الحديث الثاني
٢.	**لا** إلهَ إلَّا الله	الحديث الثالث
٣.	**لا** إله غيره	الحديث الرابع
٤.	**لا** يَعْلَمُهنّ كثيرٌ مِن النَّاسِ	الحديث السادس
٥.	**لا** إلَهَ إلَّا الله	الحديث الثامن
٦.	**لا** يَقْبَلُ إلَّا طيّباً	الحديث العاشر
٧.	دَعْ ما يريبُكَ إلى ما **لَا** يرِيبُكَ	الحديث الحادي عشر
٨.	تَرْكُهُ ما **لا** يَعْنِيهِ	الحديث الثاني عشر
٩.	**لا** يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّى يُحِبَّ لأَخيهِ ما يُحِبُّ لِنَفسه	الحديث الثالث عشر
١٠.	**لا** يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسلِمٍ إلَّا بِإِحْدَى ثَلاثٍ	الحديث الرابع عشر
١١.	تَعْبُدُ الله **لا** تُشْرِكُ بهِ شيئاً	الحديث التاسع والعشرون
١٢.	**ألا** أَدُلُّكَ على أبوابِ الخير؟	الحديث التاسع والعشرون
١٣.	**أَلا** أُخْبِرُكَ برَأْسِ الأمْرِ وعَمودِه وذِرْوَة سنامِهِ؟	الحديث التاسع والعشرون
١٤.	**ألا** أُخبِرُكَ بمَلاكِ ذلك كُلِّهِ؟	الحديث التاسع والعشرون
١٥.	**لا** ضَرَرَ	الحديث الثاني والثلاثون
١٦.	**ولا** ضِرارَ	الحديث الثاني والثلاثون
١٧.	**لا** يَظلِمُهُ	الحديث الخامس والثلاثون
١٨.	**ولا** يَخذُلُهُ	الحديث الخامس والثلاثون
١٩.	**ولا** يَكذِبُهُ	الحديث الخامس والثلاثون

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
.٢٠	و**لا** يَحقِرُهُ	الحديث الخامس والثلاثون
.٢١	و**لا** يَزالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحِبَّهُ	الحديث الثامن والثلاثون
.٢٢	**لا** يُؤمِنُ أَحدُكُم حتّى يكونَ هَواهُ	الحديث الحادي والاربعون
.٢٣	إنَّكَ ما دَعَوتَني ورَجَوتَني غَفَرتُ لك على ما كانَ مِنكَ و**لا** أُبالي	الحديث الثاني والأربعون
.٢٤	**لا** تُشركُ بي شَيئا	الحديث الثاني والأربعون
.٢٥	فإنْ كَانَ **لا** مَحالَةَ	الحديث السابع والأربعون
.٢٦	**لا** يَزالُ لِسانُكَ رَطْباً مِنْ ذِكر الله	الحديث الخمسون

ثانيًا: النفي الصريح بـالأداة (لم)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
.١	فإنْ **لَمْ** تَكُنْ تَراهُ فإنَّهُ يراكَ	الحديث الثاني
.٢	**لم** ينفعوك إلَّا بشيء قد كَتَبَهُ الله لكَ	الحديث التاسع عشر
.٣	**لم** يضرُّوك إلَّا بشيءٍ قد كتبهُ الله عليكَ	الحديث التاسع عشر
.٤	أنَّ ما أخطَأَكَ **لم** يَكُن لِيُصِيبَكَ	الحديث التاسع عشر
.٥	وما أصابَكَ **لم** يَكُن ليُخطِئَكَ	الحديث التاسع عشر
.٦	إذا **لَم** تَستَحْيِ، فاصْنَعْ ما شِئْتَ	الحديث العشرون
.٧	فإنْ **لَمْ** يَستَطِعْ فبِلسَانِهِ	الحديث الرابع والثلاثون
.٨	فإنْ **لَمْ** يَستَطِعْ فَبِقَلْبِهِ	الحديث الرابع والثلاثون
.٩	**لم** يُسرِعْ بِهِ نَسَبُهُ	الحديث السادس والثلاثون
.١٠	فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنةٍ، **فَلَمْ** يَعْمَلْها	الحديث السابع والثلاثون
.١١	وإنْ هَمَّ بسيّئة، **فلمْ** يَعْمَلها	الحديث السابع والثلاثون

ثالثًا: النفي الصريح بالأداة (ما)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	**مَا** المَسؤُولُ عَنْهَا بأعلَمَ مِنَ السَّائِل	الحديث الثاني
٢.	**ما** يكون بينَهُ وبينها إلَّا ذِراعٌ	الحديث الرابع
٣.	**ما** يكون بينَهُ وبينها إلَّا ذِراعٌ	الحديث الرابع
٤.	**ما** زَادَ ذلك في مُلكِي شَيئا	الحديث الرابع والعشرون
٥.	**ما** نَقَصَ ذلك من مُلكِي شيئاً	الحديث الرابع والعشرون
٦.	**ما** نَقَصَ ذلك مِمَّا عِندي إلَّا كَما يَنْقُصُ المِخْيَطُ	الحديث الرابع والعشرون
٧.	و**ما** جَلَسَ قَومٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيوتِ الله، يَتْلُونَ كِتابَ الله، ويَتَدارَسُونَه بَينَهُم، إلَّا نَزَلَتْ عليهِمُ السَّكينَةُ	الحديث السادس والثلاثون
٨.	و**ما** تَقَرَّب إليَّ عَبْدِي بشيءٍ أَحَبَّ إليَّ مِمَّا افترضتُ عَليهِ	الحديث الثامن والثلاثون
٩.	**ما** مَلأ آدميٌّ وِعاءً شَرّاً مِنْ بَطْنٍ	الحديث السابع والأربعون

رابعًا: النفي الصريح بالفعل (ليس)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنا هَذا ما **لَيس** مِنهُ فَهو رَدٌّ مَنْ عَمِلَ عَمَلاً **لَيسَ** عَلَيهِ أَمرُنا فَهو رَدٌّ	الحديث الخامس
٢.	أو**ليسَ** قد جعلَ اللهُ لَكُمْ ما تَصَّدَّقُونَ؟	الحديث الخامس والعشرون

خامسًا: النفي الصريح بالأداة (لن)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	إنَّكم **لَنْ** تَبلُغُوا ضَرّي فَتَضُرُّونِي	الحديث الرابع والعشرون
٢.	و**لن** تَبلُغُوا نَفْعِي فَتَنفَعونِي	الحديث الرابع والعشرون

سادسًا: النفي الصريح بالاسم (غير)

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	وسَكَتَ عنْ أشياءَ رَحْمةً لكُم **غَيْرَ** نِسيانٍ	الحديث الثلاثون

سابعًا: النفي الضمني

ت	مواطن الشاهد في النص الحديثي	رقم الحديث في كتاب جامع العلوم والحكم
١.	عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءهُم وأَموالَهُم، إلَّا بِحَقِّ الإسلامِ	الحديث الثامن
٢.	**فأنَّى** يُستَجَابُ لِذلكَ؟	الحديث العاشر
٣.	و**هَلْ** يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على وُجوهِهِمْ، أو على مَنَاخِرِهم **إلَّا** حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم	الحديث التاسع والعشرون
٤.	**لَوْ** يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْواهُم	الحديث الثالث والثلاثون

الأنموذج الأول: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ))[1].

هذا النص النبوي الشريف عدّه العلماء من جوامع كلم النبيّ ﷺ، وأنّه اشتمل على فوائد عظيمة تخرج عن حدّ الحصر، فضلًا عن وصْفهم إيّاه بأنّه قاعدةً عظيمة من قواعد الدين، فهذا الإمام ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) يقول بحقّه: ''هذا الحديث قاعِدَةٌ عَظِيمةٌ مِن أعظَمِ قَواعِدِ الدِّين، وأعمَّها نفعًا، وينبَغِي حِفْظُهُ وإشاعَتُهُ واستعمالُه في إبطالِ المُنْكَرات، وهوَ مِن جَوامِعِ كَلِمِهِ التي أوتيها ﷺ، وذلِكَ أنهُ صَريحٌ في ردِّ كُلِّ بِدْعَةٍ، وكلِّ مُخْتَرَعٍ مِمَّا لا يُوافِقُ قَواعِد الشَّريعة''[2]، وذلك ممّا يزيدنا فخرًا وشرفًا، أن نتناول هذا النصّ الشريف بالبحث والدراسة، ولا سيّما من الوجهة النحوية في مجال الجملة كما هي في النصّ الشريف، مع بيان الجملة التي عدَلت عنها، بغية الوقوف على السّر الدلالي والمعنوي في تركيب الجملة الحديثيّة المعدولة عن أصلها اللغوي، ما أمكن إلى ذلك سبيلًا.

الجملة التي فيها العارض في الرواية الأولى: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)=جملة منفية أداة الشرط (مبتدأ) + (فعل الشرط) + شبه جملة متعلقة بالفعل + اسم إشارة (صفة) لـ (أمر) + "ما" نكرة محلها نصب على المفعولية + فعل ناقص (العارض النحوي) + اسمه ضمير مستتر + شبه جملة خبره والجملة صفة لـ "ما" + الفاء رابطة + مبتدأ + خبره (جملة جواب الشرط)

الجملة في الأصل الافتراضي في الرواية الأولى: المُحدث في أمرنا مردود= جملة مثبتة المبتدأ + شبه جملة (جار ومجرور) + خبر.

الجملة التي فيها العارض في الرواية الثانية: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ)=جملة منفية أداة الشرط (مبتدأ) + (فعل الشرط) + مفعول به + فعل ناقص (العارض النحوي) + شبه الجملة خبره مقدم + اسمه مؤخر + الفاء الرابطة + مبتدأ + خبره (جملة جواب الشرط).

الجملة في الأصل الافتراضي في الرواية الثانية: العامل عملًا غريبًا عن أمرنا مردود= جملة مثبتة (مبتدأ) + مفعول به + مفعول به + صفة + شبه جملة متعلّق بـ (غريبا) + خبر.

وقبل الدخول في تحليل بنية النص النبوي نحويًّا، كان لا بدَّ من توطئة تتناول العارض النحوي الذي تضمّنه هذا النص، وهو النفي الذي مثّلته الأداة "ليس" النافية، بصرف النظر عن بقية العوارض النحوية التي تضمّنها النص النبوي الشريف إلّا بقدر ما يقتضيه المقام لأنّنا قصرنا هذا الفصل للحديث عن النفي على وجه التحديد.

---

(١) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٥): ١٩٧/١. وينظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٣٨/٨.

(٢) شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد: ٢٢.

(ليس) في الدرس النحوي العربي:

لم يحصل خلاف بين نحاة العربية في الأدوات النحوية كما حصل معهم في "ليس"، فكتب النحو قديمًا وحديثًا تعجّ بالمسائل النحوية التي فرّعها النحاة للحديث عنها تنظيرًا ومعالجة. ولا أدل على أهميُة "ليس" في الفكر النحوي العربي من أنّها كانت السبب الأساس في طلب سيبويه النحو ونبوغه فيه، بسبب خلاف حصل مع شيخه حمّاد بن سلمة كما يرويها أبو اسحاق الزجاجي، إذ قال: ''كان سيبويه مستمليا لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحا، فاستملاه يوما قول رسول الله ﷺ: ((ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء))[*] . فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنّما هو استثناء. فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبنَّ علمًا لا تلحنني معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين''[(١)]. فهذا النص صريح في أنّ سيبويه لم يُفرّق بين مجيء "ليس" حرف استثناء ممّا هو ثابت في ما ورد من كلام العرب فتنصب الاسم الذي بعدها على أنّه مستثنى منصوب[(٢)]. وبين "ليس" بوصفها فعلًا من (كان) وأخواتها، ترفع الاسم وتنصب الخبر، فظنّ سيبويه أنّ "ليس" الواردة في هذا الحديث هي من باب (كان وأخواتها) فكان ما حصل بينه وبين حماد من نقاش، وردّ حماد عليه.

وسيتناول البحث بعض القضايا النحوية الخاصة بـ "ليس" التي نراها من الأهمية أن نعرّج إليها، لتكون منطلقًا للدخول لدراسة النص الحديثي الشريف قيد التحليل.

١. من حيث ماهيتها، وفيها مسألتان:

المسألة الأولى: ليس بين البساطة والتركيب، وللعلماء في هذه المسألة رأيان: **<u>الأول</u>:** ذهب الخليل إلى القول بتركيب "ليس"، إذ يرى أنّ أصلها: (لا أيس)، ثمّ طُرحِت منها الهمزة، وأُلزقت (اللام) بـ (الياء)[(٣)] وهو مذهب الفرّاء فيما حكاه عنه ابن سيده[(٤)] وغيره[(٥)]. وهو رأي طائفة من العلماء المحدثين[(٦)].

(*) ورد هذا الحديث في المؤلفات النحوية، وبعض تراجم سيبويه، ولم يجده الباحث في كتب الصحاح.

(١) مجالس العلماء، للزجاجي، رقم المجلس (٦٩): ١١٨.

(٢) ذكر علماء اللغة انّ (ليس)، قد ترد أداة استثناء. يُنظر: الجنى الداني: ٤٦٠، ومغني اللبيب: ٢٩٠.

(٣) يُنظر: العين: ٣٠٠/٧.

(٤) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٨٠/٨.

(٥) يُنظر: لسان العرب: ٢١٢/٦، وتاج العروس: ٤٩٢/١٦.

(٦) يُنظر: التطور النحوي: ١٦٩، وفي النحو العربي، د. مهدي المخزومي: ٢٥٧، ودراسات في اللغة، د. ابراهيم السامرائي: ٥٥-٥٦، والفعل زمانه وأبنيته: ٦٥-٦٦، والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: ٣٧٢، ومعاني النحو ٢٥٠/١.

وهذا الرأي محلّ نظر عند مَنْ لم يرتضه من العلماء، فهذا أبو علي الفارسي ينتقد هذا الرأي رادّا إيّاه[١]. كما ردّه البطليوسي، إذ يرى أنّ هذا التوجيه، إنّما جاء بتأثير الفلسفة التي تركت تأثيرها في طائفة من المسائل النحوية، ومنها هذه المسألة التي نحن بصدد الكلام عليها[٢]. ومن المعاصرين مَن صرّح بعدم قناعته بهذا الرأي كذلك[٣].

الثاني: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول ببساطتها، وهو رأي جمهور النحاة، ولذلك فهي عندهم ليست متطورة من غيرها، بل هي أصل بحد ذاتها[٤]. ومنهم مَن صرّح ببساطتها من المعاصرين[٥].

على أنّ أصحاب هذا الرأي يذهبون إلى أنّ فيها تطورا صوتيا يتمثل في تسكين حرف (الياء) عندهم تخفيفًا، بعد أن كان متحركًا بالكسر فأصل (لَيْسَ) عندهم، هو (لَيِسَ) على وزن (فَعِلَ)، ثم لزم (الياء) السكون لشبهها بالحروف. وهو رأي طائفة من النحاة[٦].

(١) يُنظر المسائل الحلبيات: ١٦٩.

(٢) يُنظر: الحلل في اصلاح الخلل، للبطليوسي: ١٦٢.

(٣) أساليب النفي في القرآن: ٨١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١٠٩/٤، وشرح جمل الزجاجي: ٣٧٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٩/٤.

(٥) يُنظر: أساليب النفي في القرآن: ٨١.

(٦) يُنظر: شرح المفصل: ٣٦٧/٤، وشرح جمل الزجاجي: ٣٧٨/١، ومغني اللبيب: ٢٩٠.

المسألة **الثانية: (ليس) بين الفعلية والحرفية:**

رأي الجمهور: ذهبوا إلى أنّها فعل[١]. واحتجّوا على ذلك بجواز اتصالها بضمير الفاعلية، كقولك: لستُ، ولسنا، وغير ذلك[٢]. وتاء التأنيث الساكنة، كقولك: ليستْ[٣].

رأي الفارسي: هي حرف، ونفى أن تكون فعلًا على الحقيقة، وحجّته في ذلك أنّ "ليس" تخلو من دلالتها على الحدث والدلالة على الزمن اللذين يتصف بهما الفعل في العربية[٤]. وردّ الفارسي حجّة الذين قالوا بفعلية "ليس" من أنّها تتصل بتاء الفاعلية المتحركة، وتاء التأنيث الساكنة، بأنّ ذلك ليس بلازم عندّه، بدليل دخول هذين الضميرين على الأسماء كذلك[٥]. كما استدلّ بحجّة أخرى، وهي أنّ "ما" المصدرية لا يجوز دخولها على "ليس" بوصفها حرفًا عنده، ودخول الحرف على حرف آخر ممنوع في اللغة، بخلاف دخول "ما" المصدرية على الأفعال الماضية والمضارعة، فلا يجوز ''أن تقول: (ما أحْسَنَ ما ليس زيدٌ ذاكركَ) حتى تقول: (ما ليس يذكرك زيد) فتجري "ليس" نفياً مجرى "لم" الحرف، كما تقول: (ما لم يذكرك زيد)''[٦]. وهو رأي فئة من الدارسين[٧].

رأي المالقي: يرى أنّ لا هوية مستقلة لـ "ليس"، بل تتحدّد ماهيتها في ضوء السياق الذي ترد فيه، فقد تكون حرفية إذا دخلت على الجملة الفعلية، لافتقارها حينئذٍ إلى خواص الأفعال فيها، وقد تكون فعلية إذا اكتسبت خواص الأفعال فيها[٨]. وهذا الرأي تفرّد به المالقي بحسب بحثنا.

رأي الدكتور خليل عمايرة: يرى أنّها أداة نفي لا أكثر، ومن ثَمّ ''فلا علاقة لها باسمية ولا فعلية''[٩].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٤٥/١، ومعاني القرآن، للفراء: ٢٣/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ١٣٦/١، والمفصل: ٢٦٨، والجنى الداني: ٤٥٩، والنحو الوافي: ٥٥٩/١، ومعاني النحو: ٢٥٠/١، وأساليب النفي في القرآن: ٨٠.

(٢) المقتضب ٨٧/٤، ويُنظر: الأصول في النحو: ٨٢/١-٨٣.

(٣) يُنظر: الحلل في اصلاح الخلل، للبطليوسي: ١٦٢، و التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٣-٣١٤.

(٤) يُنظر: المسائل الحلبيات: ٢١٠-٢١١، والمسائل المنثورة، للفارسي، رقم المسألة (٢٤٧): ٢١٩-٢٢٠.

(٥) يُنظر: المسائل الحلبيات: ٢١٠-٢١١.

(٦) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، رقم المسألة (١٢٧) ٨٣٣/٢.

(٧) في النحو العربي: ٢٨٥، ونحو الفعل: ٧٧. وقد نسب بعض الدارسين إلى ابن شقير القول بحرفية "ليس" كأبي حيان في ارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، والمرادي في الجنى الداني: ٤٥٩، بَيْد أنّنا لم نعثر على تلك النسبة أصلًا في كتابه المحلى وجوه النصب.

(٨) رصف المباني: ٣٠٠-٣٠١.

(٩) في التحليل اللغوي: ١٥٦.

ومن الباحثين مَن نادى بإخراج "ليس" من أفعال كان وأخواتها بحجّة أنّها تتفرّد بوزن خاص بها بين صيغ الماضي الثلاث (فعَل، فعِل، فعُل)[١]، وتخصيص باب نحوي خاصّ بها، ويُضمّ إليها "ما"، و"لا" و"لات"[٢].

والذي يبدو أنّ القول بفعلية "ليس" أقرب إلى الصواب، ولا سيّما أنّها تمتلك عددًا من المقوّمات التي تؤهلها للدخول في حقل الأفعال، كاتصال ضميري الفاعلية و "تاء" التأنيث الساكنة وتصوّر معنى الزمن فيها، وقد أجاد أبو البقاء العكبري في عرض هذه المسألة، ورجّح فعلية "ليس" بجملة من الأدلة التي ساقها لتأييد رأيه[٣].

٢. الوظيفة النحوية لـ "ليس":

أقرّ سيبويه إدراج "ليس" في كان وأخواتها، بوصفها فعلًا ناسخًا يرفع الاسم، وينصب الخبر[٤]. وهذه المسألة من رفعها الاسم الذي بعدها، ونصبها خبرها، ممّا لا خلاف فيها بين قدامى النحاة ومحدثيهم، فهي محل إجماع عندهم[٥].

كما اتّفق النحاة على تسمية "كان" وأخواتها، ومنها "ليس" بـ " الأفعال الناقصة"، لكنّهم اختلفوا في سبب هذه التسمية، فجمهور البصريين[٦] يرونَ عدم دلالتها على الحدث، بل تقتصر دلالتها على الزمن فحسب. وقد ردّ ابن مالك هذا المسوّغ بعشرة أوجه، ذكرها في شرح التسهيل[٧]. في حين ذهب ابن مالك[٨]، وابن هشام[٩]، وغيرهما[١٠] وغيرهما[١٠] إلى أن ذلك راجع إلى عدم اكتفائها بمرفوعها في إتمام معنى الجملة.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ وظيفة "ليس" النحوية هي نفي اتصاف اسمها بخبرها في زمن مختَلف عليه بين النحاة كما سيأتي بيانه، وهذا النفي لا يتحصّل في الجملة إلّا بتغيير الحركة الإعرابية لكلٍّ من اسمها وخبرها، عَبّر عنه النحاة بمصطلح (النسخ) وقد فصّلنا القول في هذا المصطلح في موضع سابق من البحث.

---

(١) يُنظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: ٣٧٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣١١-٣١٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٦٤-١٦٥.

(٤) يُنظر: الكتاب ١/٤٥.

(٥) يُنظر: أسرار العربية: ١٣١، وشرح المفصل: ٤/٣٣٦، وهمع الهوامع: ٢/٦٢-٦٣، والنحو الوافي: ١/٥٤٣، وفي علم النحو، أمين السيد: ١/٢٠٣.

(٦) يُنظر: الاصول في النحو: ١/٨٢، اللمع في العربية، لابن جني: ٣٦، المقتصد، لعبد القاهر الجرجاني: ١/٣٩٨، وتعليق الفرائد الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني: ٣/١٧٠.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل: ١/٣٣٨-٣٤٠.

(٨) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤٠٨.

(٩) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٥.

(١٠) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/١٨٢، وشرح التصريح: ١/٢٤٩، والاشباه والنظائر في النحو: ٢/٣٦٦.

على أنّ بعض الباحثين المعاصرين، يرى أنّ الوظيفة الإعرابية لـ "ليس"، هي التي جعلت النحاة يدرجونها في باب (كان) وأخواتها؛ لأنّها تعمل عملها فـ ''"كان للإثبات و "ليس" للنفي، وعلى أنّ "كان" للمضي و "ليس" للحال، ولكن العمل وحده –وهو الحكم اللفظي– كان سبب التبويب والتصنيف''[١].

٣. الوظيفة الدلالية لـ "ليس": ونتناول في هذا المبحث أمرين:

أولهما: دلالة "ليس" على (الحدث)، وللنحاة فيه مذهبان:

المذهب الأول: ذهب جمع من قدامى النحاة إلى أنّها تخلو من دلالتها على حدث[٢]، وحكى أبو حيان الأندلسي أنّ هذا ''مذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والأستاذ أبو علي، وهو ظاهر مذهب سيبويه''[٣]. وأدرجها أبو البركات الأنباري ضمن أخوات (كان) التي سمّاها (أفعال العبارة) وهي عنده أفعال غير حقيقية عالجها العرب الأوائل بأن ''جبروا هذا الكسر، وألزموها الخبر عوضًا عن دلالتها على المصدر، وإذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضًا عن المصدر كان في حكم الموجود الثَّابت''[٤].

وذهب ابن مالك إلى أنّ (كان وأخواتها) تدل على الحدث، وأنّ قوله هو ظاهر قول سيبويه والمبرد، واستثنى "ليس" بقوله: ''وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلَّا (ليس)''[٥].

المذهب الثاني: ذهب بعض من متأخري النحاة إلى أنّها تدل على الحدث، إذ قال الرضي الأستراباذي: ''وأمّا سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح، الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته، وما دام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته، **وليس، الدال على الانتفاء:** فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر: في غاية الظهور''[٦]. في حين وصف السيوطي هذا الرأي بالمشهور عند النحاة[٧].

ويرى غير واحد من نحاة العربية أنّ معنى الحدث ثابت فيها، وإن لم يُنطق بها، إذ قال ابن عصفور:

---

(١) إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى: ١٨.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو ٨٢/١، والمسائل الحلبيات:٢٢٢، واللمع، لابن جني: ٣٦، والمقتصد: ٣٩٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١١٥١/٣.

(٤) أسرار العربية: ١٣٣، ويُنظر: منثور الفوائد، مسألة (١٤): ٣٠، ومسألة (١٠٧): ٦٤، وشرح المفصل: ٣٣٦/٤.

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٤٠/١.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ١٨٢/٤، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ١١٥١/٣.

(٧) يُنظر: همع الهوامع: ٧٤/٢.

''والصحيح أنها مشتقة من أحداثٍ لم يُنطق بها. وقد تقرَّر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول''[١]. وهو الرأي الذي مال إليه بعض المحدثين[٢].

في حين وقف البحث على موقفين متضادّين لأبي حيّان الأندلسي فمرّة أقرّ تضمّن "ليس" معنى الحدث ضمن الأفعال النواقص، إذ قال: ''والمشهور، والمتصور؛ أنها تدل على الحدث والزمان''[٣]. وضعّف الرأي القائل بعدم تصوّر معنى الحدث فيها. ومرّة أخرى نفى تصوّر الحدث في "ليس" في سياق تفسيره قول الله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[سورة الواقعة: ١-٢]، وممّا جاء في تفسيره: ''"ليس" في النفي كـ"ما"، و "ما" لا تعمل، فكذلك "ليس"؛ ذلك أنّ "ليس" مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان. والقول بأنّها فعل هو على سبيل المجاز، لأن حدّ الفعل لا ينطبق عليها. والعامل في الظرف إنّما هو ما يقع فيه من الحدث، فإذا قلت: يوم الجمعة أقوم، فالقيام واقع في يوم الجمعة، وليس لا حدث لها، فكيف يكون لها عمل في الظرف''[٤].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه لا نزاع بين النحاة في جمودية "ليس"، إذ ذكر سيبويه أنّ "ليس" لا ترد تامة؛ ''لأنّها وضعَتْ موضعاً واحدا، ومن ثَم لم تُصرف تصَرُّفَ الفعلِ الآخَر''[٥]. وأمّا سبب جمودها فـ ''لأنّ لفظها لفظ الماضي، ومعناها نفي الحال، فلم يتكلّ لها بناء آخر، إذ لا فائدة في ذلك، فاستعملت على لفظ واحد، ولأنّها خالفت بقية الأفعال في أنّها وُضعت سالبة للمعنى، والأفعال ليس من أصلها أن توضع لسلب المعنى، إنّما تُوضع لإيجابه، فتنزلت في هذا الحكم منزلة الحرف فجمدت ولم تتصرف''[٦]. بَيْد أنّ للعلماء في سبب جمودها بصيغة الماضي رأيين:

الأول: أنّ "ليس" لمّا كان نفيها يدل على الحال والاستقبال، استغنت بصيغتها الماضوية عن أن يأتي منها المضارع، وهذا رأي المبرد، إذ قال: ''وَأمّا امتناعها من التَّصَرُّف فَإِنَّك إِذا قلت: (ضرب) وَكَانَ دللت على مَا مضى فَإِذا قلت: (يضْرب) وَيكون دللت على مَا هُوَ فِيهِ وَمَا لم يَقع، وَأَنت إِذا قلت: (لَيْسَ زيد قَائِما غَدا أَو الآن) أردْت ذَلِك المَعْنى الَّذِي فِي يكون فَلَمَّا كَانَت تدل على مَا يدل عَلَيْهِ المُضَارع اسْتغنى عَن المُضَارع فِيهَا وَلذَلِك لم

(١) شرح جمل الزجاجي: ٣٨٥/١.
(٢) يُنظر: أساليب النفي في القرآن: ٨٨.
(٣) ارتشاف الضرب: ١١٥١/٣.
(٤) البحر المحيط: ٢٠٣/٨.
(٥) الكتاب: ٤٦/١.
(٦) المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تح علي حيدر:١٢٦، ويُنظر: الأفعال الجامدة مصطلحًا واستعمالًا، رسالة ماجستير، للطالبة خالدية زناتي، بإشراف الدكتور حنا حداد، جامعة اليرموك، ١٩٩٣: ٥.

يبن بِنَاء الأَفْعَال من بَنَات اليَاء مثل بَاعَ''[1]. وقد أورد ابن السرّاج في أصوله عبارة المبرّد السابقة، ممّا يدل على إقراره هذا الرأي[2].

الثاني: يرى أصحاب هذا الرأي، أنّ الفعل "ليس" إنّما امتنعت من التصريف لمشابهته "ما" في نفيها الحال، وهو رأي أبو البركات الأنباري، إذ قال: ''وإنّما لم يتصرّف لأنّه في معنى "ما"، لأنّها لنفي الحال كما أنّه ينفي الحال. و "ما" حرف لا يتصرّف، وكذلك ما كان في معناه''[3]. وهو رأي جمهرة من النحاة[4].

ثانيهما: نوع الزمن الذي تنفيه (ليس).

ثَمّة خلاف بين النحاة في تحديد الزمن الذي تنفيه "ليس"، تمثّل بآراء خمسة وهي:

الأول: ذهب قوم إلى أنّها تنفي زمن الحال فحسب، وهو رأي طائفة من قدامى النحاة[5]، ومعاصريهم[6].

الثاني: وذهب آخرون إلى أنّها تنفي زمن الحال والاستقبال، وهو رأي المبرّد[7]، وابن السرّاج[8]، والزجاجي[9].

الثالث: في حين ذهب فريق ثالث إلى أنّ "ليس" لمطلق النفي، وهو رأي سيبويه[10]، وابن الحاجب[11]، وابن مالك[12]، والرضي الأستراباذي[13]، وبعض المحدثين[14].

---

(١) المقتضب: ٨٧/٤.

(٢) الأصول في النحو: ٨٣/١.

(٣) منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، تحـ: د. حاتم صالح الضامن المسألة (١٥): ٣٠.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣٦٦/٤، وشرح جمل الزجاجي: ٣٨٣/١، وشرح التصريح: ٢٣٩/١.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي: ٢٩٧/١، والمسائل الحلبيات: ٢١٠، والمفصل: ٢٦٨، ومنثور الفوائد، المسألة المسألة (١٥): ٣٠، وشرح المفصل: ٣٦٦/٤.

(٦) يُنظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة: ٢٨٥، والنحو العربي، إبراهيم بركات: ٣٠٥/١.

(٧) يُنظر: المقتضب: ٨٧/٤.

(٨) يُنظر: الأصول في النحو: ٨٣/١.

(٩) يُنظر: حروف المعاني، للزجاجي: ٨.

(١٠) يُنظر: الكتاب: ٢٣٣/٤.

(١١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ٨٦/٢.

(١٢) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٠/١.

(١٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٢، ١٩٨/٤-١٩٩.

(١٤) يُنظر: في التحليل اللغوي: ١٦٢، والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ٣٨٠.

الرابع: إنّها عند الإطلاق لا يُراد بها إلّا نفي الحال، وإذا قُيّدت بقرينة فيكون نفيها بحسب تلك القرينة. وهو رأي جمهرة من الدارسين[١].

الخامس: إنّ ليس تخلو من دلالتها على الزمن مطلقًا، وإنّما الذي يُحدّد الزمن، الصيغ بمختلف أشكالها ''فالدلالة على الماضي في نحو (ليس خلق الله مثله) مستفاد من (فَعَلَ)''[٢] لا من "ليس"، وهو رأي الدكتور مهدي المخزومي.

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ "ليس" قد تنفي الحكم نفيًا مجرّدًا من الزمن ''كقول العرب: ليس لكذوب مروءة، ولا لحسود راحة، ولا لسيء الخلق سُؤْدُد.، وقولهم: ليس منا من عق أباه''[٣].

بعد هذه النبذة من الكلام على "ليس" عند النحاة العرب من جوانبها المختلفة، نعود فنبسط الحديث في مقصدنا، وهو تناول ظاهرة النفي في الحديث النبوي الشريف من خلال النص النبوي الذي صدّرنا به حديثنا عن ظاهرة النفي في العربية.

والمطالع للنصّ يلحظ ورود هذه الظاهرة التي مثّلتها "ليس" في قوله ﷺ: **(ما ليس منه)**. والفكرة المضمّنة في هذه النص مؤدّاها، أنّ النبي ﷺ يُخبر عن حال أولئك النفر الذين يتكرّر وجودهم في الأزمان كلّها، فيُدخلون في دين الله أمورًا يُحدثونها من تلقاء أنفسهم، دونما سند شرعي من آية أو حديث، بل يكون مصدرها أهواء النفس وأمزجتها ورغباتها، ثم يأتي أولئك النفر فيزعمون أنّ أفعالهم وممارساتهم مشروعة، وأنّها مستندة في شرعيتها إلى نصوص الكتاب والسنة، وصادرة عنها. وهنا يأتي الإرشاد النبوي في بيان الطريقة الصحيحة في التعامل مع مثل هذه الممارسات، إذ يقرّر النبي ﷺ أنّ جزاءها أن تُعرَض على نصوص الكتاب والسنة، فإن اتفقت معها كانت مشروعة وينبغي إقرارها. وإن خالفتها أو ناقضتها كانت حَريّة بأن تُردّ على صاحبها، بصرف النظر عن الجهة التي مارستها، او نادت بمشروعيتها. على أنّ الحكم –وهو إقرار تلك الممارسات من عدمه– ينبغي أن يصدر عن جهة مؤهّلة للنظر فيها، وذلك بأن تمتلك الأدوات التي تمكّنها من الوقوف على حقيقة تلك الممارسات، ومن ثَمّ إصدار الحكم عليها بالأخذ أو الردّ. وممّا ينبغي التنبيه عليه أنّ النبي ﷺ ليس مراده مطلق الإحداث أو العمل، بل الإحداث الذي لا سند له من الشريعة، فأمّا إذا كان الإحداث له سند شرعي خاص، او ممّا يندرج تحت قاعدة من قواعد الإسلام أو عمومياته فحقّه الأخْذ[٤]، لا الردّ، وفي هذا يقول ابن حجر العسقلاني: ''والبدعة أصلها ما

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١١٥٧/٣، والجنى الداني٤٦٣، ومغني اللبيب: ٢٩٠، وهمع الهوامع: ٧٤/٢، النحو الوافي: ٥٥٩/١، ٥٥٩/١، ومعاني النحو: ٢٥٠/١، والدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي جابر المنصوري: ٧٥.

(٢) في النحو العربي: ٢٥٧–٢٥٨.

(٣) النحو الوافي: ٥٦٠/١، ويُنظر: معاني النحو: ١٩١/٤.

(٤) يُنظر: البدعة في المفهوم الإسلامي الدقيق، د. عبد الملك السعدي: ٢١–٢٢.

أُحدث على غير مثال سابق ويُطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة، والتحقيق أنها إن كانت مما تندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة، وأن كانت مما تندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة، وإلّا فهي من قسم المباح، وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة''[١]. وعلى هذا فلهذا الحديث مفهومان: موافقة ومخالفة، فعلى مفهوم الموافقة يكون التقدير: ما كان من فعل لا سند له في الشريعة فحقّه الردّ، وعلى مفهوم المخالفة يكون التقدير: ما كان من فعلٍ له سند في الشريعة، فحقّه الاخذ. ويُعزّز هذا التوجيه قول ابن رجب الحنبلي: ''والمراد بالبدعة: ما أُحْدِثَ ممَّا لا أصل له في الشريعة يدلُّ عليه، فأمَّا ما كان له أصلٌ مِنَ الشَّرع يدلُّ عليه، فليس ببدعةٍ شرعاً، وإنْ كان بدعةً لغةً''[٢].

وممّا لا يخفى أنّ لفظة (أحدث) في الحديث مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بلفظة (بدعة) الواردة في حديث آخر، ونصّه: ((إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ شَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ))[٣]، إذ عدّ النبي ﷺ المحدثات من شرّ الأمور، ومرّ معنا انّ المقصود بالمحدثات هي الأمور التي خالفت الشرع، أو إنّها لم تستند في إحداثها إلى قاعدة من قواعد الإسلام الكلية.

وما يهمنا في هذا الصدد ظاهرة النفي المتمثلة بالأداة "ليس"، وهي كما ذكرنا فعل يفيد النفي في سياق الجملة الشرطية، ضمن جملة فعل الشرط على وجه التحديد. والذي يُلحظ هنا دخول "ما" على "ليس"، وثمّة توجيهان لـ "ما" في هذا السياق، فإمّا أن تُحمل على أنّها نكرة موصوفة، بمعنى: شيء، وهذا ما تفرّد به ابن فرحون (ت٧٦٩هـ) به، إذ قال: ''قوله: (ما ليس منه): "ما" هنا نكرة موصوفة، ومحلها نصب على المفعولية بـ (أحدث)، والتقدير: (من أحدث شيئا في أمرنا)''[٤]. وإمّا أن تُحمل على أنّها اسم موصول، بمعنى الذي، وهو ما تفرّد به كذلك الدكتور حسني عبد الجليل، إذ قال: ''"ما" اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به لـ (أحدث)''[٥]. والتوجيهان محتملان كلاهما، بَيْد أنّ الذي يترجّح لدى البحث حملها على أنّها نكرة موصوفة بمعنى (شيء)، والذي يُعزّز هذا التوجيه أنّ مُراد النبي ﷺ عدم الاعتداد بأيّ فعل أو إجراء مهما تضاءَل في الصغر إذا كان مخالفًا لأحكام الدين الثابتة المقرّرة بمقادير محدّدة ليس في وسع أحد مجرّد التفكير في مسّها، فضلًا عن التصرّف بها وهذا أمرٌ مقرّر عند علماء الأمة لا خلاف فيه، إذ يقول الدكتور عبد الملك السعدي: ''ما ورد عنه ﷺ مقيدًا بزمان أو مكان أو عدد أو هيئة أو حالة مُعينة، فهذا يجب أن يؤدّى كما ورد دون زيادة أو نقص أو تغيير، فمَن

(١) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٤/ ٣٠٣.

(٢) جامع العلوم والحكم: ٢/٩٠. ويُنظر: فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمة الخمسين للنووي وابن رجب رحمهما الله، عبد المحسن العباد البدر: ٤٠.

(٣) السنة، لابي بكر ابن أبي عاصم، تحـ د. باسم الجوابرة، رقم الحديث (٢٥)، باب الزجر من محدثات الامور: ١/٤٥.

(٤) العدة في إعراب العمدة: ٣/٤٠٣، ويُنظر: إعراب كتاب رياض الصالحين: ١/١٩٠.

(٥) إعراب الأربعين حديثًا النووية: ٦٢.

غَيَّرَ فيه بخلاف ما ورد فهو مبتدع وذلك كأصول العبادات، وعدد الركعات، وأيام الصيام ووقته، ومناسك الحج، ومقادير الزكاة، والأموال التي تجب فيها الزكاة، والقضايا المتعلّقة بالعقيدة ونحو ذلك''(١).

وفي سياق حديثنا عن النفي يُطالعنا الفعل "ليس" بوصفه عارضًا نحويًّا يدل على النفي، وهو محور حديثنا، فأدّى وظيفتين، الأولى: نحوية تتمثّل في رفع اسمه المتمثّل بالضمير المستتر بتقدير (هو)، والذي يراه البحث أنّ استتار الضمير هنا، لا يقف عند حدود الصنعة النحوية من اعتياد استتار الضمير على وفق أساليب العرب في التعبير، بل يلمح البحث مغزىً دلاليًّا يتّسق مع ما قرّرناه في توجيه لفظة "ما" قبله يتمثّل في وجوب ردّ ما لا يربطه نسب بأمور الدين المعلومة بالضرورة لا من قريب ولا بعيد.

وأمّا شبه الجملة الجار والمجرور المتمثّل بقوله: (منه)، فالمتبادر إلى الذهن هو (بعضه)، فـ (مِنْ) هنا للتبعيض، فالرسول ﷺ يُريد أنْ يبيّن لنا، أنّ مَن رام إحداث شيءٍ في ديننا، ولكنه لا ينسب إليه، ولا يرجع إليه من قريب أو بعيد فيكون بعضه، فلا شك أنّ ذلك الإحداث حقّه الرد على صاحبه، بصرف النظر عن مكانة مُحْدِثِه، وبصرف النظر عن طبيعة ذلك الشيء المُحْدَث، وصفته، فما كان مستندًا إلى نصّ شرعي من كتاب وسنّةٍ، أو يدخل في عموميّات القواعد العامة المقرّرة المتّفق عليها بين الفقهاء فالإحداث مُعتبَر ومقبول في هذه الحالة، وما كان لا يستند إلى شيءٍ منها، فهو مردود على صاحبه، بوصفه إحداثًا غريبًا عن الدين.

على أنّ معنى (ابتداء الغاية) في (مِن) منظور في حرف الجرّ هذا، إذ قال الزمخشري: ''فـ (مِن) معناها: ابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة. وكونها مُبَعِّضةً في نحو: أخذتُ من الدراهم، ومُبيِّنة في نحو: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[سورة الحج: ٣٠]، ومزيدة في نحو ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا''(٢). وقال ابن يعيش معقّبًا على عبارة الزمخشري: ''وقول صاحب الكتاب: (وكونُها مُبعِّضةً ... وزائدةً ... راجعٌ إلى هذا)، المعنى: إلى ابتداء الغاية، فإن ابتداء الغاية لا يُفارِقها في جميع ضروبها، فإذا قلت: (أخذتُ من الدراهم درهمًا)، فإنّك ابتدأت بالدرهم، ولم تَنْتَهِ إلى آخر الدراهم، فالدرهم ابتداء الأخذ إلى أن لا يبقى منه شيءٌ، ففي كل تبعيض معنى الابتداء، فالبعضُ الذي انتهاؤه الكلُّ''(٣). وعلى هذا فالإحداث المشار إليه في الحديث الشريف بالفعل (أحدث)، لا شكّ له بداية ابتدأ بها، ولا حدّ لنهايته، فالنبي ﷺ نهى عن أن يُحدث المرء في الدين ما لا صلة له به ابتداءً، فضلًا عن النهي في الاستمرارية في هذا النوع من الإحداث.

(١) البدعة في المفهوم الإسلامي الدقيق: ١٠.

(٢) المفصل في علم العربية: ٢٨٨.

(٣) شرح المفصل: ٤/٤٦١-٤٦٢.

ومعنى التبعيض في حرف الجر (مِن) –وهو المعنى الأرجح هنا– مفهوم من كلمة (شيء) التي دلّت عليها "ما" بوصفها نكرة موصوفة بمعنى (شيء)، وأفادت النص النهي عن الابتداء في الإحداث من جهة، كما أفادت أنّ هذا النهي إنّما تأتّى من كون الشيء المُحدَث لا صلة له بهذا الدين لا من قريب ولا من بعيد.

وشبه الجملة هنا (منه) في محل نصب خبر "ليس"، أو متعلّقة بمحذوف، كما هو مقرّر في علم النحو. وأمّا قول النبي ﷺ: (فهو ردّ) فهي جملة جواب الشرط، فالفاء واقعة في هذا الجواب وهي جملة اسمية مؤلّفة من مبتدأ وخبر قوامها ضمير رفع منفصل مذكّر راجع إلى كلمة (شيء) المفهومة من "ما". وقوله: (رَدّ) بمعنى مردود، فأطلق المصدر وأراد به اسم المفعول، كما قرّره شرّاح الحديث[1]، والذي يبدو أنّه لم يُرد الردّ ذاته فحسب المفهوم من كلمة (مردود)، بل أُريد الردّ بأقوى صوره الذي عبّر عنه بلفظة (رَدّ) الدالّة على المصدرية. فالشيء المراد إحداثه مهما كان متناهيًا في صغره وضعفه، يُقابل بردٍّ يتّسم بالقوة والحزم، كما أنّ صيغة المصدر تحيل إلى دلالة الحدث المطلق مجرداً عن معنى الزمن، ولما كان الزمن من المكونات الأساسية لصيغة اسم المفعول، فإن العدول إلى استعمال المصدر لا يتأتى في السياق اللغوي إلا على سبيل المبالغة في الأمر وجعله الموصوف هو ذات الحدث[2].

على أنّ الذي يُلحظ ههنا أنّه عبّر عن (الإحداث) بالجملة الفعلية التي تدلّ على النيّة المبيّنة في إحداث أمر ما بالفعل الماضي (أحدث)، ممّا يدل على أنّ الإحداث في الدين واقعٌ لا محالة بصرف النظر عن فاعله ومكانه وزمنه، في حين عبّر عن رَدّ ذلك الشيء المُحدَث بالجملة الاسمية التي تدل على الثبات وقيام الصفة في موصوفها. فالإحداث فعل متجدّد، بيد أنّه يُقابل بردّ ثابت دائم تؤدّيه الجملة الاسمية.

وفوق ذلك، فإنّ قول النبيّ ﷺ: "فهو ردّ"، مجاز عقلي إذ أطلق المصدر "ردّ" وأراد به اسم المفعول "مردود" من باب المبالغة في شدّة ردّ القول أو الفعل الغريب عن الشرع. فالإسناد هنا غير حقيقي. ذلك أنّ وصف القول أو الفعل المردود بأنّه "ردّ" وصف مجازي علاقته المصدرية؛ لملابسة الشيء المردود بين اسم المفعول والمصدر وهو من المبالغة؛ لأنّه يدلّ على شدّة ردّ الشيء الذي لا صلة له بالشرع، فكأنّ الشيء المحدَث يردّ نفسه بنفسه ابتداءً لخروجه عن الشرع، فضلًا عن ردّ أولي العلم إياه.

---

(١) يُنظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين علي بن محمد الجوزي: ٢٥٨/٤، و الميسر في شرح مصابيح السنة: ٧٦/١، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: ١/ ١١٨، والمفاتيح في شرح المصابيح ٢٣٧/١، والمنهج المبين في شرح الأربعين، تاج الدين الفاكهاني: ٢١٤، وشرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية، سعد الدين التفتازاني: ٨٩، وإرشاد الساري ١٥٨/٦، وفتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمة الخمسين: ٣٩.

(٢) يُنظر: العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، رسالة ماجستير للطالب: جلال عبدالله الحمادي، بإشراف أ. د. عباس السوسوة، جامعة تعز، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٧م: ٢٢٨.

والنصّ يتحدّث عن أنّ مَن تحدّثه نفسه بالإحداث في أمر الدين أيّ إحداث كان سواء أمارسه حقيقة، أم جال في خاطره إحداثه، فهو مردود ومرفوض ولا محلَّ لمناقشته أو النظر فيه وهذا مستفاد من الجملة الاسمية، والله أعلم.

ومن الجدير ذكره أنّ ابن رجب الحنبلي أورد رواية أخرى للحديث الذي نحن بصدده بلفظ قريب منها، وهي قول النبي ﷺ: **((مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيسَ عَلَيهِ أَمرُنا فَهو رَدٌّ))**[1]. وبإجراء موازنة بين الروايتين، يتّضح لنا أنّ ثمّة اتفاقًا بين الروايتين في بعض ألفاظهما، واختلافًا في بعضٍ أخرى. فالروايتان متّفقتان في أنّهما جملتان شرطيّتان مصدّرتان بـ (مَنْ) التي تستعمل للعاقل، في حين أنّهما مختلفتان في نوع الفعل الذي بعد (مَنْ)، ففي الرواية الأولى ورد اللفظ (أحدث) وفي الثانية ورد اللفظ (عمل)، وقد التفت الإمام النووي إلى هذه النكتة البلاغية التي تقف وراء كُلٍّ من اللفظتين، إذ قال: ''وفي الرواية الثانية زيادة، وهي أنه قد يعاند بعض الفاعلين في بدعة سبق إليها فإذا احتُجَّ عليه بالرواية الأولى يقول: أنا ما أحدثتُ شيئا فيحتُجَّ عليه بالثانية التي فيها التصريح بردّ كل المحدثات سواء أحدثها الفاعل، أو سُبِق بإحداثها''[2]. فالإمام النووي هنا يشير صراحة إلى ردّ شبهة قد يثيرها بعض مَن تحدّثه نفسه الابتداع في الدين، فيُجادل في أنّ من حقّه أن يُمارس بدعة ما، بدعوى أنّه لم يُنشئها ابتداءً، وإنّما أحدثها غيره، فناسب الردّ عليه بهذه الرواية الثانية التي تعمّ مزاولي البدع عامّة في ردّ بدعهم بصرف النظر عمّن أنشأها ابتداءً، أم مارسها أحد من الناس بتقليد بِدع غيرهم ممّن أنشؤوها في زمن سابق.

فلا نزاع في أنّ الرواية الثانية التي جاءت بتركيب (عَمِلَ عَمَلًا) بتنكير لفظة (عملًا)، أعمّ من لفظة (أحدث) التي وردت في الرواية الأولى، وفي هذا يقول أحد الباحثين: ''الرواية الثانية التي عند مسلم أعمّ من الرواية التي في الصحيحين؛ لأنّها تشمل من عمل البدعة، سواء كان هو المحدث لها أو مسبوقاً إلى إحداثها وتابع من أحدثها''[3].

---

(١) هذه الرواية خرّجها الإمام مسلم في صحيحه، عن عائشة –رضي الله عنها– برقم (١٧١٨) ٣/١٣٤٤، ويُنظر موسوعة أطراف الحديث: ٨/٣٨.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٦/٢٩٥، ويُنظر: شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد: ٢٢، والمنهج المبين في شرح الأربعين، لتاج الدين الفاكهاني: ٢١٤، والمعين على تفهم الأربعين: ١٥٣،

(٣) فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمة الخمسين: ٣٩.

أمّا لفظة (عملًا) فيُبعدُ في نظر البحث أن تُعرب مفعولًا مطلقًا بوصفها مصدرًا، جاء لبيان نوع الفعل (عمل)، أو صفته، أو بيان عدده أو نوعه، كما هو مقرّر في علم النحو، بل المراد –والله أعلم– العمل نفسه الذي دلّت عليه لفظة (عمل) أيّ عمل، بصرف النظر عن أيّة نسبة تلحق بها، وقد ذكر بدر الدين بن فرحون (ت٧٦٩هـ) التوجيهين كليهما، بَيْد أنّه رجّح احتمال كون لفظة (عملًا) مفعولًا مطلقًا[١].

فقد عرّف النحاة المفعول به بأنّه ما دلّ على ذات وقع عليها فعل الفاعل اثباتًا أو نفيًا، كما هو مقرّر في الدرس النحوي[٢]. في حين عرّف النحاة (المفعول المطلق) بأنّه: ''المصدر الفضلة، المؤكِّد لعامله، أو المبيِّن لنوعه، أو عدده''[٣].

وفي ضوء ذلك يتبيّن لنا جليًّا أنّ المفعول به لا يتصوّر وجوده في الواقع الخارجي إلّا في شيءٍ يصحّ أن يقع عليه فعل الفاعل، وهذا (الشيء) في الاصطلاح –كما عرّفه السيد الشريف– ''الموجود الثابت المتحقّق في الخارج''[٤]. أو كما عرّفه الكفوي، بأنّه ''خاصّ بالموجود، خارجيًّا كان أو ذهنيًّا''[٥].

فالشيء إذًا في الاصطلاح العلمي يُطلق على ما كان ماديًّا، أو معنويًّا. ولذلك كان الأنسب في وجهة نظر البحث أن تُعرب لفظة (عملًا) الواردة في الرواية الثانية للحديث مفعولًا به للفعل (عمل) بناء على تفسيرها بلفظة : شيء، وهو الإعراب الذي أقرّه الدكتور حسني عبد الجليل في إعرابه للأربعين حديثًا النووية[٦]. ذلك أنّ مراد النبي ﷺ –كما يبدو– هو ردّ إحداث أيّ قول أو فعل أجنبي لا يمتّ بصلة إلى الشرع، أو قواعده العامة، بصرف النظر عن فاعله، أو مكانه، أو زمانه.

ثمّ إنّ الفرق الثاني بين الروايتين من جهة التقديم والتأخير نحويًا في اسم "ليس" وخبرها، ففي الرواية الأولى ورد اسم "ليس" على أصله مضمرًا يعود على "ما"، وكان خبرها شبه جملة (جارًا ومجرورًا) والتقدير: (ليس هو منه)، فليس في الجملة تقديم ولا تأخير، في حين ورد اسم "ليس" في الرواية الثانية اسمًا صريحًا مؤخّرًا عن خبرها وهي كلمة (أمرنا).

---

(١) يُنظر: العدّة في إعراب العمدة: ٤٠٤/٣.

(٢) يُنظر: شرح حدود النحو للأبّذي، لابن قاسم المالكي: ٩٦، وشرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي: ٢٠٠، والمعجم المفصّل في النحو العربي، د. عزيزة فوال بابتي: ١٠٣٥/٢.

(٣) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون: ١٦١٣/٢.

(٤) التعريفات: ١١١.

(٥) الكليات: ٥٢٥.

(٦) يُنظر: إعراب الأربعين حديثًا النووية: ٦٣.

والمسوّغ النحوي في الرواية الأولى واضح، وهو الإضمار بعد الإظهار من باب الإيجاز، إذ وردت لفظة "ما" فيها صريحة مفعولًا به، كما أشرنا آنفًا، ثم أُعيد ذِكرها مضمرة بـ (هو) بوصفها اسم "ليس" فناسب الإضمار بعد الإظهار، كما هو جارٍ في الأساليب العربية الفصيحة.

في حين أنّ جملة "ليس" في الرواية الثانية حصل فيها تقديم خبرها المتمثّل بشبه الجملة (عليه)، على اسمها المتمثّل بكلمة (أمرنا)، فناسب تقديم (الضمير) في (عليه) العائد إلى (عملًا)، لأنّه هو المقصود من النصّ. فمقصود الحديث في روايته الأولى هو إعلاء شأن الدين، بحيث أنّه في مكانة منيعة لا تصل إليه يد عابث أو مبتدع في كيانه وجوهره، إذ يقول الطيبي: ''أقول: في وصف الأمر بـ (هذا) إشارة إلى أنَّ أمر الإسلام كمل واشتهر، وشاع وظهر ظهور المحسوس، بحيث لا يخفى على كلّ ذي بصر وبصيرة، كقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾[سورة المائدة: ٣]، فمن رام الزيادة عليه حاول أمراً غير مرضي؛ لأنه من قصور فهمه رآه ناقصاً. فعلى هذا يناسب أن يقال: قوله: (فهو) راجع إلى (مَن) أي من ابتغى الزيادة على الكمال فهو ناقص مطرود''[1].

في حين أنّ مراد الحديث في روايته الثانية منصّب على العمل، بحيث يستدعي تنبّه المسلمين إلى ضرورة تفحّصهم العمل، وردّ ما لا أصل له في الدين، والذي ناسب تقديم لفظة (عمل) في هذه الرواية –فيما يبدو للبحث– أنّ أمر الدين قد لا يكون ظاهرًا في عصوره المتأخرة كما كان في عصر النبوّة والعصور الإسلامية الأولى. فروايتا الحديث منظور فيهما البُعد الزمني، فالرواية الأولى تشير إلى ظهور أمر الدين ظهورًا يتعذّر معه الإحداث في أمره، في حين أنّ الرواية الثانية يُلحظ فيها أنّ أمر الدين قد لا يكون ظاهرًا، وهذا ما حصل فعلًا في العصور الإسلامية، ولا سيما المتأخرة منها، إذ تجرّأ مَن ليس مؤهَّلًا للنظر في أمور الدين على الابتداع في الدين، بدعوى أنّ ما ابتدعه إنّما هو من الدين، وليس الحقيقة كذلك، ويشهد لهذا التوجيه ما رُوي عن النبي ﷺ أنّه قال: **((يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ))**[2]. فهذا الحديث –وإن أُختلف في صحّته–، بَيْد أنّ معناه صحيح، وهو أنّ الله تعالى يُهيئُ لهذا الدين رجالًا يُخرجون منه تلك المحدثات التي لا تمت بصلة لا من قريب، ولا من بعيد إلى أصله، أو قواعده العامة التي أقرّها الدين.

على أنّ حرف الجر (من) في قوله: (منه) في الرواية الأولى ناسب مجيئه في هذا التركيب –كما أشرنا آنفًا– ظهور معنى التبعيض فيه، والمراد أنّ هذا الإحداث ليس بعضا من الدين، أو ليس ضمنا منه، في حين أنّ

(١) الكاشف عن حقائق السنن: ٦٠٣/٢، ويُنظر: شرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ٨٨.

(٢) رواه ابن وضاح القرطبي مرسلًا في كتابه: البدع والنهي عنها: ٢٦، ويُنظر: بُغْيَةِ المُلْتَمِس فِي سُبَاعِيَّاتِ حَدِيثِ الإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَس، أبي سعيد كيكلدي العلائي، تح حمدي عبد المجيد: ٣٤.

مجيء (على) في الرواية الثانية يفيد معنى (الاستعلاء) كما هو مقرّر عند أهل اللغة[١]، إذ يُشير –فيما يبدو– إلى ظهور أمر الإحداث وشيوعه، بحيث أصبح له أتباع، فحقّه الردّ، ذلك أنّ الدين لا يقبله، بل يرفضه. فسواء أكان الدين ظاهرًا –المعبّر عنه بكلمة (أمرنا) في الحديث– أم كان غير ظاهر، فتعظيم أمر الدين والامتثال لأوامره يقتضي ذلك الردّ لا محالة.

وأمّا قوله ﷺ: (فهو ردّ)، فقد أشار سعد الدين التفتازاني إلى أنّ الضمير (هو) قد يرجع إلى الشخص أو الأمر، واصفًا الاحتمال الأول بأنّه (أبلغ)، في حين وسم الاحتمال الثاني بأنّه (أظهر)[٢]، على اعتبار أنّ السياق يقتضيه. والذي يبدو للبحث أنّ التوجيه الثاني هو الأنسب بحقّ مَن بدر منه إحداث ما، أمّا مَن تكرّر منه الإحداث، فالأنسب أن يتوجّه الردّ إلى شخصه، والمُراد أنّ هذا الشخص مطعون في عدالته، بحيث لا يؤخذ منه شيء، فضلًا عن أن يُطمأنّ إليه، فالأَوْلى أن يستهدف الردّ شخصه بعينه، لأنّه مطعون في عدالته فلا يصلح حينئذٍ أن يُؤخذ عنه شأن من الشؤون التي يَدّعي هذا المُحدِث أنّها من الدين والله أعلم.

وفي ختام تحليلنا هذا النص النبوي الشريف، نستعرض ما جاء به ابن رجب الحنبلي، إذ أورد حديث النبي ﷺ شارحًا وباسطًا القول فيه، مُبيّنًا مقاصده، واصفًا الحديث بأنّه ''أصلٌ عظيم من أُصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها كما أنّ حديث: (الأعمال بالنيَّات) ميزان للأعمال في باطِنها''[٣].

واقتصر شرح ابن رجب في هذا الموطن على الرواية الثانية التي أوردها، وهي قول النبي ﷺ: **((مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيسَ عَلَيهِ أَمرُنا فَهو رَدٌّ))**، إذ ذكر أنّه سيؤخّر حديثه عن مفهوم البدعة والإحداث إلى موطن لاحق من كتابه، وذلك من خلال شرحه لقول النبي ﷺ: ((مَنْ يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتِي وسنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشدين المهديّين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجِذ، وإيَّاكُم ومُحدثاتِ الأمورِ، فإنَّ كُلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ))[*].

على أنّ ابن رجب قسّم الأعمال على قسمين: أعمال عبادات، وأعمال معاملات. وبسط القول في كلّ قسمٍ منهما مستشهدًا على ذلك بطائفةٍ من المسائل التي تندرج ضمن كلّ نوع منهما[٤].

وممّا يُلحَظ على شرح ابن رجب هذا الحديث، أنّ شرحه ها هنا يكاد يخلو من الحديث على أيّ جانبٍ لغوي

---

(١) يُنظر: الجنى الداني: ٤٤١.

(٢) يُنظر: شرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ٨٩.

(٣) جامع العلوم والحكم: ١٩٧/١.

(*) وهو الحديث الثامن والعشرون من الأحاديث التي أوردها ابن رجب في كتابه (جامع العلوم والحكم): ٦١/٢.

(٤) جامع العلوم والحكم: ١٩٩/١–٢١٦.

أو نحوي، ممّا له صلة بموضوع بحثنا، بل كان مقتصرًا في معظمه على الجانب الشرعي ممّا له صلة بموقف العلماء من البدعة في الشرع، ولا سيّما البدعة بمفهومها اللغوي.

الأنموذج الثاني: عَنْ أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: ((لا يُـؤْمِنُ أَحَـدُكُمْ حتَّـى يُحِـبَّ لأَخيـهِ مـا يُحِبُّ لِنَفسه))[1].

نبدأ –بمشيئة الله– بإلقاء الضوء على ظاهرة النفي فيه، من خلال تناول بعض المسائل التي تتعلّق بنصّه الشريف.

فقد اشتمل قول النبي ﷺ: **(لا يُؤمِنُ أحدُكم)** على عارض نحوي ممّا يتعلّق بموضوع دراستنا، وبيان مدى تأثيره في المعنى المعدول عن الأصل، فنسوق الكلام عليه على وفق المخطط الآتي:

الجملة التي فيها عارض: لا يُؤمِنُ أحدُكم

لا: نافية مهملة (العارض النحوي) + فعل مضارع مرفوع + أحدُ: فاعل + (ك) ضمير الخطاب مضاف إليه + علامة الجمع = جملة فعلية منفية

الجملة في الأصل الافتراضي: يكمُلُ إيمان أحدِكم

فعل مضارع مرفوع + اسم صريح (فاعل) + (أحد) مضاف إليه + (ك) ضمير الخطاب + (م) علامة الجمع = جملة فعلية مثبتة

ف (لا) النافية المهملة: ثَمّة مسائل عدّة بشأنها، سنعرّج إلى الحديث على طائفة منها نحويًا قبل الدخول في تحليل بنية النص النبوي ممّا تمسّ إليه الحاجة في بحثنا.

إنّ المطالع لكتب النحو العربي عمومًا، ولا سيما تلك الكتب التي عُنيت بالكلام على حروف المعاني، يلحظ أنّهم قد أهملوا الحديث تمامًا عن "لا" النافية بكل أصنافها من حيث ماهيتها ، ومنها الكلام على "لا النافية للجنس التي سيجيء الكلام عليها عند تناولنا للنص النبوي الشريف الذي وردت فيه، وكذلك "لا" النافية المهملة التي هي موضع حديثنا هنا.

نقول: إنّهم أهملوا الكلام عليها من جهة بساطتها، أو تركيبها، والذي يبدو أنّهم لا خلاف بينهم في القول ببساطتها، وإن لم يصرّحوا بذلك، لأنّ البساطة هي الأصل فيها عند نشأتها. وأمّا التركيب فيها فهو فرع عن ذلك، إذ لو كان شيءٌ من ذلك لنقلته كتب النحو التي بين أيدينا، ولا سيما كتب حروف المعاني التي عُنيت بالكلام عليها على وجه التحديد، بل نرى تلك المصنّفات تفتتح الكلام عليها من جهة عملها فحسب[2].

---

(١) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٣): ٣٦٧/١. ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٣١٢/٧.

(٢) يُنظر: الأزهية في علم الحروف: ١٤٩، وما بعدها، وشرح المفصل: ٣٣/٥، والجنى الداني: ٣٠٠، وما بعدها.

وأمّا في العصر الحديث ففي سياق الحديث عن النفي، قطع المستشرق الألماني برجشتراسر القول بأنّ "لا" هي أقدم أدوات النفي في العربية[١]. ويفترض أنّ أصل "لا" في اللغة الساميّة الأم هو "āl" و "lâ"، ويرى أنّ أصلها واحد[٢]. وقد عقّب الدكتور رمضان عبد التوّاب على ذلك بقوله: ''نعم، على اعتبار أنّ "لا" أصلها: (لأ) بالهمزة، كما في اللهجات العربية الحديثة. وهذه الهمزة توجد في الخط في العبرية؛ وعلى ذلك تكون صيغة: (أل) ناتجة بالقلب المكاني من: (لأ)! ''[٣].

وأمّا من جهة دخولها فهي تدخل على الأسماء ولا تؤثّر في إعرابها، إذ لا تعمل فيها مثل: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو). والأمر نفسه في دخولها على الفعل الماضي والمضارع دون الأمر. فهي حرفٌ نافٍ غير عامل معهما، ومن المقرر بين النحاة أنّها لا تترك أثرًا في آخر الفعل الذي يأتي بعدها[٤]. والأغلب في استعمالها في الأفعال دخولها على الفعل المضارع في الأغلب الأعم[٥].

وأمّا من جهة إفرادها في الكلام وتكرارها فيه، فإذا دخلت على الفعل الماضي فرأي جمهور النحاة أنّ تحقّق النفي بها رهنٌ بتكرارها في الكلام، على الرغم من قلّة دخولها على الفعل الماضي في الاستعمال اللغوي، فهذا المرادي مثلًا يقول: ''وقد تدخل "لا" النافية على الماضي قليلًا والأكثر حينئذٍ أن تكون مكرّرة، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [سورة القيامة: ٣١]''[٦]. ويقول ابن هشام الأنصاري: ''فَإِن كَانَ مَا بعْدهَا جملَة اسمية صدرها معرفَة أَو نكرَة وَلم تعْمل فِيهَا، أَو فعلا مَاضِيا لفظا وتقديرا وَجب تكرارها''[٧]. فإن لم تُكَرَّر "لا" في الكلام مع الفعل الماضي، خرجت إلى معنى الدعاء في الكلام العربي الفصيح[٨].

---

(١) التطور النحوي للغة العربية: ١٦٨.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها: الهامش رقم (٢).

(٤) يُنظر: الكتاب: ٣/٧٦-٧٧.

(٥) يُنظر: الجنى الداني: ٣٠٣.

(٦) الجنى الداني: ٣٠٤.

(٧) مغني اللبيب: ٢٤٣، ويُنظر: همع الهوامع: ٢/٢٠٦.

(٨) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٣١٤، والنحو الوافي: ١/٧١١.

وأمّا من جهة تأديتها معنى النفي فإنّها تنفي الاسماء[١]، ويكون بنفي اتصاف المبتدأ بالخبر، والاسم بعد "لا" النافية غير العاملة يكون معرفة نحو قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠]، ويكون نكرة نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٤]، كما تدخل "لا" النافية المهملة على الصفات والأحوال، وهي مع كل ما ذكرنا يجب أن تُكرّر، إذ قال المرادي في سياق حديثه عن "لا" النافية المهملة مع الأسماء: ''وإذا دخلتْ على الأسماء فيليها المبتدأ، نحو: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو)، والخبر المقدم، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾ [سورة الصافات: ٤٧]. ويجب تكرارها في ذلك. وكذلك يجب تكرارها إذا وليها خبر، نحو: (زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعد)، أو نعت، نحو ﴿زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾ [سورة النور: ٣٥]، أو حال، نحو: (جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً)''[٢].

وأمّا من جهة نفيها لزمن الفعل الماضي الذي تدخل عليه، فإذا تكرّرت فإنّها تفيد عندئذٍ نفي حصول الفعل في الزمن الماضي. وأمّا إذا دخلت على الفعل الماضي من دون تكرارها، فإنّها تفيد نفي زمن الفعل عمومًا[٣]، على الرغم من أنّ النحاة نصّوا على أنّها تفيد نفي المستقبل فحسب[٤].

فإذا دخلت على الفعل المضارع، فثمّة خلاف بين النحاة قدماء ومحدثين من جهة نفيها معناه في الدّرس النحوي العربي. فأما عند قدامى النحاة ومتأخّريهم فثمّة رأيان لهم في هذه المسألة، إذ ذهب قوم إلى أنّها تنفي معناه في الزمن المستقبل فحسب[٥]، وفي طليعتهم سيبويه، إذ يقول: ''وإذا قال: (هو يَفْعَلُ) ولم يكن الفعلُ واقعاً فنفيُه: (لا يفعل). وإذا قال: لَيَفعَلَنَّ فنفيُه: (لا يَفعلُ)، كأنه قال: (واللّه ليفعلنَّ) فقلتَ: (واللّه لا يفعلُ)''[٦]. وحكى المرادي أنَّ هذا مذهب متأخري النحاة، إذ يقول: ''ونص الزمخشري، ومعظم المتأخرين، على أنها تخلّصه للاستقبال. وهو ظاهر مذهب سيبويه''[٧].

---

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٦٩/٢.

(٢) الجنى الداني: ٣٠٥.

(٣) يُنظر البرهان، للزركشي ٣٥٤/٤.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٤/٤، ومغني اللبيب: ٢٤٤.

(٥) يُنظر: الأصول في النحو: ٩٣/١، والأزهية في علم الحروف: ١٥٠، وشرح المفصل: ٣٣/٥.

(٦) الكتاب: ١١٧/٣.

(٧) الجنى الداني: ٣٠٣.

وذهب آخرون إلى أنَّ "لا" النافية الداخلة على الفعل المضارع تنفي معناه في زمن المستقبل فضلًا عن زمن الحال[١]. وهو مذهب الأخفش الأوسط[٢]، كما حكى عنه ابن مالك وتبعه على ذلك، إذ يقول: ''وإذا نُفي المضارع بـ "لا" لم يتعيّن الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، رُوي ذلك عن الأخفش نصًّا''[٣].

ووهِم المرادي في نسبته هذا الرأي إلى أبي العباس المبرد، في قوله: ''وذهب الأخفش، والمبرد، وتبعهما ابن مالك، إلى أنّ ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفيّ بها للحال''[٤]. وعند الرجوع إلى قول المبرّد في مقتضبه، نجده نجده يقول: ''وَمِنْهَا (لَا) وموضعها من الكَلَام النَّفْي. فإِذا وَقعت على فِعْل نفتْه مُسْتَقْبلا وَذَلِكَ قَوْلك: (لَا يقومُ زيد)''[٥]، ويُؤكّد رأيه هذا في موضع آخر من كتابه، فيقول: ''وتدل "لَا" على مَا لم يَقع، كَمَا تدلّ النُّون عَلَيْهِ إِذا قلتَ: (واللهِ لَأَفْعَلَنَّ) ثمَّ نفيت فَقلتَ: (واللهِ لَا أفعلُ). فَهَذَا مُبين بأنفس الحُرُوف مستغن فِيهِ عَن غَيرهَا؛ لِأَن النُّون إِنَّمَا دخلت لتفصل بَين مَعْنيين فَإِذا كَانَ الفَصْل بغَيْرهَا لم تحتج إِلَيْهَا''[٦].

على أنّنا وقفنا على رأي ثالث في هذه المسألة قال به عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، وهو أنّ "لا" إذا دخلت على الفعل المضارع، فإنّها تنفي دلالته على زمن الحال فحسب[*]، واصفًا هذا الرأي بالصحيح، إذ يقول: ''فَإِنّ "لا" لَيست للاستقبال على الصَّحِيح، والمضارع المَنْفِيّ بهَا يَقع حَالا نَحْو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [سورة نوح: ١٣]''[٧]، وقد ذكر هذا الرأي في سياق ردّه على ابن جني الذي أورد شاهدًا شعريًّا لِقس بن ساعدة الأسدي، وهو قوله:

خَليليَّ هُبَّا، طالَما قد رَقَدتُما أَجِدَّكُما، لَا تَقْضِيانِ كَرَاكُمَا[*]

---

(١) يُنظر: أمالي ابن الشجري: ٥٣٤/٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: ٤-٥.

(٢) رايه مذكور في: شرح التسهيل، لابن مالك: ١٨/١، والتذييل والتكميل: ٨٧/١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك: ١٨/١.

(٤) الجنى الداني: ٣٠٤.

(٥) المقتضب: ١٨٥/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٨٥/٢.

(*) أقرَّ الزركشي أنْ تأتي (لا) النافية المهملة لنفي أمور عدّة، ومنها نفيها للحال إذا دخلت على الفعل المضارع، وساق شواهد قرآنية على ذلك، مثل قول الله تعالى : (لا اقسم بيوم القيامة). يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٥٣/٤. وننوّه هنا إلى أنّنا لم نقف على مَن قال بقول البغدادي هذا ممّن سبقه من العلماء، على الرغم من كثرة البحث وشدّة التحرّي. ولا يُقال إنّ الزركشي قد سبقه في ذلك؛ لأنّ الزركشي لم يحصر دلالة "لا" على نفي الحال في دخولها على الفعل المضارع، كما فعل البغدادي. لذا اقتضى التنويه.

(٧) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحـ عبدالسلام هارون ٧٨/٢.

(*) البيت من الطويل، لقسّ بن ساعدة في خزانة الأدب: ٧٧/٢، ٨٠، ولعيسى بن قدامة الأسدي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦١٨.

إذ ذهب ابن جني إلى أنّ "لا" في قوله: (لا تقضيان) ''جملة منصوبة الموضع على الحال، ونفي فعل الحال إنّما هو بـ "ما"، إلّا أنّه جاز هنا بـ "لا" من حيث أراد امتداد الحال، فتصورها ثانيًا وما بعده''[١]، فعقّب عليه عبد القادر البغدادي بقوله: ''ثمَّ جَوَابه عَن إيرَاده على جعله الجُمْلَة حَالا أَنَّهَا مصدّرة بِعلم الِاسْتِقْبَال بِأَن الشَّاعِر أَرَادَ امتداد الحَال، فَلَمَّا لاحظ حَال الِاسْتِمْرَار والاستقبال أَتَى بِـ "لا" ''، واصفًا إيّاه بأنّه ''غير صحيح''[٢].

وأمّا عند طائفة من النحاة المعاصرين، فقد وقف بحثنا على رأيين لهم في هذه المسألة. فأمّا القول **الأول** فذهب أنصاره إلى أنَّ "لا" تفيد مطلق النفي في الماضي والحاضر والمستقبل عند دخولها على الفعل المضارع، وهو رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ قال: ''ويُلاحظ في نفي المضارع، أنّك تقول: (لم يتكلّم)، و(ما يتكلم)، فالنفي للحال، و (لن يتكلّمَ)، فهو للمستقبل، فإذا قلت: (لا يتكلّمُ)، كان النفي أوسع وأشمل ففي نفي "لا" معنى الشمول والعموم. وفي معنى المضارع شيء من الشمول والاتساع أيضًا؛ فالنحاة يقولون: إنّه للحال والاستقبال. وأقول: إنّه قد يتناول الماضي أيضًا''[٣]. وقد قال بهذا الرأي كذلك الدكتور خليل عمايرة[٤]، والدكتور فاضل السامرائي[٥].

وأمّا **القول الثاني**، فذهب أصحابه إلى أنّ "لا" إذا دخلت على الفعل المضارع فإنّها تخلّصه للاستقبال فحسب عند عدم القرينة التي تمنع ذلك. وتبنّى هذا الرأي الأستاذ عباس حسن الذي قال: ''وإنْ دخلت على مضارع، فإنها –في الرأي الراجح– تخلّص زمنه للمستقبل، وتنفي معناه في هذا الزمن المستقبل''، شريطة خلوّ الكلام من قرينة تعيّنه لزمن محدّد يقتضيه السياق[٦]. وتبنّى هذا الرأي عدد من الباحثين، ومنهم الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[٧]، وعبد الجبّار التوامة[٨]، وشكري المبخوت[٩]. وأصحاب هذا الرأي يوافقون مذهب سيبويه، سيبويه، ومَن وافقه في هذه المسألة، كما ذكرنا ذلك آنفًا.

بعد هذه النظرة الفاحصة لـ "لا" النافية المهملة، من حيث المسائل النحوية التي تتعلق بموضوعنا، نعرِّج الآن

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني: ٢٩٢.
(٢) خزانة الأدب: ٢/٧٧–٧٨.
(٣) يُنظر: إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى: ٨٦.
(٤) في التحليل اللغوي: ٢٠١.
(٥) معاني النحو: ٤/٢٠٦.
(٦) النحو الوافي: ١/٥٩، الهامش (٣).
(٧) بناء الجملة العربية: ٢٨٦.
(٨) زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار التوامة: ١٩.
(٩) إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، شكري المبخوت: ١٢٩.

إلى الحديث عنها في النص النبوي الشريف الآتي في إطار ظاهرة النفي في الحديث الشريف بوصفه عارضًا نحويًّا من عوارض بناء الجملة في ضوء الأحاديث التي أوردها ابن رجب الحنبلي في كتابه (جامع العلوم والحكم) ميدان بحثنا.

فقول النبي ﷺ: **(لا يؤمنُ أحدكم)** وردت فيه الأداة "لا" النافية المهملة داخلة على الفعل المضارع (يُؤمِنُ)، فأفادت نفي مضمون ما دخلت عليه. وقد اتفقت أقوال شرّح الحديث النبوي الشريف، على أنّ في هذه الجملة حذفًا ينبغي تقديره فيما دخلت عليه "لا"، لِيصحّ المعنى من جهة، ويدفع التناقض الذي يوجبه ظاهر النص من جهة أخرى. فمنهم مَن قدّره مفعولًا مطلقًا مع صفته معرّفين بالألف واللّام وهو ابن بطّال (ت ٤٤٩هـ)، إذ قال: ''معناه: لا يُؤمنُ أحدُكم الإيمان التام''[١]. وتابعه على هذا التقدير نفسه جمع من العلماء[٢]. ومنهم مَن قدّره قريبًا من هذا التقدير باختلاف الصفة، إذ استبدل كلمة (الكامل) بـ (التام)، وهو تقدير العيني[٣]، وتابعه على هذا التقدير غير واحد من شراح الحديث[٤].

ومنهم مَن قدّر المحذوف مفعولًا مطلقًا مع صفته، ولكن ذِكْرهما جاء عنده بصيغة التنكير لهما، ومنهم الطوفي[٥]، وتابعه عليه عدد من العلماء[٦]. ومنهم مَن قدّره فعلًا مضارعًا منفيًّا بـ "لا" مع فاعله متّصلًا بالضمير بالضمير العائد على (أحد) قبله، بتقدير: (لا يتمُّ إيمانه)، وهو تقدير القاضي عيّاض[٧](ت ٥٤٤هـ).

ومنهم مَن قارب تقديره تقدير القاضي عيّاض، ولكن بفرقٍ يسير، وذلك باستبدال (لا يكملُ) بـ (لا يتمُّ)، وهو رأي أبي العباس القرطبي[٨] (ت ٦٥٦هـ)، وتابعه عليه جمع من العلماء[٩]. وفريق كان تقديره أقرب إلى الشرح منه إلى التقدير النحوي بمفهومه الاصطلاحي، فذكروا أنَّ المراد بقول النبي ﷺ: (لا يُؤمنُ أحدكم)، هو (نفي كمال الإيمان)، وهو تقدير الإمام ابن حجر العسقلاني[١٠]، وتابعه عليه غير واحد من العلماء[١].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٦٥/١.

(٢) يُنظر: شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد: ٤١، و المعين على تفهم الأربعين: ٢٠٠.

(٣) عمدة القاري: ٢٣٢/١.

(٤) يُنظر: إرشاد الساري ١٣٧/١، والفتح المبين بشرح الأربعين: ٣٠٥.

(٥) التعيين في شرح الأربعين، للطوفي: ١٢٥.

(٦) يُنظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: ١٤٢/١، ومنحة الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي يحيى زكريا الأنصاري: ١٤٧/١، وفيض القدير: ٤٤٢/٦، ودليل الفالحين: ٣٩٣/١.

(٧) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عيّاض: ٢٨٢/١.

(٨) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢٢٧/١.

(٩) يُنظر: التعيين في شرح الأربعين، للطوفي: ١٢٥، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ٩٥/١، وعمدة القاري: ٢٣٢/١.

(١٠) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٨٠/١.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، أنّ العلماء أشاروا –كما مرّ معنا– إلى أنّ المراد بنفي الإيمان، هو نفي كمال الإيمان وتمامه(*)، لا نفي أصل الإيمان نفسه، إذ تضافرت القرائن على أنّ النبي ﷺ أقرَّ في غير مناسبةٍ إلى أنَّ أصول الإيمان، هي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرّه، كما في حديث جبريل المشهور عندما سأل النبي ﷺ عن الإيمان، وقد أورده الإمام ابن رجب الحنبلي نفسه في كتابه جامع العلوم والحكم – قيد دراستنا– وممّا جاء فيه: **((قال: فأخْبِرني عَنِ الإيمان. قال: ((أنْ تُؤْمِنَ باللهِ وملائِكَته وكُتُبِه، ورُسُله، واليَومِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بالقَدرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ)). قالَ: صَدَقتَ))**[٢]. ومن ذلك ما ورد من أنّ وفدًا من عبد القيس، أخبرهم النبي ﷺ عن الخصال التي أمرهم بالتزامها، ومنها أمرهم بالإيمان بالله تعالى، إذ قال ﷺ بحق ذلك: **((أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغَانِمِ الخُمُسَ))**[٣].

فواضح من هذين النصّين الشريفين، وغيرهما أنّ مسألة الإيمان الواردة في النص الحديثي –قيد الدراسة– لا علاقة لها بأصول الإيمان التي وردت في النصّين الشريفين اللذين أوردناهما، ممّا اقتضى تأويل الحديث الذي نحن بصدده كما خرّجه العلماء، من أنّه ليس المراد به ظاهر اللفظ من نفي إيمان مَن لا يحبّ لأخيه ما يحب لنفسه، لأنّ ذلك يقتضي إخراج مَن كانت هذه صفته من دائرة الإيمان والحكم بتكفيره، وليس ذلك هو المراد، بل المراد أنّ المرء الذي كان على هذه الشاكلة، قد فاتته خصلة من خصال الإيمان المكمّلة لأصول الإيمان التي قرّرها ديننا الإسلامي الحنيف، وكذلك ناسب المقام التوجيه النحوي القائم على تقدير محذوف يستقيم بموجبه الكلام على وفق المعنى الشرعي الذي سيقَ النصّ النبوي الشريف لأجله.

ويُلحظ هنا أنّ شرّاح الحديث النبوي ذكروا القيد الوصفي المحذوف على اختلاف تقديراته (الإيمان التام، الإيمان الكامل)، بعد تمام الإسناد النحوي بين المسند المنفي (يُؤمن)، والمسند إليه (أحد)، للدلالة على أنَّه ليس من أصل الجملة النواة (لا يُؤمن أحدُكم)، وإنّما هذا الوصف التركيبي بعد تمامه، لِضرورةٍ اقتضاها السياق، وهو دفع التناقض في معنى جملة النواة، بقرائن من خارج النص، إذ ليس المقصود –كما ذكرنا– نفي مطلق الإيمان، بل نفي وصفه،

---

(١) يُنظر: كوثر المعاني ٤٨٩/١، وسبيل المهتدين إلى شرح الأربعين النووية، خلدون بن محمود بن نغوي: ١٨١.

(*) يشهد لهذا التقدير، ما أورده عبدالله بن وهب "أبو محمد المصري" (ت١٩٧هـ) ''عن محمد بن قيس، أنّ عيسى ابن مريم قال: ((لَا يَكْمُلُ إِيمَانُ المَرْءِ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)) يُنظر كتابه: الجامع في الحديث: ٣٤٧.

(٢) يُنظر: جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢) ٩١/١. والحديث مخرّج في كتب الصحاح، يُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٢٠٩/٤، ٣١٥.

(٣) مسند أبي داود الطيالسي، رقم الحديث (٢٨٧٠) ٤٦٦/٤.

ذلك أنَّ النفي ''لا يدخل إلّا على جملة بعد تمامها الإسنادي بالخصوص، ويكون دخوله لتقييد تلك الجملة''[١].

وفي ضوء ذلك نلحظ أنّ النفي هنا متوجّه إلى القيد المخصَّص، وهو نفي كمال الإيمان، لا إلى أصله وهو نفي الإيمان نفسه، بحسب توجيهات الشراح المذكورة آنفًا، وهذا أمرٌ لا غبار عليه، تؤيّده القرائنُ اللغوية التي تقطع به فمن دلالات النفي الوظيفية في الجملة أن يُنفى الشيء، ولكن المراد عدم كماله[٢] كما في هذا النصّ الحديثي، والنفي بـ "لا" كما هو مقرَّر في الدرس النحوي هو بلا شكّ عارض نحوي، ذلك أنّ الأصل في الكلام هو الإثبات، والنفي إنّما هو طارئ على الكلام لغرض أراده منشئ النصّ، وهو إحداث معنى النفي فيه. بمعنى أنّ الإثبات هو الإقرار بثبات النسبة بين المسند والمسند إليه، والنفي إنّما إنكار لتلك النسبة.

وقد تحقق النفي الذي نحن بصدده بواسطة الأداة "لا" التي قيلَ إنّها أصل أدوات النفي كما مرَّ معنا سابقا. بَيْد أنّ تحقّق هذا المعنى لم يكن لِيتأتّى لِـ "لا" لولا إدخالها في السياق النحوي الذي وردت فيه[٣].

وورد التعبير عن فاعل الفعل (يؤمن) في رواية ابن رجب الحنبلي –قيد دراستنا– بكلمة (أحد) مضافة إلى ضمير الخطاب (الكاف) مع علامة الجمع (الميم)، وهي رواية كثير من المحدّثين. في حين أنّ هناك ثلاث روايات أخرى وردت فيها كلمات (عبد[٤]، ورجل[٥]، وأحد[٦]) بدلًا من كلمة (أحدكم) في حديثنا قيد الدراسة، وإنّما أوردنا هذه الروايات المتعدّدة، بغية سعينا للكشف عن الفروق المعنوية في مدخول "لا" فيها.

والذي يراه الباحث أنّ هذه الروايات على الرغم من تعدّدها، إلّا أنّ معناها العام يكاد يكون واحدًا. بيان ذلك أنّ النبي ﷺ إنّما بُعِثَ لبيان الشرعيات، ومنها تأكيده على الأخلاق الفاضلة التي أقرّتها الشريعة، ومنها وجوب أنْ يحبّ المرء للناس ما يحبّه لنفسه كما هو منطوق الحديث، والنهي عن الأخلاق الذميمة، ومنها تحريم حبّ المرء لنفسه ما لا يحبّه للناس، كما هو مفهوم الحديث. فمعنى هذه الروايات واحد، وإنْ ورد الخطاب في الرواية التي نحن بصدد تحليلها نحويًّا ودلاليًّا موجَّهًا إلى معرفة، والخطاب جاء موجَّها إلى نكرة في الكلمات (أحد، رجل، عبد).

---

(١) إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية: ٣٨٠، ويُنظر: القيد التركيبي في الجملة العربية (دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي)، لمنجي العمري: ١٩١.

(٢) معاني النحو: ٢٢٢/٤.

(٣) يُنظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية، د. حلمي خليل: ١٥٥، والدلالة السياقية عند اللغويين، د. عواطف كنوش: ١٠١.

(٤) يُنظر: مسند الإمام أحمد، رقم الحديث (١٣١٤٦): ٣٩٤/٢٠، وصحيح مسلم، رقم الحديث (٧٢): ٦٨/١.

(٥) يُنظر: المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، رقم الحديث (٨٨٦١): ٣٥٦/٨، و الروض الداني إلى المعجم الصغير، للطبراني، رقم الحديث (٧٠٠): ١٨/٢.

(٦) يُنظر: سنن ابن ماجة، رقم الحديث (٦٦): ٢٦/١.

ولا يُقال إنّ ثَمَّة فرقا بين الاسم المعرفة والنكرة من حيث تعلّق الخطاب بهما على وجه العموم، ولا سيما في هذه الروايات المتعدّدة. نقول: لا يُقال ذلك؛ لأنّ موضوع الحديث الذي سيقَ النصّ لأجله يكاد يكون واحدًا وهو نفي كمال الإيمان بحق مَن ورد النصّ بشأنه، بل إنّ الأسماء الدالة على ذوات نكرة تعزّز الفهم القائل بأنّ الخطاب الموجه إلى معرفة في رواية البخاري ومسلم (أحدكم)، لا يُراد بها أُناس بعينهم، بل يُراد بها معنى العموم من خلال مَن وُجِّه الخطاب إليهم؛ لأنّ المسألة التي تضمّنها هذا النصّ الشريف هي مسألة تتعلّق بظاهرة أخلاقية مجتمعية تُسْهِم في تعزيز أواصر الجماعة، ونشر التعاون فيما بينهم، فلا يُعقَل أن يكون الخطاب محصورًا بهم، فضلًا عن أنّه حكم شرعيّ لا وجهَ لحصره بمَن وُجِّه إليه الخطاب، بل هو موجَّه في أساسه إلى أفراد المكلّفين عمومًا من خلال مَنْ كان حاضرًا هذا التوجيه النبوي وقت حصوله.

ومن الجدير بالذكر أنّ كلمة (أحد) في قوله ﷺ (أحدكم)، وردت مضافة إلى ضمير الخطاب (الكاف). وهذه اللفظة تُستَعْمل في اللغة لغرض إفادتها معنى العموم والاستغراق فيما تدخل عليه، ويُراد بها حينئذٍ العاقل مذكّرًا كان أم مؤنّثًا على جهة التغليب. شريطة أنْ تُسبَق بنفي مع عدم إضافتها مطلقًا ووجوب إفرادها، كما هو مذهب سيبويه، إذ قال: ''ولا يجوز لـ (أحد) أن تضعهُ في موضع واجبٍ''[1]. قال أبو سعيد السيرافي في سياق شرحه كلام سيبويه: ''وأمَّا الموضع الآخر: فإنّك تضعه في موضع غير الواجب، في النفي والاستفهام، وتنفي به ما يعقل مؤنّثًا كان أو مذكّرًا، صغيرًا كان أو كبيرًا، نفيا عاما، فتقول: (ما بالدار أحد)، نافيًا للرجال والنساء والصبيان، كما تقول: (ما بالدار عريب ولا كرّاب)، (وما بالدار طوري). ولا يجوز أن تقول: (بالدار أحد). كما لا تقول: (بالدار عريب). وتقول: (هل بالدار أحد)، فيكون بمنزلة (وما بالدار أحد)؛ لأنّه غير واجب''[2]. وهو مذهب جمهور النحاة[3].

أمّا إذا أُضيفت لفظة (أحد) إلى ما بعدها، جاز استعمالها عندئذٍ في كلام موجب، ويجوز أن يُراد به العدد (واحد)، إذ قال السيرافي: ''فأما كونه في موضع الواحد؛ فأكثر ذلك يكون في العدد كقولك: (أحد وعشرون) أي: واحد وعشرون. وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص:١] أي: واحد''[4].

ويقرّر المستشرق الألماني (برجشتراسر)، أنّ كلمة "أحد" من أقدم الكلمات المستعملَة في اللغات القديمة، ومن ثَمّ فهي أسبق في الوجود من كلمة "واحد"، لا بل إنّ الأخيرة مشتقّة منها، إذ يقول: ''فأحد سامية الأصل، و

(١) الكتاب: ٥٤/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي: ٣١٧/١-٣١٨.

(٣) يُنظر: المقتضب: ٩٠/٤، والأصول في النحو: ٨٤/١، وشرح جمل الزجاجي: ١٣٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨٤/٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي: ٣١٧/١.

(واحدٌ) مشتقّة منها''[1]. ويُعزِّز الدكتور فاضل السامرائي هذا الرأي، بعد إيراده فيقول معقّبًا عليه: ''ويُقال للواحد المذكّر في العربيات الجنوبية (أحد)، وللمؤنث (احدت)، وفي اللحيانية (أحد) للواحد المذكّر، و(إحدى) للواحدة، وفي لغة النبط (حد) بمعنى أحد وبمعنى الأول والواحد''[2]. فكلام الدكتور السامرّائي هنا صريح في أنّ كلمة "أحد" أصل لكلمة "واحد" في اللغات السامية القديمة، التي هي أصل للعربية الفصحى المعاصرة.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الذي يعنينا في مقامنا هذا القول بأنّ كلمة (أحدكم) الواردة في الحديث النبوي قيد الدراسة جاءت في سياق النفي. ومن خلال إجراء مسحنا البحثي، يبرز أمامنا رأي تاج الدين الفاكهاني (ت٧٢١هـ) أحد شرّاح (الأربعين) الذي يتضمّن أنّ لفظة (أحد) في هذا الحديث الشريف هي بمعنى (واحد)، إذ يقول: ''(أحد) هنا بمعنى: واحدٌ، فهي –أي: واحد– تُسْتَعْمَلُ في الإثباتِ والنَّفْي''[3]. كما يذهب ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ) مذهب الفاكهاني، فيقرّر أنّ (أحد) ''هنا بمعنى واحد، لا بمعنى (أحد) التي للعموم''[4]. مع التنبيه إلى أنّ هذا الكلام، لم يُورده الهيتمي في سياق شرحه لهذا الحديث، بل أورده في سياق شرحه للحديث الرابع الذي عنون له بـ (مراحل خلق الإنسان وتقدير رزقه وأجله وعمله)، وبدايته ((**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا...**)).

وقد نبّه الدكتور فاضل السامرائي على أنّ كلمة (أحد) ''إذا أُضيفت تكون بمعنى (واحد)، غير أنّها تكون بعضًا من المضاف إليه، فأحد القوم واحد منهم، وهو بعضهم قال تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾[سورة الكهف: ١٩] أي واحدًا منكم، وقال: ﴿قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾ [سورة القصص: ٢٦] أي واحدة منهما، فأنت ترى أنّ المضاف بعض المضاف إليه''[5].

وطبقًا لذلك فإنّ كلمة (أحدكم) ها هنا أُريد بها معنى العموم، فكلّ واحد من المكلفين ذكورًا كانوا، أم إناثًا معنيّون بهذا الخطاب، ودخول "لا" النافية عليها أدّت وظيفة نفي كمال الإيمان بحقّ مَن اتّصف بهذه الصفة وهي الأنانية أو حبّ الذات فحسب، فلم يُحب لغيره ما يُحب لنفسه، إذ يقول ابن بطال (ت٤٤٩هـ) مثلًا: ''وقال بعض الناس: المراد بهذا الحديث كفّ الأذى والمكروه عن الناس''[6]. كما قال القاضي عياض: ''لا يتمّ إيمانه حتى يكون بهذه الصفة للمؤمنين، من كفّه الأذى عنهم، وبذْله المعروف لهم، وموّدته الخير لجميعهم وصرف الضرّ

(١) التطور النحوي للغة العربية: ١٢١.
(٢) معاني النحو: ٢٧٣/٣.
(٣) المنهج المبين في شرح الأربعين، للفاكهاني: ٣٠١، ويُنظر: المعين على تفهم الأربعين: ٢٠٠.
(٤) الفتح المبين بشرح الأربعين: ١٩٩.
(٥) معاني النحو: ٢٧٥/٣.
(٦) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٦٥/١.

عنهم''[1].

والخطاب في هذا النصّ الحديثي الشريف، وإن كان ظاهره خبرًا، بيد أنّه في حقيقته يدلّ على طلب، وهو وجوب حبّ العبد الخيرَ لغيره، وإلا انتفى عنه كمال الإيمان على رأي شرّاح الحديث كما سيأتي، فهو أسلوب خبري أُريد به معنى النهي الذي هو معنى من معاني الإنشاء، جرى على خلاف مقتضى الظاهر وهو أسلوب شائع في كلام العرب، إذ يقول السكاكي في هذه المسألة: ''واعلم أن الطلب كثيراً ما يخرج، لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيُذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يُصار إلى ذلك إلّا لتوخي نكت قلّما يتفطّن لها مَن لا يرجع على دربة في نوعنا هذا ولا يعضّ فيه بضرس قاطع والكلام بذلك متى صادف متممات البلاغة افترّ لك عن السحر الحلال بما شئت''[2]. ويقول العلوي (ت٧٤٥هـ): ''قد ترد صيغة الخبر والمقصود بها الإنشاء، إمّا لطلب الفعل، وإمّا لإظهار الحرص على وقوعه، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣]. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فليس واردا على جهة الإخبار فيهما جميعا؛ لأنه يلزم منه الكذب، وهو محالٌ في كلامه تعالى، لأنّ كثيرا من الوالدات لا تُرضِع الحولين، بل تزيد وتنقُص، وهكذا قد يدخل البيتَ مَن هو خائف، فلهذا وجب تأويله على جهة الإنشاء، والمعنى فيه، لتُرضِع الوالداتُ أولادهن حولين على جهة الندب والإرشاد إلى المصالح، وهكذا قوله: وَمَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً، معناه لِيأمَنْ مَن دخله، ومخالفةُ الأوامر لا فساد فيها، ولا يلزم عليه محالٌ''[3].

وليس هذا الأسلوب شائعا في كلام العرب فحسب، كما أشار إليه هذان العالمان الجليلان وغيرهما من علماء اللغة، بل هو أسلوب شائع كذلك في الخطابات القرآنية، فضلًا عن الخطابات النبوية، إذ تقول إحدى الباحثات في هذا الشأن: ''ومن استقراء الأحاديث الشريفة تبيّن أنّ هناك تراكيب خبرية تنطوي دلالتها على الطلب''[4]. وقالت وقالت في موضع آخر: ''وقد ترد صيغة الخبر أحيانًا في الحديث الشريف، ولكن لا يُراد بها الدعاء، وإنّما دلالة الأمر الحقيقي من الوجوب والإلزام''[5]، ومنه قول النبيّ ﷺ: ((إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ))[6]، فالجملة الفعلية: (فقد أفطر الصائم) جملة خبرية في بنائها التركيبي، ولكنّها في دلالتها تدلّ

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢٨٢/١.

(٢) مفتاح العلوم: ٤٣١.

(٣) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٣/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٤) أساليب الطلب في الحديث الشريف دراسة بلاغية في متن صحيح البخاري، ، هناء محمود شهاب، أطروحة دكتوراه، بإشراف د. د. مناهل فخر الدين فليح، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م: ١٨٩.

(٥) المصدر نفسه: ١٩٠.

(٦) المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، رقم الحديث (٧٨٣١) ٥٢٠/٤، و مسند الإمام أحمد، رقم الحديث (١٩٢) ٣٢٣/١.

على الأمر، ''فعُدِل عن صريح الأمر إلى الخبر، لِمَا لهذا الأسلوب من توكيد وإشعار بأنّ هذه الأوامر قد تحققت''[١].

ولا يخفى على المتذوق لأساليب الكلام العربي في التعبير عن المعاني المختلفة، ''ما لهذا الأسلوب من ترفّق وتلطّف ولين في التعامل بحيث لا يشعر معه المخاطب بشعور المأمور، وهذا يعمل على استمالته على الأمر الذي يُوجّه إليه وتحبيبه به، فتتحقّق سرعة الامثال ومن ثَمّ التنفيذ، وهذا هو هدف الكلام ومراده''[٢]. وأمّا عند تعلّق الخطاب باستعمال الفعل المضارع في التعبير عن المعنى المُراد –كما هو الحال في الحديث الذي يسعى البحث إلى بيان مدلوله–، فيقول أحد الباحثين: ''ربما تظهر سرعة الامتثال في الفعل المضارع دون الأمر، باعتبار أنّ المضارع يدلّ على الحال، بخلاف الأمر فإنّه يدل على الاستقبال، ومن ثَمّ تتحقّق سرعة الامثال في التعبير بالجملة الخبرية بدلًا من الجملة الإنشائية''[٣]. فاستعمال أسلوب الخبر هنا مُرادًا به الإنشاء الطلبيّ، أبلغ من التعبير بصيغة الإنشاء الطلبيّ نفسه.

وبهذا يتبيّن أن قوله عليه الصلاة والسلام: ((**لا يُؤمن أحدكم** ...))، لا يُراد به ظاهر الخطاب وهو الإخبار عن عدم كمال إيمان مَن لا يُحبّ لأخيه مثلما يحبّ لنفسه، بل يُراد به لازمه وهو وجوب محبة المرء الخيرَ لأخيه مثلما يُحبّه لنفسه، فلا يشكّ البحث أبدًا في أنّ هذا المعنى الأخير، هو الذي سيق النصّ من أجله.

على أنّ في هذا النصّ الحديثي مسكوتًا عنه دلّ عليه سياق الكلام، فلا يكفي أن يُظهر العبدُ حبّ الخير لأخيه فحسب، بل لا بُدّ كذلك أن يُبغض لأخيه ما يُبغضه لنفسه من الشرّ، إذ حبّ الخير للناس يُقابله بغض الشرّ لهم فهو مستلزم له، وهذا من بلاغة الخطاب النبوي الذي اتّسم بجوامع كلم صاحبه عليه الصلاة والسلام، وفي هذا يقول ابن رجب الحنبلي مثلًا: ''والمقصودُ أنَّ مِن جملة خِصال الإيمانِ الواجبةِ أنْ يُحِبَّ المرءُ لأخيه المؤمن ما يحبُّ لنفسه، ويكره له ما يكرهه لنفسه، فإذا زالَ ذلك عنه، فقد نَقَصَ إيمانُهُ بذلك''[٤]

على أنّ النبي ﷺ علّق كمال إيمان المسلم في هذه المسألة بتحقيقه ما يحبّ لغيره مثلما يحب لنفسه بالأداة "حتى" الداخلة على الفعل المضارع المنصوب (يُحِبَّ). والأداة "حتى" لها استعمالات عدّة في العربية عند دخولها على معمولها، فقد تكون عاطفة، أو ناصبة، أو جارّة بمعنى انتهاء الغاية، أو تكون حرف ابتداء، كما نصّ على ذلك الزجّاجي[٥]، وغيره من العلماء[١]. فالجرّ والعطف والابتداء بـ "حتى" محل اتفاق بين البصريين والكوفيين[٢]،

(١) أساليب الطلب في الحديث الشريف دراسة بلاغية في متن صحيح البخاري: ١٩٠.
(٢) المصدر نفسه: ١٩١.
(٣) فن البلاغة، د. عبد القادر حسين: ٢٦٩
(٤) جامع العلوم والحكم: ٣١٢.
(٥) يُنظر: حروف المعاني، للزجّاجي: ٦٤.

والكوفيين[٢]، في حين انفرد الكوفيون بمذهبهم القائل بجواز نصب الفعل المضارع بـ "حتّى" مباشرة من غير إضمارٍ[٣]، وناصرهم في رأيهم هذا بعض المحدثين[٤]، أمّا البصريون فأوجبوا إضمار "أنْ" بعدها، بدلالة حتى عليها[٥].

ومن الجدير بالإشارة أنّ للنحاة وقفة في زمن الفعل المضارع بعدها، فهم يرون أنّ الفعل المضارع بعد "حتى" إذا دلّ على الحال يأتي مرفوعًا، وذلك نحو قولك: (سرتُ حتى أدخلُ المدينة)، إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها، وكذلك إذا كان الدخول قد وقع وقُصِد به حكاية الحال الماضية. وهي ههنا تكون للابتداء بمنزلة "إذا" في رفع المضارع بعدها[٦]. أمّا إذا دلّ الفعل على الاستقبال، فإنّه يُنصب بـ "أن" المضمرة وتكون "حتى" هنا للغاية، نحو المثال السابق نفسه، ولكن بنصب الفعل المضارع: سرتُ حتى أدخلَ المدينة. وقد بيّن نحاة العربية أنّ معنى الجملة في حالتي الرفع أو النصب إنّما تحدِّده مقاصد المتكلِّمين، وهذا ما فطن إليه الرضي الأستراباذي في سياق حديثه عن الاحتمالات الإعرابية التي تتضمّنها "حتى" في حالتي الرفع أو النصب، إذ يقول: ''ثم إذا أردنا أن نبيّن متى يرفع المضارع بعد "حتى" ومتى ينصب، قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإنْ قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد "حتى": إمّا في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع ...، وإنْ قصد المتكلم أنّ مضمون ما بعد "حتى"، سيحصل بعد زمان الاخبار، وجب النصب''[٧].

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ "حتى" في النص الحديثي –قيد الدراسة– جاءت في سياق النفي، وقد بيّن النحاة أنّ "حتى" إذا سُبقت بنفي أو استفهام، وجاء الفعل المضارع بعدها وجب نصبه وامتنع الرفع؛ لأن الرفع يتوجّه على أنّ ما بعدها مُسبّبًا لما قبلها، فضلًا عن أنّ السبب منفي فلم يصح الرفع. وهو رأي سيبويه[٨]، وقال به غير واحد من

---

(١) يُنظر: معاني الحروف للرماني: ١٦٤، والأزهية في علم الحروف: ٢١٥، والجنى الداني: ٤٩٨.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٨٠) ٥٧٩/٢ وما بعدها، والمسألة (٨٣) ٥٩٧/٢ وما بعدها، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي: ٢٨٢.

(٣) يُنظر: الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي: ٩٦، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي: ٢٨٢، ووافق أبو البقاء العُكبري –وهو بغدادي المذهب– رأيهم في هذه المسألة، يُنظر: مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العُكبري، تحـ: د. عبدالفتاح سليم: ١٤١.

(٤) وهو الدكتور علي الهروط في بحثه الموسوم (نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد): ٧٨.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦٦١/٤، وما بعدها، والجنى الداني: ٥٠٦.

(٦) يُنظر: الكتاب: ١٧/٣، وشرح المفصل: ٢٤٦/٤، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٤/٢، والجنى الداني: ٥٠٦، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٢٤/٤.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٥٧/٤–٥٨، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦٦٤/٤، ، ومغني اللبيب: ١٣٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٦٢/٣، وشرح التصريح: ٢٧٣/٢، وهمع الهوامع: ١١٤/٤.

(٨) الكتاب: ٣/ ٢٢، ٢٥.

النحاة[١]. وقد بيّن السيوطي أنّ هذا الرأي هو مذهب جمهور نحاة العربية، إذ يقول: ''وَيتَعَيَّن النصب عِنْد سِيبَوَيْهِ والأكثرين بعد فعل غير مُوجب وَهُوَ المَنْفِيّ وَمَا فِيهِ الِاسْتِفْهَام وقلّما نَحْو: (مَا سرت حَتَّى أَدخل المَدِينَة)، و (قلما سرت حَتَّى أدخلَها)، إِذا أردْت بـ (قلّما) النَّفْي المَحْض. و (أسرت حَتَّى تدخل المَدِينَة)، وَإِنَّمَا لم يجز الرّفْع لِأَنَّهُ على معنى السَّبَبِيَّة للْأولِ فِي الثَّانِي وَالأول منفي لم يَقع فَلَا يكون نفي السَّبَب مُوجبا لوُجُود مسببه''[٢].

والذي يهمّنا في هذا المقام مجيء الأداة "حتى" في قول النبي ﷺ: **(حتى يُحِبَّ)**، داخلة على الفعل المضارع المنصوب. وفي ضوء مراجعتنا لأقوال شراح الحديث النبوي، لم نجد بينهم مخالفًا في أنّ "حتى" في هذا الحديث (جارّة)، وقد سبق إلى ذلك الكرماني، مُنكرًا أن تكون عاطفة، أو ابتدائية[٣]، وتابعه على ذلك معظم شرّاح هذا الحديث[٤].

وعلى هذا يكون المصدر المؤول من "أنْ" المضمرة وجوبًا، والفعل المضارع المنصوب في محل جرٍّ بـ "حتى" بوصفها حرف جرٍّ، وهذا رأي جمهور البصريين كما أسلفنا، وهذا يقتضي أن تكون جملة (حتى يحبَّ) جملة مؤولة تقديرها حينئذٍ: (حتى إحبابه). وعلى هذا التقدير النحوي، يكون المعنى: لا يكمل إيمان المسلم حتى تكون غايته أن يحبَّ لأخيه ما يحبّه لنفسه، فتكون "حتى" غاية لتلك المحبّة التي من خلالها يكمل إيمان المسلم.

في حين لم يُجَوّز العلماء هاهنا رفع الفعل المضارع، لفساد المعنى حينئذٍ، إذ يكون المراد: إنّ عدم كمال الإيمان متأتٍّ من كونه سببًا للمحبّة، وذلك غير مراد قطعًا في هذا الحديث النبوي الشريف، بل المُراد أنّ كمال الإيمان في جانبٍ من جوانبه متأتٍّ من محبّة المسلم لأخيه بما يُحبّه لنفسه.

ومضمون الحبّ المضمّن في الفعل المضارع (يُحِبّ) للعلماء فيه توجيهٌ، أساسه ما قاله الإمام (أبو الزناد) من أنّ قول النبي ﷺ: (حتّى يُحِبَّ لِأخيه ما يُحِبُّ لِنفسه) ''ظاهره التساوي وحقيقته التفضيل''[٥]، ويُعلِّل لما ذهب إليه بقوله: ''لأنَّ الإنسان يُحبّ أنْ يكونَ أفضل الناس، فإذا أحبّ لأخيه مثله، فقد دخل هو في جملة المفضولين، ألا ترى أنَّ الإنسان يُجبُ أنْ ينتصف من حقه ومظلمته، فإذا كمل إيمانه وكانت لأخيه عنده مظلمة

(١) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٥٨، وشرح المفصل: ٢٤٨/٤، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٥/٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٦٣، وشرح التصريح: ٣٧٥/٢.

(٢) همع الهوامع: ١١٥/٤.

(٣) صحيح البخاري بشرح الكرماني: ٩٥/١.

(٤) يُنظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: ١٤٢/١، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٨٠/١، وعمدة القاري: ٢٣٢/١، وفيض القدير: ٤٤٢/٦.

(٥) شرح صحيح البخاري، لابن بطال: ٦٥/١.

أو حق، بادر إلى إنصافه من نفسه، وآثر الحق، وإنْ كان عليه فيه بعض المشقة''[1]. وقد تأثّر بما أقّره ابن بطّال مَن جاء بعده من العلماء من شرّاح الحديث النبوي الشريف، فأقوالهم مماثلة له أو تكاد تكون كذلك فيما يتعلق بشرح معنى هذه الجملة[2].

وغنيٌّ عن البيان أنّ مُراد الخطاب ما كان بوسع المرء فعله في حدود العقل البشري الذي هو مناط التكليف فحسب، لا المشاعر والأحاسيس ورغبات القلب، فليس ذلك بمستطاعٍ عند عموم البشر، وفي هذا يقول الإمام الطوفي في سياق شرحه هذا القول، إذ يقول: ''ويشبه أن محبة الإنسان لغيره ما يحب لنفسه إنما هو باعتبار عقله، أي: يحب له ذلك ويؤثره من جهة عقله، أما التكليف بذلك من جهة الطبع فصعب، إذ الإنسان مطبوع على حبّ الاستئثار على غيره بالمصالح، بل على الغبطة والحسد لإخوانه، فلو كُلِّف أنْ يُحبَّ لأخيه ما يُحِبّ لنفسه بطبعه لأفضى إلى أنْ لا يكمل إيمان أحد إلا نادرا''[3].

ومن الجدير بالإشارة أنّ قول النبي ﷺ: (لِأخيه) لَفتَ نظر بعض العلماء من جهة دلالته، إذ قد يُشكل على فئة من الناس، أنّ المُراد بـ (لأخيه) أُناسٌ بعينهم، لا عموم المسلمين في كل مكان وزمان، فردّ بدر الدين العيني هذه الشبهة معقِّبًا عليها بقوله: ''وأجيب: بأن معنى قوله: لأخيه، للمسلمين تعميما للحكم أو يكون التقدير: لأخيه من المسلمين، فيتناول كل أخ مسلم''[4]. فكانت القرينة العقلية عنده هي المُرشد إلى المحذوف المقدَّر، وهو قوله: (من المسلمين).

على أنّ غير واحد من العلماء، رأى في كلمة (أخيه) أنّها تحتمل مفهومًا أوسع من رابطة الأخوّة في الدّين، بأن تكون رابطة العيش المشترك التي تجمع المسلمين مع غيرهم من أهل الذمة، هي المعيار الذي ينطلق منه المسلم في محبّة الخير لأخيه المسلم، فضلًا عن أن يُحبّ لغيره من أهل الذمّة على اختلاف مللهم وعقائدهم بأن يودّ لهم الإسلام مثلًا، إذ يقول القسطلاني: ''ويُحتمل أن يكون قوله أخيه شاملاً للذميّ أيضًا بأن يحب له الإسلام مثلاً''[5].

في حين يُوجب ابن حجر الهيتمي أن يُحبّ المسلم لغيره من أهل الكفر ليس الإسلام فحسب، بل ما يشتمل عليه من فضائل وكماليات، فيقول: ''الظاهر: أن التعبير بـ (الأخ) هنا جَرْيٌ على الغالب؛ لأنّه ينبغي لكلِّ مسلمٍ

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال: ٦٥/١.
(٢) يُنظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢٨٢/١، و المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢٢٧/١، و فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ٨٠/١، وعمدة القاري: ٢٣٢/١.
(٣) التعيين في شرح الأربعين: ١٢٥.
(٤) عمدة القاري: ٢٣٣/١.
(٥) إرشاد الساري: ١٣٧/١.

أن يُحبّ للكفار الإسلامَ وما يتفرَّعُ عليه من الكمالات''[1].وهو رأي الإمام المناوي كذلك[2].

وما أقرّه ابن حجر الهيتمي وغيره من أنّ (التغليب)، هو الذي سوَّغ استعمال كلمة (أخيه) في هذا الموضع يغلب على ظنّ الباحث صحّته، بل ترجيحه على غيره من آراء شّراح الحديث الأخرى في هذا الموضع التي تقصر هذه المحبّة –المُشار إليها في هذا النصّ– على المسلمين فحسب، أو التي تُوسّع مجال المحبّة بأن يحبّ المسلم لغير المسلمين اعتناقهم الإسلام. فعلى الرغم من أنّ اعتناق المرء الإسلام يُعدّ أسمى شيء في هذه الحياة. بَيْد أنّ هذا لا يمنع أبدًا من أن يُحبّ المسلم لغير المسلمين كل خير ورخاء في حدود ما أقرّته الشريعة الإسلامية من مباحات وكمالات، لا بل دفع الضرر عنهم بشتّى أشكاله قولًا وفعلًا، فهذه هي إنسانية ديننا الإسلاميّ الحنيف الذي يفيض بمظاهره الإنسانية النبيلة على بني آدم بشتى مللهم ونحلهم، ونصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهَّرة تقرِّر هذه الحقيقة، وهي من الكثرة بحيث تخرج عن حدّ الحصر.

و**(ما)** في قوله **(ما يُحِبُّ)** وجّهها الإمام العيني على أنّها ''موصولة، والعائد محذوف، أي: ما يحبّه''[3]، وجملة **(ما يحب)** على هذا التوجيه محلها النصب على المفعولية؛ لأنّها مفعول به للفعل المضارع (يُحبّ) الأول، وشبه الجملة (لِنفسه) متعلّق بها.

كما يرى العيني أنّ الضمير العائد محذوف في **(ما يُحبّ)**، بتقدير: ما يُحبّه[4]. وثَمّة حذف آخر يقتضيه السياق وهو الجار والمجرور قدّره العيني: ''ما يُحبّ من الخير لنفسه''[5]، مستدلًّا على هذا بما رواه النسائي رحمه الله عن أنس ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **((وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الخَيْرِ))**[6]. بزيادة **(من الخير)** فيه، وهي قرينة على أنّ المقصود بالأمر المحبوب هنا ما هو خير في العادة فحسب، لا مطلق المحبوب.

على أنّ شرّاح الحديث طرحوا إشكالًا مفاده: إنّ كل إنسان يصعب عليه أن يُقدّم غيره على نفسه فيما يختاره لها، بل يُحِبّ أن يُؤثر نفسه على غيره. وجواب ذلك ما قرّره الإمام ابن الجوزي –مثلًا– من ''أَن المُرَاد حُصُول الخَيْر فِي الجُمْلَة. واندفاع الشَّرّ فِي الجُمْلَة، فَيَنْبَغِي للْإِنْسَان أَن يُحبّ ذَلِك لِأَخِيهِ كَمَا يُحِبهُ لنَفسِهِ، فَأَمّا مَا هُوَ من

(١) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٣٠٦.
(٢) فيض القدير: ٦/ ٤٤٢.
(٣) عمدة القاري: ٢٣٢/١.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٦) السنن الصغرى، للنسائي رقم الحديث(٥٠٦١): ٧/ ٥٤٦.

زَوَائِد الفَضَائِل وعلوّ المناقب، فَلَا جنَاح عَلَيْهِ أَن يؤثر سبق نَفسه لغيره فِي ذَلِك''[١].

وبعد هذه الجولة العلمية المباركة في رحاب الدرس اللغوي في هذا الحديث من خلال ما اشتمل عليه من مسائل نحوية، فإنّنا نشرع في عرض ما أبداه ابن رجب الحنبلي من جهدٍ علمي على وجه الدقة والإيجاز قدر تعلّق كلامه بموضوعنا.

أورد ابن رجب الحنبلي هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام فيه، كما أورد رواية أخرى بلفظ: ((لا **يَبْلُغُ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الخَيْرِ**))[٢]، مُحتجًّا بها على أنّ المراد بنفي الإيمان في الرواية الأولى ''نفيُ بلوغِ حقيقته ونهايته، فإنَّ الإيمانَ كثيراً ما يُنفى لانتفاءِ بعض أركانِهِ وواجباته''[٣].

وهو بهذا التوجيه لا يبعُد عن توجيه غيره من شرّاح الحديث الذي ذكرناه آنفًا. وقد أكَّدَ هذا المعنى بقوله: ''والمقصودُ أنَّ مِن جملة خِصال الإيمانِ الواجبةِ أنْ يُحِبَّ المرءُ لأخيه المؤمن ما يحبُّ لنفسه، ويكره له ما يكرهه لنفسه، فإذا زالَ ذلك عنه، فقد نَقَصَ إيمانُهُ بذلك''[٤]. وقال في موضع آخر: ''وحديثُ أنس الذي نتكلَّمُ الآن فيه يدلُّ على أنَّ المؤمن يَسُرُّهُ ما يَسرُّ أخاه المؤمن، ويُريد لأخيه المؤمن ما يُريده لنفسه من الخير''[٥]. وأكّد هذا المعنى فيما بعد، بقوله: ''وفي الجملة: فينبغي للمؤمن أنْ يُحِبَّ للمؤمنينَ ما يُحبُّ لنفسه، ويكره لهم ما يكره لِنفسه، فإنْ رأى في أخيه المسلم نقصاً في دينه اجتهدَ في إصلاحه''[٦].

وفي ضوء ما عرضناه يتبيّن لنا أنّ ابن رجب الحنبلي قد فصّل القول في شرح هذا الحديث على وجهٍ يُظهر فيه مقاصده الشرعية، وما اشتمل عليه من فضائل مشفوعة بالنصوص الشرعية التي تؤيّد ما أقرّه، فضلًا عن إيراده من الآثار عن الصحابة والتابعين ما لها صلة بما ذهب إليه، وإن كان البحث يرى أنّ ما تطرّق إليه ابن رجب الحنبلي في شرحه هذا الحديث يخلو أو يكاد من الكلام على ظاهرة لغويّة، أو نحوية ممّا له صلة بموضوع بحثنا، سوى كلامه على أنّ المراد بنفي الإيمان، هو (نفي بلوغ حقيقته ونهايته) على حدّ قوله، الذي يُعدّ من وجهة نظر الباحث أقرب إلى التفسير المعنوي منه إلى التقدير النحوي.

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٣/ ٢٣٢، ويُنظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢٢٧/١.

(٢) صحيح ابن حبان المسند الصحيح في التقاسيم والأنواع، رقم الحديث(٦٧٨): ٤٦٦/١.

(٣) جامع العلوم والحكم: ٣٦٧/١.

(٤) المصدر نفسه: ٣٦٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ٣٧٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ٣٧٤/١.

الأنموذج الثالث: عَنْ أبي مَسعودٍ البَدريِّ ﷺ، **قال**: **قال رسولُ اللّهِ** ﷺ : ((**إنَّ مِمَّا أدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلام النُّبُوَّةِ الأُولى**: **إذا لَم تَستَحْيِ، فاصْنَعْ ما شِئْتَ**))[1].

بوّأ الإسلام (الحياءَ) مكانة سامية، ورفع درجته حتى جعله من منازل الإيمان، بل خصّه بالذكّر من دون سائرها، ففي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قال: ((الإيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ العَظْمِ عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ))[2]. ولذلك كان الحياء أساس كل الفضائل والانضباط الأخلاقي، فهو بمثابة العمود الفقري للآداب العامة ذات الطابع الراقي التي ينبغي أن يتحلّى بها كل مسلم.

وكان النبي ﷺ سيد الحيِيّن، فكان عليه الصلاة والسلام أشدّ حياءً من العذراء في خدرها، كما ورد في الخبر الصحيح عنه[3]. فالحياء صفة إيجابية لا يصدر عنها إلّا الخير، فعن عمران بن حُصَين، أنّ رسول الله ﷺ قال: ((إِنَّ الحَيَاءَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ))[4]. ولذلك اقتضى على كل إنسان، ولا سيما المسلم أن يتّصف بهذه الصفة ويجتهد في اكتسابها، وإلّا كان إنسانًا يُقدم على فعل كلّ ما يعيبه الشرع وأوجب تركه، ففعل الموبقات والرذائل الخلقية رهن بترك المرء حياءه، ولذلك حذّر من تخلّي العبد عن الحياء، فكان هذا الحديث الشريف –قيد الدراسة– الذي قال العلماء بحقّه بأنّ مدار الإسلام يكون عليه[5].

واقتضت طبيعة دراستنا أن نثبت الهيكلية التي يقوم عليها النظام النحوي في كلِّ نص من نصوص الأحاديث النبوية التي يتناولها بحثنا بالنظر والدراسة.

وفيما يتعلّق بالحديث النبوي في هذا الموضع، فإنّنا نورد هنا أصل النص، قبل دخول العارض النحوي عليه، من جهة إثباته، ثم إثبات العارض الأول وهو (النفي) فنورد الجملة المنفية، وكذلك إثبات العارض الثاني وهو (الشرط) الداخل على الجملة المنفية بحسب اجتهادنا الذي توخينا فيه مراعاة التماسك في الجملة، والدقّة في التعبير عن المعنى المُراد ما أمكننا؛ لأنّ نصّ الحديث يتضمّن عارضين نحويين: النفي بـ "لم"، ودخول "إذا" الشرطية غير الجازمة عليها.

---

(١) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٠): ٦٢٦/١. ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٤١٦/٣.

(٢) مسند الإمام أحمد، رقم الحديث(٩٣٦١): ٢١٢/١٥-٢١٣، وصحيح البخاري، رقم الحديث (٩): ١١/١

(٣) عن أَبِي سَعِيدٍ الخدري قال: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ العَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا، وَكَانَ إِذَا رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ عَرَفْنَا ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ)). الزهد والرقائق، لابن المبارك، تحـ: حبيب الرحمن الأعظمي، رقم الأثر (٦٧٦): ٢٣٦.

(٤) مسند أبي داود الطيالسي رقم الحديث (٨٩٣): ١٨٦/٢.

(٥) يُنظر: التعيين في شرح الأربعين: ١٦٨، وشرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ١٣٥.

الجملة المثبتة: يستحيي المرءُ من فعْل ما يشاء = الجملة في الأصل
فعل مضارع + فاعل (اسم ظاهر) + حرف جر + اسم مجرور (مضاف) + اسم موصول (مضاف إليه) + جملة صلة الموصول.

الجملة المنفية: لم تستحي، فتصنعُ ما تشاء = جملة معدولة بعارض واحد
أداة النفي (العارض النحوي) + فعل مضارع مجزوم وفاعله المستتر + الفاء استئنافية + مضارع مرفوع وفاعله المستتر + اسم موصول (م به) + جملة صلة الموصول

الجملة المنفية بشرط: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت = الجملة المعدولة بعارضين
أداة الشرط (العارض النحوي) + اداة النفي (العارض النحوي) + مضارع مجزوم وفاعله المستتر (فعل الشرط) + فاء الربط + فعل أمر وفاعله المستتر + اسم موصول (م به) + جملة صلة الموصول (جملة جواب الشرط)

وقبل الولوج في تحليل بنية النص النبوي نحويًّا، كان لا بدَّ من توطئة تتناول العارض النحوي الذي تضمّنه هذا النص، وهو النفي الذي مثّلته الأداة "لم" النافية، بصرف النظر عن الكلام على "إذا" الشرطية إلَّا بقدر ما يقتضيه المقام لأنّنا قصرنا هذا الفصل سلفًا للحديث عن النفي.

النفي بـ "لم" في الدرس النحوي:

لم يقف البحث على خلاف عند قدامى النحاة، فمن جاء بعدهم في القول ببساطة "لم"، وعدم تركيبها، إذ لم نقف في كتبهم على مَن قال بتركيبها[1]، حتى إنّ علاء الدين الإربلي (ت٧٤١هـ) حكى إجماع النحاة على ذلك، إذ قال: ''لم هو حرف محض من الحروف البسيطة بإجماع''[2].

على أنّ أصحاب المصنّفات في (حروف المعاني) سلكوا النهج نفسه في هذه المسألة[3]. في حين ذهب الخليل الفراهيدي وحده من القدماء –بحسب استقراء البحث– إلى أنّ "لم" مركّبة، إذ قال: ''لَمْ، خفيفة: من حُروف الجَحْد بُنِيَتْ كذلك. ولَمْ، اللاّم مفصولة من الميم، إنّما هي لام ضمّت إلى (ما) ، ثمّ حُذفت الألف، كما قالوا: بِمَ،

(١) يُنظر: الكتاب: ١١٧/٣، والأصول في النحو: ١٥٧/٢، وشرح المفصّل: ٣٥/٥، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٦٣/٤-٦٤، وهمع الهوامع: ٣١١/٤.

(٢) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي: ١٢٤.

(٣) يُنظر: حروف المعاني، للزجاجي: ٨، ومعاني الحروف، للرماني: ١٠٠-١٠١، ورصف المباني: ٢٨٠، والجنى الداني: ٢٨٠-٢٨١، ومغني اللبيب: ٢٧٥.

ونحو ذلك غير أنّها لما كانت كثيرة الجَرْي على اللِّسان أُسْكنتِ الميم،''[١].

ويتّضح من قول الخليل أنّ "لم" مركّبة، وهو ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي[٢] من المحدثين مستمدًّا ذلك من المستشرق الألماني برجشتراسر[٣].

والحقيقة أنّ ثمّة فرقا بين مذهب الخليل الفراهيدي في "لم" وما أقرّه المخزومي، ذلك أنّ الخليل رأى أنّ "لم" مكوّنة من (اللّام)، فألصقت بـ "ما"، في حين رأى المخزومي أنّها حصيلة اجتماع (لا) مع (ما)، ثمّ صارت "لم" بفعل التطور اللغوي.

في حين ذهب الفرّاء إلى أنّ "لم" بسيطة، وكأنّها مأخوذة في الأصل من (لا)، ثمّ تطوّرت صوتيًّا فأُبدلت الألف ميمًا[٤]. ومال إليه الدكتور أحمد ماهر البقري من المحدثين[٥].

ومذهب الزركشي أنَّ "لم" مأخوذة من "لا" و "ما" النافيتين، إذ أُخِذت ''اللَّامَ مِنْ "لَا" الَّتِي هِيَ لِنَفْيِ الأَمرِ فِي المُسْتَقبَلِ والمِيم من "ما" الَّتِي هِيَ لِنَفيِ الأَمرِ فِي الماضي وَجَمَعَ بينَهُمَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ في "لَم" المُسْتَقبَل وَالماضيَ، وَقَدَّمَ اللَّامَ عَلَى الميمِ إِشَارَةً إِلى أَنَّ لا هُوَ أَصْلُ النَّفيِ ولِهَذا يُنْفَى بِهَا فِي أَثْناءِ الكَلَام''[٦].

في حين ذهب الدكتور ابراهيم أنيس إلى القول بتركيبها، فهو يعدّ "لم" ''منحوتة من لا، ما''[٧]، ويرى أنّ ''النفي بأداة مركبة آكد وأقوى من النفي بأداة بسيطة''[٨].

أمّا الدكتور خليل عمايرة، فقد عرض آراء النحاة في هذه المسألة من غير ترجيح[٩]. في حين رجّح الدكتور حسن المالكي القول ببساطتها، معلّلا لذلك بأنّه ''الأصل' ولأنّ القول بالتركيب يفتقر إلى دليل بيّن''[١٠].

---

(١) العين: ٣٢١/٨.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٥.

(٣) يُنظر التطور النحوي: ١٧٣.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٨/٤، وشرح التصريح: ٣٩٨/٢. ولم نعثر على رأي الفرّاء في كتبه المطبوعة بحسب بحثنا.

(٥) أساليب النفي في القرآن، أحمد ماهر البقري: ١٠٧.

(٦) البرهان في علوم القرآن: ٣٧٩/٢

(٧) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ١٦٩.

(٨) المصدر نفسه: ١٧٠.

(٩) في التحليل اللغوي: ١٨٧.

(١٠) الأدوات العاملة المختلف في بساطتها وتركيبها(دراسة نحوية)، د. حسن بن حسين شماس المالكي، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية ، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ع (٢٢)، مج (٥)، يونيو ٢٠١٠م: ٢٨٢٤.

وبعد فهذا ما وسعنا بذله في ذكر مذاهب النحاة العرب قدماء ومعاصرين في هذه المسالة، فلم ندّخر جهدًا في ذلك.

وظيفة "لم" الإعرابية في الدرس النحوي:

يرى سيبويه أنّ "لم" تختصّ في دخولها على الفعل المضارع فحسب، فتعمل الجزم فيه، إذ قال سيبويه: ''باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: "لم"، و "لما"، و "اللام" التي في الأمر، وذلك قولك: لِيفعلْ، و "لا" في النهي، وذلك قولك لا تفعلْ؛ فإنّما هما بمنزلة "لم" ''[١].

وهذه المسألة هي محلّ إجماع بين النحاة، فلا نعلم في ذلك خلافًا في حدود ما وقفنا عليه من آراء النحاة في عصور الدرس النحوي المختلفة[٢].

وثَمّة مسألة مهمة في هذا الصدد، حصل بشأنها خلاف بين النحاة في فهم مُراد سيبويه في الباب الذي عنون له: (باب نفي الفعل)، إذ قال: ''إذا قال: فعل، فإنَّ نفيه لم يفعل. وإذا قال: قد فعل، فإن نفيه: لمَّا يفعل''[٣]، فهذه العبارة أثارت لدى النحاة تساؤلًا مفاده: هل إنّ "لم" دخلت على الفعل المضارع، فقلبت زمنه إلى الماضي، أو هل إنّ "لم" دخلت في الأصل على الفعل الماضي، فعبّرت عن عملها الجزم في الفعل المضارع من أجل أنّها عاملة؟ وقد كان لكلّ واحد من الرأيين أنصاره من النحاة، فأمّا **الرأي الأول** فقد نسب إلى سيبويه القول بأنّ "لم" إنّما تدخل على الفعل المضارع، وتقلب معناه إلى الماضي، وممّن أقرّ ذلك ابن يعيش[٤] والمرادي[٥]، في حين نسب آخرون إلى سيبويه القول بأنّ "لم" تدخل على الفعل الماضي، وتنقل لفظه إلى الفعل المضارع اضطرارًا لأجل إعمال "لم" الجزم في الفعل الذي تدخل عليه، وممّن عزا ذلك إلى سيبويه علاء الدين الإربلي[٦]، وأبو حيان، الاندلسي[٧]، وابن عقيل[٨].

---

(١) الكتاب: ٨/٣.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو: ١٥٧/٢، والكافية في علم النحو: ٤٦، وشرح التسهيل: ٦٦/٤، وشرح الأشموني: ٥٧٥/٣، وحاشية وحاشية الخضري: ٧٤٣/٢.

(٣) الكتاب: ١١٧/٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣٥/٥.

(٥) يُنظر: الجنى الداني: ٢٨١.

(٦) يُنظر: جواهر الادب: ١٢٥.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٨٥٩/٤.

(٨) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٨/٣.

أمّا من حيث رأي القدماء في هذه المسألة، فهم على رأيين في ذلك، فمنهم مَن ذهب إلى أنّ "لم" تدخل على الفعل المضارع وتقلب زمنه إلى الماضي، وهو رأي جمهور النحويين، فيما وقف عليه بحثنا من خلال رجوعه إلى المصنّفات النحوية، كابن السرّاج[١]، وأبي علي الفارسي[٢]، وغيرهما[٣].

وأمّا رأي المحدثين في هذه المسألة، فهم مجمعون على أنّ "لم" دخلت على الفعل المضارع وقلبت معناه إلى المضي شأنهم في ذلك شأن أسلافهم من النحاة القدماء الذين قالوا بذلك مسبقًا، ومنهم الدكتور احمد عبد الستار الجواري[٤]، والأستاذ عباس حسن[٥]، والدكتور خليل عمايرة[٦]، وغيرهم[٧].

وأمّا سبب عمل "لم" الجزم فيما تدخل عليه، فللنحاة فيه آراء، أقدمها رأي الأخفش فيما حكاه عنه أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، إذ ذهب إلى أنّ سبب عملها الجزم إنّما يرجع إلى أنّها حرف نفي ''فأشبهت "لا" في قولك: لا رجلَ في الدار، فحذفت بها الحركة كما حذفت التنوين من الأسماء''[٨]، كما حكى النحاس عن غيره أنّها جزمت ''لأنّها أشبهت "إنْ" التي للشرط؛ لأنّها تردّ المستقبل إلى الماضي كما تردّ "إنْ" فتحتاج إلى جواب فأشبهت الابتداء، والابتداء يلحق به الأسماء الرفع وهو أولى بالأسماء فكذا حذف مع "إنْ" لأنّ أولى ما للأفعال السكون''[٩]، وهذا الرأي قال به ابن الورّاق[١٠](ت ٣٨١هـ)، والدكتور أحمد ماهر البقري من المحدثين[١١].

أمّا الرمّاني، فيخرج علينا برأي فيه جدة، إذ يرى أنّ "لم" إنّما ''عملت الجزم لأنّها نقلت الفعل نقلين: نقلته إلى الماضي، ونفته''[١٢]. فهو يستعمل مصطلح (النقل) ومراده –فيما يبدو– انّ "لم" حوّلت معنى الفعل المضارع من المستقبل إلى الماضي، فضلًا عن نفيها معناه في الزمن الماضي.

أمّا العُكبري فقد أطنب في تسويغ جزم الفعل المضارع بـ "لم"، في ثلاثة أمور، أحدها مردّه سببٌ صوتي من

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ١٥٧/٢.
(٢) يُنظر: الإيضاح، لأبي علي الفارسي: ٢٥٠.
(٣) يُنظر: الجمل، للزجاجي: ٢٠٧، و معاني الحروف:١٠٠–١٠١، وشرح التسهيل: ٦٣/٤، ومغني اللبيب: ٢٧٥.
(٤) يُنظر: نحو التيسير: ٩٢.
(٥) يُنظر: النحو الوافي: ٤١٣/٤.
(٦) يُنظر: في التحليل اللغوي:١٨٧.
(٧) يُنظر: بناء الجملة العربية: ٢٩٠، وأساليب النفي القرآن: ١٠٨، وفي علم النحو، أمين السيد: ٢٣٤/٢.
(٨) إعراب القرآن، للنحاس: ٢٠٠/١.
(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(١٠) يُنظر: علل النحو، لابن الوراق: ١٩٨.
(١١) يُنظر: أساليب النفي في القرآن: ١١٦.
(١٢) يُنظر: معاني الحروف، للرماني: ١٠٠–١٠١.

جهة لفظه ونقل زمنه على حدّ تعبيره، والثاني: مرجعه نحوي سياقي أساسه التغاير الزمني للفعل المضارع قبل دخول حرف الجزم عليه وبعده.

والثالث: الأثر الإعرابي الذي يُحدثه حرف الجزم من جهة وظيفته في الجملة، إذ إنّ علامة السكون هي حالة تتوسّط علامة الضمة في الفعل المضارع باعتبار لفظه قبل دخول حرف الجزم عليه، بوصفه فعلًا مُعْربًا، وبين حركة البناء التي يستحقّها من جرّاء مشابهته لفظ الفعل الماضي بوصفه فعلًا مبنيًّا(١).

وظيفة الأداة "لم" الدلالية:

مرَّ بنا آنفًا أنّ "لم" حرف نفي، يختصُّ بدخوله على الفعل المضارع، فينفي حدوثه في الزمن الماضي. بَيْد أنّ زمن هذا النفي بحاجة إلى شيءٍ من التفصيل بغية الدقّة العلمية.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن ههنا: ما هو طبيعة النفي بـ "لم" في الاستعمال اللغوي؟ ويُجيب ابن يعيش عن ذلك، فيقول: ''فإن قيل: فما الحاجة إلى "لَمْ" في النفي؟ وهلّا اكتُفي بـ "ما" من قولهم: (ما قام زيدٌ)، قيل: فيها زيادةُ فائدة ليست في "ما". وذلك أنَّ "ما" إذا نفتِ الماضي، كان المراد ما قرب من الحال، ولم تنفِ الماضي مطلقًا''(٢). فابن يعيش يُشير هنا صراحة إلى الغاية التي سوّغت استعمال "لم"، بدلًا من "ما" في الاستعمال اللغوي، وهي أنّ "لم" يكون نفيها أشمل واعم من النفي بـ "ما"، إذ إنّ "ما" تنفي الحدث في الزمن الماضي القريب من زمن الحال، في حين إنّ "لم" تنفي الزمن الماضي مطلقًا، بصرف النظر عن بعده عن زمن الحال، أم قربه منه.

وعند الحديث عن الفرق بين "لم" و "ما"، ذكر ابن مالك أمورًا، ومنها ''جواز انفصال نفيها عن الحال، فتنفي الماضي المنقطع حدثه عن زمن الحال، كما تنفي الماضي المتصل به. مثال الأول قولهم: لم يكن كذا ثم كان. وقوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾ [سورة الإنسان:١]''(٣)، إذ يُجوّز ابن مالك في "لم" أن لا تدلّ على نفي الحال، فيقتصر نفيها على الزمن الماضي الذي لا صلة له بزمن الحال، وهو رأي جمهرة من الدارسين(٤).

ويرى الدكتور علي جابر المنصوري أنّ قول القائل: (كان يفعل) يكون نفيه: (لم يكن يفعل)، والمراد به

---

(١) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٧/٢.

(٢) شرح المفصل: ٣٥/٥.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك: ٦٤/٤.

(٤) يُنظر: المساعد، لابن عقيل: ١٢٨/٣-١٢٩، وشرح التصريح: ٣٩٨/٢، وهمع الهوامع: ٣١١/٤، والنحو الوافي: ٤١٥/٤، وبناء الجملة العربية: ٢٩١، والنحو المصفّى: ٢٩٧، وفي التحليل اللغوي:١٨٧.

الحدث الذي يقع في الماضي، ثم يتجدّد وقوعه مرّات في الماضي وينقطع، بصرف النظر عن كون هذا الانقطاع قريبًا من زمن الحال، أم بعيدًا عنه، معنونًا لهذا المعنى بـ (جملة الماضي المتجدد)[١]. وقد أكّد ما ذهب إليه في موضع آخر، إذ يقول: ''أمّا الجملة الخبرية الماضوية المنفية، فإنّ الغالب فيها، هو استعمال المضارع للدلالة على المضي، لأنّه هو الذي يضم أكثر أدوات النفي (لم، لمّا، ليس، ما، لا، لن)، فكلّ هذه الأدوات تأتي لنفي صيغة المضارع الصرفي، ولا تنفي صيغة (فعل) منها إلّا "ما". وعلى هذا الأساس تغيّر صيغة (فعل) في النفي إلى (يفعل) نحو: لم يكن قد سقط المطر، ولم يزل الطلاب يجدّون''[٢]. فالمنصوري يرى أنّ التعبير عن الجملة المنفية في الماضي تُؤدّى بصيغة الفعل المضارع المسبوق بـ "لم" للدلالة على نفيه في الماضي. وهو –بهذا– يقترب من الرأي القائل المذكور آنفًا من أنّ "لم" في أصلها الافتراضي دخلت على الفعل الماضي، ثم صرفت لفظه إلى المضارع لأنّ عمل "لم" الجزم، والفعل الماضي مبني فلا سبيل إلى إعمال "لم" فيه، ودليلنا على ذلك تعبيره عن الفعل المضارع المنفي بـ "لم" بـ (الجملة الخبرية الماضوية المنفية)، فضلًا عن قوله بعد ذلك: ''بهذا نرى أنّ الزمن وظيفة في السياق لا ترتبط بصيغة صرفية معيّنة دائمًا، وإنّما تختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن التي تساعد على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق''[٣].

فإذا جئنا إلى الدكتور فاضل السامرائي نراه يقرّر – طبقًا لمَن سبقه من الباحثين في ذلك – أنّ الأداة "لم" تفيد النفي العام، ولذلك فهي ليست مقيَّدة بزمن من أزمنة الماضي[٤]. وتأسيسًا على ذلك يُقرّ الدكتور السامرائي أنّ ثَمّة فروقا في الاستعمال اللغوي بين "ما" التي للنفي، و "لم" النافية. فمن تلك الفروق الدلالية أنّ التعبير عن الماضي المنفيّ بـ "ما" يدل على انقضائه، في حين أنّ المضارع المنفي بـ "لم" فضلًا عن أدائه النفي، فإنّه يدل على تكرار النفي وتجدّده وتطاوله واستمراره[٥].

ومن تلك الفروق الدلالية كذلك في نظر الدكتور فاضل السامرائي، أنّ التعبير عن نفي الحدث في الزمان الماضي بـ "ما" نحو قول القائل: (ما استجاب لي خالد) يفيد نفي الاستجابة مطلقًا، فالمتكلم هنا يُدرك أنّ الذي طُلِب منه إيقاع الفعل أصدر قراره النهائي بعدم الاستجابة بصورة نهائية دفعة واحدة من أوّل الأمر. أمّا التعبير عن نفي الحدث في الزمان الماضي بـ "لم"، نحو قول القائل: (لم يستجب لي خالد)، فإنّه يفيد نفي إيقاع الحدث مرّة بعد أخرى وكأنّ طالب الاستجابة جُوبه بالامتناع عن تلبية طلبه، ولكنّه لم ييأس من المحاولة مرّة أخرى، غير أنّه جوبه بنفي ثانٍ وثالثٍ ورابع، وهكذا. فهو نفي يتبعه نفي فلا مطمع في استجابة الذي طُلبت منه

(١) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٤٩.

(٢) الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٥٢.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) يُنظر: معاني النحو: ١٩٥/٤.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

الاستجابة البتّة[١].

ومن الفروق الدلالية التي أثبتها الدكتور السامرائي بين "ما" و "لم" في الاستعمال اللغوي، التداخل الدلالي لـ "ما" عندما ترد في التركيب مع ما يماثل لفظها كالاسم الموصول والحرف المصدري ممّا يؤدّي إلى تعدد الدلالة الاحتمالية للمعنى الذي تتضمّنه الجملة المنفية بـ "ما" كقول القائل: (تركت القوم وما يعبدون إلّا الله) ''فقد يحتمل أن يكون المعنى: أن القائل ترك القوم وهم لا يعبدون إلّا الله، أي: ترك القوم يعبدون الله، كما يحتمل أن يكون المعنى: ترك القوم وعبادتهم إلّا الله، أي: إلّا عبادة الله، فتكون ما مصدرية، وقد تحتمل الموصولية، أي: تركتهم والذي يعبدون إلّا الله، وهذا المعنى الأخير نظير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [سورة الكهف: ١٦]''[٢]. وهكذا تعدّد الدلالة الاحتمالية للمعنى من جرّاء نفي الجملة بـ "ما"، بخلاف الجملة المنفية بـ "لم"، فليس لها تلك الاحتمالات المعنوية التي لـ "ما" النافية. وهذا الأمر راجع في حقيقته إلى طبيعة اللغة العربية وما تحتمله ألفاظها من دلالات بفعل السياقات المختلفة التي ترد فيها تلك الألفاظ[٣].

وفي ضوء ما تقدّم يتّضح جليًّا أنّ الأداة "لم" تؤدّي وظيفتين في الجملة الفعلية المضارعية، **أولاهما:** وظيفة إعرابية تتمثّل في جزم الفعل المضارع. **والأخرى:** وظيفة دلالية لها مظهران أولهما: نفي مضمون حصول الفعل المضارع في الزمن الماضي. والمظهر الثاني يتّضح في تغيير زمن الفعل المضارع إلى الزمن الماضي عمومًا، عبّر عنه النحاة بـ (القلب) كما مرّ معنا آنفًا.

على أنّ للدكتور أحمد ماهر البقري رأيا جميلا في مسألة إفادة "لم" النفي في عموم الزمن الماضي ينمّ عن ذائقة لغوية مدركة لأسرار الفروق الدلالية في استعمال حروف النفي، ولا سيما بين الأداتين "لم" و "ما"، مؤدّاها أنّ النفي بـ "لم" أقوى وأشمل، لا بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيصرّح بأنّ زمن نفيها قد يمتد ليشمل الحاضر والمستقبل، فيكون وقعها في السمع أشدّ تأثيرًا من النفي بـ "ما"، إذ يقول: ''ونلحظ أنّ "لم" أفادت النفي في الماضي واستغراق هذا النفي بشكل قاطع لا ينفذ منه احتمال ولا يقبل التساهل لانتهاء زمنه لدرجة نشعر معها أنّها بهذا التوكيد المطلق قد تتعدى الماضي لتغطّي الحاضر والمستقبل، فإذا لم نذكر "من" كنا بين أسلوبين لا يكاد يختلف الإحساس بالتوكيد فيهما إلّا أنّ مع "لم" والفعل المجزوم بعدها سكونا يصك ذهن السامع أقوى وأعمق من "ما"''[٤].

---

(١) يُنظر: معاني النحو: ١٩٦/٤.

(٢) معاني النحو: ١٩٧/٤-١٩٨.

(٣) تعدّد الأوجه في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم: ٦٦.

(٤) أساليب النفي في القرآن، للبقري: ١١٩.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الدكتور إبراهيم أنيس صرّح بأنّ الأداة "لم" بوصفها أداة مركّبة عنده أقوى توكيدًا من "ما" بوصفها أداة بسيطة، لأنّه يرى أنّ التركيب يضيف إلى الحرف المركّب قوة لا تكون في الحرف البسيط. كما ذكرنا آنفًا، وقد وصف الدكتور أحمد ماهر البقري هذا الرأي بأنّه ''صحيح على وجه التعميم''[1].

ومن الأهمّية بمكان، أن نعرّج هنا إلى مسألة مهمة تتعلّق بالأداة "لم"، ألَا وهي انفرادها بدخول أدوات الشرط عليها، إذ ذكرها أكثر النحاة، ولعلّ الذي دعاهم إلى الحديث عن هذه المسألة، التغاير الزمني الذي تُحدثه أداة الشرط في الجملة إذا دخلت على "لم". فأداة الشرط –كما هو معلوم– تقلب زمن الماضي إلى المستقبل، نحو: (إنْ جاء زيدٌ أكرمته)، فالزمن الصرفي لصيغة الفعل (جاء، أكرم) هو الماضي، إلَّا أن دخول أداة الشرط قلبت هذا الزمن إلى الاستقبال. وأمّا "لم" –فكما بيّنا آنفًا– تقلب زمن المضارع –الذي يصلح للحال والاستقبال– إلى الماضي، وفي هذه الحالة تنفرد أداة الشرط بوظيفتين: وظيفة تحديد نوع الزمن الذي تقتضيه أدوات الشرط وهو الزمان المستقبلي، ووظيفة إضافة معنى الشرط إليها، لتكون في خانة الجمل الشرطية المنفية، بعد أن كانت في خانة الجمل المنفية فحسب، وتبقى لـ "لم" بعد ذلك وظيفة نفي معنى الجملة فقط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة: ٦٧]، يقول العُكبري: ''فإنْ دخلَ حرفُ الشَّرط على "لم" أقرَّ معنى الِاسْتِقْبَال فِيهِ؛ لأنَّ الشرطَ لَا يكونُ إلَّا بالمستقبل فَلذَلِك قُدّم عَلَيْهَا وَبقيت "لم" للنَّفْي فَقَط''[2].

كما بيّن النحاة سبب دخول أدوات الشرط على "لم" وامتناعها من الدخول على "لمّا"، على الرغم من التقارب بين الأداتين في وظيفتيهما الإعرابية والدلالية، وذلك أنّ الأداة "لمّا" هي نفي لقولنا: (قد فعل)، وهذا لا يصح أن يكون شرطًا؛ ''لأنّ "قد" تقرّب الماضي من الحال، و "إنْ" تخلّصه للاستقبال، فتعارضا''[3]، فلا يصحّ أن يقول القائل: (إنْ لمّا يقم زيد أقم)، كما لا يصحّ في مثبتها أن يقال: (إنْ قد قام).

وأضاف الرضي الأستراباذي سببًا آخر في امتناع دخول الشرط على "لمّا" لكونها ''فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه، وبين معموله''[4]. أي يُستغنى عنها لكثرة حروفها مقارنة بـ "لم".

(١) أساليب النفي في القرآن: ١١٨.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨/٢.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٨/٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٨٣/٤.

وأمّا "لم" فيصح دخول أدوات الشرط عليها وذلك لأنّها نفي لـ (فعل)، و(فعل) مما يصح في الشرط، إذ يقول الأزهري: ''ولا يجوز: إنْ لمّا تفعل؛ لأنّ الشرط يليه مثبت "لم". تقول: إنْ قام زيد قام عمرو، ولا يليه مثبت "لمّا"، لا تقول: إنْ قد قام زيد. فعودل بين النفي والإثبات. وإنّما "لم" تقع بعد الشرط؛ لأنّها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال. والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه، وقلبه إلى الاستقبال''[١]. وهذه المسألة يكاد يجمع عليها النحاة القدماء[٢] والمحدثون[٣]. وإنّما الذي دعانا إلى تسليط الضوء على هذه المسألة، قول النبي ﷺ: ((إذا لم تستحي ...))، في نصّ الحديث النبوي الشريف الآتي قيد الدراسة.

بعد هذه الجولة العلمية في آثار الدارسين بشأن الأداة "لم" في الدرس النحوي العربي، نخلص إلى الولوج في رحاب النص النبوي الشريف –قيد الدراسة–، وهو قول النبي ﷺ: ((إنَّ مِمَّا أدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلام النُّبُوَّةِ الأُولى: إذا لَم تَستَحْيِ، فاصْنَعْ ما شِئْتَ)).

إذ تُطالعنا الأداة "إنّ" وهي أداة توكيد –كما لا يخفى– معنى الجملة التي تدخل عليها. والذي يبدو في نظر البحث أنّ الذي ناسب مجيء التوكيد هنا هو قوله ﷺ: (النبوة الأولى)، إذ تضافرت أقوال شرّاح الحديث على أنّ المراد بهذه العبارة: أنّ الحياء قديم قدم النبوة على هذه المعمورة، فلم يخلُ نبي من الأنبياء إلّا وحثّ على التمسّك بهذه الخصلة ، بوصفها من أبرز الفضائل الخُلقية وأشرفها، وفي هذا يقول الإمام الخطابي (ت٣٨٨هـ) مثلًا: ''معنى قوله: النبوة الأولى، أنّ الحياء لم يزل ممدوحًا على ألسن الأنبياء الأولين ومأمورًا به، لم ينسخ فيما نسخ من الشرائع، فالأولون والآخرون فيه على منهاجٍ واحدٍ''[٤]، إذ يظهر بهذا اجتماع كلمة الأنبياء عليهم السلام عن آخرهم وهو حبيبنا المصطفى محمد ﷺ في التأكيد على التمسّك بهذه الفضيلة الخُلقية التي عُدَّت أصل الفضائل كلّها، كما سيأتي في أثناء شرحنا للحديث.

و (مِنْ) في قوله ﷺ: (ممّا) حرف ابتداء، و (ما) الأظهر فيها أنّها موصولة، وشبه الجملة (ممّا) خبر (إنَّ) مقدَّما، والمسوّغ لتقديمه، هو امتناع دخول "إنّ" على الجملة المصدّرة بأداة شرط، فضلًا عن أهمية تقديم الإخبار بما أخبرت به (النبوّة الاولى) لشرفها بوصفها جملة وصفية لأنبياء الله تعالى.

ولا بدّ من التنبيه هنا إلى أنّ البحث يتناول بالشرح والتحليل من ألفاظ الحديث النبوي، ما له صلة بموضوع دراستنا بوصفها دراسة نحوية في المقام الأول.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٦.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٣٥/٥، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٦٣/٤، وهمع الهوامع: ٣١١/٤.

(٣) يُنظر: النحو الوافي ٤١٤/٤، وأساليب النفي في القرآن، للبقري: ١١٤.

(٤) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: ٢١٩٨/٣.

وجملة (إذا لَم تَستَحْيِ، فاصْنَعْ ما شِئْتَ) في محل نصب اسم "إنّ"، وقد صُدّرت هذه الجملة بالأداة (إذا) وهي حرف شرط غير جازم. وهي عند جمهور علماء اللغة، ولا سيما النحاة منهم أداة تُستعمل للحدث المقطوع بوقوعه، أو كثير الحصول، إذ يقول الرضي الأستراباذي مثلًا: ''والأصل في استعمال "إذا"، أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختصّ من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه: استعمال "إذا"، في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾،[سورة التكوير: ١] ولهذا كثُر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع علَّام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة''[١]. بخلاف الأداة (إنْ) الشرطية التي لا تقع إلّا في الأمور المشكوك في حصولها، إذ يقول العلوي: ''فـ "إنْ" الشرطية، لا تقع إلا في المواضع المحتملة المشكوك فيها''[٢].

وبناء على ذلك يبدو أنّ ما دخلت عليه "إذا" من صُنْع المرء ما يشاء إذا نَزَع حياءه متحقّق الوقوع لا محالة، وأقرب دليل على ذلك ما فعلته بعض الخلائق على مرور الأزمان من فواحش ومنكرات وآثام يُحيل العقل وقوعها إلّا بدافعٍ من نزوات النفس الأمّارة بالسوء بحقِّ مَن تخلّى عن حيائه، إذ يقول الإمام المناوي مثلًا: ''عدم الحياء يورث الاستهتار والانهماك في هتك الأستار''[٣].

فالتأريخ في ماضيه البعيد أو القريب وحتى عصرنا هذا يثبت بما لا مجال فيه لأدنى شكٍّ، أنّ كثيرًا من الفواحش والمنكرات التي اقترفها بنو آدم، إنّما مردّها إلى غياب صفة (الحياء) عند أولئك النفر الضالّ الذين أقدموا على ارتكابها[٤].

ومن الناحية اللغوية، فإنّ "إذا" أداة شرط غير جازمة كما ذكرنا آنفًا، ومن ثَمّ فإنّ جملة: (لم تستحي، فاصنع ما شئت) هي جملة شرطية، فجملة (لم تستحي)، هي جملة فعل الشرط وهي جملة منفية بـ "لم". فأمّا "لم" –وهي الأصل الذي يدور حوله كلامنا– فهي أداة نفي وجزم وقلب –كما مرّ معنا– في الأظهر من آراء علماء اللغة في هذه الأداة.

وقد دخلت "لم" هنا على الفعل المضارع (تستحي)، فنفت مضمونه وهو نفي الحياء الذي دلّ عليه الفعل (تستحي)، بحق مَن استحقّ هذا الوصف وهو التخلّي عن الحياء.

وقوله: (تستحي) فعل مضارع مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه حذف (الياء) على وفق هذه الرواية، في حين أنّ

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١٨٥/٣، ويُنظر: دراسات لأسلوب القرآن، عبد الخالق عضيمة: ق١ ج١/١٧٣.

(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة: ٢٩٨/٣، ويُنظر: مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني: ١٣٦.

(٣) فيض القدير: ٥٤٠/٢.

(٤) يُنظر الأدب النبوي، محمد عبد العزيز الخولي: ١٤٦.

ثَمّة رواية أخرى مشهورة في كتب الحديث، ورد فيها الفعل بياء واحدة فجزمته "لم" بحذف هذه الياء، إذ رُوِيَ عن النبي ﷺ أنّه قال: **((إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ))**[1]، إذ هكذا وردت الرواية هنا: (تستحِ)، فتحصّل لدينا أصلان افتراضيان، أحدهما (تستحيي) بياءين، ثمّ جُزِم الفعل فصار (تستحي) بياء واحدة، والثانية: (تستحي) بياء واحدة، ثم جُزِم الفعل، فصار (تستحِ). وقد استعرض البحث ما قاله علماء اللغة في هذه المسألة، بصرف النظر عن سند روايتي الحديث، بإثبات الياء وحذفها، فكان ممّا وقف عليه، أنّ ذلك مردّه سبب صوتي فحسب، لا بُعدَ دلالي له، بل إنّ ذلك راجع إلى كثرة الاستعمال اللغوي لهذا الفعل في كلام العرب، ذلك أنّ (استحيا) الماضي، مضارعه (يستحيي)، قال الخليل فيما حكاه عنه سيبويه: ''وكذلك اسْتَحَيْتُ(*) أسكنوا الياءَ الأولى منها كما سكنتْ في بِعتُ، وسكنت الثانيةُ لأنَّها لام الفِعل، فحُذِفت الأولى لئلَّا يُلتقَى ساكنان. وإنّما فعلوا هذا حيثُ كثُر في كلامهم. وقال غيره: لمَّا كثرت في كلامهم وكانتا ياءَين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء''[2].

وصفوة القول في هذه المسألة أنّ ثَمّة تفسيرين صوتيّين في هذه اللفظة، **أولهما:** رأي الخليل ومَن وافقه أنّ ياء (استحيتُ) حُذِفت الياء الأولى التي هي عين الفعل، على أنّ (حيا) أصله الافتراضي هو (حيَيَ) بدليل قلب الألف ياءً في مضارعه المزيد بالهمزة والسين والتاء، فيُقال: (استحيا: يستحيي)، قال الخليل: ''أسكنوا الياءَ الأولى'' بتأثير اتصالها بضمير الرفع (تُ) في (استحيتُ) كما سُكّنتْ (الياء) الثانية، لأنّها (لام الفعل) ''فحُذِفت الأولى لئلَّا يُلتقَى ساكنان''، على حدّ قول الخليل.

أمّا **القول الثاني**، فقال به أبو عثمان المازني، ومَن وافقه كأبي علي الفارسي، ومؤدّاه كما حكاه عنه أبو علي الفارسي، إذ قال: ''قال أبو عثمان: استَحَيتُ حذفوا الياء التي هي عينٌ وألقوا حركتها على الحاء، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين، ولو كان حذفُها له لردَّها إذا قال: هو يَفعَلُ: هو يَستَحِي، فاعلم''[3].

فأبو عثمان المازني –كما حكى عنه ابن جني– ومن خلال هذا النصّ يُنكر صراحةً أن يكون حذف (الياء) في (استَحيْتُ) لسبب التقاء الساكنين، وإلّا لَرُدّت عند تجريدها من الضمير. بل إنّ المسوّغ الأساس لحذف (الياء) الأولى التي هي عين الفعل، إنّما هو لسبب صوتي وهو الميل إلى الخفة لكثرة الاستعمال، وهو كثرة دوران هذه

---

(١) مسند الإمام أحمد، رقم الحديث (١٧٠٩٨): ٣٢٥/٢٨. على أنّ الإمام أحمد نفسه قد أورد رواية قبل هذه الرواية بإثبات (الياء) في الفعل المجزوم بـ "لم"، هكذا (تستحي). يُنظر: مسند الإمام أحمد، رقم الحديث (١٧٠٩٠): ٣١٩/٢٨. والحديثان كلاهما في مسند الشاميين ضمن مسند الإمام أحمد.

(*) لعلّ الصواب (استحييْتُ) بياءَين، إذ سياق الكلام يقتضي ذلك.

(٢) الكتاب: ٣٩٩/٤.

(٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات، لأبي علي الفارسي: ٢٢٧.

اللفظة على ألسنة الناطقين بها[١]. وثَمّة حديث كثير في توجيه هذه اللفظة في كتب اللغة، لا حاجة بنا إلى ذكره، فما ذكرناه من أقوال العلماء فيه الكافية في تفسير سبب حذف الياء في الرواية الثانية للحديث النبوي الشريف الذي نحن بصدد الكلام عليه، ولا سيما أنّ المسألة تتعلق بظاهرة صوتية، لا تُخفي خلفها دلالة معنوية، بل حُذفت طلبًا للخفّة في النطق.

والفعل (تستحي) من الناحية الإعرابية هو فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة (الياء) لأنّه معتل الآخر بها، وأصله (تستحيي) بياءين كما قدّمنا، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

على أنّه ليس المقصود بـ (أنت) واحدًا بعينه، وإنّما المراد سائر المكلّفين، إذ أنّ موضوع الحديث، لا يتعلّق بشخص بعينه، بل يتعلّق بظاهرة اجتماعية هي نفي الحياء بحقّ مَنْ لا يُبالي بفعله، فلا يجعل من الحياء ضابطًا لسلوكه وتصرفاته. وإسناد الخطاب إلى المذكّر (تستحي) جاء على سبيل التغليب. وجملة (لم تستحي) هي جملة فعل الشرط، كما لا يخفى.

والحياء عرّفه الزمخشري بقوله: ''والحياء تغير وانكسار يعترى الإنسان من تخوّف ما يُعاب به ويُذم''[٢]، عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٦].

كما عرّفه السيد الشريف الجرجاني: ''انقباض النفس من شيء وتركه حذرًا عن اللوم فيه، وهو نوعان: نفساني؛ وهو الذي خلقه الله تعالى في النفوس، كلها كالحياء من كشف العورة، والجماع بين الناس، وإيماني؛ وهو أن يمنعَ المؤمن من فعل المعاصي خوفًا من الله تعالى''[٣]. وعرّفه الكفوي بقوله: ''الحيَاء، بِالمدِّ: الحشمة، وبالقصر: المَطَر الخَيْر. وَالحيَاء أَيْضا: انقباض النَّفس عَن القَبِيح مَخَافَة اللوم، وهُوَ الوسط بَين الوقاحة الَّتِي هِيَ الجرأة على القبائح وَعدم المبالاة بهَا، والخجل الَّذِي هُوَ انحصار النَّفس عَن الفِعْل مُطلقًا وَإِذا وصف بِهِ البَارِي تَعَالَى فَالمُرَاد بِهِ التّرْك اللَّازِم للانقباض، كَمَا أَن المُرَاد من رَحمته وغضبه إِصَابَة المَعْرُوف وَالمَكْرُوه اللازمين لمعنييهما''[٤].

أمّا في الاصطلاح الشرعي، فقد عرّفه ابن الملقّن، بقوله: ''**وإنما حقيقته: خُلُق يبعث عَلَى اجتناب القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه**''[٥]، وهو التعريف الذي أقرّه أغلب شرّاح هذا الحديث، وأثبتوه في

(١) يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات: ٢٢٨.
(٢) الكشّاف: ٢٣٦/١.
(٣) التعريفات: ٨٣.
(٤) الكليات: ٤٠٤.
(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٤٧٩/٢.

مصنفاتهم[١].

ومفهوم (الحياء) عند علماء الشريعة، لا يبتعد كثيرًا عن مفهومه عند علماء الحديث وشرّاحه، فإشارة ابن الملقّن إلى اجتناب الأفعال القبيحة بدافع هذا الخلق، هي عينها التي دعاها السيد الشريف صراحة (الإيماني) وهي أحد شقّي الحياء في مفهومه. ويتجلّى هذا المعنى أيضًا بما أشار إليه أبو هلال العسكري في تفريقه بين الخجل والحياء، عندما عرَّف الحياء بقوله: ''وَالحيَاء هُوَ الارتداع بِقُوَّة الحيَاء، وَلِهَذَا يُقَال: فلَان يستحي فِي هَذَا الحَال أَن يفعل كَذَا''[٢].

وقوله ﷺ: **(فاصنع ما شئت)**، فالفاء (فاء الربط) واقعة في جواب الشرط، ووظيفتها النحوية هي ربط الجواب بجملة فعل الشرط، على سبيل الوجوب، ''وإنّما وجب اقتران الجزاء بـ (الفاء) في هذه المواضع لأنّ هذه الأشياء لا تقع شرطًا. فلا تقع أيضًا جزاء. إلّا مع علامة الجزاء، وهي الفاء''[٣].

وقوله ﷺ: (اصنع)، لا مراء في أنّه فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، كما هو الحال مع الفعل المضارع (تستحي)، وثَمّة خلاف بين العلماء من شرّاح الحديث في المراد من صيغة الأمر في الفعل(اصنع) في هذا الموضع، ففي ضوء المسح التي أجراه بحثنا في مصنّفاتهم، وقفنا لهم على ثلاثة آراء، هي:

<u>الرأي الأول</u>: أن يكون معناه الوعيد، فجاء الخطاب هنا على خلاف مقتضى الظاهر، فهذا خبر خرج مخرج الوعيد، والتهديد. وقد ذكر هذا الرأي الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ) من غير ترجيح، بوصفه أحد الأوجه المعنوية التي يحتملها هذا الأسلوب، إذ قال: ''وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الوعِيدِ، والوعِيدُ لَفْظُهُ لَفظُ الأَمْرِ، وهُوَ في الحَقِيقَةِ بِخِلَافِ ذَلِك، ومِنْهُ قَولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [سورة فصلت: من الآية ٤٠]''[٤]. وقد نقل شرّاح الحديث هذا الرأي وأثبتوه في كتبهم من دون ترجيح[٥]. كما فعل الإمام الطحاوي.

---

(١) يُنظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ١/ ٥٢، وعمدة القاري: ٢١٤/١، وارشاد الساري: ١/ ٩٢، منحة الباري بشرح صحيح البخاري: ١٤٠/١، دليل الفالحين: ٣٦٤/٢.

(٢) الفروق في اللغة، أبي هلال العسكري، تح جمال عبد الغني مدغمش:٤٣١

(٣) الدلالات النحوية للحروف المصاحبة لبعض التراكيب، د. مصطفى النحاس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ (٦٣)، ربيع الأول سنة ١٤٠٩هـ: ٥٣، ويُنظر: نظام الربط والارتباط: ٢٠٢.

(٤) شرح مشكل الآثار، الطحاوي: ٤/ ١٩٨.

(٥) يُنظر: أعلام الحديث شرح صحيح البخاري: ٢١٩٩/٣، والتمهيد، لابن عبد البر: ٤١٢/١٢، وشرح الاربعين حديثا النووية، للنووي: ٥٦، والكاشف عن حقائق السنن: ٣٢٣٢/١٠، وشرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية: ١٣٥، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني ٦٤١/٦، وعمدة القاري: ٨٨/١٦، والتحفة الربانية في شرح الأربعين حديثا النووية ومعها شرح الأحاديث التي زادها ابن رجب الحنبلي، إسماعيل الأنصاري: ٤٦.

الرأي الثاني: وهو ما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) بقوله: ''إنّما هو: مَن لم يستحي صنع ما شاء، على جهة الذّمّ لترك الحياء، ولم يرد بقوله: (فاصنع ما شئت) أن يأمره بذلك أمرًا''، مرجّحًا له[١].

فالفعل (اصنع) في هذا الموضع محمول على ذم الصانع والتشنيع عليه، وهو القول الذي نقله جمهرة من شرّاح الحديث[٢]، بوصفه أحد الآراء المشهورة في مفهوم قوله (اصنع).

وعلى هذين الرأيين، فالأمر هنا هو أمر مجازي جاء على خلاف مقتضى ظاهر الخطاب، فلا يُراد به إتيان المعنى الذي تضمّنه النص، بل المراد به نقيضه.

الرأي الثالث: أن يكون المراد به كما قال الخطّابي (ت٣٨٨هـ) : ''أراد به: افعل ما شئت من شيءٍ لا يُستحيا منه، أي: ما يُستحيا منه فلا تفعله''[٣]. وهو ما ذكره غير واحدٍ من الشرّاح من دون ترجيح[٤]. وعلى هذا فالأمر هنا، هو أمر مجازي كذلك أُريد به معنى الإباحة، فجاء على خلاف مقتضى ظاهر الخطاب. وبيان ذلك ما حكاه البغوي عن أبي إسحاق المروزي[*] من أنّ ''مَعْنَاهُ: أَن تنظر إِلَى مَا تُرِيدُ أَن تَفْعَلهُ، فَإِن كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يستحيا مِنْهُ، فافعله، وَإِن كَانَ مِمَّا يستحيا مِنْهُ، فَدَعْهُ، وَالله أعلم''[٥]. ولم يرجّح هذا الرأي أحد من العلماء الذين ذكروه في مصنّفاتهم، على الرغم من كثرة البحث وشدّة التحرّي فيها.

والذي يراه البحث، أنّ القول الأول القائل بأنّ الأمر فيه إنّما هو للتهديد والوعيد، هو أوْلى الأقوال بالصواب، والذي يُعزِّز هذا ما أورده غير واحد من الشرّاح عند تناولهم لِلَفظة (اصنع) في هذا الحديث، فيذهبون إلى أنّها تفيد معنى التهديد والوعيد، مستشهدين لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [سورة فصلت:٤٠] على ذلك،

---

(١) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي: ٣٣٠/٢.

(٢) يُنظر: شرح مشكل الآثار، الطحاوي: ١٩٧/٤، وأعلام الحديث شرح صحيح البخاري: ٢١٩٨/٣، والميسر في شرح مصابيح السنة: ١٠٨٩/٣، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: ٢٧٢/٣، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ١٠٩/١٤، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٤٩٦/٢٨، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٦٤١/٦، ودليل الفالحين: ٥٦٦/٤.

(٣) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري: ٣/ ٢١٩٩.

(٤) يُنظر: أعلام الحديث شرح صحيح البخاري: ٢١٩٨/٣، وشرح السنة، للبغوي: ١٧٤/١٣، وشرح الاربعين حديثا النووية، للنووي: ٥٦، وصحيح البخاري بشرح الكرماني: ١٠٩/١٤، واللامع الصبيح: ٧٤/١٠، وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٦٤١/٦، وعمدة القاري: ٨٨/١٦، والفتح المبين بشرح الأربعين: ٣٨٣، وفيض القدير: ٥٤٠/٢.

(*) هو إِبْرَاهِيم بن أَحْمد أَبُو إِسْحَاق المروزِي أحد أَئِمَّة المَذْهَب الشافعي، الإِمَامُ الكَبِيْر، شَيْخ الشَّافِعِيَّة، وَفَقِيْه بَغْدَادَ، وانتهت إِلَيْهِ رئاسة المَذْهَب فِي زَمَانه وصنف كتبا كَثِيرَة وَأَقَام بِبَغْدَاد مُدَّة طَوِيلَة يُفْتِي ويدرس، وَخرج إِلَى مصر وَمَات بهَا فِي رَجَب سنة أَرْبَعِينَ وثلاثمائة. ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحـ د. الحافظ عبد العليم خان، رقم الترجمة (٥١) ١٠٥/١، وينظر: سير أعلام النبلاء، رقم الترجمة (٢٤٠): ٤٢٩/١٥.

(٥) شرح السنة، للبغوي: ١٧٤/١٣.

والذي يُؤيّد هذا القرينة التي خُتِمت بها الآية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥبِمَاتَعۡمَلُونَبَصِيرٌ﴾، وهذا ما أقرّه أبو حيان الأندلسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْمَاشِئۡتُمۡ﴾، إذ قال: ''وعيد وتهديد بصيغة الأمر، ولذا جاء (إنه بما تعملون بصير) فيجازيكم بأعمالكم''[1].

على أنّ النص الشريف جاء من أوله إلى جملة جواب الشرط (فاصنع ما شئت) على صيغة الخبر، ثمّ عُدل إلى صيغة الإنشاء لنكتةٍ بلاغية نصّ عليها ابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، مؤدّاها أنّ مَن لم يكن آمره هو الحياء في حياته، كان الغيّ والسفه والأهواء هو الآمر له، إذ يقول: ''فمن لم يكن له من نفسه واعظ لم تنفعه المواعظ، فإذا فقد هذا الآمر الناهي بفقد الحياء، فهو مطيع لا محالةَ لداعى الغيّ والشهوة طاعةً لا انفكاك له منها، فنُزِّل منزلة المأمور، وكأنه يقول: إذا لم تأتمر لأمر الحياء؛ فأنت مؤتمر لأمر الغي والسَّفَهِ، وأنت مطيعه لا محالة، وصانع ما شئت لا محالة، فأتى بصيغة الأمر تنبيهًا على هذا المعنى، ولو أنه عدل عنها إلى صيغة الخبر المحض، فقيل: "إذا لم تَسْتح صنعتَ ما شئتَ"، لم يفهم منها هذا المعنى اللطيف، فتأمَّله''[2]. وعلى هذا فالحديث كلّه ورد على هيئة الخبر، وإن كان المراد به الإنشاء في حقيقته، وله مفهوم مخالفة أشار إليه الخطابي في سياق ذكره احتمال أن يُراد بالحديث معنى الإباحة، الذي يترتّب عليه امتناع المرء عن فعل ما يُستحيا منه، إذ قال: ''أي: ما يُستحيا منه فلا تفعله''[3].

والذي يُلحظ أنّ الجملة الشرطية المنفية بـ "لم"، ورد فعلها مضارعًا، في حين جاء جواب الشرط وفعله فعل أمر، باعتبار أنّ السياق سياق تهديد ووعيد بحسب ما ذهب إليه البحث، وهذا المعنى إنّما يكون زمنه مستقبلًا، والله أعلم.

وفي ختام تحليلنا هذا النص الشريف، بما وفّقنا الله تعالى لذكره نستعرض هنا ما تركه لنا ابن رجب الحنبلي من إرثٍ علمي طيب في شرحه له، فنثبت هنا ما له صلة بعنوان دراستنا.

إذ يستعرض ابن رجب أقوال العلماء في قوله ﷺ: **(فاصنع ما شئت)**، فيذكر أنّ في معناه قولين: **أحدهما:** أنّه ليس بمعنى الأمر، بل بمعنى الذم والنهي عنه، وهذا المعنى بدوره يحتمل أمرين، فإمّا أن يكون بمعنى التهديد والوعيد، ''والمعنى: إذا لم يكن لك حياء، فاعمل ما شئت، فإنَّ الله يُجازيك عليه''[4]. وإمّا هو أمر، ومعناه الخبر ''والمعنى: أنَّ من لم يستحي، صنع ما شاء، فإنَّ المانعَ من فعل القبائح هو الحياء، فمن لم يكن له حياءٌ، انهمك

(١) البحر المحيط: ٤٧٨/٧.
(٢) بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية: ١/ ١٨٢-١٨٣.
(٣) أعلام الحديث: ٣/ ٢١٩٩.
(٤) جامع العلوم والحكم: ٦٢٨/١.

في كُلِّ فحشاء ومنكر''[1]، وهذا رأي طائفة من العلماء، منهم ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)الذي قال: ''يُرَادُ بِهِ أَنه من لم يستحي، وَكَانَ فَاسِقًا، رَكِبَ كُلَّ فَاحِشَةٍ، وَقَارَفَ كُلَّ قَبِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْجِزُهُ عَنْ ذَلِكَ دِينٌ، وَلَا حَيَاءٌ. أَفَمَا تَرَى أَنَّ الحَيَاءَ قَدْ صَارَ وَالإِيمَانُ يَعْمَلَانِ عَمَلًا وَاحِدًا، فكأنّهما شَيْء وَاحِد''[2]. وساق ابن رجب طائفة من الأحاديث والآثار الدالة على مكانة الحياء في باب الفضائل الخلقية، وأهميته في حياة الإنسان.

(١) جامع العلوم والحكم: ٦٢٨/١.

(٢) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة: ٣٤٦.

الأنموذج الرابع: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قالَ:((لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ))[1].

هذا الحديث واحد من جوامع كلم النبي ﷺ الذي يضم المعاني الكثيرة الجليلة في لفظ موجز مُختصر مُؤدٍّ لمعناه على نحو يتّسم بالدّقة والوضوح، وقد عدَّ العلماء هذا الحديث ضمن خمسة أحاديث عليها مدار الفقه الإسلامي، إذ نقله أهل العلم واحتجّوا به، وقد حكى ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) عن أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ) من رجالات الصحيح قوله: ''الفقه يدور على خمسة أحاديث، وعدَّ هذا الحديث منها''[2]. وقد بيّن ابن رجب الحنبلي تلك الأحاديث الخمسة التي منها هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه[3] ، وهذا يدل على المكانة الكبيرة لهذا الحديث الشريف في الشريعة الاسلامية، حتى وصل الأمر بالفقهاء إلى أن أسّسوا عليه قاعدة فقهيّة كلّية مشهورة جليلة القدر، وهي قاعدة **(الضرر يُزال)**[4]، ثُمّ بنوا في ضوئها كثيرًا من المسائل الفقهية العملية[5].

ونبدأ –بمشيئة الله– بإلقاء الضوء على ظاهرة النفي فيه، من خلال تناول بعض المسائل التي تتعلّق بنصّه الشريف، إذ اشتمل الحديث النبوي وهو قوله ﷺ: **(لا ضررَ ولا ضِرارَ)** الذي نحن بصدد الكلام عليه، على أكثر من عارض نحوي ممّا يتعلّق بموضوع دراستنا، وبيان مدى تأثيره في المعنى المعدول عن الأصل، فنسوق الكلام عليه على وفق المخطط الآتي:

الجملة التي فيها عارض: (لا ضررَ ولا ضِرارَ) وفيها وجهان في الإعراب:

الوجه الأول: (لا ضرَرَ ولا ضِرارَ) = جملة منفية.

أداة النفي (العارض النحوي)+ اسم "لا"+ حرف العطف + أداة النفي (العارض النحوي)+ اسم معطوف(عطف مفرد على مفرد) + خبر (لا) محذوف.

وعلى هذا التوجيه يكون تقدير الجملة في الأصل الافتراضي:

الضررُ والضِرار منتفيان في الإسلام = جملة مثبتة

مبتدأ + حرف العطف + اسم معطوف+ خبر + شبه جملة (جار ومجرور) متعلقة بالخبر .

---

(١) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٢): ٢٠٦/٢. ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٢٦٤/٧.

(٢) شرح الأربعين النووية، لابن دقيق: ٧٩

(٣) يُنظر: جامع العلوم والحكم: ٥٥٣/١، والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين المرداوي: ٨/ ٣٨٣٩– ٣٨٤٠.

(٤) يُنظر: الأشباه والنظائر، تاج الدين ابن السُبكي: ٤١/١، والابهاج في شرح المنهاج، لعلي السبكي: ٢٦٠١/٣، والأشباه والنظائر في الفقه، للسيوطي: ١٤٠/١، وشرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا: ١٧٩، وقاعدة الضرر يُزال (ضوابطها وتطبيقاتها)، عبد القادر بن عزوز، مجلة كلية العلوم الاسلامية الصراط، السنة الرابعة، العدد التاسع، سنة ٢٠٠٤م: ٨–٩.

(٥) يُنظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر: ٣٧/١، وما بعدها.

الوجه الثاني: (لا ضرَرَ ولا ضِرار)= جملة منفية

أداة النفي (العارض النحوي)+ اسم "لا" + خبرها محذوف + حرف العطف + أداة النفي (العارض النحوي) + اسم لا + خبر "لا" محذوف (عطف جملة على جملة)

وعلى هذا التوجيه يكون تقدير الجملة في الأصل الافتراضي:

الضررُ منتفٍ في الإسلام والضِرار منتفٍ في الإسلام= جملة مثبتة

مبتدأ + خبر + شبه جملة (جار ومجرور) متعلقة بالخبر + حرف العطف + مبتدأ + خبر + شبه جملة (جار ومجرور) متعلقة بالخبر.

(لا) التي لنفي الجنس في الفكر النحوي العربي:

تُعد "لا" النافية من النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية، فتبني اسمها على الفتح، وترفع خبرها، وتُستعمل للدلالة على النفي الصريح العام الذي يشمل نفي الحكم عن كلّ أحد نصّت عليه الجملة التي دخلت عليها "لا" النافية للجنس. وتُسمّى "لا" النافية للجنس؛ لأنّها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصًّا، أي: التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كلّه، من غير ترك أحد ''تمييزًا لها من "لا" التي لنفي الوحدة، فليست نصًّا في نفي الحكم عن أفراد الجنس كلّه، وإنّما تحتمل نفيه عن الواحد فقط، وعن الجنس كلّه''[1]. فهي تفتقر لقرينة لتحديد ذلك.

ومن المعتاد عند النحاة العرب أنّهم عند كلامهم على الأدوات النحوية يتناولون الحديث عليها في مستويَيْن، أوّلهما: الحديث عن تلك الأدوات من حيث شكلها، ونعني بذلك الأصل الذي نشأت عنه تلك الأدوات، ثمّ تطوّرت عنه بفعْل الاستعمال اللغوي إفرادًا أو تركيبًا. أمّا الأمر الثاني، فحديثهم عن معانيها الوظيفية النحوية التي تؤدّيها في الجملة.

والذي وقف عليه بحثنا فيما يبدو –من خلال مسحنا البحثي لكثيرٍ من المصنّفات النحوية التي تناولت "لا" النافية للجنس– أنّهم لم يتعرّضوا للحديث عن نشأتها وتطوّرها؛ بل جاوزوا ذلك تمامًا إلى الحديث عن الوظيفة الإعرابية والدلالية اللتين تؤدّيهما في الجملة العربية من خلال الشواهد والأمثلة التي أوردوها في سياق شرحهم لهذه الأداة تنظيرًا وتطبيقًا، ممّا يترجّح لدى الباحث أنهم متّفقون على استقلاليّتها ابتداءً، فلم يُنقَل عنهم خلاف في ذلك، ولو كان من ذلك شيءٌ، لذكرته تلك المصادر والمصنّفات النحوية الكثيرة التي وصلتنا، ولا سيّما تلك التي أُفردت للحديث عنها على نحوٍ مفصّل، وألمّت بالحديث عليها من جوانب مختلفة، ممّا يدلّ على براءتها من أيّ تطور في شكلها من جرّاء الاستعمال اللغوي في مراحله الزمنية المتعاقبة.

---

(١) النحو الوافي: ٦٨٧/١.

وقد اشترط النحاة لتحقّق حكم النفي العام لِـ "لا" النافية للجنس أن يكون اسمها مفردًا، فإن كان اسمها مثنى أو جمعًا، كانت محتملة لِنفي الجنس، ولِنفي قيد الاثنينية، أو الجمعية، فجاء الاستدراك عليها، وهذا ما قرّره سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) في شرحه لتلخيص مفتاح العلوم المعروف بـ (المطّول)[١]، وارتضاه الصبّان في شرحه، مُعقِّبًا عليه بقوله: ''فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره ممّا يخالفه''[٢].

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، أنّ "لا" النافية للجنس يتعيّن إعمالها إذا أُفرِدت في الكلام، وأُريد بها التنصيص على نفي الجنس، وهي "لا" العاملة عمل "إنّ". فإذا تكرّرت، فالمتكلّم بالخيار بين إعمالها وإلغائها، إذ يقول أبو حيّان مثلًا: ''شرط تحتّم عملها عمل "إنّ"، أنْ لا تُكرَّر، فإنّها إنْ تكرّرت جاز إعمالها، وإلغاؤها، وأن يُقصد بها خلوص النفي العام، فإن لم يُقصد لمْ تعمل إلّا عمل ليس، أو يرتفع ما بعدها بالابتداء فتحتمل إذ ذاك النفي العام ونفي الوحدة، ونفي الوصف''[٣]. وإنّما عملت "لا" التي لنفي الجنس عمل "إنّ"، من باب حمل الشيء على ضدّه، فـ "إنّ" لإثبات الشيء، و "لا" النافية للجنس لنفيه[٤].

وتُسمّى "لا" النافية للجنس كذلك بـ "لا" التبرئة، دون غيرها مِن أحرف النفي، ويُفسِّر خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) سبب هذه التسمية بقوله: ''وحقّ "لا" التبرئة أن تصدق على "لا" النافية كائنة ما كانت، لأنَّ كلّ مَن برّأته فقد نفيتَ عنه شيئًا، ولكنّهم خصّوها بالعاملة عمل "إنّ" فإنّ التبرئة فيها أمكن منها من غيرها، لعمومها بالتنصيص''[٥].

ونشير هنا إلى أنّ النحاة ذكروا أنّ الأصل في "لا" النافية، أنّها لا تؤثّر إعرابيًّا في الكلمة التي تدخل عليها؛ ويعلِّلون ذلك بأنّها حرف مشترك في دخوله على الاسم والفعل معًا، وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ المتَّفق عليه عندهم أنّها لا عملَ لها[٦]، بَيْد أنّ هذا العمل النحوي الذي يكون لـ "لا" تأتّى من كونها اختصّت في الاستعمال اللغوي بالاسم فحسب لأداء معنى معيَّن، وهو إحداث معنى النفي على سبيل العموم والاستغراق لما يصدق عليه ذلك الاسم الذي دخلت عليه، إذ يقول المرادي (ت ٧٤٩هـ): ''فإن قلتَ: قد تقدّم أنّ الأصل، في الحروف، التي تدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى، أنها لا تعمل، و "لا" النافية من هذا القبيل، فكان حقها ألّا تعمل! قلت: الجواب أن "لا" هذه لمّا قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم، لأنّ قصد الاستغراق، على سبيل

---

(١) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لسعد الدين التفتازاني: ٢٢٩.

(٢) حاشية الصبان: ٣/٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٢٩٥/٣.

(٤) شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٨/١.

(٥) شرح التصريح ٣٣٦/١، ويُنظر: حاشية الصبّان ٣/٢.

(٦) يُنظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٥٢٤/١-٥٢٥.

التنصيص، يستلزم وجود "مِن" لفظاً، أو معنى. ولا يليق ذلك إلاّ بالأسماء النكرات. فوجب لـ "لا" عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها ''[١].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ حركة (الفتحة) في اسم "لا" المفرد، تحتمل أن تكون فتحة بناء، أو فتحة إعراب[*]، وهي من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة. إذ حكى أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ذلك عن الفريقين بقوله: ''ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ "لا" معربٌ منصوبٌ بها نحو: (لا رجلَ في الدّار). وذهب البصريون إلى أنّه مبني على الفتح''[٢]. ذاكرًا حجج الفريقين فيما ذهبا إليه.

فالبصريون يرون أنّها فتحة بناء، لا إعراب، بحيث جُعلت "لا" مع اسمها ''اسمًا واحدًا، كما جُعِل خمسة عشر''[٣]. وانتصر لهذا القول ابن يعيش بعد عرضه رأي الفريقين، فقال: ''والقول هو الأول –أي القول قول البصريين– لحذف التنوين منه، إذ لو كان معرَبًا لثبت فيه التنوين، كما ثبت في قولك: "لا خيرًا منك في الدّار"، ونحو ذلك من الموصوفات''[٤].

في حين ذهب نحاة الكوفة إلى أنّها فتحة إعراب، فالاسم بعدها ''منصوب بها لأنّه اكتفى بها من الفعل؛ لأنّ التقدير في قولك: (لا رجُلَ في الدّار) لا أجِدُ رجلًا في الدار، فاكتفوا بـ "لا" من العامل، كما تقول: (إن قُمْتَ قُمْتُ، وإنْ لا فلا)، أي: وإن لا تَقُم فلا أقومُ، فلمّا اكتفوا بـ "لا" من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناءً

---

(١) الجنى الداني: ٣٠٠.

(*) نسب بعض الدارسين القول بأنّ فتحة اسم "لا" النافية للجنس فتحة إعراب إلى أبي إسحاق الزجاج، وأبي القاسم الزجّاجي وأبي سعيد السيرافي. وهذه النسبة فيها نظر. فأما نسبته إلى الزجّاج، فإنّ البحث لم يقف على هذا النسبة إليه في كتابه الذي اشتُهِر به، وهو كتاب "معاني القرآن وإعرابه"، على الرغم من كثرة التحرّي فيه، بل إنّ أحد الباحثين المعاصرين نفى نسبة هذا القول إلى الزجّاج نفيًا تامًّا، وأثبت بالدليل القاطع أنّ رأي الزجّاج في هذه المسألة هو رأي جمهور النحاة القائل بأن هذه الفتحة، هي فتحة بناء، لا إعراب. يُنظر: من آراء الزجّاج النحوية، للدكتور شعبان صلاح: ٨٠–٨٣. وأمّا نسبة ذلك إلى أبي القاسم الزّجاجي فهي الأخرى محلّ نظر، ذلك أنّ البحث لم يقف كذلك على هذه النسبة إليه في كتابه "الجمل في النحو" في الباب الذي أفرده للحديث عن النفي بـ "لا" التي لنفي الجنس. يُنظر: الجمل في النحو، للزجّاجي: ٢٣٧، فما بعدها. وأمّا نسبة القول إلى أبي سعيد السيرافي، فالظّاهر صحّتها كما يُفهَم من قوله: ''والذي عندي: أن الفتحة في الاسم بعد "لا" إعراب ''. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٦/٣. كما نُسِب هذا القول في جملة من المصنَّفات النحوية إلى نحاة آخرين. يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٢، وشرح المفصّل: ٢٦٤/١، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٥٨/٢، وارتشاف الضرب: ١٢٩٦/٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٥٣): ٣٦٦/١، فما بعدها، ويُنظر: مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العُكبري: ١٠٤.

(٣) المقتضب: ٣٥٨/٤.

(٤) شرح المفصّل: ٢٦٤/١.

على الإضافة''[١].

ثمّ إنّ النحاة القائلين بأنّها حركة بناء اختلفوا في موجب البناء، فمنهم من ذهب إلى أنّه ''إنّما بُني لتضمّنه معنى "مِن"، كأنّ قائلًا قال: هل مِن رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدار، لأنّ "لا" نفي عام، فينبغي أن يكون جوابًا لسؤال عام''[٢].

وقد رجّح ابن عصفور هذا الرأي واصفًا إيّاه بالصحيح، مُعلّلًا ذلك بقوله: ''لأنّ ما بُني من الأسماء لِتضمّنه معنى الحرف أكثر ممّا بُني لتركيبه مع الحرف''[٣]. وهذه قاعدة مشهورة عند النحاة تُفيد بأحقّية الحمل على الأكثر والأغلب في الاستعمال اللغوي، بوصفها قاعدةً لغوية من قواعد الترجيح النحوي[٤].

في حين ذهب غيرهم إلى أنّ سبب البناء إنّما يرجع إلى تركّب اسم "لا" معها، فصار بمثابة الاسم الواحد خمسة عشر[٥]. وإنّما خُصَّ اسم "لا" التي لنفي الجنس عند إفراده بالفتحة دون غيرها من الحركات عند بنائه، لأنّها –كما يقول ابن يعيش–: ''أخفّ الحركات، وليس الغرض إلا تحريكه، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلّف ما هو أثقل منها ''[٦].

وممّا هو جديرٌ بالإشارة في هذا المقام، الإشارة إلى أنّ اسم "لا" النافية للجنس يرد في فصيح الكلام العربي نكرةً على ثلاثة أنواع، فإمّا أن يرد اسمًا مفردًا كقولك: لا طالبَ مهملٌ، وإمّا أن يرد مضافًا كقول القائل: لا طالبَ علمٍ مهملٌ، وإمّا أن يردَ شبيهًا بالمضاف، نحو: لا طالبًا علمًا مهملٌ.

فإن كان اسم "لا" مفردًا، فحكمه البناء على الفتح كما ذكرنا ذلك آنفًا. وإن كان الاسم النكرة مضافًا، فيكون منصوبًا، ذلك أنّ الإضافة تُبطل البناء[٧].

ومِن المسائل المهمّة التي ينبغي إيرادها كذلك، مسألة خبر "لا" التي لنفي الجنس، إذ لا يكون الخبر في هذا الباب إلّا نكرةً، ويُعلِّل أبو حيّان الأندلسي هذا بقوله: ''لأنّه إن كان معرفةً أدّى ذلك إلى الإخبار بالمعرفة عن

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٦٦، ويُنظر: الموفي في النحو الكوفي: ٢٢٩.
(٢) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٧١.
(٣) المصدر نفسه: ٢/٢٧١.
(٤) يُنظر: الأصول في النحو: ٣/٣٢٥، والخصائص: ١/٨٥، والأشباه والنظائر في النحو: ١/٤٠٠ وما بعده.
(٥) الكتاب: ٢/٢٧٤، والمقتضب: ٤/٣٥٧، ويُنظر: الجمل، للزجاجي: ٢٣٨–٢٣٩، والمسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، رقم المسألة (٨١): ٨٨–٨٩.
(٦) شرح المفصّل: ١/٢٦٣
(٧) المصدر نفسه: ٢/٩١.

النكرة، وذلك لا يجوز''[1]. فعلى هذا لا يجوز أن يُقال: لا كريمَ أنت، ولا فاضلَ زيد.

ومِن المسائل التي تتعلق بـ "لا" التي لنفي الجنس، مسألة (خبر لا)، من حيث إظهاره وحذفه. ذلك أنّ الإظهار يُراد منه إظهار عمل "لا" فيه، وأمَّا حذفه فيقتضي إخفاء عمل "لا" فيه.

وقد حصر الزمخشري في مفصّله هذه المسألة في الحجازيين والتميميين، إذ قال: ''ويحذفُه الحجازيون كثيراً، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا عليٌّ ولا سيفَ إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها: لا إلهَ في الوجود إلا الله. وبنو تميم لا يُثبتونه في كلامهم أصلاً''[2].

فالحجازيون–على وفق ما حكاه الزمخشري– يحذفون خبر "لا" في نحو: لا أهلَ، ولا مالَ، وما شابه ذلك، فالخبر ههنا محذوف، قدّره ابن يعيش شبه جملة جار ومجرور، والمعنى: لا أهلَ لنا، ولا مالَ لنا، وكذلك كلمة التوحيد: لا إلهَ إلَّا الله، بتقدير: لا إلهَ في الوجود إلَّا الله، ''فالخبر الجار مع المجرور، وهو محذوف''[3].

على أنّ النّحاة نبّهوا هنا إلى أنّ الحجازيين إنّما يحذفون خبر "لا" إذا دلَّ الدليل على حذفه بأن كان معلومًا، كأن يكون كونًا عامًا ، فيقدّرونه: موجودًا، أو في الوجود. وما شاكل ذلك، أمّا إذا كان كونًا خاصًّا، فلا يجوز حذفه بالإجماع، لأنّه معنى خاصّ يتعذّر فهمه، أو التوصل إليه إلّا بذكره، إذ يقول ابن مالك: ''وإذا عُلِمَ كَثُرَ حذفه عند الحجازيين، ولم يُلفظ به عند التميميين''[4]. وقد عقّب على هذا الكلام أبو حيّان الأندلسي–شارح كتاب كتاب التسهيل لابن مالك– بقوله: ''قوله وإذا عُلمَ احتراز من ألاّ يُعلم، ولا يدلّ عليه دليل، فلو قلت "لا رجلَ" في ابتداء كلام، ولا دليل على حذف الخبر لا من لفظٍ سابق ولا من قرينة حالية، لم يكن كلامًا، بل يجب إثبات الخبر كقوله: (لا أحدَ أغيرُ مِنَ الله)''[5]. ومنه الشاهد الشعري المشهور عند النحاة في هذه المسألة:

ورَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً وَلَا كَرَيمَ مِنَ الوِلْدانِ مصْبوحُ(*)

فالنحاة يستشهدون بهذا الشاهد على وجوب إثبات خبر "لا" لأنّه كونٌ خاص، فلا يجوز حذفه، وللنحاة فيه

---

(١) التذييل والتكميل: ٢٣٤/٥.

(٢) المفصل: ٥٥.

(٣) شرح المفصل،: لابن يعيش ٢٦٥/١.

(٤) التسهيل، لابن مالك: ٦٧.

(٥) التذييل والتكميل: ٢٣٩/٥.

(*) البيت من البسيط، وقد اختلف في قائله، وورد البيت في أكثر من مكان وأكثر من ديوان، يُنظر: ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، تحـ عادل جمال: ٣١١ ، وشرح أشعار الهذليين، للسكري، تحـ عبدالستار فراج ١٣٠٧/٣، وانظر بيت الشاهد في: الكتاب (٢/ ٢٩٩)، والمقتضب (٤/ ٣٧٠)، ويُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: ٨١٩/٢، ويُنظر: معجم شواهد العربية، د. عبد السلام هارون:١٠٥–١٠٦، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د. إميل بديع يعقوب: ١٧٥/١.

تخريجات لا حاجةَ بنا لِذكرها[1].

فإذا عُلِم خبر "لا" بقرينة مذكورة في الكلام، سواء أكانت قرينة لفظية، أم حالية، كثُر حذفه عند الحجازيين، قال أبو حيّان الأندلسي: ''سواء أكان ظرفًا أم مجرورًا أم غير ذلك، وأكثر ما يَحذفه الحجازيون مع (إلا)، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة الصافات: من الآية ٣٥، وسورة محمد: من الآية ١٩]. ومن حذفه دون (إلّا) قوله: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [سورة الشعراء: من الآية ٥٠]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سورة سبأ: من الآية ٥١]، "لا ضرر ولا ضرار"، و "لا عدوى ولا طيرة". ومن حذفِه للقرينة قولك للمريض: لا بأسَ، أي: لا بأسَ عليك''[2].

وقد علّل النحاة ظاهرة كثرة حذف خبر "لا" لأنّها شابهت في عملها "إنّ" من جهة، ولأنّ "لا" وما دخلت عليه بمثابة جواب عامّ لاستفهام عام، فيُكتفى في الكلام بجوابٍ يغلب عليه الحذف والاختصار في الأغلب الأعم في الاستعمال اللغوي[3].

وعلى الرغم ممّا تقدّم معنا من أنّ النحاة أثبتوا لـ "لا" النافية للجنس وظيفة نحوية، ووظيفة دلاليةً. فأمّا الوظيفة النحوية فتتجلى في نسخ الضمة، بوصفها علامةً لرفع الاسم على أنّه مبتدأ في أصله، وإبدالها بفتحة على أنّها علامة بناء بتأثير دخول "لا" النافية للجنس عليه. وأمّا الوظيفة الدلالية فتتمثّل في التركيب العارض الجديد المنفي يُفيد استغراق نفي النسبة لذلك الاسم، بعد أن كانت النسبة ثابتة لاسم بعينه بوصفه مبتدأً من خلال الخبر الذي يتعلق به.

نقول: على الرغم من ذلك ، فإنّنا لا نعدم أن نجد من الدارسين مَنْ يرى أنّ هذه الأداة، وهي "لا" النافية للجنس لا تعدو أن تكون عنصر نفي ليس إلّا، ومِن ثَمَّ فإنَّ الحركة الإعرابية المتمثّلة بفتحة اسم "لا" التي دخلت عليه وتحدّثنا عنها آنفًا، لا دلالة لها في الاسم الذي ظهرت عليه، والذي يليها.

يقول الدكتور محمد حماسة في هذا الصدد: ''يعرض للكلمة أن تُبنى بناء عارضًا في بعض المواضع كاسم لا التبرئة إذا كان مفردًا، والمنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة، فيجعل النحاة لكلٍّ من هذين النوعين محلًّا من الإعراب هو النصب، فيكون للاسم في وضعه هذا حالتان: الأولى أنّه مبني في اللفظ المنطوق، والثانية أنّ له محلًّا من الإعراب هو النصب، وعلى ذلك يُجيزون في تابع هذا الاسم أوجهًا مختلفة يُراعى فيها أحيانًا اللفظ

(١) تُنظر تلك التخريجات في: شرح المفصّل: ٢٦٦/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢٩٩/٣.

(٢) التذييل والتكميل: ٢٤٠/٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٤٠/٥-٢٤١.

المنطوق، ويُراعى في أحيان أخرى المحل المقدّر''[١].

ويذهب الدكتور خليل عمايرة إلى أبعد من ذلك، فيرى أنّ الأداة "لا" النافية للجنس بسبب تعدّد ''الأنماط التي تأتي فيها، ولتنوّع الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، جَعلت النحاة يدرسونها في أكثر مِن موضع. فتارةً يُلحقونها بـ "ليس"، وأخرى يُلحقونها بـ "إنّ"، وثالثةً تدخل على الفعل. ورابعة حرف جواب. وخامسة حرف مهمل. وسادسة حرف عطف''[٢].

ثُمَّ يخرج بنتيجة مفادها أنّ الأداة "لا" بهذا التصوّر اللغوي لا تعدو أن تكون عنصر نفي ليس إلّا، ومِن ثَمَّ فإنَّ الحركة الإعرابية التي تقتضيها هذه الأداة نحويًّا ليست ذات قيمة دلالية في الاسم الذي تدخل عليه، بصرف النظر عن كون الاسم أجاء مرفوعًا بعدها، أم منصوبًا، فهي –في نظره– لا تفيد إلّا النفي المطلق، ذلك أنّ الناظر في هذه الأداة –بحسب قوله– ''يجد بأنّها عنصر نفي ليس غير، ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم والذي يليها. فتارة تقتضي ضمة، وأخرى فتحة، بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أمّا المعنى فواحد تقريبًا على الرغم ممّا يقوله النحاة في مصطلحاتهم بأنّها تكون مع الاسم المرفوع للوحدة، ومع الاسم المنصوب للجنس، ومعناها هو النفي المطلق''[٣].

فرأي الدكتور عمايرة واضح في أنّه يُنكِر أيّ فرق دلالي في مجيء اسم "لا" مرفوعا، أو منصوبًا، إذ المعنى عندّه واحد، وهو النفي العام فحسب، وأنّ "لا" تُحوِّل معنى الجملة التي تدخل عليها مِن الإثبات إلى النفي، واحتجّ لرأيه بطائفةٍ من الشواهد القرآنيّة، ونماذج من فصيح الشعر العربي، جاء فيها اسم "لا" مرّة مرفوعًا، وأخرى منصوبًا –على حدّ قول النحاة–، ومعناها واحد في الحالتين كلتيهما بحسب وجهة نظره[٤].

في حين يُؤيّد الدكتور فاضل السامرائي آراء النحاة في وجهي نصب اسم "لا"، ورفعه، فيذكر أنّ وجه النصب لا يُراد به إلّا استغراق نفي الجنس قطعًا، في حين أنّ وجه الرفع وهي "لا" النافية العاملة عمل "ليس"، فيه احتمالية رجحان أن يُراد به نفي الجنس، مع احتمالية أن يُراد به نفي الواحد، وجواز الاستدراك عليه، محتجًّا لذلك برأي الرضي الأستراباذي في شرحه على كافية ابن الحاجب، وذلك بقوله: ''والحق أن نقول: أنّه مبني لتضمّنه لِمن الاستغراقية، وذلك لأنّ قولك: لا رجلَ، نصٌّ في نفي الجنس، بمنزلة: لا مِن رجل، بخلاف: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة، فإنّه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم، لكن لا نصًّا بل هو الظاهر، كما أنَّ: ما جاءني من رجل، نصٌّ في الاستغراق، بخلاف: ما جاءني رجل، إذ يجوز أن يقال: لا رجلٌ في الدار، بل رجلان، وما جاءني

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة: ٣٠٢.

(٢) في التحليل اللغوي: ١٦٧.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه: ١٦٧–١٧٢.

رجل، بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار، بالفتح، بل رجلان، وما جاءني من رجل بل رجلان لِلزوم التناقض، فلمَّا أرادوا التنصيص على الاستغراق، ضمنوا النكرة معنى "مِن" فبنوها، وإنما بُنيت على ما تنصب به، ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء''[١]، وغيره[٢].

وعقّب الدكتور السامرائي على ذلك بقوله: ''فاتّضح بها أنّ "لا" التي للجنس من التعبيرات النصّية، وأنّ المشبّهة بـ "ليس" من التعبيرات الاحتمالية، فنحن نعلم أنّ عندنا في العربية صنفين من التعبيرات: تعبيرات نصّية تُؤدّي معنى واحدًا لا تحتمل غيره، وتعبيرات احتمالية تحتمل أكثر من معنى''[٣]. وهذا الرأي هو ما يميل إليه بحثنا.

على أنّ هذا الفرق الدلالي بين التعبيرين–كما ذكرنا آنفا– إنّما يكون في حالة إفراد اسم "لا"، أمّا أذا ثُنّي الاسم أو جُمِعَ فهي محتملة لِنفي الجنس، ولِنفي قيد الاثنينية، أو الجمعية، إذ الإجماع منعقد على ذلك[٤].

بعد هذه التوطئة لظاهرة النفي في العربية من خلال الأداة "لا" النافية للجنس، وعرض أقوال النحاة فيها شكلًا ووظيفة، نُعرّج إلى الحديث عن أهم المسائل النحوية التي اشتمل هذا النص النبوي الشريف عليها، الذي نحن بصدد الحديث عليه.

ورد في حديث النبي ﷺ قوله: **(لا ضررَ)**، وقد صُدِّرَ النص النبوي الشريف بالأداة "لا"، وهي "لا" النافية للجنس، وهي من الأدوات الناسخة التي تعمل عمل "إنَّ"، لمضارعتها إيّاها.

كما ذهب السواد الأعظم من شرّاح هذا الحديث من العلماء، إلى أنَّ هذا التركيب ليس على ظاهره، بل قدّروا فيه محذوفًا قبل هذا الاسم هو في الحقيقة مدخول "لا"، فهذا الإمام الطوفي، يقول: ''وقوله: **(لا ضرر ولا ضرار)** فيه حذف، أصله لا لحوق أو إلحاق ضَرَرٍ بأحد، ولا فعل ضِرَارٍ مع أحد''[٥]. وهنا ملمحان، **أولهما:** إنّ الإمام الطوفي يُقدِّر محذوفًا قبل اسم "لا" الظاهر وهو (ضرر)، من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. والذي دعاه إلى هذا التقدير دَفْع التناقض الظاهر في إمكانية وقوع الضرر عمليًّا، فلا يكون لكلام النبي ﷺ حاشاه حينئذٍ معنى، بل أراد ﷺ منْع وقوعه شرعًا، فعبَّر عنه بقوله: ''ثم المعنى لا لحوق ضرر شرعا إلّا بموجب خاص

(١) شرح الرضي على الكافية: ١٥٦/٢.
(٢) معاني النحو: ٣٦٣/١.
(٣) المصدر نفسه: ٣٦٥/١.
(٤) يُنظر: حاشية الصبان ٣/٢.
(٥) التعيين في شرح الاربعين: ٢٣٦.

مُخَصّصٍ، أما التقييد بالشرع فلأنّ الضررَ بحكم القدر الإلهي لا ينتفي''[١].

وفي حدود ما وقف عليه البحث من آراء للنحاة في هذه المسألة، لم نقف على تقدير لهم في اسم "لا" قطعًا، إلّا في نطاق ضيّق كما عقّبَ الرضي الاستراباذي مثلًا على كلام ابن الحاجب في شرحه لكافيته، الذي يقول فيه ابن الحاجب في سياق حديثه عن الحذف الذي يتعلّق بـ "لا": ''ويُحذف في مثل: لا عليك''[٢]، إذ عقّب الرضي على هذا بقوله: ''أي: لا بأسَ عليك، أي يُحذف اسم "لا" في: لا عليك''[٣].

فالذي يُفهم من نصّ ابن الحاجب وتعقيب الرضي عليه، أنّ حذف اسم "لا" قليل الورود في كلام العرب، بل الأشهر حذف الخبر كثيرًا عند بعضهم، وواجبٌ عند بعضهم الآخر.

أمّا الملمح **الثاني** في توجيه الطوفي، فهو تقديره المحذوف الذي قبل اسم "لا" الظاهر بـ (لحوق) أو (إلحاق)، جاء في اللغة أنَّ هاتين الصيغتين مأخوذتان من الفعل (لَحِقَ) مكسور العين من باب (فَعِل) وهو الباب الرابع في أوزان الفعل الثلاثي المجرد، وهو الباب المخصّص لمعانٍ عدّة مثل المشاعر والأعراض والعيوب والعلل وغيرها.

كما أنّ هذا الباب يأتي الفعل منه لازمًا ومتعدّيا. وفي توجيه الطوفي جاء الفعل (لحِق) هنا متعدِّيا، إذ يقول ابن فارس: ''اللَّامُ وَالحَاءُ وَالقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى إِدْرَاكِ شَيْءٍ وَبُلُوغِهِ إِلَى غَيْرِهِ. يُقَالُ: لَحِقَ فُلَانٌ فُلَانًا فَهُوَ لَاحِقٌ. وَأَلْحَقَ بِمَعْنَاهُ''[٤].

وكلام ابن فارس هذا يقرّ معنى التعدية في الفعل (لحِق) سواء أجاء مجرّدًا من همزة التعدية، أم جاء بها. فالمعنى واحد عنده وهو إيصال معنى الفعل إلى المفعول به، يدلّنا ذلك قوله : ''لَحِقَ فُلَانٌ فُلَانًا فَهُوَ لَاحِقٌ. وَأَلْحَقَ بِمَعْنَاهُ''، وهو توجيه غير واحد من علماء اللغة[٥].

وهذا عين ما عناه الطوفي في توجيه معنى كلمة (الضرر) بتضمّنها معنى التعدية، وهو إيقاع الضرر بالآخرين، بدليل قوله المذكور آنفًا: ''أصله: لا لحوق أو إلحاق ضَرَرٍ بأحد''. وهذا ما أقرَّه الفيروز آبادي، في توجيه معنى الفعل (لحِق)، إذ قال: ''لَحِقَ به، كسَمِعَ، ولَحِقَهُ لَحْقاً ولَحاقاً، بفتحِهما: أدرَكَهُ، كأَلحَقَهُ، وهذا لازِمٌ مُتَعَدٍّ''[٦]. ومن ذلك الأثر المروي عن عمر بن الخطاب ﷺ في دعاءٍ له، ومنه قوله: ''نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ

(١) التعيين في شرح الاربعين: ٢٣٦.
(٢) الكافية في علم النحو: ٢٧.
(٣) شرح الرضي على الكافية: ١٨٣/٢.
(٤) مقاييس اللغة: ٢٣٨/٥.
(٥) يُنظر: لسان العرب: ٣٢٧/١٠، وكتاب الأفعال، لابن القوطية: ٩١.
(٦) القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ٩٢١.

عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ بِالكُفَّارِ مُلْحِق''[1]، إذ عقّب القاضي عيّاض على كلمة (ملحِق) بقوله: ''مُلْحِق بِكَسْر الحَاء أَي يلحقهم، يُقَال: لحقته وألحقته فَأَنا لَاحق وملحق''[2].

وفي ضوء ما تقدّم نلحظ أنّ الفعل (لحِق) يتضمّن معنى اللزوم والتعدّي في اللغة بحسب ما نقلناه عن أئمّة اللغة، ولذلك يوجّه الطوفي –كما ذكرنا آنفًا– معنى الاسم المقدّر قبل اسم "لا" الظاهر على مستوى الجملة فيرى أن المعنى ''لا لحوق ضرر شرعا إلا بموجب خاص مُخَصصٍ''[3]، والمسوّغ عنده لهذا التقدير لرفع ما يُتوهَّم من تنافٍ بين وقوع الضرر عمليًا، وبين وقوعه شرعًا، فيُبيّن أنّ مراد الحديث النهي عن إيقاعه شرعًا، إلّا ما ورد الدليل الشرعي بجوازه، مثل إيقاع الحدود والعقوبات فلا يُعَدّ ذلك ضررًا لأنّه حقّ الله ﷻ على عباده[4].
ونلحظ أنّ مَن جاء مِن الشرّاح بعد الإمام الطوفي، قد نقلوا قوله، وارتضوا توجيهه في الأغلب الأعم[5].

وإنّما عَرّجنا على توجيه الطوفي في هذا المقام ومَن تبعه مِن الشرّاح، لأنّ البحث يستضيء بتوجيههم لنصوص الحديث النبوي الشريف. على أنّ البحث لم يقف على توجيه نحوي لهم لاسم "لا" وهو (الضرر) الوارد في الحديث، بل خلت مصنّفاتهم من ذلك تمامًا، والذي يبدو أنّ همَّهم الأول كان منصبًّا على دفع ما يتوهّم من تناقض ظاهري بين (الضرر) بوصفه واقعًا عمليّا لا يمكن إنكاره، تزاوله فئة من الناس في كلّ زمان ومكان، وبين (الضرر) بوصفه واقعًا شرعيّا نهى الإسلام عن فعله، وهذا الأخير هو الذي تبنّاه شرّاح الحديث، فوجّهوا هذا النص النبوي الشريف في ضوئه.

فمُراد الحديث –على وفق توجيههم– نفي الضرر عمليّا، وهذا يقتضي بحسب التوجيه الإعرابي أن تكون كلمتا (لحوق) أو (إلحاق) اللتان قدّرهما الإمام الطوفي هما اسم "لا" في حقيقة الأمر ومضافتان إلى ما بعدهما، وتكون كلمة (ضرر) تابعة لهما بوصفها مضافا إليه، ثمّ حُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، لأنّ السياق دلّ على ذلك الحذف بحسب رأي الطوفي، ومَن تبعه من شرّاح الحديث النبوي الشريف.

وعلى الرغم من أنّ الطوفي ومَن جاء بعده من الشرّاح، ارتضوا محذوفًا قبل اسم "لا" الظاهرة في النص بدافع شرعي، إلّا أنّ البحث يرى أنّ هذا التقدير لا داعيَ له، على الرغم من وجاهته، ذلك أنّ السياق لا يقتضي هذا الحذف، لأسباب عدّة، فمن ذلك أنّ الأصل عدم التقدير، وهذا يقتضي أنّ التقدير خلاف الاصل، فضلًا عن أنّ

---

(١) المصنف، لعبد الرزاق، رقم الأثر (٥١٠٩) ٣٨٥/٣.
(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض ٣٥٦/١.
(٣) التعيين في شرح الأربعين: ٢٣٦.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة.
(٥) يُنظر: المعين على تفهم الأربعين: ٣٨٢، والفتح المبين بشرح الأربعين: ٥١٧، وفيض القدير ٤٣١/٦، وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، للزرقاني، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي ٥٨/٤.

النحاة قرّروا أنّه إذا أمكن حمل الكلام على توجيه لا حذف فيه، فالصيرورة إليه أولى[١].

على أنّ التوجيه السابق للطوفي يقتضي محذوفين في جملة "لا" النافية، أوّلهما: تقدير اسمٍ بين "لا" و اسمها النكرة "ضرر". أمّا الثاني، فهو: تقدير خبرها وهو: موجود حملًا على الكثير الشائع في الاستعمال اللغوي. وهذا الضرب من التقدير يتنافى مع ما قرّره النحاة من أنّ جملة "لا" النافية للجنس ينبغي أن لا يُقدّر فيها أكثر من محذوف واحد في الأغلب الأعم، فنصَّ ابن الحاجب النحوي الذي يقول فيه: ''ويُحذَف في مثل: لا عليك''[٢]. شرحها الرضي الاستراباذي بقوله: ''أي: لا باسَ عليك، أي يُحذف اسم "لا" في: لا عليك، ولا يُحذف إلّا مع وجود الخبر، كما لا يُحذف الخبر إلّا مع وجود الاسم، لئلّا يكون إجحافا''[٣].

فالرضي الاستراباذي يُشير صراحة إلى منع حذف اسم "لا" النافية للجنس إلّا بوجود خبرها، وعدم جواز حذف خبرها إلّا بوجود اسمها. أمّا أن يُحذَف اسم "لا"، مع خبرها بحسب توجيه الإمام الطوفي، فذلك ما لم يقل به أحد من النحاة في حدود علمنا، والذي يُعزز ذلك ما أشرنا إليه آنفًا من أنّ النبي ﷺ بُعِثَ أصلًا لبيان الشرعيات، لا لبيان اللغويات، فصار بالضرورة وضوح مراد النبي ﷺ في الحديث –قيد الدراسة– من أنّه يريد بالضرر، الضررَ الممنوع شرعا، لا واقعًا، دونما حاجة إلى تقدير محذوف بين "لا" واسمها النكرة "ضرر".

وممّا يعزّز هذا الرأي، ما هو مقرَّر في قواعد التوجيه النحوي، من ضرورة تقليل الكلام المحذوف ما أمكن؛ كي تقلّ مخالفة الأصل الذي هو عدم الحذف[٤]، إذ ادّعاء أنّ في الكلام أكثر من محذوف لغير مسوّغ يقتضيه السياق، يتنافى مع الغاية التي شُرِع الحذف في الكلام من أجلها، وهي أن يكون الكلام المذكور ''بعد الحذف مُغنيًا في الدلالة، كافيًا في أداء المعنى''[٥]، وهذا الأمر متحقّق في حديثنا قيد الدراسة، إذ الكلام المذكور فيه – أي في "لا" مع اسمها النكرة "ضرر"–، كافٍ تمامًا لإيضاح المعنى الذي أراده النبيّ ﷺ من عدم جواز إيقاع الضرر بشتى أنواعه؛ بوصفه نوعًا من الظلم الذي حرّمه الإسلام بالكلّية.

أمّا ما يتعلّق بتقدير خبر "لا" في: (لا ضررَ)، فهو محذوف، قدّره بعض العلماء ومنهم ابن الملقّن (ت٨٠٤هـ) بقوله: ''فخبر "لا" محذوف، أي: في ديننا، أو في شريعتنا، أو في سنّتنا''[٦]. إشارة منهم إلى أنّ المقصود إنّما هو الضرر المنهيّ في نطاق الشريعة الإسلامية، فحسب، وهو التقدير نفسه عند غير واحد من

(١) يُنظر: البرهان، للزركشي: ١٠٤/٣، والأشباه والنظائر في النحو: ١٦٧/٤.
(٢) الكافية في علم النحو: ٢٧.
(٣) شرح الرضي على الكافية: ١٨٣/٢.
(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٥٧٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٠٤/١.
(٥) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة: ٢٥٩.
(٦) المعين على تفهّم الأربعين: ٣٧٨.

شراح الحديث النبوي الشريف[١].

على أنّ الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) لديه التفاتة رائعة في سياق شرحه لهذا الحديث، إذ يُشير إلى أنّ قوله ﷺ: (لا ضررَ) هو ''خبر بمعنى النهي''[٢]. وهذا الأسلوب يدرسه البلاغيون ضمن الأغراض المجازية للخبر، في موضوع "**وقوع الخبر موقع الإنشاء**"، أي أنّ الطلب الذي يتضمّنه لا يكون صريحًا في الكلام، بل يُفهَم ضمنًا من خلال السياق وقرائن الأحوال التي تصاحبه، لأنّ الكلام ليس على حقيقته، وإنّما هو على سبيل خروجه على خلاف مقتضى ظاهر الخطاب[٣].

وفي ضوء ذلك، يرى البحث، أنّ أصل الكلام: **لا تُضرّوا ولا تُضارّوا**، وهو العدول بالكلام عن أصله من الطلب بصيغة النهي صراحة، إلى الطلب بأسلوب غير مباشر، وهذا الأسلوب أبلغ في الخطاب؛ ذلك أنّ التعبير بالجملة الاسمية أشمل في التعبير عن المعنى من الجملة الفعلية، من حيث أنّه يُراد بها أمران، **أوّلهما**: تحقيق الطلب بصيغة النفي. أمّا **الأمر الثاني**، فهو: نفي الضرر عن الشرع نفسه. فالنبي ﷺ أراد تنزيه الإسلام عن أن يكون فيه ضرر، فضلًا عن النهي عن ممارسة الضرر بشتّى أنواعه، كما أنّه ملحوظ فيها تحقيق معنى الصفة، أي نفي الضرر عن الدين وعن المسلم الحق الذي يمتثل لأوامر الله تعالى ونواهيه، وهذا بخلاف التعبير بالجملة الفعلية لإرادة النهي عن إيقاع الضرر، فيفوت بذلك المقصد الآخر وهو نفي الضرر عن الدين نفسه، وبيان ذلك أنّ "لا" النافية للجنس – كما أُقِرَّ مفهومها ومعناها في الدرس اللغوي– تفيد نفي جميع أفراد ما يصدق عليه مدلول اسم جنس ما في إطار النفي العام، فضلًا عن أنّ قول الزرقاني: "خبر بمعنى النهي" أراد به طلب ترك القيام بفعل الضرر؛ لأنّ كلمة (النهي) تتعلّق بالفعل من حيث تركه وتجنّب ممارسته، وهذا الأسلوب مشهور في الأساليب العربية الفصيحة، ولا سيّما أساليب القرآن الكريم، فمِن ذلك قوله تعالى في سياق الحديث عن أداء شعائر الحج: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ [سورة البقرة: ١٩٧]، إذ قال أبو حيان الأندلسي في تفسير هذا النص القرآني: ''والذي نختاره أنها جملة، صورتها صورة الخبر، والمعنى على النهي، لأنه لو أريد حقيقة الخبر لكان المؤدي لهذا المعنى تركيب غير هذا التركيب ...، وإنما أتى في النهي بصورة النفي إيذانا بأن المنهي عنه يستبعد الوقوع في الحج، حتى كأنه مما لا يوجد، ومما لا يصحّ الإخبار عنه بأنه لا يوجد''[٤]، يوجد''[٤]، وبقوله قال غير واحد من المفسّرين[١].

---

(١) يُنظر الفتح المبين بشرح الأربعين: ٥١٦، وسبيل المهتدين إلى شرح الأربعين النووية، خلدون بن محمود بن نغوي: ٣٣٢.

(٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٥٧/٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٩٢/٣–٩٣، والمطول، لسعد الدين التفتازاني: ٤٣٢، وعلم المعاني دراسة بلاغية ونقدية، د. بسيوني عبد الفتاح فيود: ٤٢٥، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي: ٤٨٣.

(٤) البحر المحيط: ٩٩/٢–١٠٠.

وبهذا يتّضح لنا جليًّا وضوحًا لا غبار عليه، صِدْق ما قرّره البحث فيما ذكره آنفًا، والله تعالى أعلى وأعلم.

أمَّا قول النبي ﷺ: **(لا ضِرار)** فنثبت تحليله لغويًّا، فنشير هنا إلى ما ذكرناه في توجيه اسم "لا" في تركيب (ضَرَرَ)، فنُثبت التوجيه ذاته في الحديث على التركيب (ولا ضِرار).

فـ (الواو) فيه هي (واو العطف)، بيدَ أنَّ هذا العطف يحتمل أمرين، فإمَّا أن يكونَ من باب عطف المفردات، أو من باب عطف الجمل. فإنْ كان من قبيل عطف الجمل فتكون كلمة (ضِرار) بموجبه اسم "لا" مبنية على الفتح في محل نصب، وأمَّا خبر "لا" فهو محذوف تقديره: (موجودٌ)، إذ الظاهر أنّه أُريد به الكون العام، لا الخاص، بخلاف مَن جوّز في هذا الخبر المحذوف أن يكون تقديره (جائز أو موجود)[٢]، إذ مدلول كلمة (جائز) كما هو واضح، أنّها من قبيل الكون الخاص الذي يجب إثباته في الكلام، ولا يجوز حذفه، لِغياب القرينة التي تدلّ عليه، فيكون عندئذٍ من قبيل الإلباس في الكلام أو التعمية كما ذكرنا آنفًا، وهو أبعد ما يكون عنه النص النبوي الشريف الذي يتعيّن تخريجه على أقوى الوجوه وأولاها بالصواب.

وأمّا إنْ كان معنى العطف في هذه الواو من قبيل عطف المفردات، فيتوجّه إعراب هذا التركيب اللغوي على أنَّ (ضِرار) اسم معطوف على (ضرر)، والخبر محذوف تقديره: موجودان[٣]. وإن كان الوجه الثاني، هو الأوْلَى بالحمل عليه بحسب ما أقرّه ابن هشام الأنصاري من ضوابط الحذف مِن ضرورة تقليل المقدَّر لِتقلّ مخالفة الأصل[٤]، إذ الأوْلَى أن يُحمل حديث رسول الله ﷺ على أقوى الوجوه، وأفصحها.

وبعد فراغنا من الكلام على هذا النص النبوي الشريف من الوجهة الإعرابية، نخلص إلى بيان معناه دلاليًا، إذ وقف البحث على أنّ ثَمّة آراء عدّة للعلماء في بيان المراد من كلمتي (ضرر) و (ضِرار) المنفيتين بـ "لا" النافية للجنس، نوجزها فيما يأتي:

<u>الرأي الأول</u>: لم يُفرّق أصحاب هذا الرأي بين اللفظتين، إذ عدّوهما بمثابة كلمة واحدة، وإنّما وردت لفظة (ضِرار) تأكيدًا للفظة (ضرر)، وعليه فإنّ (الضرر) أُريد به الاسم و (الضِرار) أُريد به الفعل، وهو رأي ابن حبيب الأندلسي (ت ٢٨٣هـ)[٥]. وقد نقل قوله غير واحد من العلماء الذين جاءوا بعده مِن دون ترجيح[١].

---

(١) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن الشهير بـ (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري: ١٤٠/٤، والتحرير والتنوير: ٢٣٣/٢.

(٢) يُنظر: إعراب الأربعين حديثا النووية: ٢٢٢، وسبيل المهتدين إلى شرح الأربعين النووية: ٣٣٢.

(٣) يُنظر: إعراب الأربعين حديثا النووية: ٢٢٣.

(٤) مغني اللبيب: ٥٨٧.

(٥) تفسير غريب الموطّأ، ابن حبيب الأندلسي: ٢٥/٢، ويُنظر: التمهيد، ابن عبد البر: ٥٣١/١٢.

في حين لم يرتضِ بعض العلماء توجيه ابن حبيب، بل رَدّوا قوله، فمنهم مَن وصفه بعدم الصحّة[٢]، ومنهم مَنْ عَدّه مرجوحًا، بقوله: ''ثم الظَّاهِرُ تَغَايرُ هذين اللَّفظين حَمْلًا له على التأسيس، إذْ هو أَوْلَى مِن التَّأكِيد''[٣].

الرأي الثاني: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ (الضرر) و (الضِرار)، بمعنى القتل والقتال، فهو يُفيد النهي عن (**الضرر**) بشتّى أنواعه. فالضرر فعل الواحد، أي أن يَضرّ الرجل غيره ابتداءً، والضِرار بمعنى المفاعلة، والمقابلة مِن غير اعتداء، أي أن يضرّ كلّ واحد من الاثنين صاحبه. وقد ذكر ابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ) هذا الرأي من غير نسبة[٤]. وقال به عدد من العلماء[٥]. في حين ذكر بعضهم هذا الرأي من غير ترجيح[٦].

الرأي الثالث: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ (الضرر) هو الفعل الذي يجلب لفاعله منفعة ولجاره مضرّة، امّا (الضِرار) فهو ذلك الفعل الذي لا يعود بنفع على فاعله، وفي الوقت نفسه يجلب الضرر لجاره. وقد نَسب ابن عبد البر القرطبي هذا الرأي إلى الإمام أبي الحسن الخُشني (ت ٢٨٦هـ)[٧]. مرتضيًا إيّاه، وقد وصفه بقوله: ''وهذا وجهٌ حسنٌ في الحديث''[٨]، وارتضاه بعض المحدثين واصفًا إيّاه بقوله: ''وهذا الوجه هو الأوْلَى''[٩]. وقد نقل غير واحدٍ من العلماء قول الخُشني المذكور آنفًا من دون ترجيح[١٠]. في حين لَم يرتضِ الإمام ابن حجر الهيتمي هذا القول، إذ نظر إليه على أنّه لا يستند إلى حجّة علمية، فعقّب عليه بقوله: ''وهو مجرد تحكُّم بلا دليلٍ وإن قال غير واحد: إن هذا وجهٌ حسن المعنى في الحديث''[١١].

---

(١) يُنظر: المنتقى شرح موطّأ الإمام مالك، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي: ٤٠/٦، وشرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد: ٧٨، والفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي: ٥١٥.

(٢) التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن أحمد الوقشي، تحـ: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ٢٠٦/٢.

(٣) المعين على تفهم الأربعين، لابن الملقن: ٣٧٨.

(٤) الاستذكار، ابن عبد البر النمري الأندلسي: ٢٢٢/٢٢.

(٥) يُنظر: التعليق على الموطأ، للوقشي: ٢٠٥/٢-٢٠٦، وشرح متن الاربعين، للنووي: ٨٨، والتعيين في شرح الأربعين: ٢٣٦، والمعين على تفهم الاربعين: ٣٧٨، وفيض القدير ٤٣١/٦، وشرح الزرقاني ٥٧/٤.

(٦) شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد: ٧٧-٧٨.

(٧) تُنظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، تحـ: د. بشار عوّاد معروف، برقم (١١٣٢) ٢٣/٢-٢٤، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، برقم (٢٢٧): ٤٥٩/١٣-٤٦٠.

(٨) الاستذكار: ٢٢٣/٢٢.

(٩) سبيل المهتدين إلى شرح الأربعين النووية: ٣٣٣.

(١٠) يُنظر: التعليق على الموطأ، للوقشي: ٢٠٦/٢، وشرح الاربعين النووية، لابن دقيق: ٧٨، والمعين على تفهم الاربعين: ٣٧٩، وشرح الزرقاني ٥٨/٤.

(١١) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٥١٦.

الرأي الرابع: يُفسّر أصحاب هذا الرأي (الضرر) و(الضِرار)، بمعنى (**النقص**) عمومًا. فالضرر والضرار عندهم منظور فيه هذا المعنى في المقام الأوّل، وذلك بأن يُنقصَ الرجل من أخيه شيئًا من حقِّه أو ملكه، وهو ضدّ النفع. على أنّهم يتّفقون مع غيرهم في أنّ الضرر عندهم من حيث إيجاده، هو فعل الواحد ابتداءً والضِرار فعل الاثنين إزاء بعضهما أي منظور فيه الفعل والجزاء عليه. وهو رأي الإمام أبي عبيد الهروي (ت٤٠١هـ)[١]، وطائفة من العلماء[٢].

بعد هذه الجولة الواسعة المباركة في رحاب مصنّفات شروح الحديث وغريبه، نفرُغُ لإبراز رأي ابن رجب الحنبلي في شرح هذا الحديث النبوي الشريف.

لقد أدلى ابن رجب الحنبلي بدلوه شأنه شان غيره من الشرّاح رحمهم الله تعالى. وكان صنيعه –رحمه الله– انّه أورد هذا النص الشريف، فشرع في تخريجه من جهة سنده من طرقه المختلفة التي تقوّي بعضها بعضًا، فتضعه في مرتبة الاحتجاج به حديثيًّا.

ثم شرع ابن رجب في شرح هذا الحديث، فبيّن أنّ قول النبي ﷺ: (لا ضررَ ولا ضِرار) هي الرواية الصحيحة، ورُويت كلمة (ضِرار)، بتجرّدها من الهمزة، كما رويت (إضرار) متصلة بهمزة التعدية. مرجّحًا الرواية الأولى.

ثم حكى اختلاف العلماء في مفهوم دلالة اللفظتين (**الضرر والضِرار**)، فحكى عن بعضهم إنّهما بمعنى واحد، والمشهور عند العلماء أنّ ثَمّة فرق بينهما. وصفوة القول أنّ النبي ﷺ ''إنّما نفى الضرر والضِرار بغير حقٍّ''[٣]، حقٍّ''[٣]، جمعًا بين الآراء كلّها من حيث تحريم الضرر بشتّى أشكاله في الشريعة. فابن رجب يُرجّح الرأي الثاني في أنّ ثمَّة فرقا دلالي بين اللفظتين، خلافًا لمَن قال بترادفهما.

على أنّ ابن رجب –شأنه شأن غيره من العلماء– يذهب إلى أنّ إيقاع الضرر بالحق غير مُراد في هذا الحديث، بل ذلك أمر مطلوب شرعًا، وإنّما المراد هو إلحاق الضرر بغير حق، إذ يقول: ''فأما إدخالُ الضرر على أحدٍ بحق، إمَّا لكونه تعدَّى حدودَ الله، فيعاقَبُ بقدر جريمته، أو كونه ظلمَ غيره، فيطلب المظلومُ مقابلتَه بالعدلِ، فهذا غير مرادٍ قطعاً، وإنما المرادُ: إلحاقُ الضَّررِ بغيرِ حقٍّ''[٤]، وقد ضرب أمثلة تطبيقية على ذلك.

ولابن رجب التفاتة بارعة، من جهة أنّه ينفي وقوع الضرر في الشريعة الإسلامية وينزّهها في أن يكون فيها

---

(١) يُنظر: كتاب الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي: ١١٢١/٤.

(٢) يُنظر: غريب الحديث، لابن الجوزي: ٨/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٨١/٣، وشرح الزرقاني: ٤/ ٥٧.

(٣) جامع العلوم والحكم: ٢١٣/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢١٣/٢.

شيء مِن ذلك، مستدلًّا بعموم النفي الذي تُخرّج عليه "لا" النافية للجنس عند علماء اللغة من جهة أنّ نفيها يستغرق جميع أجزاء ما تدخل عليه هذه الأداة، إذ يقول: ''ومما يدخل في عمومِ قوله ﷺ: (لا ضرَرَ) أنّ الله لم يكلِّف عبادَه فعلَ ما يَضُرُّهم البتَّة، فإنَّ ما يأمرهم به هو عينُ صلاحِ دينهم ودنياهم، وما نهاهم عنه هو عينُ فساد دينهم ودنياهم، لكنَّه لم يأمر عبادَه بشيءٍ هو ضارٌّ لهم في أبدانهم أيضاً''[1]، وضرب أمثلة لذلك، ومنها اسقاط الطهارة بالماء عن المريض، وإسقاط الصيام عن المريض والمسافر، وما شاكل ذلك ممّا يلحقه العبد ضرر مِن جرّاء فِعْل ذلك.

فابن رجب يُشير هنا إلى أنّ "لا" النافية تضمّنت أمرين: أولهما: نفي وقوع الضرر في الشريعة الاسلامية على وجه العموم، فتكون جملتا **(لا ضرر)** و **(لا ضِرار)** سيقتا على سبيل الإخبار، وذلك بتنزيه الشريعة عن الضرر عمومًا من جهة، ومن جهة أخرى هما جملتان أُريد بهما معنى الإنشاء، المتمثّل بنهي العباد في أن يفعلوا الضرر بصنفيه الابتدائي، والردّ على الضرر بالتجاوز في أخذ الحق.

وبهذا يتبيّن لنا الجهد الكبير الذي بذله ابن رجب الحنبلي في بيان مدلول هذا الحديث الشريف من جوانبه المختلفة اللغويّة منها والشرعيّة، بيانًا شافيًا قد أدّى الغرض، وأصاب الهدف، وتوخّى الدّقة.

ونتوقف ههنا عند مسألة جديرة بالاهتمام، ألَا وهي أنّ كتب اللغة لم تُفَرّق إزاء الجذر (ض ر ر) في الاستعمال اللغوي سواء أجاء الفعل منه بالإدغام (ضَرَّ)، أم بفك الإدغام (ضَرر)، على الرغم من تضمّن هذا الجذر لمعانٍ مختلفة، مثل النقصان، والغَيْرة بين النساء، والعاهات المستديمة ويأتي في مقدّمتها العاهات التي تُصيب الإنسان وغيره ممّا لا يُرجى برؤها، وفي مقدّمتها المرض الذي يُراد به العمى، بحيث شاع استعماله فيه فلا يكاد يُراد به عند إطلاقه غير هذا المعنى، إذ قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ): ''والضَّرَرُ: النُّقصان يدخُلُ في الشيء، تقول: دَخَلَ عليه ضَرَرٌ في ماله. ورجلٌ ضَريرٌ: بيِّنُ الضَّرارة، وقَومٌ أضِرّاء: ذاهبو البَصَر. ورجلٌ ضَريرٌ وامرأةٌ ضَريرةٌ: أضَرَّه المَرَضُ، والضريرُ: المريضُ، والمرأةُ بالهاء. والضَريرُ: اسمٌ للمُضارّةِ أكثر ما يستعمل في الغَيْرة، يقال: ما أشَدَّ ضريرَه عليها ... والضَرَّتانِ: امرأتانِ لرجلٍ واحد، وتُجمَعُ على ضَرائِرَ. وفلانٌ مُضِرٌ: أي ذو ضَرائر. والمُضِرُّ: الرجل الذي عليه ضَرَّةٌ من مال. والمُضِرُّ: الداني، يقال: مَرَّ فلانٌ فأضَرَّني إضراراً أي دَنَا منّي دُنُوّاً شديداً. والضَّرَرُ: الزَّمانةُ، ومنه قوله تعالى:﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [سورة النساء: ٩٥]''[2].

فالفراهيدي يُورد كلمة (الضرر) في سياق شرحه لمعاني الفعل (ضرّ) ويذكر لها معنيين، هما: الضَرر الذي

(١) جامع العلوم والحكم: ٢/٢٢٩.

(٢) العين، مادة (ض ر): ٧/٧.

يُراد به معنى نقصان شيء، ولا سيما نقصان المال. والضَرر الذي هو بمعنى العاهة المستديمة من مرض وغيره، ولا سيما عاهة العمى. وهذا يقتضي دخول هذين المعنيين في عموم كلمة (الضَرر) بوصفها من الألفاظ المشتركة.

وهو الصنيع نفسه الذي سلكه أبو منصور الأزهري في معجمه، إذ يُورد حديث النبي ﷺ: **(لا ضَرَرَ ولا ضِرار)**، وفي سياق شرحه لهذا الحديث الشريف فيقول: ''فَمَعْنَى قَوْله: (لَا ضَرَر) أَي لَا يَضُرُّ الرجلُ أخاهُ فينقص شَيْئا من حَقه أَو مسلكه، وَهُوَ ضِدُّ النَّفْع''[(١)]. وهو ما أقرّه غير واحد من علماء اللغة العرب[(٢)].

وأمّا الزمخشري فيقرّر أنّ الفعل (ضَرَّ) يأتي المصدر منه (ضَرَرًا)، وأمّا الفعل (ضارَّ) يأتي المصدر منه (ضِرارًا) محتجًّا بحديث النبي ﷺ: **(لا ضَرَرَ ولا ضِرار)** قيد الدراسة. كما يُثبت أنّ الفعل (ضَرّ) يتعدّى بنفسه، فيُقال: (ضَرَّه)، كما يتعدّى بهمزة التعدية، فيُقال: (أضرَّ به)[(٣)]. وهو ما ذهب إليه غير واحد من علماء اللغة[(٤)].

وأمّا كلمة (ضِرار) فيذهب الأزهري إلى أنّها من مشتقات الفعل (ضَرَّ)، ففي سياق شرحه لحديث النبي ﷺ: **(لا ضَرَرَ ولا ضِرار)** يقول: ''وَقَوله: (لَا ضِرَار) أَي لَا يُضَارّ الرجل جَاره مُجَازاة فينقصه ويُدخِل عَلَيْهِ الضَّرر فِي شَيْء فيجازيه بِمثلِهِ، فالضِّرّار مِنْهُمَا مَعًا، والضّرر فعل وَاحِد، وَمعنى قَوْله: (وَلَا ضِرار) ، أَي لَا يُدخلَ الضَّرَر، وَهُوَ النُّقْصَان على الَّذِي ضَرَّه، وَلَكِن يعْفُو الله عَنهُ''[(٥)].

فالأزهري يقرّر كذلك أنّ لفظة (ضِرار) التي تعني إلحاق الضَرر بالآخرين مشتقّة هي الأخرى من الفعل (ضَرَّ) بتحقيق الإدغام فيه، وهذا ما أثبته كثير من علماء اللغة على نحو يخرج عن حدّ الحصر[(٦)].

وفي ضوء ما تقدّم نستطيع القول مطمئنّين إنّ علماء اللغة مجمعون على أنّ لفظتي (الضَرر) و (الضِرار) الواردتين في النص النبوي الشريف (لا ضَرَرَ ولا ضِرار) قيد الدراسة من مشتقات الفعل (ضَرَّ)، وهذا أمرٌ لا غبار عليه من خلال ما عرضناه من نصوص لغوية لعلماءَ أثبات تثبت ذلك.

وهو الصنيع نفسه الذي أقرّه كلّ مَن تصدّى لشرح الحديث المذكور آنفًا من شرّاح الحديث النبوي الشريف وغريبه ممّا ورد ذكره آنفًا في متن هذه الدراسة.

---

(١) تهذيب اللغة، مادة (ضر): ٤٥٧/١١.

(٢) يُنظر: المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحـ: الشيخ محمد حسن آل ياسين: ٤٢٩/٧، وتاج اللغة وصحاح العربية: ٧١٩/٢، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: ١٤٨/٨.

(٣) أساس البلاغة: ٥٧٩/١.

(٤) يُنظر: المخصص، لابن سيده: ٤٢٥/٣، ولسان العرب ٤/ ٤٨٢، والمصباح المنير، للفيومي: ٣٦٠/١، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي: ٤٢.

(٥) تهذيب اللغة: ٤٥٧/١١.

(٦) يُنظر: لسان العرب: ٤/ ٤٨٢، وتاج العروس: ٣٨٥/١٢.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة الناصعة، بَيْد أنّ بعض العلماء المعاصرين، وهو الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) رحمه الله تعالى يضرب صفحًا عن ذلك، فيختطّ لنفسه مذهبًا، غير مذهب جمهور العلماء في هذه المسألة، لينفرد برأيٍ لم يُسبَق إليه – في حدود علمنا– مفاده ضرورة التفريق بين الفعل (ضَرَّ) بإدغام الراء، والفعل (ضرر) بفك إدغامه، فكتب في ذلك بحثًا وسمه (بحث لغوي بين الضرّ والضَرر)(*)، اتّهم فيه ابن عاشور كتب اللغة أنّها أجملت شرح هاتين الكلمتين إجمالًا أدّى إلى تسرّب الوهم والغفلة إلى ألسنة طلبة العلم فيما يتعلّق باستعمال هاتين الكلمتين، إذ يقول: ''أجملت كتب اللغة في هاتين الكلمتين إجمالا سرت منه إلى ألسن المستعملين أخطاءً باستعمالهم كلمة الضرر بالفك فيما يساوي معاني كلمة الضر بالإدغام، غافلين عما تضمّنه سرُّ عدم إدغام الحرفين في كلمة الضرر من التنبيه على الاحتراز من استعمالها، فيما يساوي معنى كلمة الضرّ المدغمة''(١). وجعل ذلك مسوّغًا علميًّا لكتابة بحث يُعالج هذه المسألة. ونحن نوجز هنا رأيه من خلال بحثه المذكور آنفًا.

إذ يرى ابن عاشور أنّ أصل المسألة مبنيّ على جواز استعمال (ضرّ) فعلًا متعدّيًا مرّة، ولازمًا مرّة أخرى. ففي حالة استعماله (**فعلًا متعدّيًا**)، فالقياس فيه أن تكون حركة عينه في الماضي مفتوحة، باعتبار أنّ حركة عينه في المضارع تكون مضمومة. فيكون ملحقًا بأفعال الباب الأول من أبواب الفعل الثلاثي الذي يكون فيه الفعل (نَصَرَ: يَنْصُر) عنوانًا له، ولكن من دون فك إدغام الراء فيه، أي: (ضَرَّ: يَضُرُّ) بوصفه فعلا مضعّف العين. الذي يدلّ على معاني، ومنها الغلبة والإفساد(٢). والمصدر فيه (الضَرُّ).

أمّا إذا استُعمل الفعل (ضَرّ) (فعلًا لازمًا)، فهو حينئذٍ بمعنى: صار ضريرًا، أي: عَمي، ولذلك فإنّ حركة عينه في الماضي تكون مكسورة وفي المضارع مفتوحة أي (فَعِلَ: يَفعَل)، فيكون ملحقًا بأفعال الباب الرابع من أبواب الفعل الثلاثي الذي يكون فيه الفعل (فَرِحَ: يفرَح) عنوانًا له، وهو الباب الذي يغلب في الأفعال الدّالة على النعوت اللازمة والأعراض(٣).

ولذلك تجيء عين الفعل (ضَرّ) مكسورةً في ماضيه، مفتوحةً في مضارعه، أي (ضَرِر: يَضرَر) بوزن (فَعِلَ: يَفعَل). ثم يُقرّر ابن عاشور أنّ (الضَرر) بفك الإدغام لا يُستعمل في لغة العرب إلّا على ما كان من الأضرار عاهة، محتجًّا بقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [سورة النساء: ٩٥]، فيرى أنّ

(*) بحث منشور في مجلة الرسالة بالقاهرة، العدد (٩٢٥) لسنة ١٣٧٠هـ – ١٩٥١م: ٣٦٠–٣٦٢.

(١) بحث لغوي في الضرّ والضرر: ٣٦٠.

(٢) يُنظر: دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد: ٦٢، والمهذّب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي– د. هاشم طه شلاش: ٥٦.

(٣) دروس التصريف: ٥٧، والمهذب في علم التصريف: ٤٩.

المقصود من كلمة (الضَرر) هو العمى والزمانة[١].

ويمضي ابن عاشور في إقرار رأيه فيُنكر استعمال (الضَرر) في غير ما هو له من العاهات فيما وقف عليه من كلام العرب على حدِّ قوله. بَيْدَ أنّ ما أقرّه لم يكن ليسلم له، بل هو معارض بما ورد في موطّأ الإمام مالك (رحمه الله)، عن النبي ﷺ أنّه قال: ((**لا ضَرَرَ ولا ضِرار**))[٢]. فالضَرر هنا مستعمل بمعنى الضَرّ الذي هو ضد النفع، وإنْ كان هذا الحديث لا يخلو من مقال في إسناده في كتب التخريج[٣].

ثم يُعرّج ابن عاشور إلى مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في العربية، وهي مسألة مشهورة بين العلماء بين مجيز لها، ومانع، ومقيّد[٤]، ثم يقول: ''على أنه قد حُفِظ الخطأ عن كثير من الأئمة بتصحيف أو نحوه. ورواة الحديث قد يقع لهم الغلط في عربية ما يروونه''[٥].

وبناء على هذا يُقرّر ابن عاشور أنّ ثَمّة احتمال في خطأ راوي هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، إذ يقول: ''فلعلّ النبي ﷺ قال: لا ضَرَّ ولا ضِرار. فغيّرها الراوي: لا ضَرَرَ ''[٦]. ثمّ يمضي ابن عاشور في نقده هذه الرواية فيضع الدارس أمام أمرين، مبنيين على جواز الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات مسائل اللغة والنحو من عدمه. فمن جهة عدم جواز الاحتجاج بالحديث الشريف يُقرّر ابن عاشور أنّ هذا الحديث ''لا يثبت به استعمال في العربية؛ لما يتطرّقه من الاحتمالات بالنسبة للرواة، لا بالنسبة لقائل اللفظ المرويّ. فلا يكون ذلك شاهدا لغويا ''[٧].

وعلى افتراض جواز الاحتجاج بالحديث النبوي، يُخرّج ابن عاشور الحديث على جواز استعمال رواة الحديث اللفظ المولَّد، أو أن يُخرَّج هذا اللفظ بتأويله بأن يُحمل على الشذوذ من جهة، أو بأنّ الذي سوّغ فكّ الإدغام قصد الإتباع والمزاوجة بين اللفظين (الضَرَر والضَرار) من جهة أخرى، فيقول: ''وإذا درجنا على الاحتجاج به تعيّن: إما أن نرده إلى الرواية بالمعنى بأن درج الرواة على استعماله مولّدًا، وإما أن نؤوّله: فإما بالحمل على الشذوذ مثل

---

(١) بحث لغوي في الضرّ والضَرر: ٣٦٠.

(٢) الموطّأ، للإمام مالك، برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، رقم الحديث (٢١٧١): ٢٩١/٢.

(٣) يُنظر في هذه المسألة: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لأبي عبدالله المقدسي: ٦٨/٥، ونصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي: ٣٨٤-٣٨٦.

(٤) يُنظر في القضية: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، د. خديجة الحديثي ٢٠، فما بعدها، والحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود جفال: ١٠٤، فما بعدها.

(٥) بحث لغوي في الضرّ والضَرر: ٣٦٢.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

قول أبي النجم: الحمد لله العلي الأجلل. والشاذ يغتفر لأهل اللسان ولا يُتابعون عليه في استعمال غيرهم. وإما بتأويله بأن الذي أوجب الفك هو قصد الاتباع والمزاوجة بين اللفظين الضرر والضرار، فإن كليهما لا إدغام فيه. فروعي ذلك في المقارنة تحسينا، وهو من ضروب البديع، كما قال النبي ﷺ في حديث وفد عبد القيس في الصحيح: **((مَرْحَبًا بِالوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى))**[(١)]. فجمع (نادما) على: ندامى؛ لموافقة صيغة (خزايا). إذ ليس فَعالى من صيغ جموع فاعل، بل هو من صيغ جمع فعلان والندمان هو المنادم، ومن هذا النوع قول الشاعر:

هَتّاكِ أَخْبِيَةٍ وَلَّاجِ أَبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بالبِرِّ مِنْهُ الجِدَّ واللّينا[(*)]

إذ جمع بابا على أبوبة. وقوله ﷺ لنساء: **((ارْجِعْنَ مَأْزُورَات غير مَأْجُورَات))**[(٢)]. بهمز مأزورات، وأصله: موزورات؛ لأنه من: الوزر، وهو الإثم. وإنما هو اتباعا لقوله: غير مأجورات''[(٣)].

ثمّ يخلص ابن عاشور فيوجز رأيه في المسألة، بحيث يُفهم منه قبوله بهذه الرواية، شريطة تخريجها بأنّها جاءت على خلاف القياس مجملًا، فيقول: ''والحاصل أننا إذا قبلنا الاحتجاج به تعيّن أن يحمل لفظ النبي ﷺ الذي جاء على خلاف القياس مجملا يناسب فصاحته وبلاغته. ويُستخلص من هذا كله أن الضَرّ والضُرّ أعم من الضَرر، فيصح إطلاق الضر والضرر على المعنى الذي يُطلق عليه الضرر، ولا يقع إطلاق الضرر على كل ما يُطلق عليه الضَر والضرر''[(٤)].

ويختم ابن عاشور بحثه بنقده ما أثبته الجوهري في معجمه بشأن هذه المسألة، فيقول: ''وأمّا ما وقع في صحاح الجوهري من قوله: **(الضَرُّ خلاف النفع. والاسم الضَرَرُ. ويقال لا ضَرَر عليك)**، فهو مما أنفرد به. وقد ذكر الأئمة أنّ الجوهري لا يؤخذ ما انفرد به. وقد وهّمه الفيروز آبادي في مواضع كثيرة''[(٥)]. فابن عاشور يُخطِّئ يُخطِّئ الجوهري في روايته التي تُجيز فك الإدغام في كلمة (الضرّ) فيوردها بالإدغام وفكّه، فيرى أنّ الجوهري قد انفرد بهذه الرواية عن أئمّة اللغة وأنّه لا يُقبل من الجوهري ما انفرد به من رواية.

بعد هذا العرض لِمَا أبداه ابن عاشور من رأي في هذه المسألة، يرى البحث أنّ تخريج ابن عاشور في تفسيره

---

(١) مسند الإمام أحمد، رقم الحديث (٢٠٢٠): ٤٦٤/٣، صحيح البخاري، رقم الحديث (٦١٧٦): ٤١/٨.

(*) البيت من البسيط، ديوان ابن مقبل: ٢٨٤، وهذا البيت قد ورد ذكره في كثير من المصنفات، فمثلًا في (تاج اللغة وصحاح العربية) بوب منسوبا إلى ابن مقبل: ٩٠/١، وفي (اللسان) بوب منسوبا إلى القُلَاخ بن حُبابة، وقيل لابن مقبل: ٢٢٣/١، وفي كتاب الألفاظ، لابن السكيت من غير عزو: ٧، وفي المزهر من غير عزو: ٣٤١/١.

(٢) المصنف، رقم الحديث(٦٤٩٤): ١٨٥/٤، وسنن ابن ماجة، رقم الحديث (١٥٧٨): ١/ ٥٠٣.

(٣) بحث لغوي في الضرّ والضَرر: ٣٦٢.

(٤) بحث لغوي في الضرّ والضَرر: ٣٦٢.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها. وتُنظر رواية الجوهري في الصحاح مادة (ضرر): ٧١٩/٣.

فك الإدغام في كلمة (ضَرّ) إلى (ضَرر) من أنّ فيه احتماليّة مناسبة قصد الإتباع والمزاوجة، لا يخلو من وجاهة، وإن كانت معاجم اللغة لا تسعفه في ذلك.

أو أنْ تُخَرَّج الرواية على أنّها من قبيل المحاكاة الصوتية كما يرى البحث. فتكرُّر إيقاع الضرر يُعدّ مسوِّغًا في فكّ الإدغام؛ لِما في حرف (الراء) من إيقاع ناسب تكرر وقوع الضرر[١]. وهذا أسلوب معروف عند العرب، وقد أفرد ابن جني بابًا لذلك سمّاه (باب ذكر علل العربية أكلاميّة هي، أم فقهيّة)، أورد في أثنائه جملة من الأمثلة على الحكمة في إثبات الإدغام وفكّه عبّر عنه بقوله: ''فإن كثيرًا من هذه اللغة وجدته مضاهيًا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها''[٢]. وساق أمثلة على ذلك.

(١) يُنظر في هذه المسألة: الخصائص: ٢/١٥٢-١٥٣.

(٢) الخصائص: ١/٦٥.

الأنموذج الخامس: عَنِ المِقدامِ بنِ مَعدِ يكرِبَ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللّهِ ﷺ يَقولُ: ((**ما مَلأ آدميٌّ وِعاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابنِ آدمَ أُكَلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فإنْ كَانَ لا مَحالَةَ، فَثُلُثٌ لِطعامِهِ، وثُلُثٌ لِشَرابِهِ، وثُلُثٌ لِنَفسِه**))[1].

هذا الحديث عدّه العلماء أصلا جامعا لأصول الطب كلّها، إذ قال ابن رجب الحنبلي: ''وقد رُوي أنَّ ابنَ أبي ماسويه الطبيبَ لمَّا قرأ هذا الحديث في كتاب أبي خيثمة، قال: لو استعملَ الناسُ هذه الكلمات، سَلِموا مِنَ الأمراض والأسقام، ولتعطَّلت المارستانات ودكاكين الصيادلة، وإنَّما قال هذا؛ لأنَّ أصل كلِّ داء التُّخَم''[2]. وقد عدّ العلماء ملء المعدة بالأكل من مفسدات القلب، ''ومَن أكل كثيرًا شرب كثيرًا، فنام كثيرًا، فخسر كثيرًا''[3]. ولهذا الحديث فوائد طبية وصحيّة عظيمة يطول الحديث في تعدادها[4]، ولكننا نكتفي بما قدمناه، فمحور الحديث مدح الاقتصاد في الطعام والشراب، وذمّ الإسراف فيهما وهو ما يطلبه الطب ويقوم به نظام العمل وتتوفر به للإنسان مصالحه الدينية والدنيوية.

وقد اشتمل هذا الحديث النبوي الذي نحن بصدد الكلام عليه، على أكثر من عارض نحوي ممّا يتعلّق بموضوع دراستنا، ألَا وهو (عارض النفي)، وبيان مدى تأثيره في بنية الجملة الأصل وتغيير معناها، فنسوق الكلام عليه على وفق المخطط الآتي:

الجملة التي فيها عارض = (ما مَلأ آدميٌّ وِعاءً شَرّاً مِنْ بَطْنٍ) = جملة خبرية منفية

أداة النفي (العارض النحوي) + فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به + نعت + شبه جملة جار ومجرور.

الجمل في الأصل الافتراضي = شرٌّ وعاءٍ ملأه آدمي بطن = جملة خبرية مثبتة

مبتدأ + مضاف إليه + فعل ماضٍ + ضمير مفعول به مقدم + فاعل + خبر

---

(١) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤٧): ٥٨٣/٢. ويُنظر تخريجه في: موسوعة أطراف الحديث: ٢٢٥/٩.

(٢) جامع العلوم والحكم: ٥٨٤/٢-٥٨٥.

(٣) مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية: ٩٥/٢.

(٤) يُنظر: الكاشف عن حقائق السنن: ٣٢٩٤/١٠.

(ما) النافية الداخلة على الفعل في الدرس النحوي، والكلام على هذه الأداة من جهات ثلاث:

الأولى: ماهيتها: اتفق النحاة قدماء[١] ومحدثون[٢] على بساطة "ما"، ولذلك قلّما نجد مَن يتعرض للحديث بشأن ماهيتها، ممّا يدل، على إقرارهم ببساطتها، لأنّ البساطة هي الأصل في ذلك. على أنّ من المحدثين مَن صرّح بذلك[٣].

وبناء على ذلك، فإنّ القول ببساطتها يقتضي أنّها وُضِعت ابتداءً لهذا المعنى، فلم تكن متطورة عن حرف آخر، وهو ما يقتضيه ظاهر كلام أهل الصنعة.

بيد أنَّ للمستشرق الألماني برجشتراسر رأيا آخرا انفرد به عن سائر علماء اللغة المعاصرين، إذ يرى أنّ "ما" النافية ناشئة عن "ما" الاستفهامية، ومتطوّرة عنها، إذ يقول: ''فـ "ما" و "إنْ" يحتمل أن يكون أصلهما الاستفهام، وهذا ظاهرٌ في: "ما؛ فهي "ما" الاستفهامية بعينها في الأصل، لا شكّ في ذلك، وإن صعب تصوّر الطريقة التي ينبغي أن تكون قد سلكتها من معنى الاستفهام إلى معنى النفي''[٤].

ويزعم أنّ "ما" النافية بتطورها هذا عن الاستفهامية فقدت ''العنصر الاسمي، الذي كان موجودًا في "ما" الاستفهامية فصارت نافية محضة''[٥]. ولكنّه لم يقدّم دليلًا علميًّا على زعمه هذا، ممّا يترجح معه رأي جمهور العلماء من القول ببساطتها.

الثاني: عملها الإعرابي: إنّ "ما" النافية الداخلة على الفعل، لا خلاف بين العلماء قدماء ومعاصرين في أنّها لا عمل إعرابي لها[٦]، إذ يقول المرادي: ''وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل. نحو: ما قام زيد، وما يقوم عمرو. فهذه لا خلاف بينهم، في أنها لا عمل لها''[٧]. وهذا يعني أنّ حركة الفعل الإعرابية تبقى على حالها حتى بعد دخول "ما" النافية الداخلة على الفعل، لأنّها مهملة.

الثالث: أثرها الدلالي: يتجلّى أثرها الدلالي في الكلام الذي تدخل فيه في جانبين: نفيها معنى الفعل الذي دخلت عليه، وتأثيرها في زمن الفعل كذلك، فأمّا نفيها معنى الفعل الذي دخلت عليه، فلا خلاف بين العلماء في

---

(١) يُنظر: الكتاب ١١٧/٣، والمفصل: ٣١٠، ومغني اللبيب: ٢٩٩.
(٢) يُنظر: النحو الوافي: ٥٣/١، وبناء الجملة العربية: ٢٨٥، وفي التحليل اللغوي: ١٩٦.
(٣) يُنظر: في النحو العربي، للمخزومي: ٢٤٨.
(٤) التطور النحوي: ١٧٠.
(٥) التطور النحوي: ١٧٠..
(٦) يُنظر: معاني الحروف، للرماني: ٨٨، ورصف المباني: ٣١٣، وفي التحليل اللغوي: ١٩٦.
(٧) الجنى الداني: ٣٣٠.

ذلك بل هو ثابت عندهم بالإجماع[١]. وهي تدخل على الاسم والفعل فتنفي الجملة الاسمية والفعلية على السواء.

هذا من حيث تأديتها وظيفة النفي، أمّا من حيث تأثيرها في زمن الفعل الذي تدخل عليه، فهو ثابت لها كذلك سواء أدخلت على فعل ماضٍ، أم مضارع. فإن دخلت على ماضٍ قرّبت زمنه من الحال، فقول القائل: (قِدَم فلان) يفيد أنّ القدوم ثابت في الزمن الماضي بإطلاقه، فإذا قيل: (ما قَدِم فلان)، تكون "ما" قد نفت الزمن القريب من زمن الحال. فهي تقرّب زمن الماضي إلى زمن الحال. وهذا محل اتفاق بين العلماء[٢]. في حين يحمل الدكتور فاضل السامرائي هذا التأثير لـ "ما" يكون على الأكثر، ولا مانع من نفيها الماضي البعيد ولكنّه على قلّة، محتجًّا على ذلك بطائفة من النصوص القرآنية على ذلك[٣].

ولا خلاف بين العلماء في أن هذا التأثير الزمني إنّما هو ثابت لـ "ما" من جهة تقييد زمن الفعل، لا الفعل، فإذا قلنا: ما أهمل فلان واجبه، كانت الأداة "ما" هنا، هي التي أدّت وظيفة نفي الفعل من جهة، وتقريب هذا النفي من زمن الحال. في حين يرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ نفي هذا التقريب إنّما هو مستفاد من صيغة الفعل، لا الأداة، إذ يقول: ''"ما" هذه تدخل على (فَعَلَ)، وعلى (يَفْعل)، لتدل على النفي المحض، أمّا الدلالة على الزمان فمستفادة من صيغة (فَعَل) الدالة على الماضي''[٤]، وهو رأي الدكتور أحمد ماهر البقري كذلك[٥].

وإمّا إنْ دخلت "ما" على مضارع، فإنّها كذلك تنفي مضمونه من جهة، وتؤثّر في معناه من جهة أخرى.

فأمّا نفيها مضمون الفعل المضارع فهذا ليس محل خلاف بين العلماء، بل الإجماع منعقد على ذلك. وأمّا تغييرها زمن الفعل المضارع، فهو محلّ خلاف بين العلماء، إذ ذهب سيبويه ومَن وافقه من العلماء إلى أنّها تنفي دلالته على زمن الحال فحسب[٦]. في حين ذهب الرمّاني إلى أنّها تنفي دلالة المضارع على الحال والاستقبال معًا على جهة الإطلاق[٧]. وأمّا ابن مالك فذهب إلى أنّ الأكثر فيها نفيها زمن الحال في المضارع، ولا يمتنع نفيها زمن المستقبل فيه، محتجًّا لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [سورة يونس:١٥]، فضلًا عن طائفة من الشواهد الشعرية في هذه المسألة[٨]. وهو رأي الدكتور فاضل

(١) يُنظر: المقتضب: ١٨٥/١، ومغني اللبيب: ٢٩٩، بناء الجملة العربية: ٢٨٥.
(٢) يُنظر: الكتاب ١١٧/٣، والمفصل: ٣١٠، ٥٣، النحو الوافي: ٥٣/١.
(٣) يُنظر: معاني النحو: ١٩٢/٤.
(٤) في النحو العربي: ٢٤٩.
(٥) يُنظر: أساليب النفي في القرآن: ٨٨-٨٩.
(٦) يُنظر: الكتاب ٢٢١/٤، والمفصل: ٣١٠، ورصف المباني: ٣١٣.
(٧) معاني الحروف: ٨٨.
(٨) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٢/١-٢٣.

السامرائي كذلك[١].

فهذا ما تحصّل لدينا من آراء النحاة في هذه المسألة المتعلقّة بـ "ما" النافية الداخلة على الأفعال. أمّا البحث، فيرى أنّه لا مانع من الجمع بين الرأيين، فتحصيل النفي لا شك في أنّ الأداة "ما"، هي التي أحدثته، وتحصيل زمن هذا النفي في الماضي، إنّما كان من صيغة الفعل وحده. وأمّا مسألة تقريب "ما" نفي الزمن الماضي من الحال، فإنّما ينبغي أن يكون ذلك بقرائن كالظروف التي تدلّ على الحال، وكأنْ تكون القرينة الأداة "لقد" مثلًا، كما نصّ على ذلك سيبويه، إذ قال: ''**وإذا قال: لقد فعل فإنَّ نفيه ما فعل. لأنه كأنَّه قال: واللَّه لقد فعل فقال: واللَّه ما فعل**''[٢]. فالمتأمّل في نصّ سيبويه هذا يظهر له جليًّا عدم تحصيل زمن الفعل الماضي المنفي القريب من الحال من اجتماع الأداة "ما" والفعل الماضي معًا، بل إن ذلك متأتٍّ أصلا من وجود "لقد" معهما في صدر الجملة المثبتة، ثمّ نُفيت بـ "ما" الداخلة على الفعل الماضي في جملة الجواب. فلولا وجود "لقد" لما تحصّل لدينا هذا البُعد الزمني في هذا التركيب النحوي وأشباهه.

ولا شكّ في أنّ "ما" تنفي الاسماء كذلك، بَيْد أنّنا أعرضنا عن دراسة تأثيرها فيها، لأنّنا تناولنا ما له صلة بدراستنا فحسب، كما في الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه.

يفتتح الهدي النبوي كلامه بجملة خبرية منفية، مؤدّاها لا وعاء ملأه ابن آدم شرًّا من بطنه، فهو خبر أُريد به النهي عن الإسراف في الطعام والشراب. والشاهد فيه –بحسب دراستنا– الأداة "ما" النافية المهملة الداخلة على الفعل الماضي (ملأ)، وأشرنا آنفًا إلى أنّ هذه الأداة لا تؤثّر في الفعل الداخلة عليه إعرابيًّا فهي مهملة باتفاق النحاة، ولا سيما أنّها دخلت على فعل ماضٍ جاء على أصله مسندًا إلى المفرد (ملأ). وقد ورد هذا الفعل في اللغة دالًّا على معنى الامتلاء، إذ قال الخليل: ''والمَلْءُ: من الامتلاء، والمِلءُ: الاسم، ملأته فامتلأ، وهو ملآنٌ مملوءٌ مُمْتَلِيءٌ مَلِيءٌ. وشاب مالىء العين حسنا، قال: بهَجْمةٍ تَمْلأُ عَيْنَ الحاسِدِ، والمُلأَةُ: ثِقَلٌ يأخذ في الرّأس كالزُّكام من امتلاء المَعِدةِ، فالرّجلُ منه مملوءٌ''[٣].

فيتبيّن من هذا النص أنّ الفعل (ملأ) إنّما يدلّ على وضع شيء في شيء آخر حتى لا يكون فيه سعة لمزيد من ذلك الشيء الذي وُضِع في الشيء المملوء. وهذا ما صرّح به ابن فارس في قوله: ''وَمَلَأْتُ الشَّيْءَ أَمْلَؤُهُ مَلْئًا. وَالمِلْءُ: الِاسْمُ لِلْمِقْدَارِ الَّذِي يُمْلَأُ؛ وَسُمِّيَ لِأَنَّهُ مُسَاوٍ لِوِعَائِهِ فِي قَدْرِهِ''[٤].

(١) يُنظر معاني النحو: ٤/١٩١-١٩٢.
(٢) الكتاب: ٣/١١٧.
(٣) العين، مادة (ملأ): ٨/٣٤٦-٣٤٧.
(٤) مقاييس اللغة، مادة (مَلِيَ): ٥/٣٤٦.

و(آدمي) مرفوع على الفاعلية، بوصفه القائم بفعل الملءِ والمقصود أي آدمي، يحمل وصف الآدمية في كل مكان وزمان. وأمّا (وعاءً) فمنصوب على المفعولية، ولا يصحّ حمله على الظرفية، لأنّ لفظة (وعاء) اسم يدلّ على ذات مفرد وجاء اللفظ نكرة ليشمل كل وعاء يصح إطلاق هذا الوصف عليه.

وأمّا كلمة (شرًّا) فهي اسم تفضيل وأصله (أشر) حُذفت منه الهمزة لكثرة استعماله[١]. و (شرًّا) منصوب على أنّها صفة لـ (وعاء)، ولا يجوز إعرابها تمييزًا، بدعوى أنّها جاءت لرفع الإبهام عن مقدار، ظنًّا بأنّ لفظة (وعاء) من المقادير، وليس الأمر كذلك، فالقمح واللبن والحبوب مثلًا أسماء لِما يصحّ وزنه وقياسه، وهو ما يقع عليه لفظ (التمييز) بعد المقادير في التمييز الملفوظ، وليس كذلك كلمة (شرًّا) فهو اسم تفضيل وقع صفة للوعاء، لا ما يحويه الوعاء من الأعيان[٢].

وأمّا حرف الجر (مِن)، فلا بُدّ من ذكره لأنّه لازم لاسم التفضيل (شرّ) وكلمة (بطن) مجرورة بحرف الجر. وقد حُذِف الضمير العائد فيها وهو (الهاء)، والتقدير (بطنه)[٣]. كما ورد في رواية أخرى[٤]. والذي يبدو أنّ حَذْف الضمير العائد إنّما كان لدفع الوهم الناشئ من أن يكون المراد هو ملءُ بطن آدمي بعينه، وهذا غير مُراد في الحديث، بل المراد –والله أعلم– هو ملءُ كل بطن، سواء أكانت بطن آدمي يملأ بطنه، أم يملأ بطن غيره، وجاء هذا الأسلوب متَّسق مع تنكير كلمتي (آدمي، وعاء) ليشمل كل آدمي، وكلّ وعاء، وكل بطن.

ولفظة (بطن) مجاز مرسل علاقته الجزئية، إذ أطلق البطن وأراد (المعدة)، فهو من باب إطلاق الكل على الجزء. على أنّ إطلاق كلمة البطن على المعدة أُريد به مؤدّاه وهو ما يتركه امتلاء المعدة من أثر سلبي على أجزاء جسم الإنسان المختلفة، وفي مقدمتها (البطن)، لأنّ المعدة أبرز جزء فيها فهي محل الطعام وسائر أجزاء البطن متعلّقة بالمعدة وراجعة إليها.

وأمّا تشبيه البطن بالوعاء، فهو تشبيه بليغ، فالوعاء هو المشبّه، والبطن مشبّه به، وقد حُذفت أداة الشبه وهي (الكاف)، كما حُذف وجه الشبه وهو أنّ البطن متمثّلة بمعدتها والوعاء كلاهما يمكن مَلْؤهما. والغاية من ذلك هو ذم المعدة الممتلئة، لأنّها يمكن أن تُملأ بكل طعام جيدًا كان أم رديئًا، كما يُملأ الوعاء، إذ قال الإمام الطيبي: ''جعل البطن أولا وعاء كالأوعية التي تتخذ ظروفاً لحوائج البيت توهينا لشأنه، ثم جعله شر الأوعية؛ لأنها

---

(١) يُنظر: المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، رقم المسألة (١٠٠): ٢١١-٢١٢، والإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٦٩) ٤٩١/٢، وشرح التصريح: ٩٢/٢.

(٢) يُنظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري: ٣٨٧/٩.

(٣) يُنظر: السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، علي بن الشيخ أحمد العزيزي: ٢٢٤/٤.

(٤) عن المقدام بن مَعدي كَرِبَ، أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: ((مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ ، حَسْبُ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ طَعَامٌ ، وَثُلُثٌ شَرَابٌ ، وَثُلُثٌ نَفَسٌ)). إصلاح المال، لابن أبي الدنيا، تحـ: محمد عبد القادر عطا: ١٠٣.

استعملت فيما هي له، والبطن خُلِق لأن يتقوم به الصلب بالطعام وامتلاؤه يفضي إلى الفساد في الدين والدنيا، فيكون شرا منها''[١]. فملْؤ المعدة يؤدّي إلى فساد الجسم واعتلاله بالأمراض، فقد صحَّ عن النبي ﷺ قوله : ((المَعِدَةُ حَوْضُ البَدنِ، وَالعُرُوقُ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ، فَإِذَا صَحَّتِ المَعِدَةُ صَدَرَتِ العُرُوقُ بِالصِّحَّةِ، وَإِذَا فَسَدَتِ المَعِدَةُ صَدَرَتِ العُرُوقُ بِالسَّقَمِ))[٢].

واستعمال (لا محالةَ) في النص النبوي يدل –كما ذكرنا– على أنّ الآكل لا يزال صائرًا إلى الحالة التي ذكرناها. فقوله (لا محالة) إقرار بأنّ الإنسان يكثر منه تجاوز الحد الطبيعي في طعامه.

وقوله ﷺ: (لا محالة) تركيب أُريد به نفي جنس التحوّل من حالة إلى أخرى، إذ أورد ابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ): قول ابن جني: ''وَلَا يجوز تَقْدِيم الفَاعِل على الفِعْل فَإِن لم يكن مُظْهَرًا بعده فَهُوَ مُضْمَرٌ فِيهِ لَا محَالة''[٣]، ثمّ قال: ''وقوله: لا محالة: لا تحوّل عن ذلك''[٤].

فعلى هذا يكون النفي قد انصبّ على نفي التحوّل من حالة إلى أخرى، ويكون هذا التركيب قد أفاد ما أفاده تركيب (لا بُدَّ)، إذ قال الازهري: ''وقولُهم: لَا مَحَالَةَ، تُوضَعُ مَوضِع لَا بُدَّ وَلَا حِيلَةَ مَفْعَلَةٌ أَيْضا من الحَوْلِ والقُوَّةِ''[٥]. ويفسّر ابن الأثير (لا محالة) بأنّها ''لَا حِيلة، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الحَوْل: القوّة والحَركة. وَهِيَ مَفْعَلة مِنْهُمَا. وَأَكْثَرُ مَا يُستعمل (لَا محالة) بمعنى اليقين والحقيقة، أو بمعنى: (لا بدّ). وَالمِيمُ زَائِدَةٌ''[٦].

ويتحصّل لدينا أنّ (لا محالة) إمّا أن تكون مأخوذة من (الحيلة)، أو من (الحول)، فقوله ﷺ (لا محالة) إمّا أن يكون بمعنى: لا حيلة، أو بمعنى: لا حولَ ولا قوّة، فعلى الأول يكون المعنى أنّ الآكل لم يجد بُدًّا من الزيادة في الأكل، إذ لا حيلة له غيرها، وعلى الثاني أنّ الآكل لا يقوى على ترك الطعام دون الشبع لأنّه لا يملك حولًا ولا قوّة.

في حين يفسّر المظهري (ت٧٢٧هـ)[٧]، وغيره[٨] (لا محالة) بـ (لا بُدّ) كما ورد في رواية أخرى للحديث[٩].

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن: ٣٢٩٢/١٠-٣٢٩٣.

(٢) المعجم الأوسط، للطبراني، رواه عن أبي هريرة برقم (٤٣٤٣): ٣٢٩/٤.

(٣) اللمع في العربية، لابن جني: ٣٣.

(٤) توجيه اللمع، لابن الخباز: ١٢٢.

(٥) تهذيب اللغة: ٩٨/٥.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٠٤/٤.

(٧) يُنظر: المفاتيح في شرح المصابيح، للمظهري: ٢٨٩/٥.

(٨) يُنظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري: ٣٨٧/٩، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري: ٥١/٧.

للحديث[١]. والفرق بينهما أنّ (لا محالة) بمعنى: لا حيلة ولا مخلص، وأمّا (لا بُدَّ) فهي مأخوذة من مفارقة الشيء، ويوضّح ذلك السيرافي بقوله: ''ومعناه: هل من محالة من تركه أو من المخلص منه؟ فيقول المجيب: لا محالةَ منه. أي في الخلاص منه. وأمَّا: " بُد " فأصلها من مفارقة الشيء ومنه قيل: تبّدد الشيء: تفرّق''[٢].

وصفوة القول: إنّ النبي ﷺ أرشد الآكل إلى تجنّب الشبع في أكله قدر المستطاع، فإنْ لم يكن ذلك باستطاعته فعليه أن يوزّع طعامه بين ثلاثة أثلاث، فأحدها للطعام، والآخر للشراب، والثالث للنفس. ولا يخفى أنّ خبر (لا) النافية للجنس[*] في قوله (لا محالة) محذوف تقديره: حاصل أو واقع. أي إنْ كان الأمر بعدم الاكتفاء بأكلات يسيرات يحققن المطلوب واقع، فعلى الآكل أن يفعل كذا وكذا.

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنّ هذا النص النبوي الشريف افتُتح بـ "ما" النافية الداخلة على الفعل، فالذي يبدو أنّ مناسبة ذلك النفي إنّما تتجلى في أنّ مضمون النص –وهو أنّ بطن الآدمي هي شر ما ملأه الإنسان طوال حياته– أمر لا نقاش فيه ولا جدال، فهو ليس ممّا يقع فيه خلاف، بل هو أمر محسوم سلفًا وقد بلغ درجة اليقين، بحيث يكون من السفه الخوض في الحديث فيه، أو التردّد في تصديقه والله أعلم.

وقد أورد ابن رجب الحنبلي حديث الرسول ﷺ –قيد الدراسة– شارحًا وموجّهًا له، واصفًا إيّاه بأنّه ''أصل جامع لأصول الطب كلّها''[٣]. ثمّ ذكر أنّ من منافع هذا الحديث صلاح القلب لأنّ ''قلّةَ الغذاء توجب رِقَّة القلب، وقوَّة الفهم، وانكسارَ النفس، وضعفَ الهوى والغضب، وكثرةُ الغذاء توجب ضدَّ ذلك''[٤]. ثم ذكر آثارًا كثيرة عن السلف في حمد الجوع وذمّ الشبع[٥].

كما أورد ابن رجب أثرًا عن الإمام أحمد يُفسّر مفهوم الثلث الوارد في حديث رسول الله ﷺ قيد الدراسة، فقال: ''وروى يحيى بن منده في كتاب "مناقب الإمام أحمد" بإسنادٍ له عن الإمامِ أحمد أنَّه سئل عن قولِ النَّبيِّ ﷺ: ((ثُلث للطَّعام، وثُلثٌ للشراب، وثلث للنفس)) فقال: ثلث للطعام: هو القُوتُ، وثلث للشراب: هو القوى، وثلث

---

(١) عن عبدالرحمن بْنِ المُرَقَّعِ قَالَ: قَالَ رَسولُ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ وِعَاءً – إِذَا مُلِئَ – شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، فَإِنْ كانَ لابُدَّ، فَاجْعَلُوا ثُلُثًا لِلطَّعَامِ، وَثُلُثًا لِلشَّرَابِ، وَثُلُثًا لِلرِّيحِ)). الجوع، لابن أبي الدنيا، تحـ: محمد خير رمضان يوسف: ٢٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي: ٣٦١/٣.

(*) سبق الكلام على (لا) النافية للجنس من حيث ماهيتها وعملها ومفهومها في قول النبي ﷺ: ((لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ)) المذكور آنفًا، فلا حاجة لإعادته هنا.

(٣) جامع العلوم والحكم: ٥٨٤/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٨٦/٢.

(٥) المصدر نفسه: ٥٨٦/٢–٥٨٩.

للنفس: هو الروح‘‘[1].

والذي بدا للدارس أنّ ابن رجب الحنبلي لم يتعرّض إلى ذكر شيءٍ من مسائل اللغة في هذا الحديث، بل كان الكلام فيه كلامًا شرعيًّا بحتًا.

(١) جامع العلوم والحكم: ٦٠١/٢، ولم نعثر على قول الإمام أحمد الذي أورده ابن رجب على الرغم من كثرة البحث.

الملحق العام بعوارض (النفي) الواردة في متون أحاديث كتاب (جامع العلوم والحكم)(*)

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١.	عَنْ عُمَرَ بن الخَطَّابِ ﷺ، قال: بَينَمَا نَحْنُ جلوس عندَ رَسولِ الله ﷺ ذاتَ يومٍ، إذْ طَلَعَ علينَا رَجُلٌ شَدِيدُ بياضِ الثِّيابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لا يُرى عليهِ أثَرُ السَّفَر، ولا يَعرِفُهُ مِنّا أحدٌ، حتَّى جَلَسَ إلى النَّبيِّ ﷺ، فأسنَدَ رُكْبَتَيْهِ إلى رُكْبَتَيْهِ، ووضع كَفَّيه على فَخِذيه، وقالَ: يا مُحَمَّدُ، أخبِرني عَنِ الإسلامِ. فقال رَسولُ الله ﷺ: ((الإسلامُ: أنْ تَشْهَدَ أنْ **لا إلـهَ إلَّا الله**، وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، وتُقـيمَ الصَّـلاةَ، وتُـؤتِي الزَّكـاةَ، وتصـومَ رمضَـانَ، وتَحُـجَّ البَيـتَ إن استَطَعتَ إليه سبيلاً)).	أ. لا إلهَ إلَّا الله.	النفي الصريح	لا + إلّا	أداة
	قال: صَدَقتَ، قال: فَعَجِبنا لَهُ يسأَلُهُ ويصدِّقُهُ. قال: فأخْبِرني عَنِ الإيمان. قال: ((أنْ تُؤْمِنَ باللهِ وملائِكَته وكُتُبِه، ورُسُله، واليَومِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بالقَدرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ)). قالَ: صَدَقتَ.	ب. فإنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ.	النفي الصريح	لم	أداة
	قالَ: فأخْبِرني عنِ الإحْسَانِ، قال: ((أنْ تَعبُدَ اللهَ كأنَّكَ تَراهُ، **فإنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ** فإنَّهُ يراكَ)) . قال: فأخبِرني عَنِ السَّاعةِ؟ قال: ((**مَا المَسؤُولُ عَنْهَا بأعلَمَ**	ج. مَا المَسؤُولُ عَنْهَا بأعلَمَ مِنَ السَّائِلِ.	النفي الصريح	ما	أداة

(*) المسوّغ لهذا الملحق، إبراز العارض النحوي بشكل تفصيلي، أمّا الملحق الخاص السابق فالغرض منه إحصاء صور النفي على وجه الإجمال.

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
	مِنَ السَّائِل)). قال: فأخبِرني عنْ أَمارَتِها؟ قال: ((أنْ تَلِد الأمَةُ رَبَّتَها، وأنْ تَرى الحُفاة العُراة العَالةَ رعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلونَ في البُنيانِ)). ثُمَّ انْطَلَقَ، فلبثْتُ مَليّاً، ثمَّ قال لي: ((يا عُمَرُ، أتَدرِي مَنِ السَّائل؟)) قلتُ: الله ورسولُهُ أعلَمُ. قال: ((فإنَّهُ جِبريلُ أتاكُم يُعَلِّمُكُم دِينَكُم)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢) ١/٩١. ويُنظر: موسوعة أطراف الحديث ٤/٢٠٩، ٣١٥.				
٢.	عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بن الخطاب رضي الله عنهُما، قال: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ، يقولُ: ((بُنِي الإسلامُ عَلى خَمْسٍ: شَهادةِ أنْ **لا إلـهَ إلَّا الله**، وأنَّ مُحمَّداً عَبْدُه وَرَسولُهُ، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وحَجِّ البيتِ، وصَومِ رَمضانَ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣) ١/١٥٣. موسوعة أطراف الحديث ٤/ ٢٩٣.	لا إلهَ إلَّا الله	النفي الصريح	لا + إلّا	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٣.	عَـنْ عبـدِ اللهِ بـنِ مَسـعودٍ ﷺ قـالَ: حَـدَّثنا رسـولُ الله ﷺ وهُـوَ الصَّـادِقُ المَصدوقُ: ((إنَّ أَحَدَكُم يُجْمَعُ خلقُهُ في بَطنِ أُمِّهِ أَربعينَ يَوماً نطفة، ثمَّ يكونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذلكَ، ثمَّ يكونُ مُضغةً مِثلَ ذلكَ، ثمَّ يُرسلُ الله إليه المَلَك، فيَنْفُخُ فيه الرُّوحَ، ويُؤْمَرُ بأربَعِ كلماتٍ: بِكَتْب رِزقه وعمله وأجَلِه، وشقيٌّ أو سَعيدٌ، فو الذي **لا إله غيره** إنَّ أحدكُم ليَعْمَلُ بعمَلِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى **ما يكونَ بينَـهُ وبَينها إلَّا ذِراعٌ**، فيَسبِقُ عليهِ الكتابُ فَيعمَلُ بعمَلِ أهل النَّار فيدخُلها، وإنَّ أحدكم ليَعمَلُ بعملِ أهل النَّارِ حتّى **ما يكون بينَـهُ وبينها إلَّا ذِراعٌ**، فيسبِقُ عليه الكِتابُ، فيعمَلُ بعملِ أهل الجنَّةِ فيدخُلُها)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤) ١٦٥/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٢٣/٣.	أ. لا إله غيره. ب. ما يكونَ بينَهُ وبَينها إلَّا ذِراعٌ. ج. ما يكونَ بينَهُ وبَينها إلَّا ذِراعٌ.	النفي الصريح النفي الصريح النفي الصريح	لا ما + إلّا ما+ إلّا	أداة أداة اداة
٤.	عَنْ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنا هَذا ما **لَيس مِنهُ** فَهو رَدٌّ)) رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ. وفي رِوايةٍ لِمُسلِمٍ: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلاً **لَيسَ عَلَيهِ** أَمرُنا فَهو رَدٌّ)) جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٥) ١٩٧/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣٨/٨.	لَيس مِنهُ، ليس عليه.	النفي الصريح	ليس	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٥.	عَنِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ ﷺ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ((إنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ وإنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَينَهُما أُمُورٌ مُشتَبِهاتٌ، **لا يَعْلَمُهنّ كثيرٌ مِن النَّاسِ**، فَمَن اتَّقى الشُّبهاتِ استبرأ لِدينِهِ وعِرضِه، ومَنْ وَقَعَ في الشُّبُهاتِ وَقَعَ في الحَرَامِ، كالرَّاعي يَرعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يَرتَعَ فيهِ، ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، ألا وإنَّ حِمَى اللهِ محارِمُهُ، ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضغَةً إذا صلَحَتْ صلَحَ الجَسَدُ كلُّه، وإذَا فَسَدَت فسَدَ الجَسَدُ كلُّه، ألا وهِيَ القَلبُ)).جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٦) ٢١٧/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ٦٣.	لا يَعْلَمُهنّ كثيرٌ مِن النَّاسِ.	النفي الصريح	لا	أداة
٦.	عَنِ ابن عُمَرَ (رضيَ الله تعالَى عَنْهُما) : أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ((أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَشْهَدُوا أنْ **لا إلَـهَ إلَّا الله**، وأَنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ، ويُقيموا الصَّلاةَ، ويُؤْتُوا الزَّكاةَ، فإذا فَعَلوا ذلكَ، **عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءهُم وأَموالَهُم، إلَّا بِحَقِّ الإسلامِ**، وحِسَابُهُم على اللهِ تَعالَى)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٨) ٢٥٩/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٢/ ٣٣٧، ٣٣٨.	أ. لا إلَهَ إلَّا الله. ب. عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءهُم وأَموالَهُم، إلَّا بِحَقِّ الإسلام.	النفي الصريح النفي الضمني[1]	لا عصموا	أداة فعل

(١) قال العيني: ''والعصمة متضمّنة لمعنى النفي، حتى يصحّ تفريغ الاستثناء، إذ هو شرطه، أي: لا يجوز إهدار دمائهم واستباحة أموالهم بسبب من الأسباب إلَّا بحق الإسلام''. عمدة القاري ٢٨٨/١. كأن يفعلوا فعلًا يستوجب إهدار دمهم، كالرجل المحصن إذا زنا، أو قتل نفسًا عمدًا.

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٧.	عَنْ أبي هُرَيرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((إنَّ الله طَيِّبٌ **لا يَقْبَلُ إلَّا طيِّباً**، وإنَّ الله تعالى أمرَ المُؤْمِنينَ بما أمرَ به المُرسَلين، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾، ثمَّ ذكَرَ الرَّجُلَ يُطيلُ السَّفرَ: أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يمُدُّ يدَيهِ إلى السَّماءِ: يا رَب يا رب، وَمَطْعَمُهُ حَرامٌ، ومَشْرَبُهُ حَرامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حرامٌ، وَغُذِّيَ بالحَرَامِ، **فأنَّى يُستَجَابُ لِذلكَ؟**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٠) ٣٠٥/١. ويُنظر: موسوعة أطراف الحديث ١٦٣/٣.	أ. لا يَقْبلُ إلَّا طيِّباً. ب. فأنَّى يُستَجَابُ لِذلكَ؟.	النفي الصريح النفي الضمني[١]	لا أنّى	أداة اسم
٨.	عَنِ الحَسَنِ بن علي سِبْطِ رَسُولِ الله ﷺ وريحَانَتِهِ ﷺ قال: حَفِظْتُ مِنْ رسولِ الله ﷺ: ((دَعْ ما يريبُكَ إلى ما **لَا يريبُكَ**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١١) ٣٣٤/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١٥,١٤/٥.	لا يريبك.	النفي الصريح	لا	أداة

(١) والتقدير: لن يستجابَ لهم.

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٩.	عَنْ أبي هريرةَ ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((مِنْ حُسْنِ إسْلامِ المَرءِ تَرْكُهُ ما **لا يَعْنِيهِ**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٢) ٣٤٦/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٤٤٠/٩.	لا يَعْنِيهِ.	النفي الصريح	لا	أداة
١٠.	عَنْ أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: ((**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ** حتَّى يُحِبَّ لأَخيهِ ما يُحِبُّ لِنَفسه)). رواهُ البُخاريّ ومُسلِمٌ. جامع العلوم والحكم رقم الحديث (١٣) ٣٦٧/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣١٢/٧.	لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ	النفي الصريح	لا	أداة
١١.	عَنْ عبدِ الله بن مَسعودٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: ((**لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسلِمٍ** إلَّا بِإحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنَّفسُ بالنَّفسِ، والتَّارِكُ لِدينِهِ المُفارِقُ لِلجماعَةِ)).جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٤) ٣٧٩/١. وينظر: موسوعة اطراف الحديث ٣٥٠/٧.	لا يَحِلُّ.	النفي الصريح	لا + إلَّا	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٢.	عَنْ عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: كُنتُ خَلفَ النَّبيِّ ﷺ فقال: ((يا غُلامُ إنّي أعلِّمُكُ كَلماتٍ: احفَظِ الله يَحْفَظْكَ، احفَظِ الله تَجِدْهُ تجاهَكَ، إذا سَأَلْت فاسألِ الله، وإذا استَعَنْتَ فاستَعِنْ باللهِ، واعلم أنَّ الأُمَّةَ لو اجتمعت على أنْ ينفعوك بشيءٍ، **لم ينفعوك إلَّا بشيء** قد كَتَبَهُ الله لكَ، وإنِ اجتمعوا على أنْ يَضرُّوكَ بشيءٍ، **لم يضرُّوك إلَّا بشيءٍ** قد كتبهُ الله عليكَ، رُفِعَتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحُفُ)) رواه الترمذيُّ. وفي رواية غير التِّرمذي: ((احفظ الله تجده أمامَك، تَعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاء يَعْرِفْك في الشِّدَّةِ، واعلَمْ أنَّ ما أخطَأَكَ **لم يَكُن لِيُصِيبَكَ**، وما أصابَكَ **لم يَكُن لِيُخطِئَكَ**، واعلَمْ أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبرِ، وأنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وأنَّ معَ العُسْرِ يُسراً)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (١٩) ١/٥٧٧. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١/١٥٥.	أ. لم ينفعوك إلَّا بشيءٍ. ب. لم يضرُّوك إلَّا بشيءٍ. ج. لم يَكُن لِيُصِيبَكَ. د. لم يَكُن ليُخطِئَكَ.	النفي الصريح النفي الصريح النفي الصريح النفي الصريح	لم + إلّا لم + إلّا لم لم	أداة أداة أداة أداة
١٣.	عَنْ أبي مَسعودٍ البَدريِّ ﷺ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((إنَّ مِمَّا أدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلام النُّبُوَّةِ الأُولى: **إذا لَم تَستَحْيِ**، فاصْنَعْ ما شِئْتَ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٠) ١/٦٢٦. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣/ ٤١٦.	إذا لَم تَستَحْيِ.	النفي الصريح	لم	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٤.	عَنْ أبي ذَرٍّ ﷺ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ فيما يَروي عَنْ ربِّه ﷻ أنَّه قالَ: ((يا عِبادي إنّي حَرَّمْتُ الظُّلمَ على نَفسي، وجَعَلْتُهُ بَينَكُم مُحَرَّماً فلا تَظالموا، يا عِبادي كُلُّكُم ضَالٌّ إلَّا مَنْ هَديتُهُ فاستهدُوني أهدِكُم، يا عبادي كُلُّكُم جَائِعٌ إلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فاستطعموني أُطعِمْكُم، يا عِبادي كُلُّكُم عَارٍ إلَّا مَنْ كَسوتُهُ، فاستَكْسونِي أكسكُمْ، يا عِبادي إنَّكُم تُخْطِئونَ باللَّيلِ والنَّهار، وأنَا أَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعاً، فاستَغفِروني أغفر لكُمْ. يا عِبادي إنَّكم **لَنْ تَبلُغُوا ضَرّي** فَتَضُرُّونِي، **ولن تَبلُغُوا نَفْعِي** فَتَنفَعونِي. يا عِبادي لو أنَّ أوَّلَكُم وآخِركُم وإنْسَكُمْ وجِنَّكُم كانُوا على أتْقى قَلب رَجُلٍ واحدٍ منكُم، **ما زَادَ ذلك في مُلكِي شَيئاً**، يا عِبادي لو أنَّ أَوَّلَكُم وآخِرَكُم وإنْسَكُمْ وجِنَّكُم كانُوا على أفْجَر قَلبِ رَجُلٍ واحِدٍ منكُم، **ما نَقَصَ ذلك من مُلكِي شيئاً**، يا عِبادي لَوْ أنَّ أَوَّلَكُم وآخِرَكُم وإنْسَكُمْ وجنَّكم قاموا في صَعيدٍ واحدٍ فسألوني فأعطيت كل إنسانٍ مسألته، **ما نَقَصَ ذلك مِمَّا عِندي إلَّا كَما يَنْقُصُ المِخْيَطُ** إذا أُدْخِلَ البَحرَ. يا عبادي، إنَّما هِيَ أَعمالُكُم أُحْصِيها لَكُمْ، ثمَّ أُوفِّيكُم إيَّاها، فَمَنْ وجَدَ خَيراً، فليَحْمَدِ الله، ومَنْ وَجَد غيرَ ذلكَ، فَلا يَلومَنَّ إلَّا نَفسَه)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٤) ٧٠٢/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١٧٧/١١.	أ. لَنْ تَبلُغُوا ضَرّي.	النفي الصريح	لن	أداة
		ب. لن تَبلُغُوا نَفْعِي.	النفي الصريح	لن	أداة
		ج. ما زَادَ ذلك في مُلكِي شَيئاً.	النفي الصريح	ما	أداة
		د. ما نَقَصَ ذلك من مُلكِي شيئاً.	النفي الصريح	ما	أداة
		هـ. ما نَقَصَ ذلك مِمَّا عِندي إلَّا كَما يَنْقُصُ المِخْيَطُ.	النفي الصريح	ما + إلّا	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٥.	عَنْ أبـي ذَرٍّ ﷺ: أنَّ ناساً مِنْ أصْحَابِ رسولِ اللهِ ﷺ قالُوا لِلنَّبـيِّ ﷺ: يا رَسُولَ اللهِ ذَهَبَ أهْلُ الدُّثُورِ بالأجورِ، يُصلُّونَ كَما نُصَلِّي، ويَصومُونَ كَمَا نَصُومُ، ويتَصدَّقُونَ بفُضُولِ أموالِهِمْ، قال: ((**أولَيسَ قد جعلَ اللهُ لَكُمْ ما تَصَّدَّقُونَ؟** إنَّ بكُلِّ تَسبيحةٍ صَدقةً، وكُلِّ تَكبيرةٍ صَدقَةً، وكُلِّ تَحْمِيدةٍ صَدقةً، وكُلِّ تَهْليلَةٍ صدقةً، وأمْرٌ بِالمَعْروفِ صَدقَةٌ، ونَهْيٌ عَنْ مُنكَرٍ صَدقَةٌ، وفي بُضْعِ أحَدِكُم صَدقَةٌ)) . قالوا: يا رسولَ الله، أيأتِي أحدُنا شَهْوَتَهُ ويكونُ لهُ فيها أجْرٌ؟ قال: ((أرأيتُمْ لَوْ وَضَعَها في حَرَامٍ، أكانَ عليهِ وِزْرٌ. فكذلك إذا وضَعَها في الحلالِ كانَ لهُ أَجْرٌ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٥) ٧٣٦/١. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٢٩٣/٣.	أوليسَ قد جعلَ.	النفي الصريح	ليس	فعل

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٦.	عَنْ مُعاذٍ ﷺ قال: قُلتُ: يا رَسولَ الله أَخبِرني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ ويُباعِدُني مِنَ النَّارِ، قال: ((لقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظيمٍ وإنَّهُ لَيَسيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ الله عليه: تَعْبُدُ الله **لا تُشْرِكُ بِهِ** شيئاً، وتُقيمُ الصَّلاةَ، وتُؤتِي الزَّكاةَ، وتَصُومُ رَمضَانَ، وتَحُجُّ البَيتَ)) . ثمَّ قالَ: ((**ألا أَدُلُّكَ** على أبوابِ الخير؟ الصَّومُ جُنَّةٌ، والصَّدقَةُ تُطْفِئُ الخَطيئَةَ كَما يُطفئُ الماءُ النارَ، وصَلاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوفِ اللَّيلِ، ثمَّ تلا: {تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ المَضَاجِعِ} حتَّى بَلَغَ: {يَعْمَلُوْنَ}، ثُمَّ قالَ: ((**أَلا أُخْبِرُكَ** برَأْسِ الأمْرِ وعَمودِه وذِرْوَة سنامِهِ؟)) قُلتُ: بَلَى يا رَسولَ الله، قال: ((رَأسُ الأمْرِ الإسلامُ، وعَمُودُه الصَّلاةُ، وذِرْوَةُ سَنامِهِ الجهادُ))، ثم قال: ((**ألا أُخبِرُكَ** بمَلاكِ ذلك كُلِّهِ؟)) ، قلتُ: بلى يا رسول الله، فأخذ بلسانه، قال: ((كُفَّ عَلَيكَ هذا))، قلتُ: يا نَبيَّ الله، وإنَّا لمُؤَاخَذُونَ بِما نَتَكَلَّمُ بهِ؟ فقالَ: ((ثَكِلتْكَ أُمُّكَ، **وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على وُجوهِهِمْ، أو على مَنَاخِرِهِم إلَّا حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٩) ٢/١٠٠ وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٦/٦٢٤.	أ. لا تُشْرِكُ بهِ. ب. ألا أَدُلُّكَ. ج. أَلا أُخْبِرُكُ. د. ألا أُخبِرُكَ هـ. وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّار... إلاّ حَصائِدُ أَلسِنَتِهِم.	النفي الصريح النفي الصريح النفي الصريح النفي الصريح النفي الضمني[1]	لا لا لا لا هل + إلَّا	أداة أداة أداة أداة أداتان

(١) وتقدير النفي: لا يكبّ الناس ... إلّا حصائد.

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
١٧.	عَنْ أَبي ثَعلَبَةَ الخُشَنيّ ﷺ، عَن النَّبيّ ﷺ، قالَ: ((إنَّ الله فَرَضَ فرائِضَ، فَلا تُضَيِّعُوها، وحَدَّ حُدُوداً فلا تَعْتَدوها، وحَرَّمَ أَشْياءَ، فلا تَنتهكوها، وسَكَتَ عنْ أشياءَ رَحْمةً لكُم **غَيْرَ نِسيانٍ**، فلا تَبحَثوا عَنْها)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٠) ١٢٥/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١٦٦/٣.	غَيْرَ نِسيانٍ.	النفي الصريح	غير	اسم
١٨.	عَنْ أبي سَعيدٍ الخُدريّ ﷺ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ، قالَ: ((**لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ**)). جامع العلوم والحكم رقم الحديث (٣٢) ٢٠٦/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٢٦٤/٧.	لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ.	النفي الصريح	لا	اداة
١٩.	عَنِ ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّ رَسولَ الله ﷺ قَالَ: ((**لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْواهُم**، لادَّعى رِجالٌ أموالَ قَومٍ ودِماءهُم ولَكِنَّ البَيِّنَةُ على المُدَّعي واليَمينُ على مَنْ أَنْكر)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٣) ٢٣٣/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٧٩٠/٦.	لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْواهُم.	النفي الضمني	لو، والتقدير: لا يعطى ...	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٠.	عَنْ أَبـي سَـعيدٍ الخُـدريّ قـال: سَمِعتُ رسـولَ الله ﷺ يَقـولُ: ((مَـنْ رَأَى مِـنكُم مُنْكَراً فَليُغيّرهُ بيدِهِ، فإنْ **لَـمْ يَستَطِعْ** فبِلسَانِهِ، فإنْ **لَـمْ يَستَطِعْ** فَبِقلْبِـهِ، وذلك أَضْعَفُ الإيمانِ)). جامع العلوم والحكم رقم الحديث (٣٤) ٢/٢٥٧. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٨/٢٧٤.	أ. فإنْ لَمْ يَستَطِعْ فبِلسَانِهِ.	النفي الصريح	لم	أداة
		ب. فإنْ لَمْ يَستَطِعْ فَبِقلْبِهِ.	النفي الصريح	لم	أداة
٢١.	عَنْ أَبـي هُريـرةَ ﷺ، قـالَ: قـالَ رسول الله ﷺ: ((لا تَحَاسَدُوا، ولا تَنَاجَشوا، ولا تَبَاغَضُـوا، ولا تَـدَابَرُوا، ولا يَبِـعْ بَعضُـكُمْ علـى بَيـعِ بَعضٍ، وكُونُـوا عِبـادَ اللهِ إِخْوانـاً، المُسلِمُ أَخُـو المُسلم، **لا يَظلِمُـهُ ولا يَخذُلُـهُ، ولا يَكذِبُـهُ، ولا يَحقِـرُهُ**، التَّقوى هاهُنا)) -ويُشيرُ إلى صدرِهِ ثلاثَ مرَّاتٍ - ((بِحَسْبِ امرئٍ مِنَ الشَّرِّ أنْ يَحقِرَ أَخَاهُ المُسلِمَ، كُلُّ المُسلمِ على المُسلِمِ حرامٌ: دَمُهُ ومَالُهُ وعِرضُهُ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٥) ٢/٢٧٧. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٧/٧٧.	أ. لا يَظلِمُهُ.	النفي الصريح	لا	أداة
		ب. ولا يَخذُلُهُ.	النفي الصريح	لا	أداة
		ج. ولا يَكذِبُهُ.	النفي الصريح	لا	أداة
		د. ولا يَحقِرُهُ.	النفي الصريح	لا	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٢.	عَنْ أبي هُريرة ﷺ، عَن رسول الله ﷺ، قال: ((مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤمِنٍ كُرْبةً مِنْ كُرَبِ الدُّنيا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَومِ القِيامَةِ، ومَنْ يَسَّرَ على مُعسِرٍ، يَسَّرَ الله عَليهِ في الدُّنيا والآخرَةِ، ومَنْ سَتَرَ مُسلِماً، سَتَرَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخِرة، واللهُ فِي عَوْنِ العَبْد ما كَانَ العَبْدُ في عَوْنِ أخيهِ، ومَنْ سَلَكَ طَريقاً يَلتَمِسُ فِيه عِلماً، سَهَّلَ الله لَهُ بِهِ طَريقاً إلى الجَنَّةِ، **وما جَلَسَ قَومٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيوتِ الله، يَتْلُونَ كِتابَ الله، ويَتَدارَسُونَه بَينَهُم، إلَّا نَزَلَتْ عليهِمُ السَّكينَةُ**، وغَشِيتْهُمُ الرَّحمَةُ، وحَفَّتْهُم المَلائكَةُ، وذَكَرَهُم الله فِيمَنْ عِنْدَهُ، ومَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، **لم يُسرِعْ بِهِ نَسَبُهُ**)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٦) ٣١٥/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٥٨٤/٨.	أ. وما جَلَسَ قَومٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيوتِ الله، ... إلَّا نَزَلَتْ عليهِمُ السَّكينَةُ.	النفي الصريح	ما + إلّا	أداة
		ب. لم يُسرِعْ.	النفي الصريح	لم	أداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٣.	عَنِ ابنِ عَبَّاسَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما عَنْ رَسولِ الله ﷺ فِيمَا يَروي عَنْ رَبِّهِ تَبارَكَ وتَعَالى قَالَ: ((إنَّ الله ﷻ كَتَبَ الحَسَناتِ والسيِّئاتِ، ثمَّ بَيَّنَ ذلك، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنةٍ، **فَلَمْ يَعْمَلْها**، كَتَبها الله عِنْدَهُ حَسنَةً كَامِلةً، وإن هَمَّ بِها فَعَمِلَها، كَتَبَها الله عَنْدَهُ عَشْرَ حَسناتٍ إلى سبع مئة ضِعْفٍ إلى أضعاف كَثيرةٍ، وإنْ هَمَّ بسيِّئة، **فلمْ يَعْمَلها**، كَتَبَها عِنْدَهُ حَسنةً كَامِلةً، وإنْ هَمَّ بِهَا، فعَمِلَها كَتَبَها الله سيِّئة واحِدَةً)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٧) ٣٥٣/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١٨٧/٣.	أ. فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنةٍ، فَلَمْ يَعْمَلْها. ب. وإنْ هَمَّ بسيِّئة، فلمْ يَعْمَلها.	النفي الصريح النفي الصريح	لم لم	أداة أداة
٢٤.	عَنْ أَبِي هُريرة ﷺ قالَ: قَالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: ((إنَّ الله تَعالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيّاً، فَقَدْ آذنتُهُ بالحربِ، **وما تَقَرَّب إليَّ عَبْدِي بشيءٍ أَحَبَّ إليَّ مِمَّا افترضتُ عَليهِ، ولا يَزالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحِبَّهُ**، فإذا أَحْبَبْتُهُ، كُنتُ سَمعَهُ الّذي يَسمَعُ بهِ، وبَصَرَهُ الّذي يُبْصِرُ بهِ، ويَدَهُ الّتي يَبطُشُ بها، ورِجْلَهُ الّتي يَمشي بِها، ولَئِنْ سألَنِي لأُعطِيَنَّهُ، ولَئِنْ استعاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٣٨) ٣٨٣/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ١٦٧/٣.	أ. وما تَقَرَّب إليَّ عَبْدِي بشيءٍ أحَبَّ إليَّ مِمَّا افترضتُ عَليهِ. ب. ولا يَزالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحِبَّهُ.	النفي الصريح النفي الصريح	ما لا	اداة اداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٥.	عَنْ عبدِ الله بن عَمرو بنِ العاص رضي الله عنهما، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: ((**لا يُؤمِنُ أَحدُكُم** حتّى يكونَ هَواهُ تَبَعاً لِما جِئتُ بِهِ)). جامع العلوم والحكم رقم الحديث (٤١) ٤٧٤/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٣١٣/٧.	لا يُؤمِنُ أَحدُكُم.	النفي الصريح	لا	أداة
٢٦.	عَنْ أَنسِ بن مالكٍ ﷺ، قَالَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يَقولُ: ((قالَ اللهُ تَعالى: يا ابنَ آدَمَ، إنَّكَ ما دَعَوتَني ورَجَوتَني غَفَرتُ لك على ما كانَ مِنكَ **ولا أُبالي**، يا ابن آدمُ لَوَ بَلَغَتْ ذُنُوبُك عَنانَ السَّماءِ، ثمَّ استَغفَرتَني، غَفَرْتُ لكَ، يا ابنَ آدم إنَّك لو أَتَيتَني بِقُرابِ الأرضِ خَطايا، ثمَّ لَقِيتَني **لا تُشركُ بي شَيئاً**، لأتيتُكَ بِقُرابها مغفرةً)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٢٤) ٤٨٥/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٥٠/١١.	أ. ولا أُبالي. ب. لا تُشركُ بي شَيئاً.	النفي الصريح النفي الصريح	لا لا	أداة أداة
٢٧.	عَنِ المِقدامِ بنِ مَعدِ يكرِبَ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: ((**ما مَلأَ آدميٌّ** وِعاءً شَرّاً مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابنِ آدمَ أَكَلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فإنْ كَانَ **لا مَحالَةَ**، فَثُلُثٌ لِطعامِهِ، وثُلُثٌ لِشَرابِهِ، وثُلُثٌ لِنَفسه)). جامع العلوم والحكم، رقم الحديث (٤٧) ٥٨٣/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث ٢٢٥/٩.	أ. ما مَلأَ آدميٌّ. ب. لا مَحالَةَ.	النفي الصريح النفي الصريح	ما لا	أداة اداة

ت	النص الحديثي	موطن الشاهد	الأسلوب النحوي	العارض النحوي	نوعه
٢٨.	عَنْ عبدِ الله بن بُسْرٍ قال: أتى النَّبيَّ ﷺ رَجلٌ، فقالَ: يا رَسولَ اللهِ إنَّ شرائعَ الإسلامِ قد كَثُرَتْ علينا، فبَابٌ نَتَمسَّكُ به جامعٌ؟ قال ((**لا يَزالُ لِسانُكَ** رَطْباً مِنْ ذِكر الله ﷻ)). جامع العلوم والحكم رقم الحديث (٥٠) ٦٤٧/٢. وينظر: موسوعة أطراف الحديث: ٣٩٧/٧.	لا يَزالُ لِسانُكَ	النفي الصريح	لا	اداة

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية المباركة في رحاب الرياض النضرة المعطاء من أحاديث رسولنا الكريم محمد ﷺ، من خلال كتاب جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (رحمه الله)، نخلص إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

١. للجملة العربية صورتان، صورتها في أصلها المجرّد المثبت الذي يمثّل بنيتها الأساس، من حيث التعبير عن معناها الأصلي وقوامه المسند والمسند إليه فعلية كانت، أو اسمية، وهي الجملة النواة. وأمّا الصورة الأخرى فهي الجملة المحوّلة عن أصلها بإضافة أو حذف؛ لإحداث معنًى زائد على معناها الأصلي، وهذا العنصر المضاف هو ما يُدعى بـ (العارض النحوي) الذي يجعل الجملة تحويلية بأحد عناصر التحويل كالزيادة والنقص وما شاكل ذلك.

٢. العوارض النحوية تنتظم الأسماء والأفعال والحروف نوعان، بعضها يؤدّي وظيفة نحوية ودلالية في الجملة في آنٍ واحد، وبعضها الآخر يؤدّي وظيفة دلالية فحسب، وهي كثيرة تكاد تخرج عن حدّ الحصر أغلبها مادّي ظاهر في الجملة، كالتوكيد والنفي والاستفهام والشرط، وقليل منها معنوي كالنبر والتنغيم، وما شاكل ذلك ممّا يتوقّف وجودها على القرائن التي ترشد إليها لفظية كانت أو حالية أو عقلية.

٣. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أنّ العوارض النحوية باختلاف أنواعها لا تغيّر معانيَ الجملة الأصل إطلاقًا، بل تضيف إليها معانيَ دلالية جديدة لا تتأتّى إلّا بوجودها في إطار المعنى العام للجملة، كالتوكيد والاستفهام والنفي والتقديم والتأخير، وغيرها وفقًا لصورة ذهنية سابقة عند المتكلّم، وهذا ما بدا واضحًا من خلال تحليل النماذج الحديثية التي وقع عليها اختيار الدراسة، بشقيها التوكيد والنفي كقول النبي ﷺ: ((إنّما الأعمال بالنيّات)) في سياق التوكيد، وقوله ﷺ: ((إذا لم تستحي فاصنع ما شئت)) في سياق النفي، فلا شكّ في أنّ موضوع كلٍّ منهما قبل دخول العارض وبعده كان واحدًا، بيد أنّ العارض أكّد الجملة الأولى بالحصر، فحصر قبول العمل بالنية التي تصحبه، وأنّ عدم مبالاة المرء بما يمارسه من سلوكيّات مرهون باستحضاره الحياء أو تركه له في الجملة الثانية.

٤. كان شقّ الدراسة الأول قائمًا على دراسة عارض التوكيد وتحليله، وقد أحصت الدراسة (١٢٠) موضعًا في الجملة الحديثية في كتاب جامع العلوم والحكم، فبدا أنّه لم يكن على وتيرة واحدة، بل جاء بأشكال وصور متنوعة تبعًا لغرض المتكلّم ومقصوده، من حيث أنّه يُراد به تحقيق المعنى وتمكينه في نفسية المتلقّي، فمرّة ورد التوكيد فيها لفظيا في (٦) مواضع، وأخرى معنويا في (٣) مواضع، وثالثة ورد التوكيد فيها بالحروف في (٦٥) موضعًا، مثل (إنّ، أنّ، قد، لقد، نون التوكيد) وغيرها، ورابعة ورد التوكيد فيها بالحصر في

(٢١) موضعا، مثل الحصر بالاستثناء المفرغ في (١٥) موضعًا، والحصر بـ (إنّما) في (٤) مواضع، والحصر بـ (أل) مع الخبر في (موضع واحد)، والحصر بتقديم الخبر على المبتدأ في (موضع واحد). وخامسة ورد التوكيد بالحروف الزائدة في (١٠) مواضع، وهما حرفا (الباء) في (٨) مواضع، و (اللام) في (موضعين). وسادسة ورد التوكيد فيها بالنعت في (٦) مواضع، وسابعة ورد التوكيد بالظرف في (٣) مواضع. وثامنة ورد التوكيد بالحال في (موضع واحد)، وتاسعة ورد التوكيد بالقسم ولام القسم في (٥) مواضع. ممّا هو مثبّت في الملحقين الخاصّين بمواضع التوكيد.

٥. وممّا يتصل بموضوع التوكيد إنّ المتأمّل في نصوص متون أحاديث جامع العلوم والحكم يرصد ضروبًا من التوكيد لا يُراعي المتكلّم فيها حال المخاطب كما هو المعتاد، بل يتجاوز المتكلّم ذلك وصولًا إلى أغراض بلاغية أخرى، يراعي فيها المتكلم أمورًا أخرى، فثمّة مواضع كثيرة لا توحي بأنّ المخاطَب يشكّك في مصداقية الخبر أبدًا ولو بأدنى درجة، ولذلك وجب حَمْل الخطاب على أنّه أُريد به أمور أخرى غير ذلك، مثل أهمية الموضوع الذي يُراد إخبار المتلقي به أو دفع توهّمٍ محتمل، أو رغبة المتكلّم في تقوية مضمون كلامه عند المتلقي وتعزيز، وغير ذلك ممّا نصّ عليها علماء اللغة، ولا سيما البلاغة كالسكاكي من القدماء، والدكتور محمد محمد أبو موسى من المحدثين مثلًا.

٦. أبرز البحث طائفة من صور التوكيد التي فات الدارسين ذكرها غالبًا، أو الإشارة إليها عند تناولهم موضوع التوكيد، كالتوكيد بالنعت والحال والظرف، كما أثبتت دراستنا ذلك من خلال تحليل النصوص النبوية الشريفة.

٧. ألفى البحث أدوات التوكيد تشترك في معنى وظيفي عام هو تمكين المعنى عند المتلقي، وتفترق في أنّ كل لفظ من ألفاظ التوكيد يستقلّ بنفسه في تأدية معنى وظيفي خاص به، فالتوكيد بتكرار اللفظ مثلًا –كما مرّ معنا في متن البحث– يُراد به تقرير أمر المتبوع وإثباته، في حين يتعيّن استعمال التوكيد بالمعنى، إذا أراد المتكلّم توكيد النسبة وشموليتها في المتبوع، كما أنّ الأداة (ألَا) في قول النبي ﷺ: ((ألَا وإنّ لكلِّ ملك حمى)) أفادت توكيد الجملة، فضلًا عن تحقيقها التنبيه والتشويق، وهكذا.

٨. أمّا شقّ الدراسة الثاني، فكان قائمًا على دراسة عارض (النفي) وتحليله في الجملة الحديثية في كتاب جامع العلوم والحكم، فبدا هو الآخر أنّه لم يرد على وتيرة واحدة بل ورد بأشكال وصورٍ متنوّعة كذلك، تبعًا لمقصود المتكلم وغرضه، إذ بلغت مواضعه بحسب إحصائيتنا (٥٥) موضعًا منها (٢٦) موضعًا ورد النفي فيها بـ (لا) النافية، كان منها (٧) مواضع ورد النفي فيها بـ (لا) النافية للجنس، و (١٩) موضعًا ورد النفي فيها بـ (لا) النافية المهملة الداخلة على الأفعال. كما ورد النفي بالأداة (لم) الجازمة في (١١) موضعًا. ومرّة ثالثة ورد

النفي بـ (ما) بشقّيها العاملة والمهملة، كان منها (موضع واحد) ورد فيه النفي بـ (ما) الحجازية، في حين جاء النفي بـ (ما) المهملة مع الجمل الفعلية في (٨) مواضع. وورد النفي رابعة بـ (ليس) في (موضعين)، وخامسة النفي بـ (لن) في (موضعين) كذلك. وسادسة النفي بـ (غير) في موضع واحد. وسابعة ورد النفي ضمنيًّا غير صريح في (٤) مواضع.

٩. كان للبحث تعريفه الخاص بالنفي، بعد تعذّر الوقوف على تعريف دقيق وشامل له في كتب النحاة قديمها وحديثها، إذ المتفحّص لتلك التعريفات كلّها، يلحظ أنّها لا تخلو من قصور يلمّ جزئيات الموضوع في طائفة منها، وتضييق لمعناه في طائفة أخرى، وهذا كلّه متأتٍّ من جرّاء عدم إفراد النفي ببابٍ خاص مستقل بنفسه شأنه شأن سائر جملة من موضوعات النحو التي أفرد لها النحاة عنوانًا خاصًّا بها.

١٠. كما مرّ معنا في التوكيد، فالشأن نفسه في عوارض النفي من حيث إنّ إنعام النظر في استعمالات أدوات النفي يرصد فروقًا معنوية يحقّقها بالدرجة الأساس السياق اللغوي الذي ترد فيه، إذ يقدّم الخطاب النبوي من خلال تراكيبه صورة متكاملة عن المعنى الذي يعتمد الجملة المنفيّة المختارة بدقّة، فاندماج النفي مع النهي مثلًا يولّد دلالات وظيفية متميّزة، كما أنّ النفي في صورة الاستثناء دور بارز في تعيين معنى الحصر في الجملة المحوّلة بخلاف الجملة الأصل، وهكذا.

١١. زمن الجملة المنفية، إنّما يتحدّد من خلال السياق والقرائن اللغوية، وليست أدوات النفي نفسها فحسب، فمثلًا الأداة النافية (لم) في قول النبي ﷺ: ((إذا لم تستحي...))، لا يُراد بزمن الفعل (تستحي) هنا الماضي المنصرم فحسب، بل يستغرق السياق الذي وردت فيه سائر الأزمنة، وهكذا.

١٢. قلّما كان يتعرّض ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) إلى بيان ما اشتمل عليه متن الحديث من ظواهر لغوية أو نحوية، بل كان جلّ حديثه منصبًّا على بيان الجانب الشرعي منه، ومثله فعل كثير من شراح الحديث.

توصيات الدراسة:

بعد هذه الممارسة العلمية الفاحصة في ميدان الحديث النبوي الرحب من الوجهة النحوية تجلّت أمام الباحث بعض الأمور، التي لا بدَّ من أخذها بنظر الاعتبار في الدراسات المستقبلية في ميدان الحديث النبوي الشريف، فيوصي بها الباحثين الذين ينوون الولوج في هذا المجال، فضلًا عن المعنيّين بهذا الشأن، يوجزها فيما يأتي:

١- يوصي الباحث بتكثيف الدراسات الأكاديمية التي تستهدف في جوهرها إعراب الحديث النبوي الشريف، بعد أن تأكّد لدينا تمامًا شحّة المصنفات وفقرها التي تناولت هذا الجانب في المكتبة اللغوية الحديثية.

٢- تركيز الدراسات المستقبلية في مجال إعراب الحديث النبوي ليس على إعراب اللفظة لوحدها بمعزل عن سياقها النحوي فحسب كما هو الحال في كثير من مصنَّفات شروح الحديث النبوي على قلّتها، بل النظر إليها على مستوى نحو الجملة، والنصِّ الحديثي كلّه في إطار ما يُدعى بنحو النص، ولا سيّما أنّ ألفاظ كلّ نصّ من النصوص الحديثية عموما، هي بمثابة النصّ الواحد الذي لا يمكن بحال فصْل بعض أجزائه عن بعضها الآخر.

٣- باتت الضرورة ملحّة اليومَ أكثر من أيّ وقت مضى في أن تقوم لجان لغويّة متخصّصة تأخذ على عاتقها إعداد مصنّفات موسوعية خاصّة بتوجيه الحديث النبوي نحويا، على غرار تلك المصنفات التي تناولت إعراب آيات القرآن الكريم، فضلًا عن موسوعات أخرى خاصّة بالجانب الصرفي، وثالثة بالجانب البلاغي؛ بغية التعرّف على الجماليات الأسلوبية ومعانيها النفيسة في لغة الحديث النبوي الشريف.

ثبت

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات

١. **شرح المصابيح**، علي بن عبيد الله بن أحمد الشهير بزين العرب (ت٧٥٨هـ)/ مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، برقم: ٧٠٢٢ /ف و ٦٩٧٦ /ف.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. **أساليب الطلب في الحديث الشريف دراسة بلاغية في متن صحيح البخاري**، هناء محمود شهاب، أطروحة دكتوراه بإشراف د. مناهل فخر الدين فليح، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م

٢. **الاستصحاب في النحو العربي**، ، تامر عبد الحميد محيي الدين، رسالة ماجستير، بإشراف د. علي محمد أبو المكارم، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

٣. **الأفعال الجامدة مصطلحًا واستعمالًا**، خالدية زناتي علي طاهات، رسالة ماجستير، ، بإشراف الدكتور حنا حداد، ، جامعة اليرموك، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٤. **أمُّ الباب في النحو العربي**، أريج بنت عثمان المرشد، رسالة ماجستير، بإشراف د. فاطمة عبد الرحمن رمضان حسين، جامعة أم القرى، كلّية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا فرع اللغة، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٢هـ.

٥. **البنية الأساسية للجملة الفعلية بين الثبات وعوارض التركيب**، يسري صبحي الصاوي، رسالة ماجستير، بإشراف د. محمد حماسة عبد اللطيف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٦. **العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم**، جلال عبدالله الحمادي، رسالة ماجستير، بإشراف أ. د. عباس السوسوة، جامعة تعز، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٧م.

٧. **عوارض التركيب في الأصمعيات –دراسة نحوية وصفية تطبيقية–**، أرواح عبد الرحيم، رسالة ماجستير، بإشراف د. كرم محمد زرندح ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٥هـ.

٨. **النفي بين النظرية والتطبيق**، محمد عبدالله عوض الخباص، رسالة ماجستير، بإشراف د. إسماعيل عمايرة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٧م.

٩. **النفي الضمني في اللغة العربية**، خولة درويش الشرعة، رسالة ماجستير، بإشراف د. حسن خميس الملخ، جامعة آل البيت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، سنة ٢٠١٦م–٢٠١٧م.

١٠. **النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر**، فارس محمد عيسى، رسالة ماجستير، بإشراف د. خليل العمايرة، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

١١. **النفي والإثبات عند الأصوليين**، محمد سالم ولد محمد أحمد، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور سعد بن ناصر الشثري، كلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ.

ثالثًا: الكتب المطبوعة

١. **الإبهاج في شرح المنهاج**، علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق ودراسة: د. احمد جمال الزمزمي– د. نور الدين عبد الجبار صغيري، ، دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٢. **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت.

٣. **أثر النحاة في البحث البلاغي**، د. عبدالقادر حسين، دار غريب، القاهرة، د ط، ١٩٩٨م.

٤. **الإحكام في أصول الأحكام**، علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، علّق عليه: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق – بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٥. **إحياء النحو**، د. إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، د ط، ٢٠١٢م.

٦. **الأدب النبوي**، محمد عبد العزيز الخولي (ت١٣٤٩هـ)، المطبعة الرحمانية بمصر، ط١، ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

٧. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أبو حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م.

٨. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحـ: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.

٩. **الأزهية في علم الحروف**، علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحـ: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

١٠. **أساس البلاغة**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١١. **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، د. قيس إسماعيل الأوسي، جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، د ط، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٢. **أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية**، د. صَبّاح عبيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٣. **أساليب النفي في القرآن**، د. أحمد ماهر البقري، دار المعارف، القاهرة، د ط، ١٩٨٤م.

١٤. **الاستذكار**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحـ: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق –بيروت، دار الوغى، حلب– القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

١٥. **أسرار العربية**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحـ: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د ط، د ت.

١٦. **الأشباه والنظائر**، تاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن عبد الكافي السُبكي (ت٧٧١هـ)، تحـ: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود–الشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

١٧. **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية**، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة–الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

١٨. **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحـ: عبدالإله نبهان– غازي مختار طليمات– إبراهيم محمد عبدالله–أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.

١٩. **إصلاح المال**، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد المعروف بابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحـ: محمد عبد القادر عطا، ط١، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٠. **الأصول –دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب–**، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، د ط، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٢١. **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، د ت.

٢٢. **إعراب الأربعين حديثا النووية**، د. حسني عبدالجليل يوسف، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٢٣. **إعراب القرآن**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحـ: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٤. **إعراب كتاب رياض الصالحين**، د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠١٨م.

٢٥. **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية**، د. محمود عبد السلام شرف الدين، دار مرجان للطباعة، مصر، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٢٦. **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، أبو سليمان حمد بن محمد الخطّابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

٢٧. **ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة(الخلاصة في النحو)**، أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحـ: سليمان بن عبد العزيز العيوني، منشورات مكتبة دار المنهاج، الرياض، د ط، د ت.

٢٨. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحـ: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٩. **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣٠. **غرر الفوائد ودرر القلائد أمالي المرتضى**، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

٣١. **إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية**، شكري المبخوت، مركز النشر الجامعي، تونس، د ط، ٢٠٠٦م.

٣٢. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.

٣٣. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيد- بيروت، د ط، د ت.

٣٤. **الإيضاح**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٣٥. **الإيضاح في شرح المفصل**، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحـ: د. موسى بناي العليلي، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية- إحياء التراث الإسلامي، العراق، د ط، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٣٦. **الإيضاح في علوم البلاغة**، محمد بن عبد الرحمن بن عمر المعروف بالخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحـ: د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م، دار الجيل بيروت.

٣٧. **البحر المحيط في أصول الفقه**، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣٨. **البحر المحيط**، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد، والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٣٩. **بدائع الفوائد**، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحـ: علي بن محمّد العمران، دار عطاءات العلم، الرياض– دار ابن حزم، بيروت، ط٥، ١٤٤٠هـ=٢٠١٩م.

٤٠. **البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع**، جلال الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد المحلي (ت٨٦٤هـ)، تحـ: أبي الفداء مرتضى علي الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٤١. **البدعة في المفهوم الإسلامي الدقيق**، د. عبد الملك عبدالرحمن السعدي دار الأنبار، بغداد، د ط، د ت.

٤٢. **البدع والنهي عنها**، محمد بن وضاح القرطبي (ت٢٨٦هـ)، تحـ: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٣. **بديع القرآن**، لابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، تحـ: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر، د ط، د ت.

٤٤. **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٤٥. **بُغْيَةِ الْمُلْتَمِس فِي سُبَاعِيَّاتِ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَس**، أبو سعيد كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحـ: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٤٦. **البلاغة فنونها وأفنانها: علم المعاني**، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، إربد، ط٤، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٤٧. **بناء الجملة الاسمية دراسة في عوارض التركيب**، د. فكري عبد المنعم النجار، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

٤٨. **بناء الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، م٢٠٠٣.

٤٩. **البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني**، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٥٠. **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحـ: جماعة من المختصين، لجنة التراث العربي، من إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ط٢، (١٣٨٥هـ- ١٤٢٢هـ)=(١٩٦٥م - ٢٠٠١ م).

٥١. **تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحـ: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٥٢. **تاريخ علماء الأندلس**، أبو الوليد عبدالله بن محمد المعروف بابن الفرضي (ت٤٠٣هـ)، تحـ: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٢٩=٢٠٠٨م.

٥٣. **تأويل مختلف الحديث**، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحـ: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت- مؤسسة الإشراق، الدوحة، ط٢، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٥٤. **تأويل مشكل القرآن**، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د ط، د ت.

٥٥. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البقاء العُكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار العربي الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٥٦. **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، علاء الدين، أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين- د. عوض القرني- د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٥٧. **التحرير والتنوير**، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، د ط، ١٩٨٤م، الدار التونسية للنشر.

٥٨. **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**، عبدالله بن عمر بن محمد القاضي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحـ: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين الطالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت- إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

٥٩. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، أبو العلي محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، ضبطه وراجع أصوله وصححه: عبدالرحمن محمد عثمان- عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.

٦٠. **التحفة الربانية في شرح الأربعين حديثًا النووية ومعها شرح الأحاديث التي زادها ابن رجب الحنبلي**، إسماعيل بن محمد الأنصاري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ط١، ١٣٨٠هـ.

٦١. **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحـ: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٦٢. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحـ: د. حسن هنداوي، (من ج ١ إلى ٥) دار القلم، دمشق، باقي الأجزاء، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٤٣٤هـ/ ١٩٩٧م-٢٠١٣م.

٦٣. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحـ: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة- وزارة الثقافة، د ط، ١٣٧٨هـ=١٩٦٧م.

٦٤. **التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف**، علي علي صبح، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٦٥. **التطور النحوي للغة العربية**، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م، المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٦٦. **تعدّد الأوجه في التحليل النحوي**، د. محمود حسن الجاسم، دار النمير، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م.

٦٧. **التعريفات**، علي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، ٢٠٠٤م.

٦٨. **تعظيم قدر الصلاة**، محمد بن نصر المَرْوَزِي (ت٢٩٤هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٩. **التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه**، هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (ت٤٨٩هـ)، تحـ: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

٧٠. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحـ: د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدَّى، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٧١. **التعيين في شرح الأربعين**، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري (ت٧١٦هـ)، تحـ: أحمد حَاج محمّد عثمان، مؤسسة الريان (بيروت – لبنان)، المكتَبة المكيّة (مكّة – المملكة العربية السعودية) ، ط١، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

٧٢. **تفسير البغوي "معالم التنزيل"**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، تحـ: محمد عبدالله النمر– عثمان جمعة– سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، د ط، ١٤٠٩هـ.

٧٣. **(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) تفسير الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحـ: محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، د ت.

٧٤. **تفسير غريب الموطّأ**، عبد الملك بن حبيب الأندلسي (ت٢٣٨هـ)، تحـ: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

٧٥. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ**، أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحـ: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط١، ١٤٣٩هـ=٢٠١٧م.

٧٦. **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحـ: د. حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٧٧. **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، أبو عبدالله محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (ت٧٤٤هـ)، تحـ: سامي بن محمد بن جاد الله – عبدالعزيز ناصر الخباني، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٧٨. **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحـ: عبد السلام هارون، راجعه محمد علي النجار، د ط، د ت.

٧٩. **توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لابن جني)**، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد ذياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٨٠. **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحـ: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.

٨١. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحـ: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٨٢. **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحـ: محمد خلف الله–د. محمد زغلول، دار المعارف بمصر، ط٣، د ت.

٨٣. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الحنبلي الشهير بابن رجب (ت٧٩٥هـ)، تحـ: د. عبده علي كوشك، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

٨٤. **الجامع في الحديث**، عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أبي محمد المصري (ت١٩٧هـ)، تحـ: د. مصطفى حسن حسين محمد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٨٥. **جمع الجوامع في أصول الفقه**، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٨٦. **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط٢، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧ م.

٨٧. **الجمل في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحـ: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٨٨. **الجنى الداني**، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحـ: طه محسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مؤسسة الكتب، د ط، ١٩٧٤م=١٩٧٥م.

٨٩. **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، علاء الدين بن عليّ بن بدر الدين الإربلي ت (٧٤١هـ)، تحـ: علي نائل وحسن أبو زيد، مطبعة وادي النيل، مصر، د ط، د ت.

٩٠. **الجوع**، أبو بكر عبدالله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحـ: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٩١. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٩٢. **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، تحـ: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، د ط، د ت.

٩٣. **حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي**، عبد الرحمن بن جاد الله البناني (١١٩٨هـ)، دار الفكر، بيروت، د ط، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٩٤. **حاشية المدابغي على الفتح المبين لابن حجر الهيتمي**، حسن بن علي المدابغي (ت١١٧٠هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

٩٥. **الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية**، كمال عزالدين، دار اقرأ، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٩٦. **الحديث النبوي في النحو العربي**، د. محمود جفال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٩٧. **حروف المعاني**، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحـ: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت– دار الأمل، إربد، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٩٨. **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحـ: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت.

٩٩. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

١٠٠. **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحـ: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د ط، د ت.

١٠١. **خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهب، ط٤، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

١٠٢. **دراسات في البلاغة العربية**، د. عبد العاطي غريب علّام، منشورات جامعة بنغازي، ط١، ١٩٩٧م.

١٠٣. **دراسات في اللغة**، د. ابراهيم السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مطبعة العاني، بغداد، د ط، ١٩٦١م.

١٠٤. **دراسات لأسلوب القرآن**، محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، د ط، د ت.

١٠٥. **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**، علي حيدر، تعريب: المحامي فهمي الحسيني، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط خاصة، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

١٠٦. **دروس التصريف**، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

١٠٧. **دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

١٠٨. **دلائل الإعجاز**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ) ، تحـ: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م.

١٠٩. **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، عمان، ط١، ٢٠٠٢م.

١١٠. **الدلالة السياقية عند اللغويين**، د. عواطف كنوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر، لندن، ط١، ٢٠٠٧م.

١١١. **دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين**، محمد بن علان بن الصديقي الشافعي الأشعري المكّي (ت ١٠٥٧هـ)، دار الحديث القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١١٢. **دور الحرف في أداء معنى الجملة**، الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، د ط، ١٩٩٦م.

١١٣. **ديوان ابن مقبل**، تميم بن أبيّ بن مقبل، تحـ: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت– حلب، د ط، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

١١٤. **ديوان أبي الطيب المتنبي**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، تحـ: د. عبدالوهاب عزام، دار أبو الفرج المنصوري، د ط، د ت.

١١٥. **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره**، يحيى بن مُدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، د ط، د ت.

١١٦. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحـ: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، د ت.

١١٧. **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، تاج الدين أبو نَصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق ودراسة: الشيخ علي محمد معوّض– الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

١١٨. **الروض الداني إلى المعجم الصغير**، أبو سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحـ: محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١١٩. **زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته**، عبد الجبار التوامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، ١٩٩٤م.

١٢٠. **الزهد والرقائق**، عبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ) ، تحـ: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، د ت.

١٢١. **سبيل المهتدين إلى شرح الأربعين النووية**، أبو عبدالله خلدون بن محمود بن نغوي آل حَقُوي، الدار العالمية للنشر، القاهرة- جاكرتا، ط١، ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

١٢٢. **السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير**، علي بن الشيخ أحمد العزيزي، د ط، د.ت.

١٢٣. **السنة**، أبو بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحـ: د. باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميدعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٢٤. **السّنة**، أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ)، تحـ: د. عبدالله بن محمد البصير، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٢٥. **سنن ابن ماجة**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بـ ابن ماجة (ت٢٧٥هـ)، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي، د ط، د ت.

١٢٦. **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت٢٧٥)، تحـ: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط خاصة، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

١٢٧. **سنن الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة (ت٢٧٩هـ)، تحـ: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

١٢٨. **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحـ: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٢٩. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين عبدالله ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين، مكتبة الهداية، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

١٣٠. **شرح أحاديث من صحيح البخاري**، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

١٣١. **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م.

١٣٢. **شرح أشعار الهذليين**، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحـ: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة، د ط، د ت.

١٣٣. **شرح التسهيل**، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن السيد- د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٣٤. **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥)، تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

١٣٥. **شرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية**، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله (ت٧٩٢هـ)، تحـ: محمد حسن محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

١٣٦. **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول**، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، دار الفكر، بيروت، د ط، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

١٣٧. **شرح حدود النحو للأبّذي**، ابن قاسم المالكي (ت٩٢٠هـ)، تحـ: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

١٣٨. **شرح جمل الزجاجي**، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحـ: د صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، د ط، د ت.

١٣٩. **شرح دلائل الإعجاز**، د. محمد إبراهيم شادي، دار اليقين، مصر، المنصورة، ط٢، ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

١٤٠. **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، علّق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١٤١. **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحـ: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٤٢. **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت١١٢٢هـ)، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة، د ط، د ت.

١٤٣. **شرح السنة**، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحـ: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٤٤. **شرح القواعد الفقهية**، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (ت١٣٥٧هـ)، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٤٥. **شرح الكافية الشافية**، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحـ: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٤٦. **شرح اللمع**، أبو القاسم عبدالواحد بن علي المعروف بـ ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحـ: د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

١٤٧. **شرح المفصّل للزمخشري**، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، تحـ: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

١٤٨. **شرح المقدمة المحسبة**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحـ: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

١٤٩. **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت٤٤٩هـ)، ضبط نصّه وعلق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

١٥٠. **شرح قطر الندى وبل الصدى**، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، ط١، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

١٥١. **شرح كتاب إيساغوجي في علم المنطق، للإمام أثير الدين الأبهري**، حسام الدين حسن الكاتي (٧٦٠هـ)، تحـ: د. سعيد عبد اللطيف فودة، دار الذخائر، بيروت، ط٢، ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

١٥٢. **شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبدالله بن أحمد** الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحـ: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، د ط، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٥٣. **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحـ: أحمد حسن مهدلي– علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٥٤. **شرح متن الأربعين النووية**، يحيى بن شرف الدين النووي (ت٦٧٦هـ)، مكتبة دار الفتح، دمشق، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

١٥٥. **شرح مشكل الآثار**، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحـ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

١٥٦. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٧. **صحيح ابن حبان المسند الصحيح في التقاسيم والأنواع** ، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ) تحـ: محمد علي سونمز– د. خالص آي دمير، ط١، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م، دار ابن حزم، بيروت.

١٥٨. **صحيح الإمام البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، تشرّف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٥٩. **صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية– عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

١٦٠. **صحيح مسلم بشرح النووي المسمّى: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، محيي الدين النووي يحيى بن شرف الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، تحـ: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، دار ابن الهيثم، القاهرة، د ط، ١٤٤٧هـ= ٢٠٠٣م.

١٦١. **طبقات الشافعية**، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحـ: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٦٢. **الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٥هـ)، د ط، ١٣٣٢هـ= ١٩١٤م، دار الكتب الخديوِية.

١٦٣. **ظاهرة التوكيد في النحو العربي**، د. المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة، د ط، ٢٠٠٤م.

١٦٤. **العُدّة في إعراب العُمدَة**، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن محمد بن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ)، تحـ: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط١، د ت.

١٦٥. **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

١٦٦. **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة القرى، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

١٦٧. **علـل النحـو**، أبو الحسن محمد بن عبدالله الورّاق (ت٣٢٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

١٦٨. **علم البيان**، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية ، بيروت، د ط، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٦٩. **علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني**، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٤، ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

١٧٠. **علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم**، د. حسن طبل، مكتبة الإيمان بالمنصورة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

١٧١. **علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)**، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

١٧٢. **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت٤٦٣هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١٧٣. **عمـدة القـاري شـرح صـحيح البخـاري**، بدر الدين محمود بن أحمد العينـي (ت ٨٥٥هـ)، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

١٧٤. **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحـ: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت.

١٧٥. **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحـ: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

١٧٦. **غريب الحديث**، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحـ: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

١٧٧. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار السلام، الرياض- مكتبة دار الفيحاء، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٧٨. **فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمة الخمسين للنووي وابن رجب رحمهما الله**، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، دار ابن القيم، الدمام المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١٧٩. **الفتح المبين بشرح الأربعين**، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري (ت٩٧٤ هـ)، دار المنهاج، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨ هـ= ٢٠٠٨ م.

١٨٠. **الفروق في اللغة**، أبو هلال العسكري الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد (ت٣٩٥هـ)، تحـ: جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

١٨١. **الفصول الخمسون**، زين الدين يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق ودراسة: محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د ط، د ت.

١٨٢. **الفعل زمانه وأبنيته**، د. إبراهيم السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مطبعة العاني، بغداد، د ط، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

١٨٣. **فن البلاغة**، د. عبد القادر حسين، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

١٨٤. **في التحليل اللغوي: منهج وصفي تحليلي**، د. خليل أحمد عمايرة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٨٥. **في علم النحو**، أمين علي السيد، دار المعارف، القاهرة، ج١/ط٧، ج٢/ ط٥، ١٩٩٤م.

١٨٦. **في النحو العربي نقد وتوجيه**، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٨٧. **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدّة، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

١٨٨. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩١هـ= ١٩٧٢م.

١٨٩. **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، تحـ: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.
١٩٠. **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، ٢٠٠٣م.
١٩١. **قضايا نحوية في علم العربية**، د. السيد أحمد علي، دار الجوهرة، ط١، ٢٠١٤م.
١٩٢. **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، د. سناء عبد الحميد البيّاتي، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٣م.
١٩٣. **القيد التركيبي في الجملة العربية (دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي)**، منجي العمري، الدار التونسية للكتاب، ط١، ٢٠١٥م.
١٩٤. **الكاشف عن حقائق السنن المسمّى (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح)**، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحـ: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض) ، ط١، ١٤١٧هـ =١٩٩٧م.
١٩٥. **الكافية في علم النحو والشافية في عِلمي التصريف والخط**، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحـ: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
١٩٦. **كتاب الأفعال**، ابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحـ: علي فوده، د ط، د ت، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٩٧. **كتاب الألفاظ**، لابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحـ: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٩٨. **الكتاب**، أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
١٩٩. **كتاب الغريبين في القرآن والحديث**، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.
٢٠٠. **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد بن علي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحـ: د. علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢٠١. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، مكتبة العنبكي، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
٢٠٢. **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحـ: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٢٠٣. **كشف المنَاهِجِ والتناقيح في تَخْرِيجِ أحاديث المَصَابيح**، صدر الدين محمد بن إبراهيم السُّلَمي المناوي (ت٨٠٣هـ)، تحـ: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٢٠٤. **الكلمة دراسة لغوية معجمية**، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ١٩٩٨.

٢٠٥. **الكُليّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحـ: د. عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٠٦. **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ =١٩٨١م.

٢٠٧. **كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري**، محمَّد الخِضْر الجكني الشنقيطي (ت١٣٥٤هـ)، دار البشير، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٤٠٩هـ.

٢٠٨. **اللّامات**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحـ: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٠٩. **اللّامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح**، أبو عبد الله محمد بن موسى المعروف بـ شمس الدين البرماوي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، بإشراف نور الدين الطالب، دار النوادر، سوريا- لبنان- الكويت، ط١، ١٤٣٣هـ =٢٠١٢م.

٢١٠. **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحـ: غازي مختار طليمات- د. عبد الإله نبهان، دار الفكر بدمشق- دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ =٢٠٠١م.

٢١١. **لسان العرب**، محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٠٠ هـ.

٢١٢. **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسّان، دار الثقافة، المغرب، د ط، ١٩٩٤م.

٢١٣. **اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحـ: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، د ط، ١٩٨٨م.

٢١٤. **ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف**، د. فتحي بيومي حمودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أبها، ط١، د ت.

٢١٥. **المتّبع في شرح اللمع**، أبو البقاء العكبري، تحـ: د. عبد الحميد الزوَّي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤.

٢١٦. **مجالس العلماء**، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢١٧. **المجتبى المعروف بـ (السنن الصغرى)**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

٢١٨. **المحتسب: في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحـ: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ود. عبدالحليم النجار، دار سزكين، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٢١٩. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) دار ابن حزم، بيروت، د ط، د ت،.

٢٢٠. **المحصول في علم أصول الفقه**، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٢٢١. **المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المُرسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحـ: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٢٢٢. **المحيط في اللغة**، الصاحب إسماعيل بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، تحـ: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٢٢٣. **مختصر المعاني، شرح تلخيص المفتاح**، سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩١هـ)، تحـ: ماهر محمد عدنان، دار تحقيق الكتاب، لبنان، ط١، ٢٠١٨م.

٢٢٤. **المخصص**، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحـ: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٢٢٥. **مدارج السالكين في منازل السائرين**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحـ: جمع من المحققين، دار عطاءات العلم، الرياض – دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٤١هـ=٢٠١٩م.

٢٢٦. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د. مهدي المخزومي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٧هـ=١٩٨٥م.

٢٢٧. **المرتجل في شرح الجمل**، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، د ط، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٢٢٨. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، علي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ)، تحـ: الشيخ جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٢٢٩. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، عبد الرحمن بن جلال السيوطي (ت٩١١هـ)، تحـ: محمد أحمد بك، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، د ط، ١٩٨٦م.

٢٣٠. **المسائل البصريات**، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
٢٣١. **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق– دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٢٣٢. **مسائل خلافية في النحو**، أبو البقاء العُكبري (ت٦١٦هـ)، تحـ: د. عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
٢٣٣. **المسائل الشيرازيات**، أبو علي الفارسي، تحـ: د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.
٢٣٤. **المسائل العضديات**، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحـ: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
٢٣٥. **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات**، أبو علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السينكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، د ط، د.ت.
٢٣٦. **المسائل المنثورة**، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحـ: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.
٢٣٧. **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، تحـ: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ، ط١، ١٤٠٠هـ=١٤٠٥هـ.
٢٣٨. **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود بن الجارود (ت٢٠٤هـ)، تحـ: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ =١٩٩٩م.
٢٣٩. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحـ: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وجماعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ =٢٠٠١م.
٢٤٠. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، القاضي عياض بن موسى بن عياض (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس– دار التراث، القاهرة، د ط، د ت.
٢٤١. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ)، تحـ: د. عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د ت.
٢٤٢. **المصنف**، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحـ: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الرياض، ط٢، ١٤٣٧هـ=٢٠١٣م.
٢٤٣. **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩١هـ)، تحـ: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

٢٤٤. **معالم السنن، شرح سنن أبي داود،** أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، خرّج آياته ورقّم كتبه وأحاديثه: الأستاذ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٥م – ١٤٢٦هـ.

٢٤٥. **معاني الحروف،** أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحـ: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٤٠١هـ.

٢٤٦. **معاني القرآن،** أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحـ: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

٢٤٧. **معاني القرآن،** أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٢٤٨. **معاني القرآن وإعرابه،** الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، تحـ: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٤٩. **معاني النحو،** د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عَمان، ط١، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٢٥٠. **المعجم الأوسط،** أبو سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحـ: طارق بن عوض الله بن محمد– عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، د ط، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

٢٥١. **المعجم المفصّل في النحو العربي،** د. عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٢٥٢. **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية،** د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٢٥٣. **معجم شواهد العربية،** د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، د ت.

٢٥٤. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، د ط، د.ت.

٢٥٥. **المعين على تفهّم الأربعين،** أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، حولي، الكويت، ط١، ١٤٣٣ هـ=٢٠١٢ م.

٢٥٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحـ: د. مازن المبارك– محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٥٧. **المفاتيح في شرح المصابيح،** الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت ٧٢٧ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، الكويت، ط١، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

٢٥٨. **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (٦٢٦هـ)، تحـ: د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٢٥٩. **المفصّل في علم العربية**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٢٦٠. **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ)، تحـ: محيي الدين ديب ميستو- أحمد محمد السيد- يوسف علي بديوي- محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق، بيروت- دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٢٦١. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحـ: د. علي محمد فاخر- د. أحمد محمد توفيق السوداني- د. عبدالعزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٢٦٢. **مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحـ: د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة / مصر، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٢٦٣. **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحـ: عبد السلام هارون، دار الفكر، د ط، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٢٦٤. **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحـ: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، د ط، ١٩٨٢م.

٢٦٥. **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٢٦٦. **المقدمة الجزولية في النحو**، أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحـ: د. شعبان عبدالوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل - د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، مكة المكرمة، د ط، د ت.

٢٦٧. **المقرّب**، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحـ: أحمد عبدالستار الجواري- عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.

٢٦٨. **من آراء الزجّاج النحوية قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)**، د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٢٦٩. **من أسرار اللغة**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦.

٢٧٠. **من بلاغة القرآن**، د. أحمد أحمد البدوي، نهضة مصر للطباعة والنشر، د ط، ٢٠٠٥م.

٢٧١. **المنتقى شرح موطّأ الإمام مالك**، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي (ت٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، د ط، ١٣٣٢هـ.

٢٧٢. **منتهى الآمال في شرح حديث "إنّما الأعمال"**، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحـ: محمد عطية، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٧٣. **منثور الفوائد**، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٢٧٤. **منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمّى "تحفة الباري"**، أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحـ: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٢٧٥. **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المسمّى (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)**، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م.

٢٧٦. **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحـ: د. علي محمد فاخر– د. أحمد محمد السوداني– د. عبد العزيز محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٣٥هـ=٢٠١٣م.

٢٧٧. **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، د. محمد كاظم بكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.

٢٧٨. **المنهج المبين في شرح الأربعين**، أبو حفص تاج الدين عمر بن علي الفاكهاني (ت٧٣١هـ)، تحـ: شوكت بن رفقي بن شوكت، دار الصميدعي، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٢٧٩. **المهذّب في علم التصريف**، د. صلاح مهدي الفرطوسي– د. هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٢٨٠. **موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

٢٨١. **الموطّأ**، مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي(ت٢٤٤هـ)، تحـ: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٢٨٢. **الموفي في النحو الكوفي**، صدر الدين الكنغراوي الأستانبولي (ت١٣٤٩هـ)، تحـ: محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٣٦٨هـ.

٢٨٣. **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي**، د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، د ط، ١٩٨١م.

٢٨٤. **الميسر في شرح مصابيح السنة**، فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (ت ٦٦١ هـ)، تحـ: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرمة، ط٢، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٢٨٥. **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، د. أحمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط٢، ١٤٠٤=١٩٨٤م.

٢٨٦. **النحو العربي**، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٢٨٧. **نحو الفعل**، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، د ط، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

٢٨٨. **النحو المصفّى**، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٢٨٩. **النحو الوافي**، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط٣، د ت.

٢٩٠. **نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية**، د. خديجة محمد الصافي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الإسكندرية، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٢٩١. **نصب الراية لأحاديث الهداية**، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحـ: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت – دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٢٩٢. **نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية**، د. مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط١، ١٩٩٧م.

٢٩٣. **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحـ: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٢٩٤. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحـ: طاهر أحمد الزاوي– محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط١، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

٢٩٥. **النواسخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية مقارنة**، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف، مصر، د ط، ١٩٨٤.

٢٩٦. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحـ: د. عبد العال سالم مكرم، ج١,٢,٣/مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢، ج٤,٥/ دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م، ج٦,٧/ ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٢٩٧. **الواضح في أصول الفقه**، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي (ت٥١٣هـ)، تحـ: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٢٩٨. **الوظائف الدلالية للجملة العربية: دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق**، د. محمد رزق شعير، تقديم: د. عبده الراجحي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

رابعًا: البحوث المنشورة في الدوريات

١. **الأدوات العاملة المختلف في بساطتها وتركيبها(دراسة نحوية)**، د. حسن بن حسين شماس المالكي، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية ، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ع (٢٢)، مج(٥)، يونيو ٢٠١٠م.

٢. **الاستئناف النحوي ودوره في التركيب**، د. مصطفى النحاس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، م(٨)، ج (٦٥)، ربيع الثاني سنة ١٤٠٩هـ.

٣. **الإسناد في النظرية النحوية –دراسة في الوظيفة الدلالية–التداولية–**، د. محمود رزايقية، بحث منشور في مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر، مج (٩)، عدد (١)، ٢٠١٨م.

٤. **الإطلاق والتقييد في الجملة الاسمية**، د. محمد حماسة عبداللطيف، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد(٧٧)، لسنة ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م

٥. **الاعتداد بالعارض وعدمه في بابي الإعلال والإبدال في شرح الرضي على الشافية**، فوزية عبدالله بن خليل، بحث منشور في مجلة أصول الدين، ليبيا، عدد (٥)، ٢٠١٩م.

٦. **بحث لغوي في الضرّ والضرر**، الشيخ الطاهر بن عاشور، بحث منشور في مجلة الرسالة بالقاهرة، العدد (٩٢٥) لسنة ١٣٧٠هـ =١٩٥١م.

٧. **التَكرار وبلاغته في الحديث النبوي الشريف**، د. شمسية خلوي، بحث منشور في مجلة الأثر، الجزائر، العدد (٣١)، سنة ٢٠١٩م.

٨. **الدلالات النحوية للحروف المصاحبة لبعض التراكيب**، د. مصطفى النحاس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج (٦٣)، ربيع الأول سنة ١٤٠٩هـ.

٩. **دور "التعليق" في تحديد السياق النصي عند عبد القاهر الجرجاني**، د. عبد الرحمان إكيدر، بحث منشور في مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، المغرب، العدد (٣٨)، ٢٠١٨م.

١٠. **عوارض التركيب في مجمهرة عَدِي بن زيد العِبَادي**، بحث مقدَّم من الطالب: محمود حسن عمر جودة بإشراف الدكتور: محمد عبد المجيد الطويل، إلى جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٢٠١٦م.

١١. **قاعدة الضرر يُزال (ضوابطها وتطبيقاتها)**، عبد القادر بن عزوز، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الاسلامية –الصراط–، الجزائر، السنة الرابعة، العدد التاسع، سنة ٢٠٠٤م.

١٢. **نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد**، د. علي الهروط، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مجلد ٩، العدد (١)، ١٩٩٤م.

Abstract

This study dealt with the structural markedness in the Prophetic hadiths of the book (Jami al-Ulum and al-Hakam), which is one of the precious books with great academic value in the field of the Noble Prophetic hadith, by Ibn Rajab al-Hanbali (d. 795 AH), one of the most prominent scholars of the eighth century AH. The study is based on the idea that the Arabic sentence has a basic structure to which some syntactic operations such as deletion, emphasis, negation, foregrounding and backgrounding , questions and conditionals apply to perform a meaning added to the meaning of the original sentence .

Our study delved into this grammatical aspect, so it analyzed many hadiths in the aforementioned book syntactically and semantically , and our study focused on (emphasis and negation) in line with university regulations.

As for the study plan, it consists of introduction , two chapters, and a conclusion. We talked about the concept of (grammatical markedness) in language and terminology, and its impact on the sentence in terms of structure and meaning.

As for the first chapter, which is the first part of the study, it bears the title: "Affirmation" as one of the aspects of the structural markedness in the Arabic sentence, and its applications in a group of texts from the hadiths of the book Jami' al-Ulum and al-Hakam) by studying a selected group of these hadiths in terms of syntax and meaning.

The second chapter bears the title: ("Negation" as one of the aspects of the structural markedness in the Arabic sentence, and its applications in a group of texts from the hadiths of the book Jami` al-`Ulum wa al-Hakam). So it provides a literature review of the concept " negation" and its applications in the noble hadith through the study of a selected group of those hadiths grammatically and semanticly.

Two appendices have been attached ,one for each of the grammatical operations(emphasis and negation) : one of them is concerned with the linguistic forms that appear in the hadith sentence, and the other is general and mentions the honorable Prophetic hadith, accompanied by identification of affirmation, or negation, its type, and so on.

The study ends with a conclusion that summarized the most important results of our study, including: that grammatical markedness is the word that enters the sentence to perform a meaning that is more than the meaning of the original sentence, and does not change its original meaning. As for emphasis, it appears in the Prophet's hadith in several forms, including: emphasizing by wording, meaning, letters, dependents, and others. Negation, also takes several forms, including: explicit negation, such as negation with tools, and implicit negation that is understood by the linguistic context that surrounds the sentence.

Additional Change by (Emphasis and Negation) of in the Body of the Hadiths of the (Jami' Al-Uloom wa Al-Hikam) by Ibn Rajab Al-Hanbali (D. 795 AH)

A Thesis submitted by

Musaab Ismael Omar

To

the Council of the College of Arts/ Mosul University in partial Fulfillment of requirements For the Degree of Master. in Arabic Language/ Language

Supervised by

Lecturer. Dr. Thamir Abdul-Jabbar Nusaif

1444 A.H **2022A.D**

University of Al Mosul
college of Literature

Additional Change by (Emphasis and Negation) of in the Body of the Hadiths of the (Jami' Al-Uloom wa Al-Hikam) by Ibn Rajab Al-Hanbali (D. 795 AH)

Musaab Ismael Omar

M.A. in Arabic Language/ Language

Supervised by

Lecturer. Dr. Thamir Abdul-Jabbar Nusaif

1444 A.H **2022A.D**